

مكتبة العربية

الفكر المعاصر

العدد ٥٩ يناير ١٩٧٠



قضايا
العلوم
الإنسانية

عدد
ممتاز



العدد
التاسع والاربعون
يناير ١٩٧٠

صفحة

- هذا العدد
- عقبات في طريق العلوم الانسانية . . . د . فؤاد زكريا ٤
 - دراسة المجتمع علم . . . د . سمير نعيم أحمد ١٣
 - جسر بين العلوم الانسانية والعلوم الطبيعية . د . اسامة الخسولي ١٩
 - القيم بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية . صلاح قنصوه ٢٨
 - الظاهريات وازمة العلوم الاوربية . د . حسن حنفي ٣٨
 - الجدل والعلوم الانسانية . . . امام عبد الفتاح امام ٥١
 - دراسة المجتمع بين الامبريقية والتشظير . د . محمد محمود الجوهري ٦٠
 - الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع الماركسي . السيد يس ٧٠
 - العلوم الانسانية .. بعد أن ذاب الجليد . حوار مع : جيزي فياتر ٨١
 - طبيعة الموضوعية في التفسير التحليلي النفسي . د . أحمد فائق ٨٦
 - أسلوب تحليل المضمون واستخداماته . عبد الحليم محمود السيد ٩٦

كتب جديدة :

- نحن والعلوم الانسانية . . . عرض ونقد : د . فؤاد زكريا ١٠٥
- الطب النفسي المعاصر . . . تحليل : لطفى فطيم ١١٣
- خواطر في فلسفة التاريخ . . . د . عبد الغفار مكاوي ١١٧
- مشكلات منهجية في دراسة السلوك الاجرامى . صلاح عبد التعمس ١٢٨
- بين النظرية والمنهج في النقد الادبي . د . عبد المنعم تليمة ١٣٦
- اللغة في ضوء البحث الحديث . . . د . محمود فهمي حجازي ١٤٤

هذا العدد

لم يكن هدفنا في هذا العدد هو أن نقوم عرضاً عاماً لانجازات العلوم الانسانية ، اذ أن عرضاً كهذا ، حتى لو كان موجزاً . لا تكفيه عشرات المجلدات . بل كان لنا هدف أكثر تواضعاً ، و عرض التطورات الحديثة في مناهج العلوم الانسانية وفي نظرياتها العامة ، دون أى خوض في تفصيلاتها . فليس من مهمة هذا العدد أن يقدم عرضاً « المضمون » العلوم الانسانية، وإنما هو يترك مسائل المضمون جانباً لكي يركز جهوده على عرض كل ما هو جديد في الأساليب الفكرية والعملية المستخدمة في هذه العلوم .

وعلى الرغم من أن هذا هدف متواضع من حيث نطاقه ، فإنه من حيث قيمته أهم بكثير من البحث في مضمون هذه العلوم وتقديم عرض لتطبيقاتها الخاصة . ذلك لأن المنهج المتبع في أى علم انساني هو الذى يتحكم ، آخر الامر ، في تحديد طبيعة المضمون ، بل هو الذى يرسم طريق الانجازات التى يمكن تحقيقها فيه عملياً . والنظرية العامة هى التى تصبغ بظاهرها الخاص كل التطبيقات الجزئية . وجميع

عقبات في طريق العلوم الإنسانية

د. فؤاد زكريا

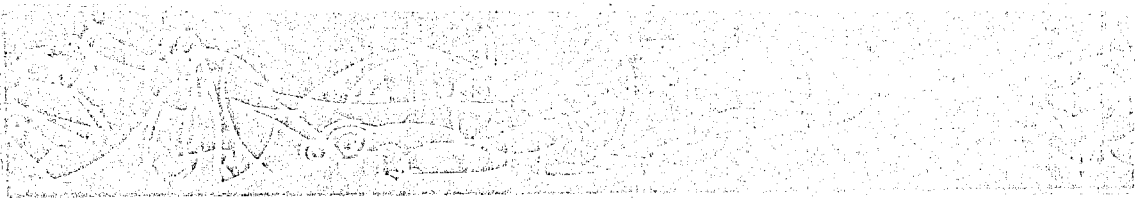
التحولات الحاسمة في مجال العلوم الانسانية انما تمت بفضل مناهج او نظريات جديدة ، اما التطبيقات فهي على الدوام نتيجة لاحقة تترتب على التغيرات في المناهج والنظريات .

ولسنا نزعم اننا حققنا هذا الهدف كاملا . فهناك علوم انسانية لم يرد لها ذكر في هذا العدد ، وتلك في لأغلب هي العلوم التي يغلب عليها الطابع الفني التخصصي ، والتي يصعب عرض تطوراتها المنهجية الا في أبحاث شديدة التعقيد . وهناك علوم انسانية اخرى نشعر بان معالجتها كانت تحتاج الى مزيد من الاستكمال . ولكن الذي يمكننا ان نؤكد - مطمئنين - هو ان كل من أسهم في هذا العدد قد بذل قصارى جهده لكي يقدم الى القارئ المثقف صورة دقيقة وافية قدر الامكان للتطورات الاخيرة في مناهج ونظريات مجموعة من أهم العلوم التي تتخذ لنفسها موضوعا من دراسة اعظم الكائنات واعقدها - ألا وهو الانسان .

الفكر المعاصر

أوائل العصر الحديث ، مرتبطة باتجاه ديكارت الى البحث في أعماق الذات الانسانية ، واستهلال عهد جديد للفكر الفلسفي ، بدور جهل المعرفة الانسانية والمنهج الذي ينبغي ان يتبعه العقل الانساني للوصول الى الحقيقة ، وهو العهد الذي كانت ترمز اليه عبارته المشهورة « أنا أفكر اذن أنا موجود » . وكانت العلاقات الاجتماعية اللا انسانية التي ادى اليها انتشار الثورة الصناعية في أوروبا ، هي الاصل في ظهور ذلك الفهم الجديد للمجتمع الذي نادى به ماركس ، وأصبح منذ ذلك الحين عاملا رئيسيا من العوامل الى تحدد شكل مجتمعا المعاصر . وكانت الأزمة الى أحدثتها العلوم البيولوجية في القرن التاسع عشر ، وادراك الروابط الوثيقة بين طبيعة الانسان الحالية وبين أصوله الحيوية الأولى ، من العوامل الى ساعدت على تحول دراسة النفس الانسانية في اتجاه جديد بفضل التحليل

كان ازدهار الدراسات الانسانية - وما يزال - مرتبطا على نحو وثيق بالآزمات التي يهر بها الانسان نفسه . ففي كل عصر يجد فيه الانسان نفسه امام مفرق طرق حاسم ، أو يرى نفسه عاجزا عن مواجهة تحديات أقوى منه وأبعد عن سيطرته ، أو يشعر بان زمام الأمور أوشك على الافلات من يده ، وبأن هناك قوى عاتية لا سلطان له عليها ، توشك على أن تودي به الى الدمار - في كل عصر كهذا ، كان الانسان يعود الى نفسه باحثا منقبا ، وكان يقنع نفسه بان حل مشكلاته يكمن في داخله ، وفي فهمه لنفسه ، قيل ان يكمن في الطبيعة الخارجية . وهكذا كانت الآزمات السياسية والكوارث المتلاحقة التي مرت بها أئتنا في عصر سقراط مرتبطة باتجاهه الى بحث النفس الانسانية في عبارته المشهورة « اعرف نفسك » وكانت أزمة العلم الطبيعي ، والهزة العنيفة التي أحدثتها الكشوف الفلكية في



٢ - ويرتبط بالعقبة السابقة اعتقاد ظل مسيطرا على الأذهان ردحا طويلا من الزمان ، يرتكز على حقيقة لا يمكن انكارها : **هي التعتد المفرط للظواهر البشرية** . من هذه الحقيقة استنتج الكثيرون أن أية معالجة علمية لتلك الظواهر لا بد أن تكون تبسيطا مفرطا ومخلا ، يهبط بها الى مرتبة « الأشياء » المألوفة ، المتكررة ، التي تسير على وتيرة واحدة ، ويمكن بسهولة كشف نماذج للأطوار المنتظم في سلوكها . على حين أن أهم ما في الإنسان هو الاختلافات من فرد الى فرد ، لا الصفات المشتركة بين الأفراد . هذه العقبة تفترض مقدمة رئيسية مورثة منذ عهد الفلاسفة اليونانيين الأوائل ، هي أنه « لا علم إلا بما هو عام » ، ولكن العلوم الإنسانية اثبتت ، بفضل مجموعة من المناهج المبتكرة ، أن من الممكن قيام علم بما هو خاص ، أو أن الفردى يمكن أن يكون موضوعا للدراسة لا تقل في علميتها عن تلك التي تتعلق بما هو عام ، وبذلك قضت على الأساس الذي ترتكز عليه هذه العقبة .

٣ - وأخيرا ، فقد اعتقد الكثيرون أن العلوم الإنسانية ، حتى لو استطاعت أن تضمن نفسها مكانة مساوية لمكانة العلوم الطبيعية ، ليست بأفضل وسيلة لمعرفة الإنسان . فهناك حدود معينة لا تستطيع هذه العلوم أن تتعداها ، وهي إذا تمكنت من معرفة الإنسان فانما يكون ذلك « من الخارج » ، أما التعمق الحقيقي في أغوار النفس البشرية ، والنفاذ الى جوهرها الفريد ، فانما يتم على أيدي وساطة أخرى ، كالادب ، والفن ، والفلسفة . وذهب بعض أنصار هذا الرأي الى حد القول بأن لمحة من لمحات دسستوفسكى قد تفوق - في فهمها لحقيقة الإنسان - مجلدات كاملة في علم النفس ، وأن استبصار فلسفيا عميقا قد يكشف - بطريقة بسيطة مباشرة - عما تعجز عشرات الأبحاث التجريبية عن الوصول اليه .

على أن الفن والادب لا يمكنها أن يقدموا ما فيهما من معرفة عميقة بالنفس البشرية إلا لمن يمر « بتجربة » من نوع فريد ، هي تجربة تذوق العمل الفني أو الأدبي والاندماج فيه . فالمعرفة المتضمنة فيهما أذن ليست متاحة للجميع ، وإنما هي رهن بتهيؤ المرء لتلقيها ، لا عن طريق المران أو التدريب فحسب ، بل عن طريق اتصافه بقدر

النفسى عند فرويد . كما كانت الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في الثلاثينات من هذا القرن قوة دافعة لمزيد من التعمق في الدراسات الإنسانية ، ولظهور نظريات ومناهج جديدة فيها . وأخيرا فإن أزمة الحرب والسلام التي يمر بها العالم في أيامنا هذه والتهديد الدائم الذي يتعرض له أول جيل بشرى أصبح يملك بالفعل من أدوات الدمار ما يكفي لإفناء الحياة على سطح الأرض - هذه الأزمة قد أدت الى مراجعة جذرية لكثير من مفاهيم العلوم الإنسانية ونظرياتها ، وإلى بذل محاولات دائبة من أجل تحقيق نوع من التوازن بين فهم الإنسان لنفسه ، وبين السيطرة الهائلة على الطبيعة ، التي حققتها التكنولوجيا المعاصرة .

خلال هذا التاريخ الطويل ، كانت دراسة الإنسان تزدد تعمقا في كل مرحلة ، وكان لا بد للرواد الذين مهدوا الطريق لسير هذه الدراسة في طريق العلم من أن يكافحوا من أجل التغلب على عقبات كانت كفيلة بأن تحول دون ظهور أية معرفة علمية بالإنسان . وعلى الرغم من أن هذه العقبات معروفة ، وكثيرا ما يرد ذكرها - كلها أو بعضها - في المقدمات التي تكتب للمؤلفات الخاصة بمناهج البحث في العلوم الإنسانية ، فاننا لا نرى بأسا من أن نعرض هنا لأهمها ، وذلك نظرا الى ما يلقيه هذا الموضوع من ضوء على المشكلات التي نود أن نناقشها في هذا المقال :

١ - أولى هذه العقبات نوع من الجهود العقلية أدى بالمفكرين الى أن يرتفعوا بالإنسان فوق مستوى الموضوعات التي يمكن أن تخضع للبحث العلمي المنظم ، وحجتهم في ذلك هي الدفاع عن الكرامة الإنسانية ، والاحتفاظ بالإنسان بمركزه المميز في الكون ، وتأكيد ضرورة معاملته على نحو يختلف عن ذلك الذي تعامل به « موضوعات » **المصالح الطبيعي** . على أن مثل هذا الحرص الكاذب على الكرامة الانسانية كان هو القوة الدافعة من وراء المعارضة التي سبق أن قوبل بها كرنيكوس عندما أكد أن الأرض - مقر الإنسان - ليست مركز الكون ، وليست هي النقطة المحورية التي تدور حولها ، ومن أجلها ، كل حوادثه . وبالمثل كان هذا الاهتمام الزائف بمكانة الإنسان « الاستثنائية » و « الفريدة » في الكون من أهم العوامل التي دعت الى معارضة كل « كاشفى النقاب » عن حقيقة الدوافع الإنسانية ، من أمثال فرويد ، وماركس ، وهو نوع من المعارضة لا يقوى على الصمود طويلا في وجه أى كشف جديد حاسم .

دائب منتظم ، بل ان هدفنا الحديث عن صعوبات منهجية تعترض طريق العلوم الانسانية دون ان تكون هذه الاخيرة واعية بها كل الوعى . وخطورة هذا النوع من الصعوبات تكمن فى انه يمكن ان يظل ملازما للعلوم الانسانية امدا طويلا ، بحيث يظل يهدد موضوعيتها ودقتها بالخطر ، وان كانت هذه العلوم تظل طوال ذلك الوقت معتقدة انها تحقق لنفسها موضوعية ودقة تتزايدان باطراد .

ذلك لان تلهف المشتغلين بالدراسات الانسانية على اكتساب صفة العلمية ، واعتقادهم - عن حق - ان هذه الصفة تشريف وتكريم لآى جهد عقلى يقوم به الإنسان قد ادى بهم احيانا الى الوقوع فى اشكالات منهجية يصعب كشفها . لانها - فى مجال العلوم الأخرى - ليست باشكالات على الاطلاق . وبعبارة أخرى فقد استعيرت من مجال العلوم الطبيعية أو الرياضية مفاهيم معينة ، وطبقت بشئ من التسرع فى مجال العلوم الانسانية ، فترتب على ذلك نوع من تشويه صورة هذه العلوم ، بحيث أصبحت فى بعض الأحيان تبدو محاكية لعلوم أخرى ذات موضوعات مقابلة ، دون أن تكون قادرة على ادراك الصفات التى تنفرد بها موضوعاتها الخاصة ، والى تحتم عليها استخدام مفاهيم مخالفة ، أو تعديل المفاهيم المستعارة من المجالات الأخرى ، ان أم يكن من استعارتها بد .

وسوف اكتفى ، لايضاح وجهة نظرى ، بفكرتين رئيسيتين ، يقوم بينهما ارتباط وثيق ، هما فكرة الحتمية ، وفكرة القانون . وسأحاول ان أثبت ان العلوم الانسانية حين طبقت هذين المفهومين على مجالها الخاص ، لم تكن قادرة فى كل الاحيان على ادراك ما تقتضيه سماتها المميزة من تعديلات خاصة كان ينبغى مراعاتها عند استخدام مفهومين كهذين ظلا مرتبطين بمجال العلوم الطبيعية امدا طويلا .

فكرة الحتمية :

هناك حقيقة لا يستطيع الكثيرون ممن تشغلهم مشكلات العلم ومناهجه ان يدركوها ، على الرغم من وضوحها البين : هى أن الاعتراف بفكرة الحتمية من حيث المبدأ لا يتعارض على الاطلاق مع ادراك صعوبة تطبيقها فى مجالات معينة . وأبسط مثل لذلك هو مجال علم الأرصاد الجوية . فمذ عهد بعيد تخلت الانسانية عن التفسيرات الأسطورية والفائئة لتقلبات الجو ، وأصبح هناك اعتراف عام بأن ما يطرأ على الجو من

معين من رهافة الحس وشفافية النفس . فهى اذن مقرونة بشروط تجعلها بطبيعتها معرفة « خاصة » لا تتوافر الا لفئة معينة من الناس ، وربما كانت تتوافر لكل فرد فى هذه الفئة ذاتها على نحو يختلف باختلاف ابعاد تجربته الفنية أو الأدبية الخاصة .

اما الفلسفة فانها بالرغم من كل ما أسهمت به فى إثراء معرفتنا بالإنسان ، تكسب المشتغلين بها قدرا لا مفر منه من الطموح المفرط ، يجعلهم يتعجلون اصدار الاحكام العامة التى قد تتجاوز بكثير نطاق المعرفة المحققة . فالفيلسوف بطبيعته عاجز عن مجاراة المشتغل بالعلم فى تواضعه ، ورضائه بالقليل ، واكتفائه بالسير المتدرج فى أبحاثه ، وقناعاته بالنتائج غير الكاملة ، ونذرعه بالصبر والتأنى والتأمل فى الحكم على الأمور . ومن هنا كان من الصعب ان تترك معرفة الإنسان فى أيدي الفلاسفة وحدهم ، لأنهم - مع امتلاكهم للحصيلة العلمية التى أصبحت أمرا لا غناء عنه عند معالجة أى موضوع طبيعى أو انساني - ما زالوا متمسكين بعادات عقلية تجعلهم يظنون انفسهم قادرين على ان يحققوا فى استنبصاؤهم خاطف ما يعجز العلماء عن تحقيقه بعد بحث شباك دءوب . وربما كانت أمثال هذه الاستبصارات قد حدثت بالفعل فى حالات متفرقة ، ولكنها لم تعد اليوم قاعدة ، وهى على اية حال أمر لا يمكن الاعتماد على حدوثه بانتظام ، فضلا عن ان احتمالات الاخفاق فى هذا المجال اعظم بكثير من احتمالات النجاح .

واذن فلم يكن من العسير على العلوم الانسانية ان تغلب على هذه العقبات ، وان تؤكد نفسها بوصفها علوما تستطيع ان تضيف على الدوام - بطريقة تراكمية منظمة - مزيدا من المعارف المتعلقة بالإنسان ، مستخدمة فى ذلك مناهج خاصة تقرب او تبعد عن المناهج المستخدمة فى العلوم الراسخة ، التى تعالج موضوعات يسهل كشف الاطار المنتظم فى ظواهرها .

وليس من اهدافنا فى هذا المقال ان نتنبئ قصة نجاح العلوم الانسانية فى اكتساب هذه المكانة ، ولكننا نستهدف ، على العكس من ذلك ، تنبيه الاذهان الى بعض الاشكالات التى لا تزال تعوق سير هذه العلوم ، وتمنعها من تحقيق ما ترجوه لنفسها من نجاح فى فهم الإنسان . ولستأ نود ان نتحدث عن الاشكالات التى تدركها هذه العلوم عن وعى ، وتحاول التغلب عليها بجهد



تغيرات هو أمر خاضع لحتمية دقيقة ، وبأن حالة الجو في أية لحظة معينة هي محصلة عوامل متعددة نستطيع - إذا عرفناها معرفة كاملة - أن نتنبأ بدقة بما ستكون عليه الاحوال الجوية في المستقبل القريب ، وربما البعيد ايضا . ومع ذلك لا يستطيع احد ان ينكر ، في الوقت ذاته ، ان علم الأرصاد الجوية ما زال بعيدا عن ادراك كل العوامل التي تتحكم في حالة الجو في لحظة معينة ادراكا كاملا ، وحساب تأثيرها بدقة ، بدليل أن التنبؤات الجوية ما زالت معرضة لاططاء كثيرة ، وإن هذه الاخطاء تزداد كلما كان مدى التنبؤ بعيدا . فهل يمكن أن يحكم على الشخص الذي يؤكد وجود حدود لا تتعدها القدرة على التنبؤ بحالة الجو ، في الحالة الراهنة لعلم الأرصاد الجوية ، بأنه لا يؤمن بسيادة الحتمية في هذا المجال ؟ من الواضح انه لاتعارض على الاطلاق بين الايمان بالحتمية ، من حيث المبدأ ، وبين ادراك الحدود التي لاتتعداها الحتمية في هذا المجال ومن جهة أخرى ، فليس من حق المرء أن يستخدم الايمان بمبدأ الحتمية مبررا لتأكيد ضرورة الوثوق من التنبؤات الجوية الى حد يزيد على ما تسمح به الحالة الراهنة لعلم الأرصاد . وليس من حق مثل هذا الشخص أن يقيس مدى « علمية » الآخرين بمقدار ايمانهم أو عدم ايمانهم بصحة التنبؤات الجوية ، مادام من المعترف به أن ظاهرة مثل الحالة الجوية ما زالت من التعقيد بحيث لا يمكن ، في ضوء معرفتنا الراهنة ، ادراك كل ابعادها وجوانبها والعوامل المتحكمة فيها ادراكا تاما .

واختي ان اقول ان شيئا من هذا القبيل يحدث في مجال العلوم الانسانية . ذلك لأن هذه العلوم قد كافحت ، في مبدأ الأمر ، كفاحا مريرا من أجل تأكيد انطباق مبدأ « الحتمية » على السلوك البشري . وما زال الكثيرون غير معترفين بهذا الانطباق ، اى انهم ما زالوا يتمسكون بشكل من اشكال من اشكال ذلك التقسيم المشهور الذى قسم به «(كانت)» مجالات المعرفة الى عالم للضرورة هو عالم الطبيعة ، هو عالم الانسان . ولسنا نود أن نخوض الآن هذه المعركة لأنها ستغرقنا متاهات كفيلة بابعادنا عن الفكرة الأصلية التى نرمى الى اثباتها . ولذلك فسوف نسلم بأن الحتمية تسرى ، من حيث المبدأ ، على السلوك الانسانى ، وأن هذا السلوك قابل لأن يتنبأ به اذا ما عرفت كل العوامل المتحكمة فيه

وأصحاب الرأي المخالف ، القائل ان مبدأ قابلية الظواهر الانسانية للبحث العلمى مبدأ سليم ، ومع ذلك فان تطبيق هذه العلوم ينبغى أن يوجب مسوى التقدم اسطرى الذى تحفقه ، لا ان يسبقه . ولما كان استكشاف الظواهر البشرية مازال امرا حديث العهد ، ومازلنا في اول مراحل البحث في هذا الميدان الشديد التعقيد ، فان للمرء الحق في ان يأخذ على بعض العلوم الانسانية انها تتسرع الى حد ما في التطبيق ، فتلجأ الى « العلاج » بمجرد أن تكتشف نظرية جديدة ، وتسارع بتقديم « تفسير » دون أن تكون قد توافرت لديها سوى معطيات قليلة .

وحسبنا ، في هذا الصدد ، أن نضرب مثلا بالجهود التى يبذلها ايصار التفسير الاجتماعى والاقتصادى للظواهر التفاهية والعنيفة ، ولما ما ينتمى الى « البناء الاعلى » Supersynthesis فى حياة الانسان . فمن الممكن ان يكون المرء مؤمنا بتأثير البناء الادبى فى البناء العلمى ، ومعتبرا أعترفا كاملا بالمبدأ القائل بوجود علاقه متبادله بينهما ، ولكن لا يلزم عن ذلك ان يعترف بتطبيق هذا المبدأ فى كل حاله على حدة : فلكي يطبق هذا المبدأ تطبيقا صحيحا لا بد أن تكون المعطيات كاملة أو قريبة من الكمال ، اما فى الحالات التى لا نعرف عنها الا وقائع قليلة ، فان من حق المرء أن يعترض على التسرع فى تطبيق المبدأ ، لا لعدم إيمانه به ، بل لعدم توافر الشروط الكافية لتطبيقه . ولكن الذى يحدث ان انصار هذا المبدأ يسارعون بتطبيقه بناء على أبسط المعطيات . كما هى الحال فى تطبيقه على عصور سحيقة فى القدم ، لم تتوافر لدينا عنها سوى معلومات هزيلة - ويظنون أنهم قد وصلوا بذلك الى كل العوامل المتحكمه فى الظاهرة موضوع بحثهم . وكثيرا ما يترتب على ذلك أن تفسر الظاهرة الواحدة تفسيرين مختلفين كل الاختلاف فى كتابات مفكرين يؤمن كل منهما بنفس المبدأ ، ويطبق نفس المنهج . وما هذا الا مثل واحد ، من بين امثلة عديدة ، لظاهرة التعجل فى التطبيق العلمى قبل أن يتوافر الأساس النظرى الكافى .

فكرة القانون :

ترتبط فكرة القانون بفكرة الحتمية - مفهومه بأعم معانيها - ارتباطا وثيقا . ولقد كان من أبرز مظاهر التقدم فى العلوم الانسانية تأكيدها خضوع الانسان لقوانين يمكن صياغتها واستخدامها فى السيطرة على الظواهر البشرية

معرفة دقيقة . ومع ذلك ، وبرغم التسليم بهذا المبدأ ، فان الظواهر البشرىة تبلغ من التعقيد حدا يستحيل معه ، في معظم الأحيان ، ادراك كل العوامل التى يمتزج بواسطتها تطبيق مبدأ الحتمية تطبيقا مؤكدا .

على أن من الأمور التى لا يمكن أن تفوت الملاحظ المدون ان لدى المستغلين بالعلوم الانسانية ميلا الى تعجل التطبيق يزيد بكثير عن ذلك الميل الذى نجده لدى اصحاب العلوم الأخرى . ففي الطب ، مثلا ، لا يستخدم عقار جديد الا اذا ثبتت فائدته - فى الحالات التى ينطبق عليها - ثبوتنا مؤكدا . وصحيح انه قد تحدث من أن لآخر حالات سوء استخدام للعقاقير الطبية ، أو تعجل فى تطبيقها ، غير أن هذه الحالات تمثل الاستثناء ، لا القاعدة ، فضلا عن انها لا تعبر عن موقف العلماء فى هذا الميدان ، بل تملئها المصالح التجارية للشركات الساعية الى الربح أو اى دافع آخر غير علمى .

أما فى حالة العلوم الانسانية ، فان هذا الميل الى التطبيق المتعجل ، دون أن تكون قد توافرت بعد كل الشروط الكفيلة بالاطمئنان الى أن كافة شروط الحتمية قد توافرت ، ظاهر كل الظهور . وصحيح أن هذه العلوم تتخلى ، فى كثير من الأحيان ، عن المفهوم التقليدى للحتمية ، أعنى مفهوم العلاقة الحتمية بين سبب ونتيجة ، وتستعاض عنه بمفاهيم أكثر ملاءمة لمجال معقد كمجال الظواهر البشرية ، مثل مفهوم الارتباط الاحصائى بين الظواهر ، ولكن يظل من الصحيح مع ذلك أن التلهف على اخضاع دراسة السلوك البشرى للمنهج العلمى - وهو تلهف مشروع تماما - قد ادى فى أحيان غير قليلة الى تسرع فى التطبيق لم يتوخ علماء الانسانيات فيه من الحذر بقدر ما يتوخاه علماء الطبيعة أو الطب ، مثلا ، حين يشروعون فى تطبيق كشف جديد .

وربما كان الأهم من هذه الملاحظة أن علماء الانسانيات كثيرا ما ينظرون بعين الريبة الى كل من ينبه الى ظاهرة التعجل هذه . وقد يكون لهم فى ذلك بعض العذر : ذلك لأن هناك من يشكك فى قيمة التطبيقات التى تقوم بها هذه العلوم لانه غير مؤمن أصلا بإمكان خضوع الظواهر الانسانية للبحث العلمى الدقيق ، وبالتالي فهو غير مقتنع بأن من الممكن استخلاص تطبيقات منها . ولكن الواجب تجنب الخلط بين اصحاب هذا الرأي ،

الامر ، ويؤكد حتمية القضاء على رأس المال - هذا القانون يتسم بسمات خاصة ، تحول دون تشبيهه ، آليا ، بالقوانين الطبيعية :

١ - أولى هذه السمات أنه مبني على استقرار ناقص . ففي النظرية الماركسية يبرر هذا القانون على أساس أنه كان هناك تناقض مماثل بين الأرقاء ومستترقيهم في العصور القديمة ، وبين الفلاحين المعدمين والاقطاعيين في العصور الوسطى ، وأن هذا التناقض انتهى ، في الحالتين ، بانتصار الطبقة المهيمنة ، وبتحرك التاريخ خطوة الى الامام ، تسود فيها قيم أكثر تقدمية من تلك التي سادت في المرحلة السابقة ، وأن كانت بدورها تفضي الى تناقض جديد . وقياسا على ذلك ، فإن « قانون التاريخ » ذاته يحتم انتهاء التناقض الثالث بين العمال والرأسماليين بانتصار الأولين وظهور شكل جديد من أشكال علاقات الإنتاج .

ولو سلمنا بكل مقدمات هذا الاستدلال دون مناقشة ، فسوف نجد مع ذلك أن هذا « القانون » يركز على حالتين سابقتين مماثلتين ، ويقيس الثالثة عليهما . ومن الواضح أنه ليس يكفي في حالة العلوم الطبيعية تكوين قانون من ملاحظة حالتين فحسب . فضلا عن ذلك فإن التماثل ليس تاما بين الحالات الثلاث في المجال التاريخي ، إذ أن كل حالة تقوم في سياق مختلف عن الحالة الأخرى ، وتختلف في تفاصيلها عنها الى حد غير قليل . فاستقراء الماضي اذن لا يعد في هذه الحالة أساسا كافيا لاستخلاص « قانون » ، إذا كنا نود أن نحفظ لكلمة « القانون » بمعناها العلمي المألوف .

٢ - وفي الوقت الذي يؤكد فيه أصحاب النظرية الماركسية - وهي في هذه الحالة « المادية التاريخية » - أن انتصار الطبقة العاملة أمر مؤكد بحكم « قانون تاريخي » حتمي ، فإنهم ، حتى أشدهم تحمسا ، يؤكدون أن هذه الحتمية ليست آلية ، تفرضها الحوادث ذاتها سواء شاء الإنسان أم لم يشأ ، بل هي حتمية تقوم فيها الإرادة الإنسانية بدور أساسي .

ولقد كان تأكيد أهمية الإرادة الإنسانية على هذا النحو أمرا لا مفر منه ، إذ أن الكثيرين قد أساءوا فهم المادية التاريخية بحيث تصوروا أن « حركة التاريخ » تسير آليا في صالح الطبقات المغلوبة على أمرها ، ومن ثم لم يكن هناك ما يدعو

والتنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل . وصحيح أن هناك علومًا إنسانية ما زال يدور بشأنها جدل حول إمكان وجود قوانين - بالمعنى العلمي - فيها ، ولكن علم النفس ، وعلم الاجتماع ، والتاريخ (في بعض مذاهبه على الأقل) يستخدمون فكره القانون منذ عهد ليس بالقريب ، ويحققون بذلك نجاحا لا بأس به في فهم الظواهر التي التي يتناولونها بالبحث .

ومع ذلك فإن المعنى الذي يستخدم به مفهوم « القانون » في العلوم الإنسانية ، يحتاج الى تخصيص يلائم طبيعة هذه العلوم ، وأن كان كثير من المشتغلين بها ينظرون الى معنى « القانون » في علومهم كما لو كان مكافئا لمعناه في العلوم الطبيعية والتجريبية . وأساس هذا الإصرار على توحيد معنى « القانون » في الحالتين هو الرغبة في ضمان صفة العلمية للدراسات الإنسانية ، وهي في ذاتها رغبة مشكورة ، ولكن الأمانى والغايات - كما نعلم جميعا - لا ينبغي أن تفرض ذاتها على الواقع أو تحاول تشكيله على هواها . وواقع العلوم الإنسانية يشهد بأن فكرة « القانون » فيها تنخذ ، في بعض الحالات على الأقل ، معنى لا يمكن أن يكون مساويا كل المساواة لمعناها في العلوم الطبيعية .

ولكى أوضح فكرتي أود أن أضرب لها مثلا بفكرة قوانين التاريخ في النظرية الماركسية . وأول ما ينبغي أن نتنبه اليه هو أن نتنبه اليه هو أن كلمة « التاريخ » ذاتها تجريد لفظي ، وأن تجسيم التاريخ وكأنه شيء أو كيان متحرك ، ينطوي في ذاته على قدر غير قليل من التجاوز . كما ينبغي أن نتنبه الى أن التاريخ ، حسب تعريفه ، يتعلق بالماضي ، وإنما حين نتحدث عن « حركة التاريخ في المستقبل » ، على سبيل المثال ، فنحن - من الوجهة المنطقية الخالصة - نرتكب خطأين : أولهما استخدام لفظ يرتبط في ماهيته بالماضي ، للدلالة على المستقبل ، وثانيهما تجسيم المجردات وتشخيصها وتحريكها ، على النحو الذي أشرنا اليه من قبل .

وإذا تركنا جانبا هذه الملاحظات ، التي قد يراها البعض شكلية ، وانتقلنا الى فكرة قوانين التاريخ ، كما تصاغ في النظرية الماركسية ، لتبين لنا أن القانون الذي يحتم قيام الصراع بين الطبقة الرأسمالية ، نتيجة لا شتداد التناقض بينهما ، ويحتم انتصار الطبقة العمالية في نهاية

كان رهنا بالجهد الذى يبذله الانسان من أجل وضعه موضع التنفيذ ، فانه يمكن ان يلقى لو اتجه جهد الانسان الى عدم تنفيذه ، مادام القانون لا يملك بذاته قوة تمكنه من تحقيق ذاته .

هذه الحقيقة البسيطة لها فى رأى اهمية قصوى فى فهم تاريخ القرن العشرين : ذلك لأن هذا التاريخ اذا كان سجلا لكفاح الطبقات المقهورة من أجل تحقيق الاشتراكية ، فهو أيضا سجل لكفاح الطبقات المالكة والرأسمالية من أجل الحيلولة دون تحقيقها ولم يكن فى وسع « قانون التاريخ » فى هذه الحالة أن يغلب كفاحا على كفاح ، بل ان الانتصار فى كل حافة كان يتوقف على مقدار الجهد الذى تبذله ارادة الانسان .

واذا كنا نعترف بأن تدخل الانسان قادر على تحقيق حتمية التاريخ ، فيجب ان نعترف أيضا بأن التدخل فى الاتجاه المضاد قادر على ابطال تأثير هذه الحتمية أو ابطائه . وليس تاريخ مقاومة الرأسمالية طوال القرن العشرين الا سلسلة متصلة من المحاولات الواعية التى تبذلها ارادة مضادة ، لالغاء تأثير القانون التاريخى الذى تؤكد نظرية المادية التاريخية أنه سيؤدى فى نهاية المطاف الى القضاء على الرأسمالية .

ومن الواضح أن قدرة الرأسمالية على البقاء قد جاوزت بكثير الحد الذى كان يتوقعه ماركس أو لينين أو غيرهما من أقطاب المادية التاريخية . بل انه لم تظهر حتى الآن أية بوادر تدل على قرب انهيارها ، وربما كان العكس - فى السنوات العشر الماضية - هو الصحيح . فعلا يدل هذا كله لا انه يدل على تلك الحقيقة التى لم يعمل لها اقطاب المادية التاريخية حسابا ، وهى أن ارادة الانسان ، اذا كانت هى شرط تحقيق الحتمية التاريخية ، فانه تستطيع ، اذا اتجهت وجهة مضادة ، أن تغير عن عمد مسار التاريخ فى اتجاه مغاير للاتجاه الذى تشاؤه ارادة الطبقة العاملة ، أى تستطيع ، اذا اكتملت لها القوة الكافية ، أن تبطل تأثير « القانون التاريخى » . وليست هذه دعوة الى اليأس على الإطلاق ، بل أنها لا تعدو أن تكون تنبيها للانسان المكافح الى أن كل شيء يتوقف على ارادته ، وعلى مدى صلابته فى الكفاح ، والى أن « حتمية التاريخ » لن تنفع المتخاذل ، ولن تعوض تقصيره فى الدفاع عن حقوقه ، أو فى السعى الى تحقيق مطالبه . بل ان مسار التاريخ يمكن أن ينقلب عليه اذا

فى نظرهم الى بذل جهد كبير فى الكفاح من أجل تحقيق أهدافهم ، إذ أن « حركة التاريخ » ستحقق لهم هذه الأهداف تلقائيا ، وما عليهم الا أن ينتظروا حتى يحقق لهم التاريخ ما يبتغون لذلك كان لزاما على مفكرى المادية التاريخية أن يصححوا هذا الفهم ، ويؤكدوا أن للقانون التاريخى معنى خاصا ، بحيث يستحيل أن يتحقق هذا القانون ما لم تدخل الارادة الانسانية من أجل ضمان تحقيقه .

على أن هذا التصحيح لمعنى القانون فى مجال التاريخ الانسانى كفيل بأن يجعل هذا القانون شيئا فريدا بحى . ذلك لأن أهم ما يميز القانون العلمى هو استقلاله عن الارادة الانسانية ، وحدوثه سواء شاء الانسان أم لم يشأ . فالى أى حد يستحق أن يسمى قانونا ذلك الذى لا يتحقق الا بمساعدة الارادة الانسانية ؟ وأين هى النقطة التى يمكن عندها تحديد دور الحتمية التاريخية المؤدية الى ظهور القانون ، ودر الارادة الانسانية التى تساعد على تحقيق القانون ؟ وهل هناك حقا ، الى جانب ارادة الانسان ، أى عامل آخر « خفى » يوجه الحوادث فى اتجاه معين ، أم أن الارادة الانسانية هى التى تقوم فعلا بكل شيء ؟ واذا صح أن ارادة الانسان هى العامل الوحيد المتحكم فى توجيه دفة التاريخ الانسانى ، فما قيمة الاشارة الى « القانون » فى هذه الحالة ؟ ان يكون فى وسع هذه الارادة أن تكسر القانون اذا شاءت ، وتوجهه فى اتجاه آخر ؟

ولكى ازيد هذه النقطة الأخيرة ايضا ، اود أن أشير الى حقيقة اعتقد انها غابت عن ذهن كل من قرأت لهم لهم من انصار المادية التاريخية . فتسلسل التفكير فى هذه النظرية يسير على النحو الآتى : هناك قانون تاريخى يحتم انتصار الطبقة العاملة فى صراعها مع الرأسمالية ، ولكن هذا القانون لا يسير على نحو آلى ، بل لا بد من أن أن تدخل الارادة الانسانية ، ممثلة فى كفاح الطبقة العاملة ، من أجل تحقيقه ، ولولا هذا الكفاح لما استطاع القانون أن يتحقق . والأمر الذى غاب عن أذهان هؤلاء المفكرين هو ان القول بأن الارادة الانسانية هى التى يتحقق من خلالها قانون التاريخ ، يترتب عليه أن الارادة الانسانية قادرة - لو شاءت - على كسر القانون او عدم تحقيقه . وبعبارة أخرى فان القانون اذا

كانت ذات وجود وتأثير واقعي - بفضل قدرتها الحافزة وحدها .

٤ - فإذا صح هذا التحليل كان معناه أن فكرة القانون التاريخي يتداخل فيها ما هو قائم مع ما ينبغي أن يكون ، وأنها ليست وصفاً لما هو واقع بقدر ما هي إشارة إلى ما هو واجب ، أي أنها فكرة غائية أكثر مما هي وصفية . فالقانون في هذه الحالة تعبير عما نريده أن يكون ، أي أنه نوع من التفكير المبني على الرغبة والتمنى wishful thinking وكل هذه ، في صميمها ، معان غير علمية لا صلة لها بالمعاني المألوفة التي تتضمنها فكرة القانون في العلم البحث . وهكذا فإن فكرة القانون التاريخي ، التي أملت الرغبة في تحقيق الموضوعية في مجال الظواهر البشرية ، واخضاعها للمنهج العلمي الدقيق ، تتضمن بالضرورة عوامل خارجة عن مجال العلم البحث ، وتخدم أغراضاً وغايات عملية في صميمها .

هذا التحليل لا يعني على الإطلاق أننا نرفض الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها القانون بختمية انتصار الاشتراكية بناء على قانون علمي موضوعي ، بل يعني أن الالفاظ المستخدمة في أمثال هذه العبارة ، كلفظ الحتمية ، أو لفظ القانون ، ينبغي أن تفهم على أن لها ، في هذا المجال الإنساني ، معنى يختلف اختلافاً كبيراً عن معناها في العلوم الطبيعية ، ومن الواجب أن تسقر في أذهاننا هذه الاختلافات الأساسية حتى لا يحاول اقتباس مفاهيم العلم الطبيعي وتطبيقها آلياً على مجال الإنسان . ولو لم تبادر العلوم الإنسانية إلى إدراك هذه الحقيقة عن وعي لظلت إلى الأبد أسيرة « تطلعاتها » إلى العلوم الطبيعية ومحاكاتها لها .

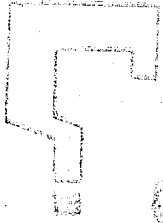
ومجمل القول أنني حاولت في هذا المقال أن أسير ، على طريقتي الخاصة ، في نفس الاتجاه الذي يبدو أن العلوم الإنسانية كلها تتجه إليه في الفترة الحالية من تاريخها ، والذي يظهر واضحاً في كثير من مقالات هذا العدد ، اتجاه البحث عن مفاهيم خاصة لهذه العلوم ، أو تحديد معان جديدة للمفاهيم التي تستعيرها من مجالات العلوم الأخرى ، بعد أن اقتربت نهاية ذلك العهد الذي كانت فيه العلوم الإنسانية تنبهر بالعلوم الطبيعية وتقتبس فيه مفاهيمها ومناهجها دون تمييز .

فؤاد زكريا

ينشدها ، إذ ليست للتاريخ قوة « سحرية » خارج نطاق إرادة الإنسان .

٣ - فإذا كان القانون التاريخي « موضوعياً » فإنه لا يكون كذلك إلا بمعنى خاص تماماً . لم يبذل الجهد الكافي في توجيهه نحو الغاية التي فهو موضوعيته « مصنوعة » بواسطة الإرادة الإنسانية . ومن الممكن أن يشار في هذا الصدد سؤال على قدر كبير من الأهمية ، وأعنى به : هل يمكن أن تكون هناك موضوعية « تصنع » ؟ وماذا يعود للموضوعية من معنى حين لا تعود مفروضة بموجب المنطق الداخلي للحوادث ذاتها ؟ هذا ، على أية حال ، سؤال لا أود أن أخوض فيه الآن ، بالرغم من أهميته البالغة ، حتى لا يفتل من بين أيدينا الخيط الرئيسي للمناقشة . ولكني أود أن أتناول المسألة من زاوية أخرى ، هي : ما قيمة « القانون التاريخي » ، في هذه الحالة ، إذا كان حدوثه أو عدم حدوثه متوقفاً على إرادة الإنسان ، أي بعبارة أخرى إذا كانت الإرادة الإنسانية هي العامل الحاسم ، والوحيد ، المتحكم في توجيه دمة التاريخ ؟

قد يكون أول ما يتبادر إلى الذهن ، إجابة عن هذا السؤال ، هو أن القانون التاريخي لا تعود له في هذه الحالة فائدة . ولكن الواقع أن فكرة وجود قانون تاريخي يحتم انتصار الاشتراكية على الرأسمالية لها فائدة عملية كبرى : إذ أنها قوة دافعة تحفز الجماهير على الكفاح وتشجعها عن طريق إقناعها بأن حركة التاريخ تساعدنا في كفاحها ، أو بأن كفاحها مسائر لحركة التاريخ . وهي في هذا الصدد تؤدي وظيفة مشابهة لوظيفة فكرة المشيئة والقدرة الإلهية بالنسبة إلى المؤمنين المجاهدين : فالقدرة الإلهية تفعل من خلال كفاح المجاهدين أنفسهم ، ومن المستحيل أن تساعد هذه القدرة على انتصار مؤمن متخاذل ، أي أن مصير المجاهدين يتقرر ، في نهاية الأمر ، بالجهد الذي يبذله في كفاحهم . ومع ذلك فإن شعور المجاهد بأن القدرة الإلهية في صفه ، يقدم إليه قوة دافعة كبرى في كفاحه ، كما يشل حركة خصومه إذا امتنعوا بأن الإرادة الإلهية ليست في صفهم . فالبدء في الحالتين واحد ، وهو في أساسه مبدأ ذو هدف « عملي » قبل كل شيء . وبالاختصار ، فإن فكرة « القانون التاريخي » فكرة تشجيعية قد لا يكون لها في الواقع نفسه كيان ، ولكن تأثيرها يتحقق كما لو

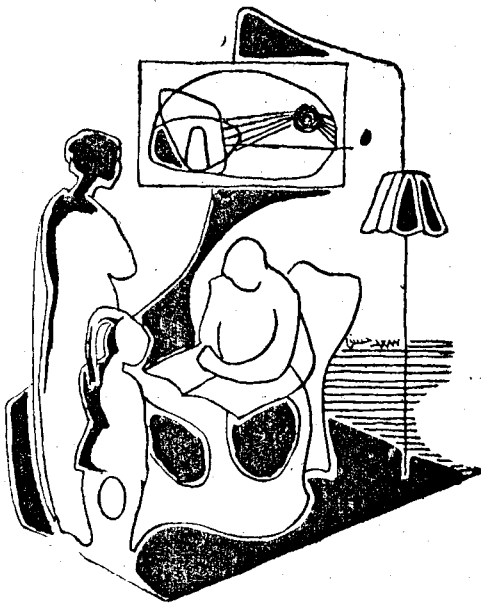


دراسة المجتمع علم

د. سمير فعيم أحمد



مركز تحقيقات كميتر علوم إسلامي



إن أي نظام سياسي
لا يهتم الإنسان
ولا بد أن يكون
بالتابع للنظام العام
وأن أية محاولة ناجحة
للتحكم في الناس
هذا المجتمع أو هذا
مشكلة لا بد أن تكون
على فهم مبني على
الأسس العلمية
والطبيعية التي هي الأساس

فهم التفاعلات الكيميائية أو الظواهر البيولوجية . بل ان الأمر يصل بالبعض منهم ، من غير المتخصصين وغير المؤهلين ، الى اعتبار أنفسهم علماء أو خبراء في المجتمع يكتبون عنه ويتحدثون فيه دون تردد ودون أن يجدوا أى وجه للشبه بينهم وبين أدياء الطب مثلاً . والمأساة الحقيقية أنه على الرغم من الضرر البالغ الذى ينجم عن هذا السلوك والذى لا يقل بحال عن الضرر الذى ينجم عن ادعاء المعرفة بالطب أو الكيمياء فان المجتمع لا يستجيب لهاتين الفئتين من الأدياء استجابة مشابهة . ذلك أن العامة، ولهم عذرهم، مازالوا لا يعلمون أن دراسة المجتمع قد أصبحت علماً له أصوله وقواعده مثلما أصبحت دراسة الجسم الحي والمواد الجامدة علماً ، وأن الوقت قد حان لاستبعاد الادعاء والدجل من ميدان دراسة المجتمع مثلما تم استبعاد السحر والشعوذة من ميدان الطب . من كل ذلك تتضح الحاجة الملحة الى مناقشة وتوضيح الاسس العلمية فى دراسة المجتمع .

علمية دراسة المجتمع

ان معظم الاعتراضات على علمية دراسة المجتمع واللبس فى فهم طبيعة هذه الدراسة تأتي عادة نتيجة للمقارنة المباشرة أو الضمنية بين العلوم الفيزيائية والبيولوجية من ناحية والعلوم الاجتماعية من ناحية أخرى . فالعلوم الفيزيائية (التي تدرس كل ما هو غير حي) ، والعلوم البيولوجية (التي تدرس أشكال الحياة) قد حققت حتى الآن انتصارات عظيمة بهزت الناس بنتائجها، ولهذا أصبحت لها مكانة ضخمة فى عقولهم ، أما العلوم الاجتماعية فانها ، نظراً لحداثة نشأتها ، لم تتوصل بعد الى تلك النتائج الباهرة ، ومازال المتخصصون فيها يعملون فى كثير من الصمت من أجل ارساء قواعدها وأصولها ، وحين يخرج بعضهم عن هذا الصمت ليعلن فى تسرع بعض النتائج التى توصل اليها أو يطالب بتطبيقها فى مجالات قبل التأكد التام من صدقها فانه يضر بسمعة ومكانة العلم الذى يعمل من أجله بدلاً من أن يرفع منها ، تماماً مثلما كان يحدث فى بداية تطور الطب حيث كان السحرة والمشعوذون ينهزون فرصة فشل أى طبيب فى علاج مريضاً للتشهير بالطب بأسره والنيل من مكانته . ولكن ليس معنى تأخر نمو وتطور العلوم الاجتماعية عن الفيزيائية أو البيولوجية أن الاولى لا تدخل ضمن نطاق العلوم . ولا يجب أن ننسى أن كل العلوم

نعلم جميعاً أن المجتمعات تتكون من أفراد ، وأن هؤلاء الأفراد فى حالة تفاعل مستمر بين بعضهم البعض . كما نعلم أيضاً أن هؤلاء الأفراد ينظمون أنفسهم بأسلوب معين يحدد علاقة كل منهم بالآخر ، أى أنهم يضعون لأنفسهم مانسميه بنظام المكانة . وهؤلاء الأفراد المنظمون النشاطون يكونون تجمعات ومجموعات فيما بينهم يربط بين كل منها والاخرى علاقات محددة مثل الروابط المهنية أو السياسية أو الدينية أو الثقافية . ونحن نعرف من ملاحظتنا اليومية أن هذه العلاقات المتبادلة بين الافراد وبعضهم البعض وبين التجمعات التى يكونونها ليست ثابتة جامدة ولكنها دينامية ومتغيرة ، ونستطيع أن ندرك بسهولة أن هناك عمليات مختلفة تؤثر على وتتحكم فى تلك الانماط المختلفة من العلاقات .

تلك بعض الحقائق الواضحة البديهية ، والتى تمثل فى الواقع أبسط تعريف للمجتمع - موضوع مناقشتنا فى هذا المقال . والسؤال الآن هو هل يمكن دراسة هذه الظاهرة دراسة علمية مثلما أمكن دراسة غيرها من الظواهر الفيزيائية أو البيولوجية ؟ .

ان الاجابة على هذا السؤال سوف تساعد على حسم الكثير من المشكلات والاختلافات فى الراى فيما يتعلق بمهنية علم الاجتماع . فمازلنا نرى حتى الآن من ينكرون امكانية وجود علم بهذا الاسم ، وليس أدل على ذلك من أن دراسة المجتمع فى جامعاتنا ، وفى كثير من جامعات العالم ، تعتبر من الدراسات الادبية أو الفنية وليست من الدراسات العلمية . فأقسام علم الاجتماع توجد بكليات الآداب والفنون ، بل ان هناك بعضاً من هذه الكليات لا يفرد قسماً خاصاً لدراسة المجتمع بل يضمها داخل أقسام الفلسفة أو غيرها من فروع المعرفة . وحين يذكر العلم فنادراً ما يطرأ على ذهن الناس ، حتى أكثرهم معرفة وعلماء ومن هم على مستوى المسئولية ، أن دراسة المجتمع تدخل فى نطاقه . وحين تنشأ مجالس قومية متخصصة لرعاية ضروب المعرفة المختلفة تستبعد المعرفة بالمجتمع من قائمة المعرفة العلمية بطريقة آلية وتضاف الى المعرفة الادبية أو الفنية (مثل المجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية) . وما زال الكثير من المثقفين يرون أن فهم المجتمع مسألة لا تتطلب أكثر من مجرد عملية تأمل لما يدور حولهم وقراءة لما يكتب فى الصحف والمجلات عن «المسائل» الاجتماعية، وأن الأمر لا يتطلب تخصصاً وتأهيلاً كالأذى يتطلبه

المعرفة التي تكتسب وتصاغ عن طريق استخدام منهج معين محدد . والعلم ، شأنه شأن أى فرع آخر من المعرفة ، يعتمد على نظام رمزي للاتصال . فالأساطير والفنون والأدب معرفة منظمة تعتمد على الاتصال الرمزي ، ولكنها لا تدخل ضمن نطاق العلوم . والذي يميز العلم عنها هو المنهج الذي يستخدم في التوصل الى المعرفة التي يحتويها وفي تنظيمها في اطار عام كلي . وهذا المنهج هو الخاصية الأساسية المشتركة بين العلوم جميعا . ويتميز هذا المنهج بالتأكيد على الوصف الدقيق الموضوعي للظواهر الثابتة نسبيا والمتكررة والتي يمكن التنبؤ بها ، ثم استخدام المنطق في تحليلها وإيجاد العلاقات والروابط بينها . ويمكن تحقيق هذه الاهداف باستخدام وسائل ملاحظة دقيقة ، صدقها مؤكدة ، وأساليب محددة للتصنيف والتعميم والتحقق والتنظيم . ويقوم هذا المنهج على مسلمة أساسية هي أن كل المعرفة العلمية تستمد من الخبرة الحسية ومن الاستقراء المنطقي منها . ولكن لما كانت حواس الانسان محدودة نسبيا وغير دقيقة وعرضة للخطأ ، فإن العالم في دراسته للظواهر يجد لزما عليه أن يعتمد على الأجهزة والادوات والمعادلات الرياضية لكي يزيد من مدى ودقة خبرته الحسية ومن موضوعية تسجيله للملاحظات ، ولابد له أيضا من أن يستخدم وسائل رياضية ومنطقية وتجريبية لكي يختبر كل فروضه واستنتاجاته . وهكذا نرى أن المنهج الذي يستخدمه العلم يضمن الموضوعية واللاتحيز والدقة في وصف وتحليل ونفسير الظواهر الطبيعية ، وهو الذي يرشد العالم الى الطريق السليم لبحث ودراسة أى ظاهرة من الظواهر ، ويجعله يعدل من استنتاجاته أو حتى يرفضها كلية إذا ما وجد دليلا ينقضها .

المنهج المتبع في التوصل الى المعرفة هو الذي يحدد اذا ما اذا كانت هذه المعرفة علما أم لا . ولكن هل يمكن استخدام هذا المنهج الذي شرحنا اهم خصائصه في التوصل الى معرفة علمية بالمجتمع ؟

يخطئ الكثيرون حين يظنون أن العلوم هي التي تدرس الظواهر الفيزيكية والبيولوجية فقط لأنهم في هذه الحالة يعرفون العلم على أساس موضوع دراسته لا على أساس المنهج المتبع في الدراسة . فالظواهر الفيزيكية والبيولوجية كانت ، وما تزال ، موضوعا لاهتمام ضروب مختلفة من المعرفة غير العلمية . ولم تصبح

مرت بفترة الجداثة هذه ولم يحل ذلك ابدا دون أن تصبح علوما بمعنى الكلمة . ويجب أن نضع في اعتبارنا أن تأخر تطور العلوم التي تدرس الانسان لا يرجع الى قصور لدى العلماء أو لعدم امكانية دراسة الانسان دراسة علمية ، ولكنه يرجع أكثر من أى شيء الى مقاومة الانسان ذاته (موضوع دراسة هذه العلوم) للكشف عن طبيعته وخباياه وللمساس بمعتقداته عن نفسه بأنه شيء مقدس . ولو لاحظنا تطور العلوم لوجدنا أن أولها في التطور كانت تلك التي لا تمس الانسان مباشرة . ونحن نعلم الآن المقاومة الشديدة التي لقيتها مكتشفات العلوم المختلفة والتي كانت تتعارض مع فكرة الانسان عن نفسه ومعتقداته عن الكون المحيط به ، ونذكر اعتراض الانسان على فكرة أن الارض التي يعيش عليها ليست هي مركز الكون وأنها كوكب من بين الكواكب الأخرى تدور حول نفسها وحول الشمس ، واعتراضه على أن الانسان هو نتاج سلسلة طويلة من التطور الذي لحق أنواعا أدنى من الكائنات الحية وأنه ينحدر عنها ، والثورة الشديدة على الاجترار على الجسم الانساني بتشريحيه للكشف عن مكنوناته وخباياه ، والغضب العارم الذي أثاره اكتشاف أسرار النفس ومضمون اللاشعور وطبيعة الحياة الجنسية . وتكن من حصن الخطأ أنه كلما استطاع الانسان أن يفهم شيئا عن ذاته سهل ذلك من عملية تقبله للكشف عن جوانب أخرى منها ، ولهذا فأننا نتوقع أن يكون خط العلوم الاجتماعية من سرعة التطور أكثر من خط ما سبقها من العلوم التي تمس الانسان .

وهذه المقارنة بين العلوم المتقدمة (الفيزيكية والبيولوجية) وبين العلوم النامية (الاجتماعية) كثيرا ما تعتمد على محاولة إيجاد أوجه الاختلاف بينهما ولكنها نادرا ما تحاول الكشف عن أوجه الشبه فيهما . ومن الواضح أنه ليس لدى كل فرد القدرة على اكتشاف أوجه الشبه بين أشياء تبدو جد متباينة ، ذلك أن هذا الأمر يتطلب درجة لا بأس بها من القدرة على التجريد . وسوف نحاول هنا أن نبين أولا أوجه الشبه بين العلوم جميعا أو بمعنى آخر تلك الخصائص التي ان توفرت في فرع من فروع المعرفة اعتبرت علما . وبناء على ذلك نستطيع أن نتنقل الى مناقشة مدى علمية علم الاجتماع .

علمية علم الاجتماع

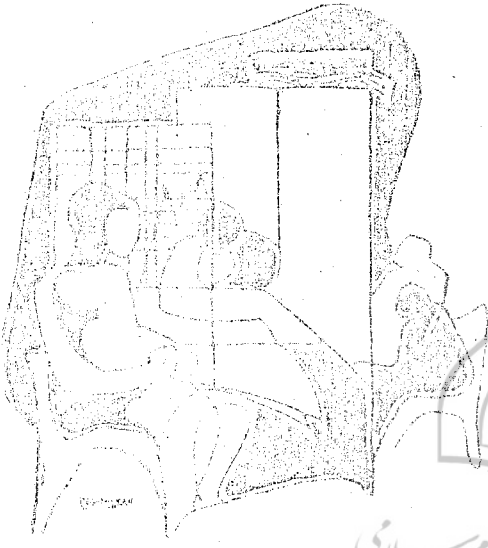
يعرف العلم عادة بأنه «ذلك النسق المنظم من



أولاً : الظواهر الاجتماعية ظواهر طبيعية
natural بمعنى أنها تحدث في الطبيعة وتحت
بصرنا وسمعنا أي أن المعرفة بها يمكن أن تستمد
من الحواس شأنها شأن المعرفة بأى ظواهر طبيعية
غيرها . وبالتالى فإن هذه الظواهر يمكن أن
تخضع للملاحظة والوصف .

دراسة هذه الظواهر علما الا حين اتبع المنهج
العلمي فيها . وعلى هذا فان المعرفة بالظواهر
الاجتماعية تكون علما حين يتبع فيها هذا المنهج،
ومن الممكن بكل تأكيد اتباع هذا المنهج فى
دراستها للأسباب الآتية :

رابعاً : يخطئ البعض حين يعتقد أن التجربة المعملية هي جوهر المنهج العلمي ، وبالتالي يخطئون حين يتصورون أن دراسة المجتمع لا يمكن أن تكون دراسة علمية لأنها لا تستند أساساً على التجربة المعملية . فالتجربة المعملية ليست سوى إحدى الطرق المستخدمة في البحث العلمي وهدفها الاساسى تمكين الباحث من اختبار فروضه واستنتاجاته وتسجيل ملاحظاته بدقة . والعلوم



الفيزيائية والبيولوجية لا تعتمد على التجربة المعملية وحدها ، كما أن هناك علوماً لا تلجأ الى استخدام هذه الطريقة بحكم طبيعة الظواهر التي تدرسها . فعلم الفلك وعلم الجيولوجيا وعلم المحيطات علوم لا تعتمد على التجربة المعملية ، ولكنها تعتمد على الملاحظة والقياس الدقيقين ، كما أنها تلجأ الى الاستعاضة عن التجربة المعملية بتصميم تجريبى للدراسة تتوفر فيه عناصر التجربة المعملية ، وهي التحكم فى درجة ونوع المتغيرات موضوع البحث وتساؤلها بالتغير من أجل اختبار صحة فرض ما . ولكن الفرق بين التجربة المعملية والتصميم التجريبى هو أن الباحث فى الحالة الاولى يحدث التغير المطلوب بنفسه ، أما فى الحالة الثانية فإنه يبحث عن درجات مختلفة من التغير الذى يدرسه كما توجد فى الطبيعة ويدرس ما يترتب على ذلك من تغير فى بقية المتغيرات . مثال ذلك ما لجأ اليه الباحثون عن علاقة التدخين بالاصابة بسرطان الرئة . لم يكن من الممكن بالطبع عند دراسة هذه المشكلة

ثانياً : لما كانت حواس الانسان عرضة للخطا وعدم الدقة فإنه يمكن أيضاً استخدام وسائل مساعدة للحس كالتى يستخدمها علماء الفيزياء والبيولوجيا ، وقد تم بالفعل استخدام وسائل مثل التسجيل السينمائي والصوتى للأحداث الاجتماعية ، وهذه الوسائل ليست فى الواقع سوى تسجيل موضوعى ودقيق وأمين للظواهر والأحداث يضمن موضوعية ودقة الملاحظة . كما أمكن ابتكار مقاييس جيدة ودقيقة للعلاقات الاجتماعية والاتجاهات والرأى العام ودرجة التحضر وحركة أعضاء المجتمع مكانياً واجتماعياً . الخ . . . وهكذا استطاع علماء المجتمع أن يحققوا أهم أركان المنهج العلمى : الدقة والموضوعية فى الملاحظة .

ثالثاً : الظواهر الاجتماعية ظواهر ثابتة نسبياً ومتكررة ، وبالتالي يمكن التنبؤ بها . والواقع أنه ما لم تكن هذه الظواهر تتسم بالثبات النسبى والتكرار لما أمكن قيام أى مجتمع أو استمراره . فوجود المجتمع فى حد ذاته دليل على توفر هذه الصفة فى السلوك الانساني الاجتماعى . ومعظم أفراد المجتمع يمكنهم التنبؤ بسلوك الآخرين فى مختلف المواقف ، وذلك ما يمكن من التفاعل بين أفراد المجتمع واستمرار بقائهم سوياً ، لأن هناك ثباتاً وتكراراً نسبياً فى هذا السلوك . وقد يبدو من الملاحظة العابرة أن الظواهر الاجتماعية سريعة التغير وغير متكررة بالمقارنة بالظواهر الفيزيائية والبيولوجية ، ولكن هذا التغير فى الواقع ليس سوى تغير فى الصور التى تتخذها الظواهر ؛ ويوجد وراء هذا التغير قانون يتسم بالثبات النسبى يحكمه ويوجهه كذلك الذى يوجد وراء التغير فى الظواهر الفيزيائية والبيولوجية . فتتابع الفصول وتتالى الليل والنهار هو فى واقع الأمر تغير ولكن من المعروف أن هناك نظاماً ثابتاً يحكم هذا التغير . وتغير الكائنات الحية من شكل لآخر فى نفس النوع أو من نوع لآخر ثبت أنه يسير حسب نظام ثابت نسبياً يحكم هذا التغير فى المادة الحية التى يمكن أن تتخذ صوراً شتى تبدو لأول وهلة غير مترابطة وغير متكررة . والمادة غير الحية ثبت أنها ثابتة ومتكررة وتتخذ أشكالاً عدة ، ولكنها لا تختفى أبداً أو لا تفنى . وبناء على فهمنا لهذا النظام الثابت لظواهر الكون المختلفة أصبحنا نستطيع التنبؤ بسلوكها ، وكلما ازداد فهمنا له ازدادت دقة تنبؤاتنا بسلوك هذه الظواهر . والظواهر الاجتماعية بلا شك من ظواهر هذا الكون وليست خارجة عنها .

سلمنا بأن المنهج العلمى يمكن أن يوصلنا الى اكتشاف حقائق عن المجتمع - وهو من ظواهر الكون - فاننا لا بد أن نسلم بإمكانية التوصل الى قوانين اجتماعية . واذا عرفنا أنه ليس هناك من العلماء من يفترض وجود قوانين جامدة ثابتة أبدا ولكن الثبات فى القوانين شئ نسبى وبالتالى فان القوانين قابلة أبدا للتعديل وللإضافة وتلخّص ، فانه يكون من السهل علينا أن ندرك معنى عدم ثبات القوانين الاجتماعية . ودرجة الثبات النسبى للقوانين فى أى علم من العلوم تعتمد على عمر هذا العلم وعلى ما استطاع تحقيقه من معرفة . ولهذا كان لا بد لنا أن نتوقع تغيرا فى القوانين الاجتماعية التى يتوصل اليها العلماء دون أن ينفى ذلك الصفة العلمية لعلم الاجتماع . ساجعا : ان أى باحث فى أى ظاهرة سواء

كانت فيزيقية أو بيولوجية أو اجتماعية معرض لأخطار الذاتية والتحيز ، وليس هذا الخطر قاصرا على الباحث فى الظواهر الاجتماعية . وقد سبق أن قلنا أن أى باحث يعتمد على حواسه وعلى عقله فى ملاحظة وتسجيل وتفسير الاحداث التى يدرسها ، ومن الممكن أن تخطئ الحواس فى الادراك وأن يخطئ العقل فى التأويل . ولذلك فان العلماء يبتكرون وسائل مسعدة لحواسهم تكون بمثابة الرقيب على صدق ما تعطيه لهم الحواس وتساعد على تقوية هذه الحواس وزيادة دقتها وموضوعيتها ، كما أنهم يراجعون ما توصلوا اليه دائما على ما توصل اليه غيرهم . وهذه هى الوسيلة الأساسية لتجنب أخطار الذاتية والتحيز . ويلجأ علماء الاجتماع الى هذه الوسائل التى تضمن الموضوعية ، وما حدث فى العلوم الفيزيقية والبيولوجية من تطوير دائم ومستمر لهذه الوسائل يحدث الآن فى العلوم الاجتماعية، بحيث أصبح من المتوقع أن تصل هذه الوسائل الى مثل دقة الوسائل المتبعة فى العلوم الأخرى .

نخرج من هذه المناقشة للأساس العلمى للعلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة بأن أى فهم حقيقى للمجتمع الانسانى لا بد أن يكون باتباع المنهج العلمى ، وأن أية محاولة ناجحة للتحكم فى ظواهر هذا المجتمع أو حل مشكلاته لا بد أن تقوم على فهم مبنى على الاسس العلمية لطبيعة هذه الظواهر . وهذا الفهم هو ما يحاول علم الاجتماع على اسس علمية أن يقدمه عن طريق الابحاث والدراسات المنظمة التى يقوم بها العلماء المتخصصون فى هذا الميدان .

سمير نعيم أحمد

البيولوجية اجراء تجربة معملية على كائنات انسانية بحيث يتحكم الباحث فى كمية ومدة تدخين الافراد ثم يرى مدى اصابتهم بسرطان الرئة . ولهذا لما الى وضع تصميم تجريبى للبحث فاختار أفرادا من المدخنين وقسمهم الى فئات حسب كمية ومدة التدخين ، ثم قام بفحصهم طبيا وتسجيل حالة اصابتهم أو خلوصهم من سرطان الرئة . والذى جعل من هذه الدراسة اسهاما علميا هو دقة وموضوعية الملاحظة وتسجيل نتائج هذه الملاحظة وتفسيرها .

مثل هذا التصميم التجريبى للبحث هو الذى يتبع فى دراسة الظواهر الاجتماعية ، ولو أن ذلك لا يعنى عدم امكانية التجربة المعملية بمعناها الدقيق عليها ، وعلم النفس مليء بمثل هذه التجارب ، وهو أحد العلوم الاجتماعية بالطبع .

خامسا : اذا كان من الممكن اذن فهم الظواهر الاجتماعية على أساس علمى واتباع المنهج العلمى الذى لا بد من استخدامه فى فهم كل ظواهر الكون ، فانه يصبح من الممكن أيضا التنبؤ بهذه الظواهر والتحكم فيها وتوجيهها لتحقيق أحسن تكيف ممكن للانسان ، وهذان هما الهدفان الآخرا للعلم بعد الفهم . وقد يقال ان لدى الانسان ، على عكس الجماد والكائنات الحية الأخرى ، الإرادة والقدرة على التصرف وتغيير سلوكه بحيث يجئ منافيا لتوقعاتنا وتنبؤاتنا ، وبالتالى فان سلوكه يصبح أقل قابلية للتحكم فيه وتوجيهه . ولكن يجب ألا ننسى أن الإرادة ذاتها وحدود القدرة على التغيير من موضوعات الدراسة التى تهدف الى فهم النظام الثابت الذى يحكمها .

وقد يقال أيضا أنه من الأخلاقية أن نحاول التحكم فى سلوك الانسان أو فى الظواهر الاجتماعية بوجه عام لأن التحكم لا بد أن يكون وراءه قيم معينة توجهه ، ولأن الناس يختلفون فى هذه القيم . والرد على ذلك أن التحكم فى أية ظاهرة فى الكون وتوجيهها الى خدمة قيم بعينها تدخل فيه الذاتية أيضا . فالتحكم فى الذرة مثلا يمكن أن يوجه الى أغراض تدميرية عدوانية أو الى أغراض نافعة سلمية . والذى نحتاجه اليوم بشدة فى هذا العالم هو أن نصل الى فهم حقيقى للقيم والدوافع وراء سلوك الانسان ، حتى فى محاولته التحكم فى الظواهر الفيزيقية والبيولوجية ، ولن يتأتى ذلك بالطبع الا باخضاع هذه القيم ذاتها للدراسة العلمية المنظمة .

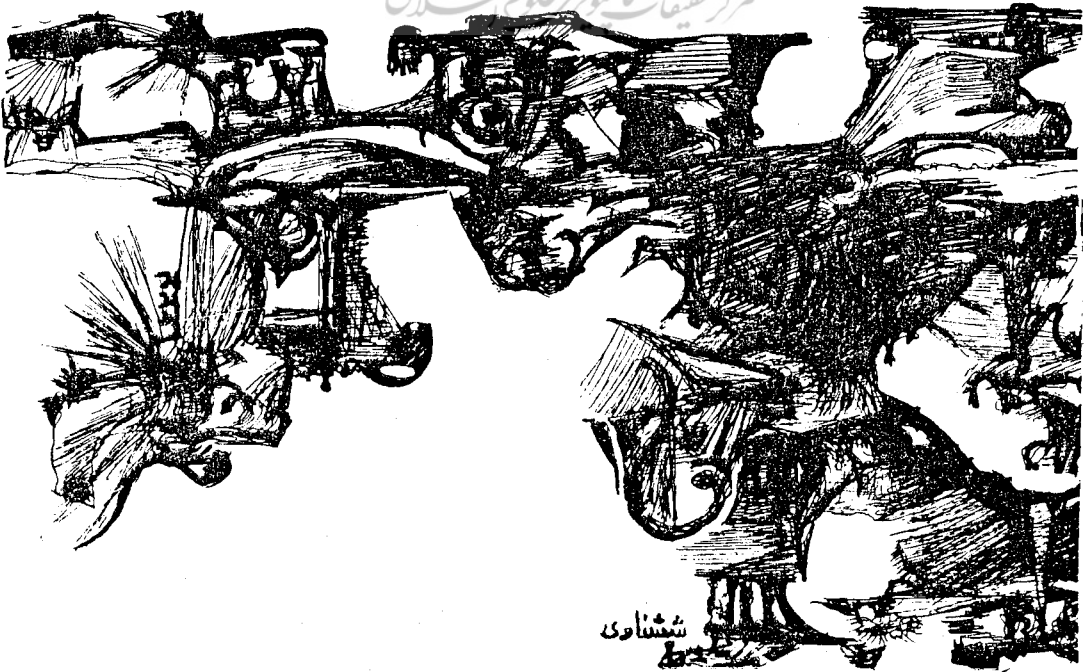
سادسا : اذا كان القانون يعنى علاقة ثابتة نسبيا ومتكررة يمكن التحقق دائما من صدقها بين حقيقتين أو أكثر من حقائق الكون ، فاننا اذا

جسر بين العلوم الانسانية والعلوم الطبيعية

د. أسامة الخولي



مركز تحقيق كامب بركم سدي



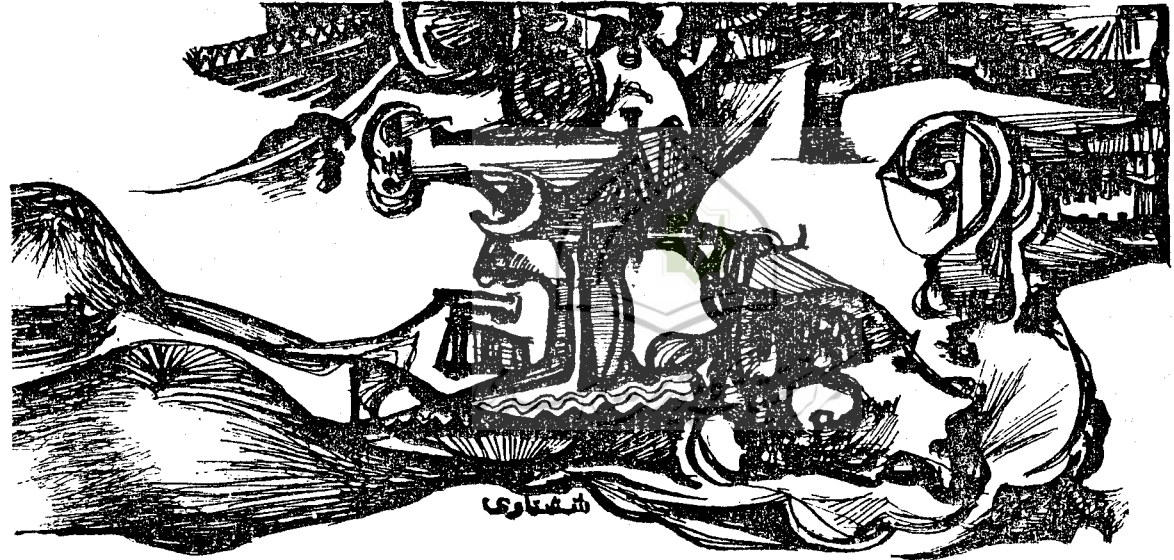
مكتبتنا العربية

انه نشأ في خضم ثورة شاملة في العلوم الطبيعية خرجت بها عن برجها العاجي وقذفت بها بقسوة في عواطف المال والأعمال والسياسة ، أى أن هذه الثورة قد ربطت ربطا واضحا ومباشرا - لأول مرة في تاريخ الانسان - بين العلم النظرى وبين التطبيق .

وتأتى بعد هذا مرحلة ثانية في عرض العلاقة بين العلوم الطبيعية والانسانية . ويتركز الاهتمام فيها على التعرف على تطبيقات أساليب الأولى في نشاطات الثانية . وهذا هو الجانب الذى لا أملك المعرفة ولا القدرة على الحوض فيه والذى توجب الأمانة العلمية أن أتركه للمتخصصين في مختلف العلوم الانسانية ليتحدثوا عنه من واقع خبرتهم المباشرة .

دفع الى الزميل رئيس التحرير بكتاب أصدرته هيئة اليونسكو أخيرا يستعرض الاتجاهات الأساسية في بحوث العلوم الاجتماعية والانسانيات عموما وأشار الى بحثين بالذات يتعرضان لبعض الأساليب الحديثة المرتبطة بالعلوم الطبيعية والتي وجدت طريقها مؤخرا للعلوم الانسانية ، واقترح على أن أستعرض هذه الأساليب لقراء الفكر المعاصر . ووجد اقتراحه هوى في نفسى ، فطالما فكرت في التعرض لهذا الموضوع بشئ من التفصيل ، خصوصا وأنتى - فيما يبدو - أشير اليه دائما في كل ما أكتب اشارات عابرة مقتضبة .

وسرعان ما أدركت بوضوح حقيقة الأسباب



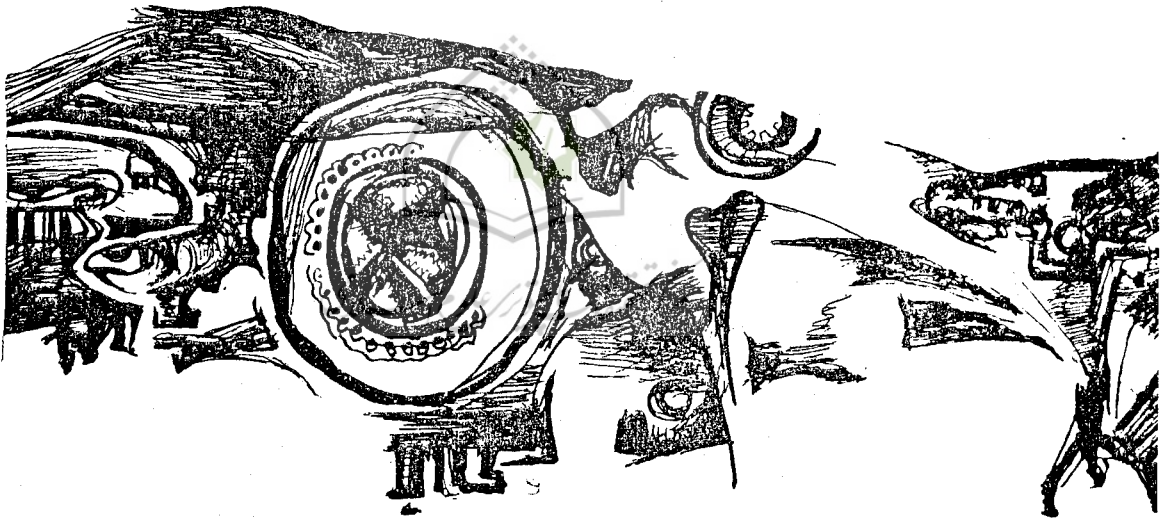
الا أن هناك - فى النهاية - جانبا ثالثا للحديث أرى أنه ربما يكون أهم من هذا كله . وأعنى به القضايا الفكرية الأساسية التى يثيرها موضوع هذه العلاقة والتى هى فى حقيقة الأمر ، مشاكل فلسفية تشغل بال الفكر المعاصر . ولا أظن أن المقام يتسع هنا لأكثر من المرحلة الأولى والتى سنعرض فيها بايجاز لبعض أساليب العلوم الطبيعية التى وجدت طريقها مؤخرا الى الدراسات الانسانية .

وفكرة تبني العلوم الانسانية لأساليب العلوم الطبيعية ليست جديدة فى حد ذاتها . ولعل أوضح مثال لها فى العلم المعاصر هو استخدام الأساليب الاحصائية فى دراسة المجتمع البشرى والسلوك

الكامنة وراء احكامي عن هذا العمل حتى الآن . لقد كنت أدرك تماما أن جهلى بحقيقة ما يجرى اليوم من دراسات فى العلوم الانسانية عقبة حقيقية فى سبيل أية محاولة قد أبدلها فى هذا الصدد . ولكننى لم أكن قد أدركت بعد أن التعرض لهذه العلاقة بين العلوم الطبيعية والانسانية اليوم لا يكفى فيه حديث واحد ، اذ أن العرض الواضح لهذه العلاقة لغير المشتغلين بالعلوم الطبيعية لا بد وأن يجرى على عدة مراحل . أولاها التعريف بأساليب العلوم الطبيعية التى وجدت طريقها الى العلوم الانسانية ، وسينطوى الحديث عن هذا على دراسة وقع العلوم الانسانية بدورها على العلوم الطبيعية ، خصوصا وأن غالبية هذه الأساليب جديد على العلوم الطبيعية ذاتها ، بل

« المتناهي في الصغر » وفكرة التفاضل التي تشكلت على يدى لايبنتز ونيوتن • وكان كل ما حققته من دراسات أدت الى الحصول على نتائج كمية دقيقة استنتاجا من معطيات تحليلية تعالج الجزء « المتناهي في الصغر » من الجسم أو الآلية وتطبق عليه القوانين النيوتونية للحركة ، ثم قانونى الديناميكا الحرارية فيما بعد ، وكانت هاتان المجموعتان من « قوانين الطبيعة » هما كل ما فى جعبة الطبيعيات من سلاح حققت به كل هذه الانتصارات الباهرة التي وطدت مكانة الأسلوب العلمى كما نعرفه اليوم وأثبتت بما لا يحتمل الشك فعاليته فى التعريف بالعالم والتنبؤ بسلوكه وإتاحة فرص حقيقية للتحكم فيه واستغلال للخير والشر على حد سواء •

الانسانى • وأظن أن غبار المعركة حول دور الأساليب الاحصائية فى هذه الدراسات والتي دارت رحاها بين أولئك الذين يرفضونها أساسا وأولئك الذين لا يجدون فى سواها مضمونا للدراسات الاجتماعية ، أظن أن هذا الغبار قد انقشع الآن وأنها قد بدأت تأخذ مكانها الطبيعى وسط أساليب هذه الدراسات • ولعله من المفيد أن نذكر هنا أن علوم الأحياء ، والتي تأخذ موقفا وسطا بين العلوم الطبيعية والانسانية ، كانت أول من اهتم بالأساليب الاحصائية وطورها فى التطبيقات العملية • وقامت بهذا بدور الجسر الذى عبرت عليه تلك الأساليب من شاطئ الرياضيات البحتة الى شاطئ الدراسات الاجتماعية •



ولكن هذا الكيان العلمى الضخم ظل يعانى من خلل جوهري فيه وقف حائلا فى سبيل اتخاذ « الآلية » (أو المكنسه) نموذجا لكل شيء فى الطبيعة ، الا وهو عجزه عن أن يشهد أيضا سلوك الكائنات الحية التى هى مثال واضح لظاهرة يواجهها بصور مخففة فى مجالات أخرى هى ظاهرة «التعقيد المنظم» • وربما كان من سوء الحظ أن الطبيعيات التقليدية عاجت ، أول ما عاجت ، النظام الشمسى الذى تسيطر عليه الشمس سيطرة غاشمة بحكم الفروق الشاسعة بين وزنها وصفاتها وبين وزن وصفات أى كوكب آخر فى المجموعة الشمسية • لقد أتاح هذا للأفكار الآلية أن تحقق نجاحا فى معالجة هذه « المنظومة » بالأسلوب التفتيشى الذى اتاحته الرياضيات النيوتونية ودون مواجهة مشكلة

أسلوب تحليل المنظومات

وسأقصر حديثى هذه المرة على التعريف بواحد من أهم ما استحدثت أخيرا فى العلوم الطبيعية ، قرب بينها وبين العلوم الانسانية ، ألا وهو أسلوب تحليل المنظومات system analysis ولا ينظر هذا الأسلوب الى الأمور نظرة آلية mechanistic بل يدور حول مفهوم المنظومة system وأود - قبل تعريف مفهوم المنظومة - أن أعود قليلا الى الوراء لأسترجع الدور الحاسم الذى لعبته النظرة الآلية فى تقدم العلوم الطبيعية منذ عصر النهضة • ولقد شاركتها فى هذا الأساليب الرياضية التقليدية التى تطورت فى نفس الوقت والتي ابتدعت لأول مرة مفهوم

ومعنى المفهوم الدينامي هو أن بناء فندق مثلا لا يعتبر منظومة • ولكن البناء والعاملين ونظام العمل يمكن اعتبارها منظومة تتلقى مدخلات (هي الطعام والشراب والوقود والضيوف والمال والشكاوى والفواتير) وتؤثر عليها لتعطي مخرجات (منها الراحة والجو المكيف والوجبات والفضلات والفواتير أيضا) وذلك بقصد الحصول على الحد الأقصى من الربح •

والكلمة الثانية الهامة في التعريف السابق هي كلمة « بقصد » • ويؤكد هذا أن للمنظومة هدفا ما ، بينما يستبعد من نطاق اهتماماتنا المنظومات الطبيعية المحضة مثل شبكة الأنهار التي يتكون منها حوض نهر النيل مثلا ويقصر البحث على المواقف التي تتفاعل فيها مقاصد البشر مع أداء المنظومة • وعلى هذا فإن حوض نهر النيل عندما تقام عليه الخزانات والسدود التي تتحكم في بنائها وتشغيلها يعود مرة أخرى الى نطاق البحث •

وهناك أخيرا كلمة « بعض الصفات » • وهي تعنى أن هناك شيئا ما له قيمة عددية تتوقف على قيم المدخلات والمخرجات •

وتهتم دراسة المنظومات بأمرين : أولهما تحديد الصفة ، أو الصفات ، التي سنتخذها معيارا لتقييم الأداء والتي نسعى لكل فصل بها الى القيم العضوى ، والثاني هو البحث في تعديل « كيان المنظومة » أو « نسق عملها » لكي تتحقق هذه القيم العضوى لمعايير تقييم الأداء •

بين الانسان والمكنة

فاذا ما انتقلنا بعد هذا الى استعراض أنواع المنظومات والأساليب التي تستخدم في دراستها لبدأنا بالمعدات الآلية الخالصة (أى المعدات الميكانيكية أو الكيميائية أو الكهربائية) التي تعمل طبقا لقوانين الطبيعية والكيمياء • ويقتصر دور الإنسان هنا على اختيار « كيان المنظومة » ، أى على عملية تصميم هذه المنظومات الآلية الصرفة • ولقد مرت عملية التصميم هذه بتغيير ثورى فى الآونة الأخيرة • فلقد كان الأسلوب السائد حتى وقت قريب أسلوبا « تخليقيا » synthetic يبدأ بأن ينتقى المصمم - على مسئوليته ومن واقع خبراته السابقة وبشكل لا واع ولا رشيد - مكونات المنظومة من بين قائمة ما هو موجود منها والذي تكون صفاته الدينامية معروفة • وكان البحث يبدأ باستنتاج أداء المنظومة التي تشكلت من

« التعقيد » المنظم بشكل حاد فى هذه الحالة الخاصة التي تضعف فيها الروابط المتبادلة بين الكواكب السائرة كثيرا عن روابط أى منها بالشمس • ولقد سمح هذا بتجاهل الروابط المتبادلة بين الكواكب فى التحليل الأول ، ثم اجراءات تصحيحات هامشية بعد ذلك عن طريق أخذها فى الاعتبار واحدة واحدة •

لقد أدى هذا الفشل عندما تكشف أبعاده من أنكار المعالجة الآلية الى ظهور فكرة المنظومة • ويرى كثيرون أن محاولة تعريف هذه الكلمة لابد وأن تبوء بالفشل ، فهي كلمة عامة وشاملة ينطوى تعريفها على استخدام عبارات أخرى أكثر عمومية وشمولا ، أى أقل وضوحا عن الكلمة ذاتها • ولعل فى الحديث عن بعض أنواع المنظومات ما قد يوحى بالمعنى المقصود من هذه الكلمة • فنحن نستخدم كلمة منظومة عندما نتحدث عن مجموعة من الأشياء المتشابهة أو المترابطة ، كالمنظومة الشمسية • ولكننا نتحدث أيضا عن المنظومة كجمع من القواعد أو الاجراءات • فالمنظومة إذن تعنى جمعا من الأشياء المترابطة من ناحيه ، ومجموعة من القواعد والاجراءات أو السلوك ، من ناحية أخرى • ومجموعة الأشياء هي « كيان المنظومة » ، بينما مجموعة القواعد هي « نسق عمل المنظومة » • وربما يكون التعريف التالى هو أقرب التعريفات التي قابلتها للفهم :

« المنظومة جمع من الكيانات أو الأشياء (الحية أو الجماد) يتلقى مدخلات معينة ويؤثر فيها بشكل متناسق ليعطى مخرجات معينة ، بقصد تحقيق نهاية قصوى لبعض الصفات المرتبطة بالمدخلات والمخرجات » (ريتشارد كيرشنار)

ويعنينا فى هذا التعريف عدد من الكلمات ، أولاها « يؤثر عليها » • فهذا يؤكد أننا ازاء عملية دينامية متغيرة وأن الكيانات الساكنة التي لا تتغير لا تدخل فى عداد المنظومات • ولهذا الاعتبار أهمية بالغة فى محاولة تطبيق مفهوم المنظومة على الكائنات الحية • وهو يشير قضية أساسية حول مدى انطباق القانون الثانى للديناميكا الحرارية على الكائنات الحية • وهذه قضية حاسمة فى تقرير صلاحية أسلوب تحليل المنظومات لمعالجة الكائنات الحية البالغة « التعقيد المنظم » • ولن نتوقف عن هذا الاعتبار الفلسفى طويلا فهو يدخل فى عداد المرحلة الثالثة للحديث ، كما فصلنا فى مستهله •

وظيفة غير آلية في جوهرها ولا توجد مكنتات قادرة على أدائها ، وإن كانت الحاسبات الحديثة بطاقتها المذهلة على اختزان المعلومات وسرعتها الفائقة في تحليلها قادرة على القيام بقدر من التحكم المتواهم يعجز الإنسان عن القيام به ، كما في حالة مصنع كييميائي أو شبكة القدرة الكهربائية مثلا !! وهناك من يرى أنه ليس ثمة فارق جوهري بين سلوك المواءمة الذي تبديه هذه الآلات وبين طريقة عمل العقل البشري . والمهم هنا هو أن ندرك أن طرق تحليل ودراسة المنظومة المتوائمة تختلف تماما عن تلك المستخدمة في المنظومات الآلية بالمفهوم التقليدي الذي ورثناه عن عصر النهضة .

وهنا ، في آخر هذه القائمة من أنواع المنظومات ، نوع فريد يتميز عن سابقه ويحتم علينا تطوير أساليب جديدة لتحليله ودراسته . وهذا هو النوع الذي توجد فيه المنظومة ومعها ، أو حولها ، منظومة أخرى أو أكثر يكون من بين أهدافها تحطيم المنظومة التي ندرسها أو هزيمتها (أى أن المنظومات الأخرى تستهدف تحقيق نهاية صغرى لقيمة التغير الذي تسعى المنظومة التي تدرسها لكي تصل به الى نهايته العظمى) . والمنافسة بين الشركات والدول والجيوش المتحاربة أمثلة لهذه المنظومات « المتنافسة » competitive

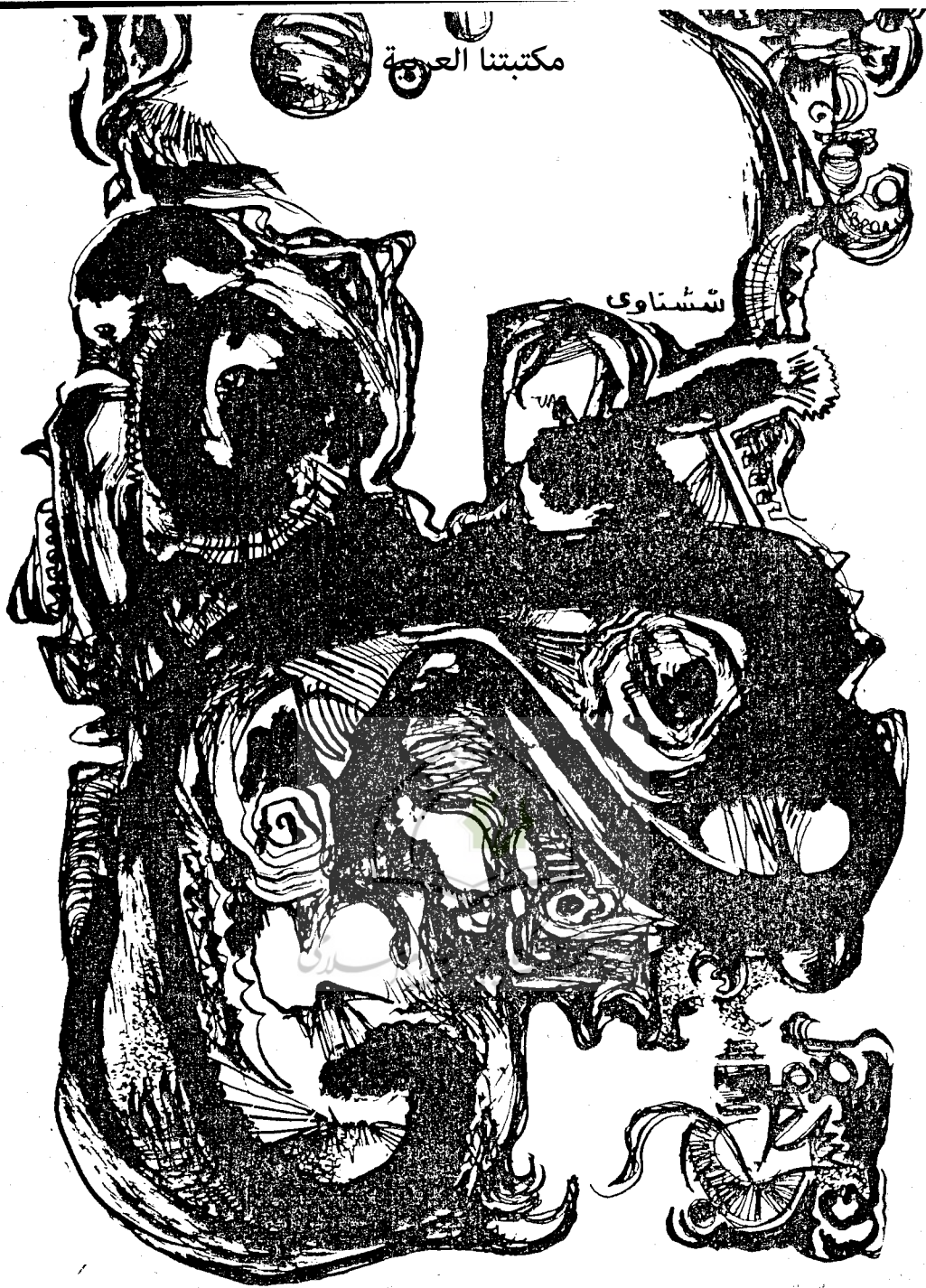
ولعل هذا العرض البسيط لأنواع المنظومات يكشف لعلماء الانسانيات عن الاغراء الكامن في مفهوم المنظومة والذي وصل بنا في تدرج أنواعه من النماذج الآلية النيوتونية الى مواقف تكشف تدريجيا عن المضمون الانساني للمسألة التي نعالجها . وواضح أن هناك اغراء قويا حقا لكي نخطو الخطوة الباقية ونفكر في المنظومة التي تقع في النقيض الآخر للمنظومة الآلية المحضة ، ألا وهو المنظومة البشرية الصرفة ، أو الانسان نفسه .

وواضح ايضا أن هذا - كما سبق أن أشرنا عندما دخل العنصر البشري لأول مرة في تكوين منظومات النوع الثاني من القائمة السابقة - يسير بنا رويدا رويدا من عالم اليقين الى عالم الاحتمالات . فكأما لعب البشر دورا رئيسيا في عمل المنظومة كلما ازدادت صعوبة التنبؤ بأدائها في ظروف معلومة . إلا أن هذا لا يعنى بالمرّة الكف عن محاولات التحليل والتنبؤ ، فكثيرا ما يكون من الممكن تحديد السلوك « المتوسط » average للإنسان في ظروف معينة وبدرجة كبيرة من الدقة . وينقلنا هذا بأساليب التحليل من يقين ميكانيكا نيوتن الى دنيا الاحتمالات الاحصائية .

المكونات المعروفة الصفات التي انتقاهها المصمم وبتحديد عيوب الأداء . وينتقل البحث في المرحله الثانية من التصميم الى معالجة هذه العيوب عن طريق تطبيق عدد من الأساليب النمطية المعروفة . إلا أن لقدرة المصمم على تلافي العيوب حدا كامنا أصلا في عملية الاختيار الأولى التي جرت دون تحليل منطقي لاحتياجات الأداء المطلوب يثبت أولا أن في استطاعة المكونات التي اختارها تحقيقه . ودعا هذا الى الاهتمام بالبحث عن أسلوب بديل للتصميم أخذ يتطور تدريجيا حتى أصبح يعرف الآن بالأسلوب « التحليلي » analytic وفيه يبدأ المصمم بتحديد معايير الأداء المطلوبة ثم يستنتج منها صفات مكونات المنظومة التي تحقق هذه المعايير . والأساليب الرياضية التي استحدثت لهذا الغرض امتدادات طبيعية للأساليب التقليدية لا تخلو من الطرافة وإن كانت لا تخرج الى نطاق الأساليب الرياضية الأخرى إلا في الحالات التي تكون المدخلات للمنظومة فيها ذات طابع عشوائي احصائي يمثل ما تتعرض له المنظومة فعلا في الواقع .

وهناك بعد هذا النوع من المنظومات الذي يحدث فيه الحد الأدنى من التفاعل بين الانسان والمكنة ، نوع آخر يكون الانسان فيه جزءا من منظومة آلية في غالبيتها ، مثل القائد في طيارة حديثة أو الجنود في منظومة الدفاع الجوي . ومهما يكن تصورتنا لسلوك البشر ومهما تكن محاولتنا للاقترب به من سلوك المكنات ، فسيبقى قلنا ما من سلوك الانسان غير قابل للتنبؤ الدقيق . ومن الطريف أن نذكر هنا أن الانسان يقوم ، في نفس الوقت ، بمهام جانبية يتمنى كل مصمم للمنظومات أن يجدها أيضا في مكونات المنظومة الآلية ، مثل قدرته على التنبيه بقرب وقوع خلل فيه (عندما يعرب عن احساسه بالمرض مثلا) أو في سلوك المكنات المحيطة به (عندما ينبه الى حدوث تغييرات غير محدودة في بعض صفاتها) . وسنترك الحديث عن الأساليب التي تستخدم لمعالجة هذا النوع من المنظومات مؤقتا لنعود اليه مرة أخرى بعد قليل .

وهناك أيضا منظومات يقوم البشر فيها بمهام غير آلية بالمرّة ، مثل اتخاذ القرارات لتعديل نسق عمل المنظومة . وتندرج تحت أعمال الادارة في وحدة انتاجية أو اقتصادية مثلا . وتسمى هذه المنظومات منظومات متوائمة adaptive والفرص من وجود الانسان كجزء من المنظومة هو المواءمة بينها وبين ظروف العمل المتغيرة . وهذه



الغاز المحصور في وعاء • فلم يكن هناك سبيل
لحل العدد البالغ الضخامة من المعادلات الذي يصف
حركة كل منها • ولكن الميكانيكا النيوتونية
غضت الطرف عن هذا الغزو واعتبرته حالة
لا تمس جوهر أساليبهم السائدة حينئذ ووجدت
له مبررات كثيرة • وجاءت الضربة القاصمة مع

ولقد جرى تطوير الأساليب الاحصائية تحت
ظل سيطرة المفاهيم اليقينية وبعبدا تماما عن عالم
الدراسات الطبيعية • الا أن هذه الأساليب سرعان
ما دخلت في هذه الدراسات عندما حاول ماكسويل
وبولتزمان ، عام ١٨٦٠ ، وصف أداء منظومة آلية
ضخمة كثيرة المكونات هي الحشد الكبير من جزيئات

Method يقوم الحاسب هنا باتخاذ القرارات أو القيام بالأفعال العشوائية التي يقوم بها الانسان في التجارب الحقيقية .

ومن مسائل المنظومات المعقدة التي جرى حلها بأسلوب مونت كارلو مسائل حرية المرور في شوارع المدن وتحديد فترات اضاءة الأنوار الثلاثة (الأحمر والأصفر والأخضر) لتحقيق أكبر سريان لحركة المرور . وهذه مسألة بالغة التعقيد حقا ، خصوصا لوجود التقاطعات . فهناك أولا احتمالات وصول سيارة الى التقاطع عند أى وقت محدد بالذات ، ثم هناك احتمالات انعراجها يسارا أو يمينا . وهذه احتمالات قد يكون من الممكن قياسها فعلا في الطبيعة بواسطة معدات تسجيل حركة المرور في الشوارع وعند التقاطعات . الا أن العلاقات بين وحدات هذه المنظومة بالغة التعقيد والتشابك بحيث يستحيل تقرير النتائج بطرق حساب الاحتمالات المعروفة ، دع عنك الوصول بها الى النهايات القصوى المطلوبة عن طريق تعديل نظام عمل المجموعة . ولكن أساليب مونت كارلو تزودنا بحلول ممتازة لهذه المشكلة دون القيام بأية تجارب على الطبيعة .

وتستخدم هذه الأساليب أيضا في تحليل المنظومات التي يكون الانسان جزءا أساسيا فيها ، لأنه بطبيعته عنصر يصعب التنبؤ بسلوكه . ولكن تحديد احتمالات سلوك الانسان قد أصبح اليوم فرعا قائما بذاته يعرف باسم الهندسة البشرية Human Engineering ويعالج الانسان هنا على أنه آلية ميكانيكية فقط ، فمازلنا بعد عاجزين عن حساب احتمالات اصدار الانسان لأحكام سليمة ، وإن كنا قادرين على تحديد احتمالات قيامه بعمل آلى ما ، وبالذات فترة الزمن التي تنقضي ما بين استشارته للقيام بهذا العمل وبين قيامه به فعلا وتأثير طرق الاستشارة ، والمرونة منها بالذات ، على طول هذه الفترة واحتمالات خطئه في القيام بالعمل المطلوب واحتمالات عدم استشارته إطلاقا وأثر الارهاق والعقابر على ذلك كله .

فاذا ما وصلنا في خاتمة المطاف الى المنظومات غير الآلية والتي تعمل أيضا بطرق غير آلية ، أى عندما تصدر الأحكام أو تتخذ القرارات مثلا ، فإن عملية التحليل تصبح بالغة المشقة . الا اننا اذا افترضنا أن الانسان يسير في اصداره للأحكام أو في اتخاذ القرارات على هدى أسلوب خاضع ولو جزئيا ، للتحليل المنطقي ، فإنه يصبح من

اكتشاف القوانين التي تحكم سلوك الذرات المشعة ، وهى قوانين تهدم الأفكار النيوتونية . ثم جاءت قاعدة هيزنبرج ، عام ١٩٢٠ ، فأجهزت على الأفكار اليقينية وتوجت « عدم اليقين » uncertainty ملكا على عرش الطبيعيات الحديثة .

أزمة الطبيعيات الحديثة

ويهمنا من هذا العرض لازمة الطبيعيات الحديثة المعروفة أن نوضح أن الأساليب الاحصائية لم تدخل العلوم الطبيعية أصلا بسبب انشغالها بالكائنات الحية عموما أو الانسان على وجه الخصوص ، وانما كان ذلك ضرورة املتتها دراسة العالم الجهاد نفسه ولو أن هذا لا يخلو من مغالطة ليس هذا مجال الخوض فيها وأرجو أن يصفح عنى المترجمون ان أنا طرحتها جانباً في هذا السياق . وعدرى في هذا هو أن لهذا الحديث ، كما قلت ، وجهها فلسفيا لا نستطيع أن نوفيه حقه في هذا العرض السريع لأساليب حديثه . ولعل أجد فرصة قريبة للحديث عنه ان شاء الله .

وبدخول البشر في المنظومات واستخدام الأساليب الاحصائية لمواجهة الموقف يتحول الحديث من محاولة حساب طريقة أداء المنظومة بشكل قاطع لا يتغير الى محاولة تحديد نسبة عدد مرات التشغيل الذى يكون سلوكها فيها من نوع ما . وهذه هى النسبة التى نسميها « احتمال » probability حدوث هذا السلوك . وإن كنا قد نضطر الى استخدام أسلوب احصائي في معالجة منظومة آلية صرفة ، مثل القنبلة الذرية ، لأنها تعتمد في عملها على قوانين الطبيعيات الحديثة التى هى احصائية في جوهرها .

وهناك عدة أساليب معروفة لحساب الاحتمالات فى الحالات البسيطة ، مثل ألعاب الحظ والميسر ، تستخدم كبداية لاجراء التجارب عددا كبيرا من المرات وحصر عدد المرات التى يتحقق فيها السلوك الذى نريد تحديد احتمال وقوعه . الا أن هذه الأساليب لا تصلح للمنظومات المعقدة المتشابكة . الأمر الذى يضطرنا الى اعادة النظر فى امكانية القيام بالتجارب الفعلية . وهنا يأتى الحاسب الالكترونى مرة أخرى لنجتنس ، فهو يتيح لنا أسلوبا جديدا فى التحليل الاحصائي للمنظومات - وإن كان فى حقيقته من أساليب التمثيل simulation وهو الأسلوب الذى يعرف الآن باسم طريقة مونت كارلو Monte Carlo

طرق الحل . ومن بين هذه الطرق وسائل التمثيل التجريبي والتي هي في حقيقتها امتداد لأسلوب مونت كارلو . والأمور الثاني هو أن انتقاء معيار الأمثلية ينطوي على مقارنات أقل ما يقال في أمرها هو أنها غير مألوفة - إن لم تكن ممنوعة - في العلوم الطبيعية ، مثل المقارنة بين الزمن اللازم لتنفيذ سياسة ما وفعاليتها أو بين الدولارات والروبوتات وبين الأرواح البشرية . ولقد أثار هذا الجانب الاهتمام بعملية اتخاذ القرارات ذاتها وبدأت تبرز أخيراً كفرع جديد قائم بذاته أصبح يعرف « بنظرية القرارات » Decision theory

وعندما ظهر كتاب فون نويمان ومور جنشتيرن عام ١٩٤٤ قال عنه أحد النقاد :

« لا يدعي المؤلفان أنها قد صاغتا نظرية رياضية كاملة للمجتمع ؛ فالكتاب لا يعالج سوى المسائل الاقتصادية . وما زالت النظرية ونظرياتها - حتى في هذا المجال - في دور الطفولة ؛ ولكنها طفولة حية تبشر بالخير . ونستطيع أن نقول منصفين أن نظرية المباريات قد وضعت الأساس للمعالجة الرياضية الرتيبة النفاذة في نطاق شاسع من مسائل العلوم الانسانية » .

وفي عام ١٩٥٧ عرض كاتبان آخران الموقف بالنسبة لهذه النظرية بقبولهما :

« إن الوقت السلازم لظهور تأثير التطورات النظرية يقاس بعشرات السنين . ثم إن النظرية بشكلها الحالي قد تبدو غير مرضية بالمرّة - ولو في بعض أجزائها . . . ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن طرحها جانباً هو السبيل الوحيد أمام علماء الاجتماع . فنظرية المباراة واحد من أوائل الأمثلة لتطور رياضي يدور حول العلوم الاجتماعية وحدها » .

ولا أتصور أن ينتهي حديثي عن المنظومات وأنواعها وأساليب معالجتها دون أن أتعرض لمفهومين يلعبان دوراً رئيسياً في فكرة المنظومة بأسرها . وهاتان الفكرتان هما فكرة التغذية المرتدة feed-back والاستقرار stability

والفكرة الأساسية في مفهوم التغذية المرتدة هي تصميم المنظومة بحيث تأخذ دائماً في الاعتبار ، وبحكم ترابط أجزائها ، الانحراف بين ما نريد منها أن تؤديه (أي التعليمات أو الأوامر أو المعطيات أو المدخلات) وبين سلوكها الفعلي (أي مخرجاتها) . وتعرف هذه المنظومات باسم منظومات الحلقة المغلقة closed-loop ولعل فكرة الحلقة

الممكن لمنافسه أن يقوم بنفس التحليل وأن يتنبأ بطبيعته الأحكام التي سيصل إليها منافسه . ومن حسن الحظ أننا لسنا بحاجة لمعرفة سلوكه الفعلي بقدر ما نحن بحاجة إلى تحديد سلوكه الأمثل optimum أي أن أداءه الفعلي لو كان دون ما كان يمكنه أن يحققه ، فإن هذا يضمن لنا هزيمته - أي تحقيق أهدافنا - أكثر فأكثر . وتسرى هذه الأفكار مباشرة في حالة المنافس الصغير جداً الذي لا يكاد منافسه الكبير أن يحس بوجوده ، وبالتالي ، ربما لا يتصرف دائماً كما يجب - الأمر الذي يعطى الصغير ميزة واضحة لو أحسن التصرف ، ولو لفترة من الزمن على الأقل . وعمليات التسلسل على نطاق صغير في الحروب أمثلة لهذا الموقف غير المتكافئ . أما إذا تساوى الخصمان فإن التحليل يصبح أكثر صعوبة ويحتاج إلى أسلوب جديد يعرف باسم نظرية المباراة Game Theory

نظرية المباراة

ولقد وضع أسس هذه النظرية العالم الأمريكي الشهير - والمجرى الأصيل - جون فون نويمان والذي سيذكره العالم كقائد فريق العلماء الذي صمم وأنشأ أول حاسب الكتروني حقيقي ناجح في أعقاب الحرب العالمية الثانية . فقد أصدر - هو و دور جنشتيرن - كتاباً عام ١٩٤٤ عنوانه « نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي » قدم فيه هذه النظرية كطريقه مستحدثة لتحليل المنظومات التنافسية وهي المنظومات التي يمكن اعتبار المباراة التي يقوم فيها متباريان أو أكثر باتخاذ القرارات سراً نموذجاً لها . وتؤدي نظرية المباراة في الحالات التي يمكن حلها إلى تحديد « استراتيجية » strategy أي جمع من الاختيارات ، مع تحديد احتمال كونها الاختيارات المثلى optimum choices بالنسبة للاعب . واختيار معيار الأمثلية optimality محفوف عادة بكثير من الشكوك . ومن أشهر هذه المعايير معيار يعرف باسم النهاية الصغرى للحد الأقصى minimax وتحدد الاستراتيجية بهقتضى هذا المعيار بحيث تجعل الحسائر القصوى أقل ما يمكن (أو تجعل النهاية الدنيا للمكاسب التي يمكن تحقيقها أكبر ما يمكن) .

وأريد هنا أن أبرز أمرين : أولهما أن لهذه النظرية كيانه رياضياً شكلياً كاملاً ، شأنها في هذا شأن بقية الأساليب الرياضية المعروفة . فهي تبدأ بتحديد المفاهيم والاصطلاحات ، ثم تحدد

ويبادر الى اجراء تصحيح أكثر حدة بادارة القضيب جهة اليسار . ويزداد انحرافه مرة اثر مرة وهو يترنج يمينا ويساراً حتى ينهار توازنه تماماً ويعلم سقوطه المهيمن عن عدم استقراره فوق الدراجة .

ولكنه عندما يتعلم طرق اكساب المنظومة ، المكونة منه ومن الدراجة ، الاستقرار يدخل في الاعتبار نوعاً جديداً من التغذية المرتدة هو تحديد « معدل تغير » الانحراف بالإضافة الى قيمته . فهناك احتمالان عندما تكون الدراجة مائلة جهة اليسار ، فاما أو تكون آتية من الوضع السوى متحركة جهة اليسار واما أن تكون آتية من حد أقصى من الانحراف في طريقها نحو الوضع السوى ، أى أن سرعه انحرافها قد تكون الى اليسار بحيث تزيد من الانحراف مع مرور الزمن ، أو الى اليمين ، أى بحيث تقلل منه . وواضح أن الموقف الثاني مختلف تماماً عن الأول ، بل قد لا يحتاج الى تصحيح بالمرة أو لتصحيح جهة اليسار اذا كانت سرعة العودة عالية .

وعندما يتعلم الراكب ركوب الدراجة ، يكون قد أدرك أهمية أن تشمل اشارة التغذية المرتدة بيانات عن معدلات تغير الانحراف . ويقال ان المنظومة خاضعة الآن لعامل جديد نسميه المضاءلة damping وهو عامل يحقق الاستقرار عادة .

وهذه مفاهيم قابلة للتطبيق المباشر على الكائنات الحية ، بل هي مفاهيم بالغة الأهمية في السيبرنيات cybernetics . وهي العلم الذى يربط بين المكنات والكائنات الحية ويعالج كلا منها على أنه منظومة تخضع لقوانين ديناميكية يمكن صياغتها رياضياً بقدر لا بأس به من الدقة .

ولا شك أن علماء النفس والاقتصاد قد أدركوا من هذا العرض السريع أن هذه المفاهيم شائعة جداً في الدراسات النفسية والاقتصادية ، وأن كانت في حقيقة الأمر جزءاً جوهرياً من دراسة المنظومات بكل أنواعها ، حتى الميكانيكى الخالص منها .

ولعل ان أكون قد وفقت في إثارة اهتمام علماء الانسانيات ببعض الأفكار التى تعتبر اليوم جسراً بين علومهم وبين العلوم الطبيعية . ولعل أجد فرصة قريبة لمعالجة بعض المسائل الفلسفية التى تثيرها هذه الأفكار وعن تأثير ذلك على تطور الفكر المعاصر كله .

اسامة أمين الحولى

المغلقة أن تتضح من الشكل الذى نرى فيه المنظومة وهى تتلقى التعليمات عن السلوك المرغوب فيه أو المطلوب من جانب وتعطينا سلوكها الفعلى من جانب آخر . ولكن هذا السلوك الفعلى « يرتد » ثانية الى الخلف ، عن طريق أجهزة قياس تحدد قيمته ، دائراً حول المنظومة ليكون حلقة مغلقة وليعود فيلتقى بالسلوك المطلوب فى جهاز يتولى المقارنة بينهما comparator أى يقوم بطرح قيمة السلوك الفعلى من قيمة السلوك المطلوب ويعطينا اشارة حافزة للمنظومة هى الفرق بين الاثنين أو الخطأ أو الانحراف فى سلوك المنظومة error وتؤثر هذه الاشارة على المنظومة وتستمر فى هذا التأثير حتى ينعدم الخطأ وينعدم بالتالى التأثير على المنظومة ، « فتستقر » فى وضع تحقق فيه ما نطلبه .

وسلوك الانسان وهو يلتقط قلماً من فوق منضدة مثال كلاسيكى عرضه نوربيرث فينر فى كتابه التاريخي الشهير « السيبرنيات » . فعندما تمتد يدا لتلتقط القلم فاننا « نوجهها » عن طريق محاوله واعية لتقليل المسافة التى تفصل بين مكان القلم ومكان اليد (الخطأ) . وهذه عملية تجرى فى حلقة مغلقة ، اذ أن الخطأ الذى تقيسه العين ويرتد ثانية عن طريقها الى المخ الذى يسيطر على العضلات يستخدم فى التحكم فى حركاتها ، وتكفى محاوله التقاط القلم والانسان معصوب العينين لكى تكشف عن حقيقة ما يجرى وعن أهمية التغذية المرتدة عن طريق العين . وهناك نموذج دينامى « آخر مشهور يوضح التغذية المرتدة هو نظريه كالتسكى لدورة الرواج والكساد فى الاقتصاد الرأسمالى .

أما الاستقرار فيمكن تعريفه على أنه قدرة المنظومة على العودة الى وضع متزن جديد بعد ازعاجها والخروج بها عن وضع متزن ابتدائى . ولعل أحد الأمثلة الواضحة لعدم الاستقرار هو الانسان الذى يتعلم ركوب دراجة . وهذا مثال مفيد لأنه يكشف أيضاً عن الفرق بين التغذية المرتدة والاستقرار ، كما يكشف عن العلاقة بينهما فى نفس الوقت .

ويعمد هذا الانسان ، عندما تميل الدراجة ناحية اليسار ويدرك بواسطة التغذية المرتدة عن طريق حواسه وقوع انحراف عن الوضع السوى المنشود ، يعمد الى ادارة قضيب القيادة جهة اليمين . ولكنه يبالغ فى فعل التصحيح هذا فينحرف يمينا بقدر يزيد عن انحرافه الاصلى ناحية اليسار .

القيم بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية

صلاح قصصو

١ - القيم في الفلسفة :

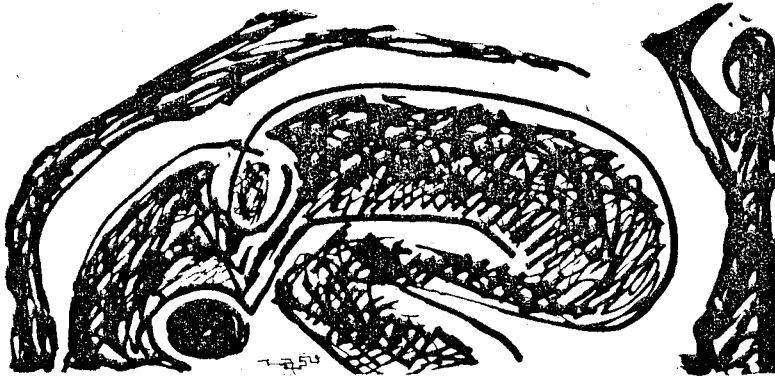
أصاب الفلسفة حظ عاثر من سوء الفهم جعلها لا تحظى بسمعة طيبة بين أوساط العلوم الاجتماعية . فكاد يصبح تقليدا درجت عليه بعض هذه الأوساط أن ينحى باللائمة على الفلسفة لأنها وقفت عائقا تاريخيا في وجه تطور العلوم الاجتماعية أمدا طويلا ، وحالت دون أن يدرس موضوع مثل القيم دراسة مؤسسة على الواقع ، وهكذا عد الاعتراف بتخصص علم من العلوم الاجتماعية واستقلاله عن الفلسفة ضربا من التحرر القومي من ربة استعمار بفيض !

وقد يكون مصدر الربة في الفلسفة ، عندما تعرض لموضوع القيم ، أن البعض يعتقد أنها تنصب نفسها بديلا ومنافسا للعلوم الاجتماعية . فإذا ظن البعض ذلك ، واحتكم من ثم إلى المقارنة بين ما تقدمه الفلسفة وبين ما تقدمه العلوم الاجتماعية بصدر ذلك الموضوع، فإن يحمل ذلك على أنصاف الفلسفة لأنه سيجدها حينئذ غامضة بسبب لغتها الخاصة ، وسيراهما غير مجديه لأنها لا تزوده بحلول مباشرة لمشكلات المجتمع لأن مثل تلك الحلول رهينة بتقدم المعرفة العلمية ، وسيحكم عليها بأنها عبث لا طائل تحته لأنها خصوصية وشقاق دائم بين مختلف الآراء لا يقضى إلى غير البلبلة والشك .

ولعل ازوار البعض عنها قد يفسره أنه يحسبها مجرد وعاء قديم لشتات من المعرفة المتنوعة لم يخلف تخصص العلوم فيه شيئا . فإذا خطر للفلسفة أذن أن تقدم باسمها شيئا في دراسة القيم ، فلن يكون حظها أوفر مما يؤتبه العطار في منافسته للصيدلي ، ولن يكون موقفها أفضل من موقف حلاق الصحة من الطبيب ! فخير للفلسفة ، في رأي هؤلاء ، أن تدلف إلى ذمة التاريخ ، وعليها ألا تتسلل من ضريحها والا دهمتها عجلات العلم .

أجل ، هذا حق إذا عدنا الفلسفة علما من بين علوم ، ينافسها عندما يعرض السلعة نفسها ولكن خلف واجهة أخرى . أو إذا حسبناها حزمة من المعارف القديمة ما لبث أن انفرط عقدها إلى مجموعة من العلوم المتخصصة .

بيد أن الفلسفة شيء مختلف عن كل هذا ، فما يزال لها موضوعات ومنهج وغاية خاصة . ولكن فريفا من الفلسفة لا يشارك في هذا الرأي فمن سوء طالع الفلسفة أن محاولات تقويضها لا توجه من خارجها فحسب ، بل قد تنبعث من داخل صفوفها أيضا . فقد تعرضت أخيرا مسائل الفلسفة جميعا ، ومن بينها القيم ، على يد التحليليين الوضعيين المنطقيين للانكار . ونزع من الفلسفة أوراق اعتمادها وعزلت عن



ومن ثم فهي لا تحمل معنى ، ولا تعدو أن تكون أوامر في صورة لفوية مضادة لا تجد دعائها الا في دعوتها الانفعالية ، مما لا يمكن استخلاصه من معرفة الوقائع .

ويحسن بنا قبل أن نمضي الى نقد الأساس المنطقي الذي يقيمون عليه انكارهم النظرى للقيم ، أن نشير الى موقفهم العملي منها . ففي الوقت الذي خرجوا فيه من باب أحكام القيمة ، عادوا فتسللوا اليها من النافذة . فهم يسرفون في انكار المعنى واحتمال الصدق أو الكذب في أحكام القيمة ، ثم ما يلبث أن يحاول كل منهم وضع نسق خلقي يضم اعترافا بالقيم وأحكامها ، بوصفها قضايا تحمل معنى وتقبل التحقق فهذا جورج مور في كتابه « برنكييا ايشيكا » أو أصول أوخلاق يعود فيمثل تقاليد الحدسيين ، فالخير عنده خاصة Property لا تقبل التعريف أو التحليل ، بسيطة فذة فريدة لا يمكن ادراكها الا بالحدس أو البصيرة المباشرة ، ويعني ذلك أن صدق القضايا التي تحكم بقيام خيرية باطنية ذاتية ، أي التي تحكم بأن أمرا ما هو خير بمقتضى ذاته وليس لأن قيمة وسيلة لغيره ، إنما هو صدق يمكن ادراكه مباشرة دون توسط أو برهان .

بعضها لتصير وصيفة للعلم ، تنسقط قضاياها وتصوراتها ، وتتبعها بالتحليل المنطقي واللفوي دون أن يكون لها الحق في التعبير عن مشكلات تختص بها وحدها تبحث عن تفسيرها أو تجد حلولاً لها .

ويتفق أصحاب هذه الاتجاهات على استبعاد كل ما يخرج عن دائرة العلوم الرياضية والتجريبية لأنها وحدها التي تحمل معنى ، وما عداها من العبارات والقضايا لفو باطل وكلام بلا معنى . فقضايا العلوم الرياضية تحليلية يكرر محمولها موضوعها ، وقضايا العلوم التجريبية تركيبية يتطلب التحقق من صدقها رجوعاً الى معطيات الحس في الخبرة أو التجربة المباشرة . ولا يبقى للفلسفة في هذا كله سوى أن تفرغ لتحليل النوعين السابقين من العبارات والقضايا من حيث المبنى والمعنى ، ومن جهة اللغة والمنطق . وليس للفلسفة أن تقول أو تضيف من عندها شيئاً أو تتحدث عن الوجود أو الانسان ، فحسبها مهمة التحليل

وهكذا لا تجد القيم لها مكاناً في الفلسفة لأن كل قضاياها وأحكامها ليست قضايا أو أحكاماً مما يقبل أن يوصف بالصدق أو الكذب ،

مكتبتنا العربية

واستبعاده لأحكام القيمة - وبين موقفه المهرب
الذى يعيد فيه نفسه ما بمر منه صراحة ،
يذهب سدا عن تصور سائر في سدده ، هو
العجز عن استيعاب قضايا الإنسان ، وساد قرار
بسياسها . فوحد المذهب عند مبدأ استحسان
معيارا لكل ما يحمل معنى - باستثناء قضايا
المنطق والرياضيات - إنما هو انذار لكل معنى
يبحث عنه الإنسان في حياته ، فكرا وسلوكا .

تزعم الوضعية المنطقية ان القضية التي
تحمل معنى هي ما كانت قضيه تحليلية يكافئ
محمولها موضوعها ، أو كانت قضيه رئيسية
يتحقق صدقها بمعطيات الحس ، وغير سده
ونك ليس إلا لغوا باطلا . ونحن اين مبدأ
استحقاق من هاتين العنيتين ؟ لو رددناه الى أى
منهما ما وجدناه متساويا ، أى أحدهما . الا يعنى
هذا ان انه لقو باطل بحكم منطق المذهب
نفسه ؟

غير أننا لا نود الالتزام بقواعد لعبتهم
المنطقية ، وحسب هذا التصدد المنطقي ان يكون
دليلا على ضيق المذهب عن استيعاب خصوصية
الفكر الاساسى وتنوعه .

فاذا كان الفيلسوف التحليلي أو الوضعي
المنطقي يعتقد أن العبارات التي تحصل معنى
هي تلك التي يمكن استحقاق منها - من حيث
المبدأ - وأن العبارات التي نتحدث عما هو كأن
هي التي تتناسب وحدها الى ذلك النوع ، وأما
العبارات التي تنطوي على ما ينبغي أن يكون ،
أى المنطوية على قيم ، فليست من ذلك النوع
المشروع ، اذا كان ذلك هو القضية الأساسية عند
انصار تلك النزعة ، فاننا نلاحظ من وراء هذا
الحك ، تعهدا والتزاما قيميا ، هو وحده الذى
يجعل مبدأ التحقق عندهم ممكنا ، هذا التعهد
يلزم بقول الحق أو الصدق . فهناك اذن في
قضيتهم الأساسية التي تصوغ محور منهجهم ،
يتربص بهم ما حاولوا رفضه وانكاره . ويتجلى
هذا متى أبرزنا مبدأ التحقق عندهم على الوجه
التالى :

((ينبغي علينا ان نتصرف على النحو الذى
بمقتضاه ان ما يكون صادقا ، هو ما يمكن التحقق
منه)) . فإينما تولوا فثم ما ينبغي أن يكون ،
وهو جوهر القيم !

فلا مفر اذن للفلسفة من التصدى لموضوع
القيم ودراسته ، بل ان الفلسفة بطبيعتها

وهذا شليك راند حلقة فيينا في تنسب
((مبادئ الاحسان)) يولد انى الاعتراف بين
الأخلاق علم من حيث هي جهاد لتحقيق المعرفة
عن الصواب والخطأ ، وان القيم وضروب الارام
اذا كانت نسبية وفلا لرغبات الاشخاص فهي
موضوعية بمعنى أن البشر يؤثرون بعض
الانبياء على غيرها .

ويعود مارشال ووكر وهو أحد فلاسفة
العلم الوضعيين المنطقيين في كتابه ((طبيعة
الفكر العلمى)) ، بعد ان يفرغ من تحليله للعلم
مصدرا للنصح والمنشورة في السلوك الانسانى ،
يعود فيقرر وحدة الأصل والغاية للعلم والقيم ،
فلاصل هو التجربة الانسانية ، والغاية هي بقاء
الإنسان . والحكم الأخفى والحكم العلمى لديه
سواء . فكل منهما يقوم على أساس من النظر
الى النتائج والتنبؤ بها حسب قاعدة مقرر أو
قانون معلوم .

أما هيربرت فايجل المتحدث باسمهم
والمؤرخ لهم على اختلاف نزعاتهم .
فيختتم مساهمته التمهيد عن الوضعية المنطقية ،
بنظرة للقيمة يتلخص فيها على دوى ، ذلك
الفيلسوف الذى يجعل للقيمة دورا كبيرا في
مذهبه البراجماتى . فيعزو ((فايجل)) للقيم
الوسيلة معنى واقعا ، فهي التي تحدد
الحاجات والمصالح التي تقرر ما قد ثبت بالتجربة
من علاقات بين الوسائل والغايات ، ويحكم عليها
بالصدق أو بالكذب .

كما نجد مثل ذلك المتعارض أو التناقض
عند الدكتور زكى نجيب محمود ، فبعد انكاره
القيم موضوعا للمعرفة في كتابه ((نحو فلسفة
علمية)) ، يعود في كتابه ((فلسفة وفن)) فيعقد
مماثلة بين الريان في سفينته وبين القيم في
الإنسان . فهي على حد تعبيره - ((قيم يدركها
بالفطرة حيناً ، وحينما ثبت في نفسه بشأ ، وهي
المعاني في رأسه التي تسيره ، وفهم الإنسان على
حقيقته هو فهم هذه القيم . وانهم ليقسمون
هذه القيم ثلاثة أقسام كبرى تنضوى تحتها شتى
المعاني التي تضبط مسالك الإنسان في خضم
حياته ، وهي الحق والخير والجمال ، في مقابل
الثلاثة أوجه التي يحللون بها حياة الإنسان
الذاتية ، وهي الإدراك والسلوك والوجدان)) .

ويكشف هذا التعارض بين موقف الوضعي
المنطقي المعلن - وهو بصدد تحليله لقضايا العلم ،

فالفلسفة تستند اذن الى أساس قيمى سواء فى اتجاهها الى النقد أو الإبداع . فهى التى تبرز البادئ وتكشف عن الافتراضات ، وتناقش القيم الرئيسية ، ظاهرة أو خافية وراء مشكلات الثقافة السائدة بها . يستخدم فيها من صراع ، وما يختلج فيها من توتر ، وتوضح ذلك فى حياة الفرد والجماعة وتبين دلالة فى حاضر الثقافة ومستقبلها ، وهذا من شأنه أن يعمق احساس الانسان بقيمه والالتزام بها ، ويدعم قدرته على توجيهها فيما ينبغي أن يكون . فهى مبدأ موجه للانسان فى موقفه ازاء العالم بمشكلاته التى تحدى به من كل جانب ، ولا مفر من اتخاذ قرار بشأنها سواء من حيث التفسير أو التفسير ، فلا يجدى الانتظار حتى يأتينا المهد من العلوم ، تقدم ثمراتها التى نضجت وقروضها التى تحققت .

وهناك من الفلسفات من تبرر واقعها ، ومنها ما ينحسر على ماضى ذهبي ، ومنها من تثور على هذا وذلك ابتغاء بناء مستقبل جديد . وهى فى كل هذا تجعل الناس على وعى بالتزاماتهم وقيمهم الجوهرية وآثارها المترتبة عليها ، لأنها تهب الانسان معاليد عالمة ، يفهمه بطريقته ، ويتخذ منه موقفا تتبطنه القيم لا محالة .

غير أن الاتفاق لا ينقد بين كل من عرض للقيم من الفلاسفة على تحديد مكانة معينة لها من المذهب الفلسفى . فمنهم من يبدأ بها مدخلا ، ومنهم من يجعلها محورا تدور من حوله تفصيلات مذهبه ، ومنهم من يخصص لها ركنا منزويا ، ومنهم من يزوج بها داخل موضوع آخر يطويها مع غيرها من تصورات ومفاهيم . كما يتفاوت الفلاسفة فى درجة التصريح بموقفهم من القيم أو اضماره ، بحيث قد يتيسر تحليل موقفهم أحيانا ويتعذر أحيانا أخرى . ويبدو أن السبب فى ذلك انما يرجع الى مفهوم القيم نفسه من حيث هى مشكلة لم تقرر بعد قواعد تعريفها ، وتصنيفها والتمييز بين اتجاهاتها ومدارسها ، على غير ما نجد عليه الحال فى المينافيزيا ونظرية المعرفة التى صقلت تصوراتها وقواعد بحثها قرون طويلة من الحوار الفكرى الخصيب .

وتعد القيم نموذجا بارزا لما تكون عليه العلاقة بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية . وهى ذات طبيعة اشكالية ، ولم تستقر مادة صريحة

موضوعاتها ، ومنهجها ، وغايتها يحتويها كلها اطار معيارى يقبل عليه طابع القيم .

فهى نظرة كلية شاملة يحتط بكل جوانب الفاعلية الانسانية . والتلوم مهما يكن لها من قدرة على الحديث فى كافة موضوعات المعرفة ، فانها تقف عند تخصصاتها لا تمسوها . فاذا أصبح لدينا من العلوم ، تصورا وافتراضا ، ما يعالج كل موضوعات المعرفة ، فلا بد أن نظل فى حاجة الى من يضم شتات هذه الموضوعات فى موضوع واحد يتخطى به تفصيلات عناصره ، ويعقد بينها الصلات ويسد الفجوات فالعالم أو الوجود بكل جوانبه ، والانسان بكل ضروب نشاطه لا يمكن أن يكون موضوعا لعلم من العلوم كذلك البحث فى أصول تلك العلوم من افتراضات سائدة وأسس منهجية لا يصرح بها الباحث فى عمله ليس من شأن العلوم . فالفلسفة توحد بين كل جوانب الفكر وتخصصاته وتؤلف بينها جميعا فى انساق منطقى . والفلسفة موقف من العالم ، وموقف من العصر والمجتمع ، فى استيعاب شامل لكل جوانب الانسان . وكل مشكلة تصاح مادة للفلسفة على شريطة أن تدرس على أساس مكانها من نسق ومذهب متكامل فى ضوء سائر التجارب والمطالب والأهداف الانسانية .

واذا كانت المواقف المتجددة التى يواجهها الانسان لا يمكن أن تنتظر حتى تفرغ العلوم المختلفة من دراسة مسالها لى يتقدم لها الانسان باحث ، فإن الفلسفة كما يقول (رسل) هى التى تعلم الانسان ((كيف يحيا بغير يقين ، ودون أن يشاء التردد)) . وهى ليست نظرا متطوع الصلة بالعمل ، بل هى نظر نقدي ينطوى على موقف من الحياة ، وليست تجريدا لا يقدر استعادة ما هو عيني ملموس عن طريق ما هو مجرد على حدة تعبير « هو يتهد » . وهى رغم تحليقها المظنون عن الواقع ، فهى أكثر التصاقا به ، وذلك لأنه لا غناء عنها لكل انسان سواء اختار فلسفته عن وعى أو لا وعى ، فلا مهرب من الالتزام بفلسفة ما ازاء مواقف الحياة التى يواجهها الانسان كل لحظة . ولا تقنع الفلسفة بالتطلع الى الأهداف البعيدة ، بل تصقل ما يتاح للانسان من قدرات ومعرفة فى الوقت الراهن ، دافعة لها الى أقصى نتائجها ومتضمناتها ، وتزوده بالطاقة والعزم توصلا الى أهدافه وغاياته القصوى .

وهنا تبرز مشكلة التمييز بين القيم من حيث هي وسيلة مفضية الى غاية ومن حيث هي غاية تشهد لذاتها . فالأولى قيم خارجية تختلف باختلاف حاجات الناس ومطالبهم ، بينما الثانية باطنية ذاتية لا شان لها بهذا الاختلاف بين الناس وهي المثل العليا والغايات القصوى .

واما المسألة الثانية فهي طبيعة القيم من حيث هي ذاتية من وضع الذات واختراعها ، أو من حيث هي موضوعية تشير الى صفات عينية في الأشياء لها وجودها المستقل عن الذات التي تدركها . وقد تتخذ هذه المشكلة صورة أخرى فتتعدى تعارضا بين القيمة والواقعة ، وبينها وبين الوجود . وقد تمتد المشكلة الى مناقشة القيم من حيث هي نسبية أو مطلقة .

اما المسألة الثانية وهي صنوف القيم ، فتعنى السؤال عن وحدة القيم أو تعددها ، كما تنسحب أيضا على مناقشة مستويات القيمة دنيا أو عليا ، والصورة التي يكون عليها تسلسلها وتدرجها ان كان ثمة تسلسل أو تدرج ،

ومتى أضيف موقف الفيلسوف من صنوف القيم الى موقفه من طبيعتها ، من حيث تعريفها ومن حيث هي وسيلة أو غاية ، ذاتية أو موضوعية ، نسبية أو مطلقة ، فذلك يؤلف نظرة معينة تتيح لنا أن نضعه ضمن فريق أو فئة معينة من أصحاب المذاهب .

ويمكن ، بقدر من التعسف ، أن تصنف مواقف الفلاسفة من القيم الى أربعة مذاهب رئيسية هي ، الموقف الطبيعي ، والمثالي ، والبراجماتي ، والوجودي .

فاما الطبيعي ، فليس موقفا متجانسا الا من حيث اتفاق أصحابه على أن القيمة سلوك طبيعي يخضع لقوانين علمية حتمية . ولكنهم يتباينون في تفصيل نوع من القوانين العلمية على غيره . فمن الطبيعيين أصحاب المذاهب البيولوجية مثل هانس دريش ووارنجتون الذين يردون القيمة الى المستوى البيولوجي للفرد ، ومنهم الذين ينزعون الى الاتجاه النفسى مثل ماينونج واهر نفس الذين يردون القيسم الى مشاعر الرغبة . ومنهم الاقتصاديون ، مثل ماركس ، الذى يرد القيمة الى اصولها في اسلوب الإنتاج . ومنهم أنصار النزعة الاجتماعية مثل

محددة للبحث والدراسة في الفلسفة أو العلوم الاجتماعية على السواء الا منذ زمن قريب في أواخر القرن التاسع عشر ، ومن تاريخ نظرية القيمة تتبدى طبيعة العلاقة بين الفلسفة والعلوم والأساليب النوعية التي يتناول كل منها موضوع القيم . ويجدر بالملاحظة أن مفهوم القيم بمعناه الحديث قد دخل الفلسفة عن طريق علم الاقتصاد ، ثم تناوله علم الاجتماع عن طريق الفلسفة ولئن تبادر الى الخاطر أن مفهوم القيمة مفهوم فلسفي أصيل ، فذلك لا يصدق الا اذا عدنا القيمة عنوانا جديدا لموضوعات قديمة ، بمعنى أن القدماء من الفلاسفة قد عرضوا البحث القيمة ولكن تحت عنايات أخرى مثل الحق والخير والجمال وغيرها ، ولكن القيمة في شمولها من حيث هي كذلك غير متعينة في وعاء معيارى نوعى - أى بمفهومها الأكسيولوجي وفقها - للاصلاح الفلسفي - فانها لم تكن محل نظر الفلاسفة حتى عهد قريب .

وللقيمة دلالات مختلفة تتعدد بقدر تعدد المجالات التي تطلق عليها ، فهي ، بلغة المنطق ، مفهوم له ما صدقائه الهائلة التي تنتشر في اللغة المعتادة واللاهوت والاقتصاد وعلم النفس والاجتماع والانثروبولوجيا ، فضلا عن العلوم المعيارية المعروفة ، المنطق والأخلاق والجمال .

ويتحدد موقف الفيلسوف من القيم على مستويين ، الأول : متى تعرض لها في صميم مذهبه امتدادا لنظرية في المعرفة والميتافيزيقا والثاني : متى بحثها مستقلة في علم من العلوم المعيارية .

وعلى هذا الوجه قد تقفز القيم الى قمة المذهب الفلسفي ، فتغدو طابعه الغالب ويكون لها دلالتها المنهجية العامة التي تسوق نظرية الفيلسوف الى مشكلات الفلسفة جميعا وتحكم مواقفها وحلوله التي يقدمها مثلما صنع نيتشه وشيللر . وقد تتوارى في ركن قصي من المذهب عندما لا يعرض لها الا بوصفها قيمة خلقية أو منطقية أو غيرها من القيم النوعية مثلما صنع معظم الفلاسفة .

ولعل من الممكن أن نوجز مواقف الفلسفة من القيم في وجهات النظر التي تتعلق بمسالتين ، الأولى طبيعة القيم ، والثانية صنوفها .

فاما طبيعة القيم فهو ما تعلق بتعريفها .

فروضا تقبل التحقق السريع المباشر ، لأن القيم تدخل عنصرا في بناء أكبر ، ولا تثبت صحة وجهة نظر الفيلسوف الا بشبوت صحة النسق الأكبر . ولا يتيسر ذلك داخل اطار علم واحد وادوات منهجية بعينها ، بل لابد من توافر أدلة تجريبية ونظرية تتجاوز حدود هذا العلم أو ذاك ، ويكون التحقق منها والوفاء بشروطها على مدى طويل من الزمان ، وعلى امتداد رقعة فسيحة من العلوم المتآزرة .

ومن حيث الغاية ، فإن مهمة الفلسفة ليست جمع المعارف المحققة بالتجسرية والبرهان ، وتنسيقها في قوانين ونظريات كما يصنع العلم ، بل غايتها هي اسداء العون في وضع اطار معياري يستهديه الانسان في مواقفه التي يتخذها ازاء واقعه دون ترقب لصحة هذه القضية أو تلك في هذا العلم أو ذاك ، لأن الانسان في حاجة دائمة الى الفعل والالتزام باتخاذ القرارات لا يصغفه في ذلك انتظار ما تسفر عنه تجارب العلم .

٢ - القيم في العلوم الاجتماعية

تفترق العلوم في تناولها للقيم عن الفلسفة . فالعلوم الاجتماعية على اختلاف مجالاتها النوعية لا تقدم نسقا يشمل كل جوانب الوجود . بل يتخصص كل منها في ميدان نوعي ، ومن ثم تختلف موضوعاتها ومنهجها وغايتها عن الفلسفة .

فموضوعها رهن بالظاهرة النوعية التي تدرسها . ومنهجها يقوم على التناول التجريبي للظاهرة بحيث تطرح فروضا يؤيدها أو يعندها الواقع وفقا لشروط محددة للتحقق من الفروض وفروضها لا تشبه فروض الفلسفة الشديدة الاتساع والعمومية ، بل تصاغ بحيث يتيسر التحقق منها بصورة سريعة مباشرة ، كلما كان ذلك ممكنا ، لكي تعمد بعد اثباتها قانونا أو نظرية . لذلك كانت غاية هذه العلوم تنسيق المعارف المحققة وربطها بقوانين ونظريات تصلح أساسا ناميا لتطوير قدرة الانسان على فهم الظواهر بوصفها ، وتفسيرها ، والتنبؤ بها ، ثم التحكم فيها ، وهي في كل هذا تتوخى دوما الدقة والضبط عن طريق تطويع الظاهرة للبحث التجريبي ، بالمعنى الواسع أو الضيق على السواء .

وقد يطيب للبعض أن يوجز الفرق بين الفلسفة والعلوم ، في موضوع القيم ، في التعارض

دركايم الذي يرجع القيمة الى ما يفرضه المجتمع من الزام .

بينما يرفض المثاليون أن تكون الخبرة الحسية مصدر القيم أو حتى وسيلة ادراكها ، لأن العقل أو الوعي أو الحدس هو أداة ادراكها ، واكتشافها أيضا لأنها ليست من خلق الذات بل هي موضوعية ، مطلقة غائية ، على نحو ما يذهب جود وماكنرى وهارتمان .

ما الموقف البراجماتي فيدنو من موقف الطبيعيين في رده مشاعر التقويم الى مستويات بيولوجية أو سيكلوجية أو جماعية ، الا أنه يتميز عنهم في رفضه الوقوف عند تفسير بيولوجي أو سيكلوجي أو اجتماعي للقيم لأنه يتجاوز تلك المستويات الطبيعية الى جعل القيمة طابعا عاما للوجود الانساني دون تفرقة بين هذه المستويات . فشان القيمة شان كل فعل انساني وسيلة واجراء يستهدف غاية مثلما هو الحال لدى شيللر ودويوي .

والقيم عند الفلاسفات الوجودية ، على نحو ما يمثلها سارتر ، يخلقها الانسان كل لحظة عند اختياره الحر بين ممكنات داخل موقف معين . فهي اذن لا تسبق اختياره وابداعه لها ، بل أنها تفقد طبيعتها بوصفها قيمة عندما تصبح معيارا يسبق اختيار الفرد لوقف من المواقف . فهي شيء موقوت مرهون بالاختيار ، وليس ثمة قيمه سابقة تهدى الانسان في اختياره ، بل عليه أن يخلقها كل لحظة لنفسه وللآخرين .

وعلى هذا النحو يتبين أن الموقف الفلسفي من تصور القيم موقف شامل ، واطار كلي مهما اكن من محتواه : الذاتي أو الموضوعي ، النسبي أو المطلق ، الواسيلي أو الفائي . فكل وجهات نظر الفلسفة على اختلاف تفسيراتها للقيمة ورد اصولها الى الواقع التجريبي أو عالم الفكر ، إنما تشارك جميعا في موقف له خواصه النوعية التي تميزه عن موقف العلوم الاجتماعية من حيث طبيعة الموضوع ، والمنهج ، والغاية .

فمن حيث الموضوع ، تتناول الفلسفة القيم بحيث تضطلعها عنصرا من عناصر نسق يفسر الوجود أو الانسان على أساس منظوم كلي شامل .

ومن حيث المنهج ، لا تصوغ الفلسفة آراءها

الاجتماعيين ، واكتسابه لها في نطاق جماعته
الرجعية الصغيرة .

أما علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية،
فهما يحتفلان أشد الاحتفال بدراسة القيم
ويفردان لها الكثير من البحوث . وهما لا يدرسان
القيم على نحو ما يدرسها علم الاقتصاد أو علم
النفس حيث يدرسها كل منهما وقد عزل ظاهره
النوعية - وهو عزل مشروع - عن السياق
الاجتماعي الشامل ، بل يعتمد علم الاجتماع اليه
بحثها على امتداد المجتمع بأسره ، فينفذ الى
المجتمع المحلي الخاص ، كما يفقد المقارنة بين
مجتمعات متعددة . وهنا تواجه علم الاجتماع
مشكلة تعيين الحدود لتخصص موضوعاته .
فهذا ريمون آرون عالم الاجتماع الفرنسي يثير
التساؤل الذي يطرحه علم الاجتماع على نفسه .
فوفقا لمبارته في كتابه « المجتمع الصناعي » :
« يتساءل علم الاجتماع عن نفسه لأنه يريد أن
يكون علما خاصا (أى مستقلا عن الفلسفة) كما
ينشد في الوقت عينه أن يحل وان يفهم مجمل
الجوانب الاجتماعية . فمن النقاء هذين المصنفين
أحدهما بالآخر تنبعث شكوك علماء الاجتماع في
أنفسهم ، ويبرز صراع المذاهب الاجتماعية ،
وتأتي أيضا فائدة التأمل الفلسفي » .

وتعد دراسة القيم في هذا العلم مصداقا
لهذا الشك أو التساؤل . فقد دخلت القيم علم
الاجتماع متأخرة ، ولم تعتمد مبحثا من مباحثه
إلا في هيكل الفلسفة على خلاف ما حدث في
الاقتصاد . وقد تبين هذا في تصريح دور كايم
بأن « تقدم نظرية القيم أخيرا إنما يرد الى اقامة
عمومية ووحدة ذلك المفهوم » . ويعني هذا
بعبارة أخرى اعتماد هذا التقدم على البحث
الفلسفي للقيم لأنه وحده الذي يحق له بمقتضى
اتساع موضوعاته وشمولها أن يثبت هذه
العمومية وتلك الوحدة . بل ان محاضرة دور كام
عن « أحكام القيمة وأحكام الواقع » إنما تعد
بحثا فلسفيا خالصا لأنها كانت محاولة لتأييد
وجهة نظر خاصة في مقابل وجهات نظر فلسفية
أخرى ، غير أنها كانت في الوقت نفسه استباقا
لما ينبغي أن تجرى عليه بحوث علم الاجتماع في
دراستها للقيم .

ولعل « فركهايمستر » قد أوضح ذلك
التزاوج بين الفلسفة وعلم الاجتماع في دراسته
للقيم ، عندما حدد معنيين لمشكلة القيم في علم
الاجتماع . يقوم الأول ظاهرا كان التقويم أو

الماثور بين ما ينبغي أن يكون ، وما هو كائن .
فعلى العلم الاجتماعي أن ينصرف عن التشريع
المثالي للقيم وأن يقبل على دراستها كوقائع
دراسة وصفية تفسيرية تعتمد الى التحليل
والتفسير على نحو ما ذهب اليه « ليفي بريل »
ودوركايم من قبل .

غير ان الفلسفة - كما رأينا - لا تقتنع
بالتحدث عما ينبغي أن يكون من قيم ، لأن هذا
هو ميدان العلوم المعيارية كالمنطق والأخلاق
والجمال . والفلسفة ليست كلها عاوما معيارية
لأنها تناولت القيم أيضا بالوصف والتحليل
والتفسير ، ولكن بطريقتها الخاصة التي سبق
أن اشرنا اليها .

والمثال على الفرق بين الفلسفة والعلوم هو
ما نراه بارزا في علم الاقتصاد . فالاتجاه الفلسفي
الطبيعي الذي يجعل من القيمة بتفسيرها
الاقتصادي أساسا لتفسير الفاعلية الانسانية ،
بأسرها يفترق عن علم الاقتصاد الذي يدرس
القيمة بوصفها موضوعا من موضوعات النشاط
الاقتصادي لا ينصرف الى سواه من ضروب
النشاط الانساني الأخرى . فهناك فرق هائل
بين النظرية الماركسية كنظرية فلسفية ، وبين
نظرية العمل عند آدم سميث وريكاردو ، فكلتا
النظريتين تجعل من العمل أساس القيمة ،
إلا أن الماركسية تجعل من نظريتها في القيمة
الاقتصادية أساسا تفسر به كل صور الفاعلية
الانسانية خارج ميدان الاقتصاد ، بينما يقف
« سميث » مثلا عند تفسير النشاط الاقتصادي
لا يعده . ويتبين ذلك من موقفه المغاير من
مسائل الاخلاق والمعرفة ، فالجدير بالذكر أنه
كان استاذا للمنطق والأخلاق بجامعة جلاسجو
القيمة في علم الاقتصاد ، كنظرية المنفعة الجديدة،
قبل أن يكتب في علم الاقتصاد .

وهناك بطبيعة الحال نظريات متباينة عن
القيمة في علم الاقتصاد ، كنظرية المنفعة الجديدة ،
ونظريات الانتاج ، وكلها مثل نظرية العمل تقف
عند تفسير النشاط الاقتصادي لا تجاوزه .

أما القيم في علم النفس فهي من موضوعات
علم النفس الاجتماعي على الأصالة ، ويبدو أنه
يستعيرها من علم الاجتماع ، ولكنه يتخصص
في دراسة العمليات التي بمقتضاها يتمثل الفرد
داخل هذه القيم خلال مراحل التنشئة والتكيف

عندما يصوغ علماء الاجتماع آراءهم - التي قد تنتمي الى مجال الفلسفة - في فروض تقبل التحقق يطبقونها على المجتمعات التي يتقنونها ميدانا للبحث .

فالفرق اذن بين الفلسفة والاجتماع هو ما يصنعه رجل العلم في صوغه لما يمكن أن يسمى ((الموقف التجريبي)) . ويستلزم هذا بدوره منذ البداية أن يختلف موضوع العلم عن موضوع الفلسفة ، بمعنى أن يعين رجل العلم موضوعه بحيث يشير الى جزء أو جانب من الواقع يمكن أن يطوعه لتحديدات الزمان والمكان ومتطلبات التكميم ، على خلاف ما تصنعه الفلسفة عندما تجول حرة طليقة من ابعاد الزمان والكان تحلّي هنا وهناك باحثه عما يؤيد وجهة نظرها العامة .

أما ((الموقف التجريبي)) فهو ضرورة منهجية يسعى اليها رجل العلم وفاء لشرط الموضوعية ، لأنه في حاجة الى التحقق من فرضه . والفرض لا يتحقق الا بنتائج التجربة - أو قل الواقعية - المقيدة بمكان وزمان معينين في وسع الباحث أن يستوعبهما بحواسه وأدواته . والفرض ليس مجرد مقدمة منطقية تستنبط منها نتائجها - كما يفعل الفلاسفة في أكثر الأحيان - بل هو اذن من الجاول التي يصوغها الباحث خلا لاشكال تختار صلاحيتها في موقف واقعي . والا عدل عنه الى آخر . وهنا على الباحث أن يحدد منذ البداية أدواته التي لابد أن يتزود بها في مواجهته للواقع الواسع المعبر . وعليه حينئذ أن يختار أو يهيئ معطياته الملائمة ، ويؤلف ويرتب وقائعه التي يمكن أن ينظمها عقدا متسقا مع فرضه هذا فضلا عن مفهوماته التي يعطيها دلالات اجرائية ، أي مترجمة الى خطوات منهجية محسوبة يمكن أن يؤديها غيره ، وبحيث يستطيع أن يعزل ما يريد عزله ، ويجمع شتات ما يراه معززا لفرضه كلما كان ذلك متيسرا .

فيبدأ الموقف التجريبي اذن من تحديد المشكلة وتعيين عناصرها في اطار الواقع المتاح ، وقد تكون مثلا علاقة القيم بالتغير الاجتماعي ، أو صلة القيم بظاهرة أو نظام ما ، ثم يضيف اليها مادته العلمية ، وهي هنا :

١ - اطره التصوري ومفهوماته وفروضه، وهنا تدخل الفلسفة شريكا ظاهرا أو خفيا .

الالتزام بالقيم جزءا من الوقائع التي يدرسها عالم الاجتماع . ويتعين الثاني كمالة تخص المقولات أو الفئات التفسيرية التي تحتاجها العلوم الاجتماعية ، والمعنى الأول ليس في حاجة الى مزيد من الايضاح ، فالكائنات البشرية مخلوقات ساعية الى غايات تقدر وتقوم هذه الغايات على نحو فردي أو اجتماعي . وهذا التقويم له اصوله ونشاته وتغيراته وتعدد علاقاته المتداخلة، وعلى هذا فدراسة القيم كوقائع وموضوعات لعلم الاجتماع لا تشير اية مشكلة منهجية . أما المعنى الثاني وهو القيم بوصفها مقولات أو فئات تفسيرية ، أو معان كلية ، ففيه تقوم بوظيفة هامة هي التي تتجسد في الالفاظ والمصطلحات القيمة التي تفهم بمقتضاها الظواهر الاجتماعية ، فهي وحدها في نظر ((فركمايستر)) التي تقدم الاساس العقلي لفهم بنية المجتمع وثقافته .

ويبدأ ((فركمايستر)) تحفظا على هذا المعنى ، وهو أن استخدام العالم الاجتماعي للمصطلحات القيمة كمقولات أو فئات تفسيرية لا يعني أنها تعبر عن تقويماته وانحيازاته وميوله الخاصة ، بل ينبغي أن تكون تفسيرا للالتزامات القيمة الرئيسية الباطنة في الظواهر الاجتماعية نفسها . وينبغي أن يكون الكشف عنها عن طريق أشد ضروب الفحص والاختيار دقة وشجاعة ، وعلى أساس من تحليل الوقائع ذاتها .

وهذا هو ((هوارد بيكر)) . عالم الاجتماع والانثروبولوجيا ، يقيم نظريته في التفسير الاجتماعي على القيم ابتداء وأساسا . فهو يقول : ((اذا كان على علم الاجتماع بأن يضطلع بمهمة هداية اختيار البشر لغاياتهم ووسائلهم معا ، فعليه أن يجلو دور القيم وأتساقها في السلوك الانساني)) . ويقول بيكر أن العبارة القائلة بأن ((لا مكان لاحكام القيمة في علم الاجتماع ، إنما هي نفسها أحد احكام القيمة . فالإنسان لا يكمن دراسته بوصفه كائنا بشريا فعلا في نطاق مجتمع الا اذا عرفنا قيمه . ولا بد من وضع قيمه تلك في صورة منتظمة مرتبة ، ومصنفة في نمط موحد يمكننا من التنبؤ بالسلوك الانساني والتحكم فيه كفاية عملية . فالإنسان على حد تعبيره ((مقوم اصيل)) . والسلوك الانساني هو دائما سلوك معيارى .

والى هنا لا تكاد تلمس فرقا بين عالم الاجتماع والفيلسوف ، غير أن الفرق يتضح

على تلك الحلول وهى : ما تعلق منها بطبيعة الانسان ، وعلاقته بطبيعة وما فوق الطبيعة ، ومكانته من جريان الزمان ، وحالات الفاعلية الانسانية ، وعلاقة الانسان برفاقه من البشر .

ثم يواصل الباحثون صقل مادتهم النظرية ، فيقسمون كلا من تلك التوجيهات المتعلقة بهذه المشكلات الى ثلاثة جوانب ، كانقسام التوجيه القيمي عن ((الانسان - الطبيعة)) الى السيادة عليها والخضوع لها والتوافق معها ، وانقسام التوجيه القيمي عن ((الزمان)) الى ماض وحاضر ومستقبل ، وهكذا فى سائر التوجيهات . كما يفرقون فى التوجيهات القيمية بين ما هو سائد ، وما هو متفاوت ، ومن الأخير ما هو مطلوب ، وما هو مسموح به ، الى آخر مثل هذه الفروق .

ويمضون فى تصنيف مادتهم النظرية ، فيعزلون بين نمطين رئيسيين من ((التمايز المجتمعى)) يستعان به فى كل المجتمعات ، وهما : التمايز الخاص بالجماعات الفرعية من النوع الذى نجده فى الوحدات الاجتماعية الإقليمية ، والعنصرية ، والطبقية وغيرها . والثانى هو ما يسميه الباحثون تمايز ((المجال السلوكى)) ، وهو ما تعلق بالفئات الواسعة للأنشطة الاجتماعية اللازمة لانتظام المجتمع فى أداء وظائفه . ووجه الباحثون عنايتهم الى المجالات السلوكية الاقتصادية والدينية والعقلية والجمالية والترويجية ، فضلا عن المجالات السياسية من النشاط وعلاقتها بسائر المجالات . وافترض الباحثون أن تبرز فى المقارنة بين الثقافات اختلاف تمايزات الجماعات الفرعية من حيث النمط والمقدار ، واختلاف درجة التمايز فى المجالات السلوكية بصورة واسعة من مجتمع الى آخر .

وهكذا يعمد الباحثون الى مواصلة تسجيل توقعاتهم التجريبية المرتبة على فروضهم تلك بحيث يسيرون الى أمثله من الواقع الذى اختاروه ميدانا تجريبيا للدراسة . وعلى هذا النحو وقع اختيارهم على خمسة مجتمعات خاصة ، فى منطقة الريموك ، اثنتان منها هنديان - أمريكيان ، وواحد أمريكى - اسبانى ، وواحد من قرية المورمون ، والأخير مستوطنون قدموا الى المنطقة من تكساس وأوكلاهوما فى بداية

٢ - اجراءاته وأدواته المنهجية . وبعدها يوجه هذه المادة بشقيها النظرى والمنهجى الى ما اختاره او اصطنعه ، بحسب امكانياته التجريبية او الواقعية ، من معطيات ووقائع ليست كما قد يتبادر الى الأذهان تقبع جاهزة فى انتظاره ، بل هو ينزها فرزا ويعزلها عزلا عن عمد واختيار فى أغلب الأحيان .

فإذا ما أتيح لعالم الاجتماع أن يجعل من موقفه التجريبي عناصر متسقة مع فروضه بحيث يغدو الموقف فى نهاية الأمر محلولا الاشكال ، بمعنى انطباق فروض الباحث على الواقع ، يكون قد أفلح فى بحثه . وإذا وجد موقعه مختل العناصر وجب عليه أن يعدل الى فروض وطرق أخرى .

وليس من المتعذر أن نصادف هذه الصورة كثيرا فى العلوم الاجتماعية . فهناك على سبيل المثال السحت الذى قامت به مجموعة من الباحثين فى أمريكا أبرزهم فلورنس كلوكهون عما أسموه : ((التنوعات فى التوجيهات القيمية)) واختاروا لتطبيق فروضهم خمسة مجتمعات محلية فى منطقة الريموك فى جنوب غرب الولايات المتحدة . فهم يبدأون بصياغة مادتهم النظرية ، فيعرفون التوجيهات القيمية على النحو الذى يستخرجون منه من بعد فروضهم وتوقعاتهم التجريبية اذا ما نزلوا الى واقع معين مختار . فالتوجيهات القيمية فى نظرهم هى : ((مبادئ منتظمة فى نهائج تتسلسل فى الرتبة ، ناتجة عن التفاعل بين عناصر عملية التقويم الثلاثة : المعرفية والوجدانية والثروعية ، وهى التى تهىء الترتيب والاتجاه فى الجرى المتدفق دوما للأفعال والأفكار الانسانية التى تتعلق بحل المشكلات الانسانية المشتركة العامة)) . ثم يصادر الباحثون بوضع بعض الدعاوى ، تحديدا وتصنيفا لهذه التنوعات التى تندرج تحتها التوجيهات القيمية : فهناك عدد محدود من المشكلات الانسانية التى لابد أن يجد لها البشر فى كل الأزمان صيفا معينة . ومتى توجد تلك الصيغ ، فهى ليست بلا حدود ، وليست عشوائية ، بل هى تنوعات فى نطاق مجال محدود من حلول الممكنة . كما توجد دائما بدائل متنوعة للحلول المتكررة فى كل الثقافات وفى كل الأزمان ، ولكنها تتلقى باختلاف المجتمعات والثقافات ، درجات متفاوتة من التوكيد .

وهناك خمسة مشكلات مشتركة عامة تبعت

وتتحدد صلة الفلسفة بالعلوم الاجتماعية على مستويين ، الأول منهجي حيث تبرز الفلسفة الافتراضات والمزاعم المسبقة التي تتوارى خلف صوغ رجل العلم لمفهوماته ومصطلحاته ، كماه تخدم الباحث العلمي في صقل أدواته المنهجية وصون اتساق بنائها المنطقي . والمستوى الثاني نظري حيث قد لزود العلوم الاجتماعية بالمشكلات التي ينبغي أن تنصدي لها بالبحث ، أو قد تقدم لها تصنيف ناجحاً تعرضه على محطات التجريب مثلما أفاد اختبار ألورت وقرنون في علم النفس من تصنيف شبرانجر للقيم .

بيد أن ذلك لا يعنى أن الفلسفة وصية على العلوم أو أنها بمثابة ناجر بالجملة يزود العلوم بموضوعاتها ، بل هي نعيد دائماً من العلم ومن كل خطوات تطوره في تعديل آرائها وفروضها الواسعة ، ولكنها قد تسبقه أحياناً إلى صوغ فروض لا تتمكن أدوات العلم في هذه المرحلة أو تلك من أن تؤيدها أو تفندها . ولا يهمنا هنا ما تزعمه الفلسفة من أسماء والقباب تخلفها على هذه الفروض وعدم الاعتراف بها فروضاً لم تتحقق بعد ، فحسب الإنسان أن يكون في حاجة إليها اليوم ، وليكشف المستقبل عن صدقها أو كذبها .

ويبدو أن الفلاسفة يستحون من تسمية آرائهم فروضاً لأنهم يطلقون عليها اسم نظريات ومذاهب وايدولوجيات . وقد يستسلمون أحياناً لاغراء هوى يحملهم على اصفاء صفتي الضرورة والاطلاق على بعض التعميمات التجريبية ، مثل بقاء الطاقة أو التطور البيولوجي أو توهم بعض المفاهيم والدالات العلمية كيانات ثابتة ، وجواهر وأشياء كما هو الحال في الطاقة والكتلة ، وهذا من شأنه أن يقلل من الثقة في مقانة نسيجها الفرضي الذي يحتضن منجزات العلم والثقافة التي بلغها هذا العصر أو ذاك ، وينظمها في نسق يستبق به أحياناً تطور العلوم .

ومهما يكن من أمر ، فعندما يتم لعلم أو لمجموعة علوم معا أن تتحقق من صدق فرض فلسفي فإنه ما يلبث أن يضاف إلى رصيده العلم ، ويخرج من الفلسفة . ولكن يظل للفلسفة وظيفتها الخاصة عندما تضم ما حققته العلوم المختلفة في إطار معيارى واحد ونظرة كلية شاملة .

صلاح قنصوة

الثلاثينات من هذا القرن . واختيرت عينة ممثلة من تلك المجتمعات ، وطبقت على أفرادها استمارات مقابلة Schedules مؤلفة من خمسة وعشرين بنداً وزعت على امتداد الاستشارة بصورة متكافئة بحيث تغطي أسئلتها توجيهات القيمة الخاضعة للدراسة . ثم عولجت معطيات الاستمارات بالأساليب الإحصائية لاستخراج التعميمات التجريبية ، والنتائج النظرية العامة التي أفضى إليها البحث .

ولا يعني هذا بطبيعة الحال أن نناقش إجراءاتهم التي اصطنعوها ، ونتائجهم التي بلغوها ومدى نجاحهم أو اخفاقهم في مواجهة ((الموقف التجريبى)) الذى انتظم بحثهم . فما يهمنا بالدرجة الأولى هو ابراز أوجه الافتراق أو الالتقاء بين الفلسفة والعلوم في تناول القيم .

فرغم ما نلاحظه في المثال السابق من إيمان في التجريد النظري وتوسع الفروض في احاطتها لمسائل شديدة العمومية ، مما يبعث على الشك في انتمائها إلى العلم بأكثر من انتمائها للفلسفة على الرغم من ذلك ، فإن الباحثين في هذه العلوم لا يقفون عند ذلك التجريد ، بل يترجمون مكوناته إلى عناصر وأمثلة واقعية يتجهون إليها بأدواتهم المنهجية . فالفرق اذن بين العلم والفلسفة هو الاحالة المباشرة إلى معطيات الواقع ، بمعنى أن هناك على الأقل إمكان الترجمة إلى إجراءات للتحقق من صحة الفروض التي تنطوي عليها النظرية الاجتماعية . ومع هذا فثمة عنصر فلسفى يكمن دائماً في النظرية الاجتماعية قد يصرح به عالم الاجتماع أو لا يصرح ، ما دام على علم الاجتماع أن يحيط بمجمل الجوانب الاجتماعية كما يقول ((آرون)). والعلوم الاجتماعية كما يقول ((كدروف)) ينبغي عليها أن تتعلم من الفلسفة كيف تتناول أشد الموضوعات عمومية ، وأكثر أهمية ، فهي تقدم مثلاً لدراسة تلك الموضوعات . وعلاقة الفلسفة بكل من العلوم الاجتماعية هي علاقة العمام بالنوعى ، والخاص ، والفردى . ولكن على شريطة ألا تتألف العلوم الاجتماعية في صلتها بالفلسفة فتسقط فريسة لنزعات التبجير ، كما لا ينبغي أن تتألف في عزلتها عن الفلسفة فتستهويها مطالب الدقة والشمط التي قد تشلها عن مجاوزة التفصيلات النافذة إلى التجريد النظرى المشروع .

الظواهريات وأزمة العلوم الأوربية

د. حسن حنفي

إذا كان القرن التاسع عشر هو عصر انتصار العلوم الطبيعية ، منهجا وتطبيقا وأثرا ، حتى أنه ليؤرخ للحضارة الأوروبية به ، بعد أن استقر فيه المنهج التجريبي ، وأثبت خصبه وجديته ، وبعد أن تمت تطبيقاته في العلوم ، وحدث الانقلاب الصناعي ، أي الثورة التكنولوجية الأولى ، وأصبح التقدم يقاس بالسنين لا بالقرون - إذا كان القرن التاسع عشر كذلك فإنه يمكن أن يقال : إن القرن العشرين هو بدء أزمة العلوم الإنسانية بل وبدء أزمة الضمير الأوربي نفسه ، إذ كان بمثابة مرآة عكست انتصارات القرن السابق وصورتها بوصفها عقبات وخيمة تهدد كيان العلم ، وتندد الحضارة الأوروبية بالخطر ، حتى لقد تنبأ البعض لها بالفناء من أفعال نيتشة وانتهاه إلى المدمية ، وشينجلر وتأكيده لانهيار الغرب . ولكن المحاولة العلمية الجادة في هذا الموضوع هي تلك المحاولة التي قام بها ادموند هوسرل في آخر حياته (١٨٥٩ - ١٩٣٨) كأخير صيحة له بمسند أن أسس الفينومينولوجيا ، واطمان إلى أنه عثر في النهاية على هذا العلم الشامل الذي طالما راود الفلاسفة الأوربيين ، والذي جعلته الحضارة الأوروبية مطلبا لها وغاية ، هذه هي المحاولة التي سطرها في كتابه الضخم « أزمة العلوم الأوربية والفينومينولوجيا الترنسندنتالية » .

أولا - بوادر الأزمة :

١ - ظل المثل الأعلى للمنهج العلمي حتى أواخر القرن التاسع عشر هو منهج العلوم الطبيعية الذي يعد بالفعل أهم مكاسب الحضارة الأوروبية منذ عصر النهضة ان لم يكن أهمها على الإطلاق ، والذي أصبح نموذجا لكل فكر يريد أن يصير

علما ، واستطاعت العقلية الأوروبية بفضل القضاء على كثير من النظرات الذاتية ووجهات النظر والأبنية الأسطورية والميتافيزيقية . أصبح منهج العلوم الطبيعية شرط اليقين ، والضامن للموضوعية ، والكفيل بتقدم العلم ، وأثبت تاريخ العلم حتى هذا العصر صدقه ، أصبح المعجل هو بدء العصر فيه تقاس الظواهر ، ويكتشف القانون في تجربة معملية ، مسورة مصغرة لما يحدث في الطبيعة الخارجية التي أمكن السيطرة عليها والتنبؤ بأحداثها بفضل الجهد الإنساني في اكتشاف القوانين العلمية ، واختراع أجهزة الضبط والقياس ، كان لابد من تحويل كل ظاهرة في الخارج إلى ظاهرة معملية أي إلى ظاهرة حسية كمية تخضع للقياس ، ويمكن الوصول فيها إلى قانونها الموضوعي الذي يمكنها .

وكانت العلوم الإنسانية في هذا الوقت مازالت في نطاق النظريات الفلسفية العقلية والمدرسية التي تخضع لأهواء الفلاسفة ولزاجهم الشخصي ، أو التي هي نتاج لظروف العصر وأحداثه ، أو التي هي خليط من العلم والأسطورة ، والتي تصل فيها البساطة إلى حد السذاجة ، أو التي هي صدى لبعض المعتقدات الموروثة والشعبية أو الدينية . كان علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الأخلاق صدى لروح الفيلسوف ونزغته المثالية التي كانت في الغالب صدى لإيمان ديني مستعير ، كان الإنسان من طبقة ، والطبيعة من طبقة أخرى ، ولما كان الإنسان أشرف ما في الكون فكيف كان يمكن أن يقاس بمقياس العلوم الطبيعية التي تدرس الأشياء الأقل كمالا ؟

لذلك سارع علماء النفس والاجتماع والأخلاق وغيرها من العلوم الإنسانية بتبني هذا المثل الرائع الذي أعطته العلوم الطبيعية بمنهجها التجريبي ، وحولت الظاهرة النفسية إلى ظاهرة معملية فنشأ علم النفس التجريبي ، وخرج من معامِل الفزيولوجيا لأول مرة على يد فونت ، وسار في الطريق كوندريك وآخرون حتى شاركوا وفي علم الاجتماع نشأت المدرسة الاجتماعية الفرنسية التي وضع أسسها أوجست كونت ، وسار بعده في نفس الطريق دوركايم وليفى بربل . فاعتبر دور كايم الظاهرة الاجتماعية شيئا يخضع للكم والقياس ، واعتبر ليفى بربل تحليل العقل جزءا من علم الاجتماع أو علم الإنسان أو علم الوراثة أو البيولوجيا ، وكان أوجست كونت قد وضع من قبل قانون الحالات الثلاث لفلسفة في التاريخ ترى أن العصر الحاضر هو عصر العلم والتجريب بعد أن قضى على العصر الميتافيزيقي والديني إلى غير رجعة . وفي علم الأخلاق حول ليفى بربل هذا العلم الميادي القديم إلى دراسة للمعادن وجعله فرعا من علم الاجتماع .

ولقد تقدمت العلوم الإنسانية بعد تبنيها منهج العلوم الطبيعية ، واستطاعت أن تتخل أيضا عن النظرات الفلسفية الذاتية والجوانب الأسطورية فيها . ولكن بعد ذلك ، وفي أوائل القرن العشرين ، بدأت الأزمة في الظهور . لقد

تكشف للبعض من أمثال هوسرل وبرجسون وبعد ذلك مونييه وميرلو بونتي وجيرفنتش - إن الظاهرة الإنسانية ليست كالظاهرة الطبيعية ، وأنها من نوعية مخالفة ، وأن الظاهرة النفسية مختلفة عن الظاهرة الفيزيقية وأن الظاهرة الاجتماعية ليست شيئا ملموسا يقاس كما . إذا كانت الظاهرة الطبيعية كما فالظاهرة الإنسانية كيف ، وإذا كانت الظاهرة الطبيعية يمكن قياسها فالظاهرة الإنسانية تند عن القياس ، إذا كانت الظاهرة الطبيعية يمكن التنبؤ بمجرها ووقوعها إذا علمنا قانونها وسيطرنا عليها فالظاهرة الإنسانية تند عن القانون وتتميز بحرية باطنة فيها لا يمكن التنبؤ بمجرها ووقوعها أو باشكالها المستقبلية ، إذا كانت الظاهرة الطبيعية موضوعا فإن الظاهرة الإنسانية أقرب إلى الذات ، فالإنسان ذات وليس موضوعا وهو ما عناه الوجوديون بعد ذلك بلفظ التماثل .

٢ - ومن ناحية أخرى ، رأى البعض أن نموذج اليقين في العلم هو المنهج الرياضي أي اتساق الفكر مع نفسه لا تطابق مع الواقع كما هو الحال في المنهج التجريبي ، بل أن العلوم الرياضية تعد أقوى يقينا من العلوم الطبيعية لأن معدل التغير في الأولى أقل بكثير من نسبة الخطأ في الثانية . بل أن العلوم الطبيعية نفسها تتخذ اليقين الرياضي نموذجا لها في الموضوعية والشمول ، وبالتالي فعل العلوم الإنسانية أن أرادت أن تصير علوما مضبوطة أن تأخذ العلوم الرياضية نموذجا لها ، فهي الأصل في البحث عن اليقين ، وأن تتبنى المنهج الصوري ، خاصة وأن أزمة العلوم الإنسانية التي تبنت المنهج التجريبي أخذت في الظهور ، ولم يكن هناك مفر من الرجوع إلى الأصل في العلوم الرياضية . ومن ثم أخذت العلوم الإنسانية تنموا تنموا رياضيا ، وتتبنى المنهج

فبيث حول طبيعة الرياضيات وماهيتها وشارك في حل المسائل المعروضة وقدم حلوله في رسالته للدكتوراه الأولى « مساهمة في حساب المتغيرات » في فيينا سنة ١٨٨٢ (وهو ما زال مخطوطا حتى الآن) والثانية عن « مفهوم العدد » في هاله سنة ١٨٨٧ ، ثم في عمله الفلسفي الأول « فلسفة الحساب » الذي نشر الجزء الأول منه في هاله سنة ١٨٩١ والذي حاول فيه رد التصورات والمفاهيم الرياضية الى أسسها النفسية ، معارضا بذلك جميع الاتجاهات الرياضية التي تحاول رد هذه المفاهيم الى أسس صورية محضة ، أي أن هوسرل كان أولا من أنصار الاتجاه النفسي في المنطق والرياضة وهو الاتجاه الذي رفضه بعد ذلك في الجزء الأول من « بحوث منطقية » . وقد تناول هوسرل في هذه الفترة مشاكل الكل والجزء قبل أن يعالجها في المنطق ، كما عرض لمشكلة الصفات الحسية لوحدة ما قبل أن يعرض لها في الفينومينولوجيا ، كما دخلت كثير من المفاهيم الرياضية واستقرت في الفينومينولوجيا مثل الكميات الخيالية ، المضمون الأول ، العدد ، الحكم . وكذلك ظلت كثير من التمييزات بين المستويات المختلفة مثل التمييز بين الوصف النفسي للظواهر وبين تحليل المعاني ، أو بين المضمون النفسي والمضمون المنطقي . الخ . أي أن هوسرل في هذه الفترة أراد حل أزمة الرياضة بإرجاعها الى علم النفس وكان ذلك مقدمة لاكتشاف البعد الشعوري فيما بعد .

٢ - ثم دخل هوسرل معركة ثانية شبيهة بالأولى ولكن في هذه المرة لتحديد الصلة بين المنطق وعلم النفس فقد كتب هوسرل قبل « بحوث منطقية » عدة مقالات عن « حساب التتابع » و « منطق المضمون » ، وعن « جبر المنطق » ، وكذلك « دراسات نفسية عن المنطق الأول » ، وأيضاً « الصراع بين النفسانيين والصوريين في المنطق الحديث » . كما كتب عدة بحوث عن تاريخ المنطق ، ولكن هذه المحاولات الجزئية كلها انصبت أخيراً في عمله الضخم « بحوث منطقية » بأجزائه الثلاثة ، الذي صدر سنة ١٩٠١/١٩٠٢ يهاجم في الجزء الأول منه « مقدمة في المنطق الخالص » الاتجاه النفسي في المنطق ، ويقدم في الجزئين التاليين بحثاً سعة ينتهي منها في المبحث السادس من المنطق الى الفينومينولوجيا . أي أن هوسرل قد غير اتجاهه الأول النفسي في « فلسفة الحساب » ووقف موقف المعارضة منه واعتبره اتجاه مادياً ، نسبياً ، انثربولوجياً (اردمان ، سيجوارت) ، تطورياً (فرارو) ووقوعاً في الشك وانكار لقوانين الفكر . لقد اعتبر الاتجاه النفسي في المنطق قوانين الفكر مثل قانون التناقض وقانون الهوية قوانين طبيعية أو وظيفية دون أن يكون لها أي أساس فكري أو منطقي ، بل مجرد بعض الصور التركيبية للفكر . ولقد أراد المنطق الانثربولوجي الوصول الى الموضوعية ولكنه انتهى الى الخلط بين المثالي والواقعي ، بين أساس الحقيقة وأساس الحكم ، بين حقيقة العقل وحقيقة الواقعة .

٣ - وقد حلل هوسرل مرات عديدة المنطق الرياضي عند

الاحصائية ، وأصبحت الظواهر كلها طبيعية أم رياضية أم انسانية مجرد معادلات ورموز ، وأصبح اليقين كله في الوصول الى نظرية شاملة تشابه نظرية الكثرة أو نظرية المجموعات في الرياضة البحتة ، وأصبح نموذج العلم هو الرياضة الشاملة التي حاول لينتزر من قبل وضع أسسها ، والتي يعتبرها هوسرل المشروع الأوروبي لاقامة نظرية في العلم مرادفة للبحث عن الحقيقة وبديلاً للحقيقة نفسها ، وكما كان خلاص العلوم الانسانية من قبل على يد بيكون ومل فان خلاصها الآن يتم على يد كانتور وديدكند وريمان وبولزانو .

ولكن حدثت أزمة ثانية . ففي هذه المرة أيضاً بُدِت الظاهرة الانسانية عن التحليل الرياضي ، وظهرت نوعيتها المستقلة ولم يعد في الإمكان تحليلها على أنها مجرد مجموعة من التصورات الرياضية أو المفاهيم المنطقية . الظاهرة الانسانية ظاهرة حية والرياضية علم صوري محض ولا يمكن دراسة الحياة بمنهج موضوعي فارغ من كل مضمون . وقد أدى ذلك على مايقول هوسرل الى فقد عالم الحياة في العلوم الانسانية ، وأصبحت أزمة العلوم الانسانية في جوهرها أزمة للشعور الأوروبي نفسه بفقدته التجربة الحية التي هي مصدر العلم ومادته .

وعلى مشارف هاتين الأزميتين الأولى والثانية بدأت الفينومينولوجيا في البحث عن منهج خاص للعلوم الانسانية يحفظ نوعية الظاهرة ويميزها عن الظاهرة الطبيعية والظاهرة الرياضية وبالتالي يشق طريقاً ثالثاً وهو ما سماه بالفينومينولوجيا .

ثانياً - نشأة الفينومينولوجيا من خلال الأزمة :

لم تنشأ الفينومينولوجيا مرة واحدة والى الأبد بل خرجت من أزمة العلوم الانسانية خاصة المنطق والرياضة - تجاوزاً - وعلم النفس والفلسفة . فقد ظلت الفينومينولوجيا حتى سنة ١٩٠١ تقريباً أي حتى كتاب « بحوث منطقية » لهوسرل مجرد دراسات في الرياضة والمنطق وعلم النفس لم تكتمل الا في سنة ١٩١٣ بظهور الجزء الأول من « الأفكار » وظهور الجزء الثاني والثالث سنة ١٩٢٤/٢٥ ، ثم تأتى المرحلة الثالثة التي تحولت الفينومينولوجيا الى العلوم الانسانية من جديد تثبت أصالة منهجها في التطبيق في المنطق وعلم النفس والفلسفة والأخلاق والحضارة ، وهي مرحلة « علم النفس الفينومينولوجي » سنة ١٩٢٥ ، « المنطق الصوري والمنطق الترسندنتالي » سنة ١٩٢٩ ، « التجربة والحكم » الذي ظهر قبيل وفاته بقليل سنة ١٩٢٨ ثم مؤلفاته في تاريخ الفلسفة « الفلسفة الأولى » جزئياً سنة ١٩٢٣/٢٤ ، « تأملات ديكاوتية » سنة ١٩٢٩ ، وأخيراً « أزمة العلوم الأوروبية » سنة ١٩٣٥/٣٦ .

١ - بدأ هوسرل فكره بالدخول في الممارك الدائرة في

على المطلق الدائم ، وقد انتهت أخيرا الى الوقوع فى الاتجاه الطبيعى وأصبحت اتجاهها نسبيا . صحيح أنها حاولت وضع نقد للعقل التاريخى ، هذا العقل الذى أهمله كانط ، وفى نفس الوقت وضع أسس لعلم نفس جديد خالص - مناهض لعلم النفس الطبيعى ، ولكنها لم تستطع أن تقبم نظرية علمية محكمة وأن تفسح المشاكل وأن تحلها بطريقة منهجية ، ينقصها إذن التنظير العقل المجرد للتجربة الباطنية ، كما ينقصها التحليل المنطقى والرياضى . لقد التجأت فلسفة الحياة الى الحدس العيانى ولكنها ظلت أسيرة الجزئى والفردى دون أن تضعه فى علم رياضى شامل وموضوعى . لقد اعتنت فلسفة الحياة بالتطور والارتقاء أكثر مما اعتنت بالبناء فجاءت الفينومينولوجيا لتعتنى بالبناء أكثر مما تعنى بالتطور . وبهذا المعنى تصبح الفلسفة علما محكما كما يقول هوسرل فى مقاله المشهور الذى يعد فاتحة للعلم الجديد « الفلسفة بوصفها علما محكما » سنة ١٩١١ ، أى علما نظريا خالصا تخلص من الاتجاه الطبيعى السائد فى المذاهب التجريبية المتعلقة بعلوم الانسان أو من الاتجاه النسبى الشكى السائد فى فلسفة تصورات العالم ، وتصبح الفينومينولوجيا مرادفة لهذا العلم المحكم الباحث من المطلق .

٥ - كما عرض هوسرل ، قبل اعلان محاولته لحل أزمة العلوم الانسانية ليرنتانو (١٨٣٨ - ١٩١٧) الذى حاول من قبيل وضع أسس العلم النفس الوضعى يفرق فيه بين القاهرة النفسية والظاهرة الفيزيكية حتى يحل أزمة علم النفس التجريبى ويقضى على سيادة الاتجاه الطبيعى فى العلوم الانسانية كما فعل هوسرل بعد . لقد وصف ليرنتانو لأول مرة بنسب الشعور على أنه قصد متبادل ، وفتح بذلك آفاقا جديدة فى علم النفس خاصة فى ميدان العواطف والرغبات ، حتى أن الفينومينولوجيا فى بدئها كانت علم نفس وصفى قبل أن تستقل كعلم خاص . لقد رفض علم النفس الوصفى من قبل علم النفس الذى يقوم على تتبع نشأة الظواهر النفسية فى مظاهرها المادية محاولا إيجاد علل مادية وارتباطات حسية بينها ، ولجا الى تحليل الظواهر الباطنة ، ولكنه - فى رأى هوسرل - لم يستطع أن يتخلص من شوائب الاتجاه الطبيعى ، وظلت التجربة مادية لا خالصة ، ولم يكن علم النفس الوصفى حذسا للماهيات المستقلة ، ولم يستطع العثور على مفاهيم ملائمة يعبر من خلالها عن مضامينه الجديدة .

لقد طلل بالفصل قاصرا عن التفرقة بين الادراك الداخلى والادراك الخارجى ، أى بين الظاهرة النفسية والظاهرة الفيزيكية بعد أن صنف كثيرا من الظواهر النفسية على أنها فيزيكية وكثيرا من الظواهر الفيزيكية على أنها نفسية ، لذلك اقترحت الفينومينولوجيا بعد ذلك تصنيف الأشياء فى مقولات مختلفة كامكانات خالصة . للشعور مرتبطة بنظرية الكثرة فى الرياضيات دون الاكتفاء بتصنيف علم النفس الوصفى للظواهر النفسية الى تشكلات وأحكام وعواطف وانفعالات أى إن علم النفس وحده

بولزانو Bolzano (١٧٨١-١٨٤٨) فى نظرية العلم ، كما ناقش « نظرية الفكر » عند هيجل ، هذا المنطق لم يستطع بعد أن يشق طريق الفينومينولوجيا لأنه لم يستطع البحث عن الماهية بالحدس القبل واقامة الفلسفة وعلم النفس على معرفة الماهية . إن غياب « حدس الماهيات » فى المنطق الرياضى جعله مجرد منطق خالص للتمثلات كما هو الحال فى علم النفس ، أو جعله صوريا خالصا كما هو الحال فى الرياضة . لقد خلط المنطق الرياضى بين المنطق والرياضة صحيح أنه قدم لنا نظرية جديدة فى نقد العقل ، ولكنه لم يعطنا تقييما لها ، لذلك أتت الفينومينولوجيا لتطوير هذه النظرية وبيان امكانياتها ، وتوضيح ماغض منها وإكمال ما نقص فيها ونقلها من المستوى الرياضى والمنطقى الى المستوى الفينومينولوجى ، إن التحليل النظرى للتصورات خطوة حاسمة نحو الفينومينولوجيا ولكن المنطق الرياضى من حيث هو « نظرية فى العلم » نظرية رياضية ينقصها نظرية فى المعرفة ونظرية فى المنطق ، ولقد أتت الفينومينولوجيا وقامت بدور حاسم فى تطوير المنطق الرياضى ونقله من علم للصور المنطقية الى علم للانطولوجيا الصورية العامة .

وقد تناول هوسرل أيضا المنطق الفلسفى عند لوتز Lotze (١٨١٧ - ١٨٨١) بالتحليل وبين أن الحدس الجذرى بالمبادئ ينقصه ، إذ أنه لم يستطع النفاذ الى الأسس النظرية للأفكار ولم يستطع توضيح المشكلات المتشعبة منه . لقد كان جل همه محاولة التوفيق بين الذهن والعاطفة دون القيام ببحث جذرى حاسم فى الموضوع . لم يستطع لوتز فى تفسيره الرائع لنظرية المثل أن يستخلص كل امكانياتها ، وظلت نظرية المعرفة لديه مليئة بالتناقض ، ولم تتجاوز الفينومينولوجيا على يديه اقامة بعض العلاقات القبلية بين المضامين الحسية دون أن يعرف التصور الحقيقى لحدس الماهيات ، أو مقياسا مطلقا للحقيقة ، لذلك ظل تصوره القبل لا قيمة له ، وقد استطاعت الفينومينولوجيا وحدها اعطاء نظرية عامة للشعور من حيث هو مضمون وبناء للأشياء .

وهكذا من مشاكل الصلة بين المنطق والرياضة وعلم النفس بدأت الفينومينولوجيا شق طريقها الخاص .

٤ - ولما كانت الفينومينولوجيا تشق طريقها نحو الشعور تقابلت مع « فلسفة الحياة أو فلسفة تصورات العالم عند دلتاى (١٨٣٣ - ١٩١١) التى كانت تحاول قبلها حل أزمة العلوم الانسانية ، فاعتبرت ميدانها عالم الحياة ، وهو العالم الذى نظرته الفينومينولوجيا ، كما فرق بين علوم الانسان وعلوم الطبيعة وهى التفرقة التى سماها هوسرل فيما بعد بالتفرقة بين علوم الماهيات وعلوم الوقائع . ولكن هوسرل رفض هذه الفلسفة بعد ذلك واعتبر أنها لم تتجاوز المذهب التاريخى ، وأنها كانت أسيرة « روح العصر » الذى تصور هيجل أن الفلسفة تعبر عنه ، وبالتالي فهى مازالت متسوبة بالوقائع المادية ولم تصل بعد الى « علم الماهيات » . أنها مازالت علما نسبيا ولم تتخلص بعد من الشك فى الحصول

وقد حاول هوسرل في أعماله المنطقية الانتقال من المنطق النفس الى الفينومينولوجيا وذلك في « بحوث منطقية » ١٩٠١/١٩٠٢ ، ورفع المنطق المادى الى عالم الشعور وتحويل مضمونه النفس الى تجربة حية في الشعور . لقد كان الهدف منه رفع المنطق من مجرد احتماسات نفسية (هل) أو تكوينات بيولوجية (سينسر) أو ترميزات أنثروبولوجية (سينجوات) ، اودمان) الى منطق للشعور تصبح فيه المادة تجربة حية . لقد وجه هوسرل في الجزء الأول منه « مقدمات في المنطق الخالص » أعنف نقد وجهه في العصر الحديث للاتجاه النفس في المنطق وحول المنطق الى علم ميعارى نظرى أو « نظرية في العلم » أو « علم العلم » ، وذلك لأن نفس العلوم الجزئية يرجع أساسا الى نفس جذرى في بنائها النظرى أى فى التصور العام للمنطق ، ولا تستطيع العلوم الجزئية تكملة هذا النقص الا بإرجاع أسسها النظرية الى الميتافيزيقا والمعرفة ، أى الى المنطق الخالص ، فالنطق في الحقيقة هو المعرفة نفسها . المنطق اذن علم نظرى قبل أن يكون علما معياريا وظيفته وضع القواعد ، وقبل أن يكون علما عمليا وظيفته تطبيق هذه القواعد فى العلوم الجزئية . لقد أراد الانجساع النفس فى المنطق جعل المنطق فرعا من علم النفس أو اعتباره فيزيقا للفكر (سينسر) وتصبح قوانين الفكر قوانين بيولوجية محضة فلا فرق بين الأشكال المنطقية والمعادلات الكيميائية . يرفض هوسرل ذلك كله ويجعله خلطا بين المادة والصورة ، أو وقوعا فى الشك أو فى النسبية كما يرفض اعتباره اقتصادا فى الفكر (مانح ، آفينايوس) .

وفى البحوث الست التالية حاول هوسرل بناء أهم المشاكل المنطقية فدرس الصلة بين « التعبير » والدلالة ، وفرق بين العلامة والمعنى ، وجعل المعنى مستغلا عن علامته واعتبره وحدة مثالية بالرغم من تغير معانى الكلمات طبقا لأفعال الشعور المعطية لهذا المعنى (البحث الأول) . ثم رفض هوسرل النظريات الحديثة فى التجريد ، أعنى نظريات هل وسينسر وهيوم ولوك التى تعتبر النوع المنطقى مجرد ارتباطات حسية ، التى تنكر وجود الموضوعات العامة المستقلة عن ارتباطاتها الحسية ونشأتها فى الوقائع الجزئية ، بل ولا يرضى هوسرل عن نظرية بوكلى فى التمثل ويعتبرها أيضا قضاء على وجود الموضوعات المثالية (البحث الثانى) . ثم فصل هوسرل فى مشكلة الكل والجزء ، واعتبر الكل سابقا على أجزائه ومستغلا عنها فى حين أن الجزء غير مستقل ويعتمد على الكل الذى هو موجود فيه ، أى أنه يأخذ بوجهة نظر مماثلة لوجهة نظر كافكا فى علم النفس الجشطلتى وبرجسون فى رؤيته للظواهر الحيوية وليفى ستراوس فى البنائية (البحث الثالث) . ثم فرق هوسرل بين الدولوات المستقلة والدولوات غير المستقلة ، ووضع للمعاني المستقلة منطقا خالصا للمعاني فى (البحث الرابع) ، ثم انتهى هوسرل الى المنطق الشعورى الذى يقتصر على تحليل التجارب الحية ومضامينها ، فالشعور فى نفس

لا يكفى دون الأنا الترنسندنتالى ، ينتقص علم النفس الوصفى اذن نظرية فى المعرفة تعطيه أساسه النظرى حتى يصبح تحليلا للماهيات ، أى أنه لم يمارس « تعليق الحكم » الذى كان فى إمكانه تخليصه من رواسب الاتجاه المادى كما أنه ينتقص مشاكل البناء نظرا لغياب المنطق الخالص . صحيح أن علم النفس الوصفى قام بتحليل الجانب اللغوى من التجارب الحية ولكنه لم يضم معه الجانب المنطقى الذى استطاعت الفينومينولوجيا تحليله . لقد حاول علم النفس الوصفى وضخ الظواهر النفسية فى عدة مجموعات دون أن يعطى كل ظاهرة استقلالها الخاص وماهيتها المستقلة . خلاصة القول أن كل أوجه النقد التى وجهها علم النفس الوصفى الى علم النفس التجريبى وجهتها الفينومينولوجيا بدورها الى علم النفس الوصفى : بقايا الاتجاه الطبيعى ، عدم فاعليه نقد الاتجاه التجريبى ، بقايا الاتجاه التجريبى فى علم النفس ، غياب علم النفس كلفلسفة وصفية خالصة ، غياب الفلسفة الترنسندنتالية ، إهمال الأسس النظرية للذاتية ، عدم التعرف على المعنى الحقيقى للقصد المتبادل ، العجز عن تحقيق مشروع الفلسفة الحديثة ، أعنى إقامة علم الذاتية الترنسندنتالية ، أى أن عيوب علم النفس الوصفى جعلته قاصرا عن أن يصير فينومينولوجيا .

٦ - ولقد حاول علم النفس النظرى الذى وضع شتومف أسسه حل مشاكل العلوم الانسانية خاصة علم النفس ونقد الاتجاهات الصورية والنفسية والطبيعية والنسبية والشككية كما فعلت الفينومينولوجيا بعد ذلك ، فرق شتومف بين « الوظيفة » function و « المظهر » appearance فى علم النفس ، وهى التفرقة التى تبنها هوسرل فى تفرقته بين « الفعل » والمضامين الأولية . لقد أعطى علم النفس النظرى للفينومينولوجيا تحليل مضامين الشعور واستعار منه هوسرل تفرقته بين المضمون المستقل والمضمون غير المستقل فى تفرقته بين المضمون الحسى والمضمون المجرد كما تابع هوسرل شتومف فى فكرته عن اتحاد الصفات الحسية فى كل واحد ، وهو ما سماه هوسرل اتصال الظواهر النفسية ، كما استخدم هوسرل فكرته عن « التمثل العام » من حيث هو اقتصاد فى الفكر فى إقامته نظريته عن « الوحدة المثالية للنوع » . لقد استطاع علم النفس النظرى وقف تيار علم النفس التجريبى وإقامة نظرية فى المعرفة مستقلة عن علم النفس ، ولا غرو فقد أهدى هوسرل كتابه « بحوث منطقية » الى شتومف عرفانا منه بأنه الوحيد تقريبا الذى استطاع تصور الفينومينولوجيا قبل أن يضع فيها هوسرل اللمسات الأخيرة .

وأخيرا استطاعت الفينومينولوجيا شق طريقها وسط المنطق وعلم النفس فى طريق ثالث جهله الجميع حتى ذلك الحين وهو طريق الشعور ، وبذلك استطاع علم النفس أن يتخلل عن ماديته كما استطاع المنطق أن يقضى على صورته . أصبح علم النفس مادة للشعور والمنطق صورة له .

ثالثا - خطوات المنهج الفينومينولوجي :

لم يكتف هوسرل بوضع الفينومينولوجيا كعلم بل حاول صياغتها كمنهج للعلوم الانسانية مكون من خطوات ثلاث : تطبيق الحكم ، والبناء والايضاح Eclaircissement (١) ويكتفى الدارسون عادة بذكر الخطوتين الأوليين دون الثالثة مع أنها هي الخطوة الوحيدة الذي يظهر فيها لفظ في التعبير هوسرل Klärungs methode فالمنهج الفينومينولوجي هو في حقيقته منهج للايضاح وما الخطوتان الأوليان الا مقدمة للخطوة الثالثة أو مجرد « أفكار موجبة » دون أن يتم صياغتها في قواعد للمنهج كما هو الحال عند ديكرت في «مقال في المنهج» أو «قواعد لهداية الذهن» بل ان الفينومينولوجيا كانت في مرحلة الجزئين الأول والثامن من «الأفكار» أقرب الى الفلسفة منها الى المنهج ولم يتم صياغتها في منهج الا في الجزء الثالث .

١ - تعليق الحكم : يعنى « تعليق الحكم » عند هوسرل وضع العالم بين قوسين أو وضعه خارج الميدان ، ويعنى بذلك عدم المسديت عن الظاهرة المادية وإزاحتها جانباً ، وإخراجها من موضع الاهتمام ، وعدم التعرض لها ، أو إصدار حكم عليها . ويرمى هوسرل من ذلك الى القضاء على الاتجاه الطبيعي بكل مظاهره المادية من نفسية ووضعية وأنثروبولوجية وببيولوجية وذلك بالفرقة بين « علم الماهيات » الذى يأخذ الماهية موضوعاً له « وعلم الوقائع » الذى يأخذ الواقعة موضوعاً له . لقد اعتبرت العلوم الانسانية التى اتخذت العلوم الطبيعية نموذجاً لها الظاهرة الانسانية على أنها واقعة مادية مع أنها فى الحقيقة ماهية خالصة . كما يفرق هوسرل بين التعالى transcendence والمباطنة ، ويقصد بالتعالى الظاهرة التجريبية المغطاة التى تتعدى الشعور وتتجاوز التجربة الحية ، وهو معنى غريب تماماً عما عرف به التعال عند كانط مثلاً من أنه ما يتجاوز حدود التجربة ، أو عند الوجوديين من تعال الذات على نفسها وإحساسهما بأنها تتجاوز حدود الموضوع . فالظاهرة المتعالية يجب تعليق الحكم عليها لأنها ظاهرة مادية ، خالية من كل معنى ، ظاهرة مصمعة ، لا تصبح دالة الا بعد حلولها فى الشعور كتجربة حية . أما « المباطنة » فإنه يعنى ببساطة المحايطة أو وجود الظاهرة كتجربة حية فى الشعور حتى يمكن بناؤها بعد القضاء عليها كظاهرة متعالية . أى أن هوسرل يعنى بلفظ « المباطنة » ما عناه كانط من قبل بلفظ « ترنسندنتال » ولكن هوسرل كشف عن مضمونه صراحة ورفض كل كلمة فيها مقطع الذى يدل على التعالى والتجاوز والمفارقة حتى لا يحدث التباس

(١) تعليق الحكم هو موضوع الجزء الأول من الأفكار « مقدمة عامة فى الفينومينولوجيا الخالصة » سنة ١٩١٣ والبناء موضوع الجزء الثانى « بحوث فينومينولوجية البناء » سنة ١٩٢٤/٢٥ ، والايضاح موضوع الجزء الثالث « الفينومينولوجيا والعلوم الاساسية » ١٩٢٤/٢٥ .

الوقت هو الأنا الخالصة والإدراك الباطنى ، لذلك كانت التجربة الحية قصداً متبادلاً يضم الأنا الخالصة ومضمونها معا ، وأصبحت وظيفة الحكم هي وضع مادة أفعال الشعور فى تمثيلات تقوم هي نفسها بوضع أسس له ، اذ يقوم التمثيل باعطاء وحدة كيفية لأفعال الشعور (المبحث الخامس) . وأخيراً ينتهى هوسرل الى تحويل المنطق الى فينومينولوجيا ويحلل القصد المتبادل ويبين طرق ملته ، وتصبح المعرفة هي عملية هذا الملء ، وتكون درجات المعرفة طبقاً لدرجات هذا الملء ، وهي عملية تحويل الاحساس الى ذهن (المبحث السادس) .

ثم حاول هوسرل مسرة ثانية - وذلك بعد بناء الفينومينولوجيا فى الجزء الأول من « الأفكار » سنة ١٩١٣ - إعادة بناء المنطق الصورى وتحويله الى فينومينولوجيا فى المنطق الصورى والمنطق الترندنتال سنة ١٩٢٩ وانزال المنطق الصورى الى عالم الشعور وتحويل العصور العقلية الخالصة الى قوالب للشعور تكون مناطق فيه يمكن تحويلها بعد ذلك الى علم للانطولوجيا العامة . حول هوسرل منطق القضايا الى رياضة صورية (من ارسطو الى ليبنتز وبولزانو) ثم حول الرياضة الصورية الى نظرية الكثرة (ريمان) . لقد كان للمنطق الصورى القديم والجديد جانبان : القضايا والانطولوجيا ، ثم انتقل المنطق من المجال الصورى الموضوعى الى المجال الترندنتال ، أى من ارسطو وريمان الى ديكرت وبولتانو ، وبدلاً من تحليل القضايا أو العصور الرياضية يتم تحليل الشعور الذى يقوم بأجراء الأحكام ويتحول المنطق الموضوعى الى ميتافيزيقيا للعقل .

وأخيراً حاول هوسرل للمرة الثالثة التوحيد بين المنطق وعلم النفس فى « التجربة والحكم » الذى ظهر سنة ١٩٣٨ والذي يرجع عنوانه الى مخطوط لسنة ١٩٢٩ ، يدرس فيه هوسرل للمرة الأخيرة التجارب السابقة على الأحكام ، ويصف بناء الشعور من حيث هو قصد متبادل ، التجربة الحية مضمونة ، والصورة الخالصة قالبه . أى أن هوسرل بعد أن رفع المنطق من المادة الى الصورة فى المرة الأولى وانزل المنطق من الصورة الى المادة فى المرة الثانية حاول أن يشق الطريق الثالث بالدخول فى أعماق الشعور ، أولاً فى محاولة بناء التجربة السابقة على الحكم ، أو التجربة من حيث هي استقبال محض للعالم الخارجى ، يمكن إدراكها ادراكاً مباشراً بالمدس أو بعد الايضاح ، ثم ادراك علاقاتها وأسسها ، ثانياً فى محاولة بناء الفكر الحبل وموضوعات الذهن ، وذلك بمعرفة البناء العام للحمل ، ونشأة أشكال المقولات ، ونشأة الموضوعات ودالات الأحكام ، ثالثاً فى بناء الموضوعات على وجه العموم وأشكال الأحكام العامة وذلك ببناء العموميات التجريبية من أجل الحصول على العموميات الخالصة عن طريق الرؤية الهندسية للماهيات . وبذلك حاول هوسرل شق طريق ثالث ليحل الأزمتين فى العلوم الانسانية ، أزمة الصورية وأزمة المادية .

« هدم » أو « قضى على » لأنه قضاء على الاتجاه الطبيعي ،
وإن الخطوة الثانية وهي البناء تفيد المعنى الثاني لهذا
الفعل وهو « يبني » أو « يرفع » أو « يسترد » .

البناء :

٢ - بعد « تعليق الحكم » يأتي « البناء » كخطوة ثانية
حيث يظهر الشعور كمصدا متبادل مكون من قالب noese
ومضمون noeme ، الأول يمثل الجانب النظري أو العقلي
في الأنا الخالصة وهو ما عبر عنه ديكرت باسم الأنا المفكرة
أو ما سماه كانط الأنا الترسندنتالية ، أي أنه يمثل الذات
التقليدية في نظرية المعرفة ، والثاني يمثل الموضوع وهو
الذي جعله ديكرت حركة وامتدادا ، والذي اعتبره كانط
مجرد ظاهرة أو حدس حسي ، وهو عند هوسرل مضمون الشعور
ليقضى على الاتجاه الطبيعي الذي يجعله مستقلا عن الذات
المعرفة ، وكذلك ليقضى على الاتجاه الحسي عند هيوم الذي
يجعله مجرد انطباعات حسية . يرى هوسرل إذن أن الشعور
هو ذات وموضوع معا ، وبذلك ينتهي هذا التعارض التقليدي
بين الذات والموضوع ، كما ينتهي هذا الصراع التاريخي بين
التالية التي تعطي الأولوية للذات على حساب الموضوع وبين
الواقعية التي تعطي الأولوية للموضوع على حساب الذات .

يصبح الذات والموضوع عند هوسرل وجهين لشيء واحد وهو
الشعور الذي هو ذات عارفة وموضوع للمعرفة ، وتكون مهمة
الفينومينولوجيا تحليل الشعور أي تحليل القصد المتبادل
والذي يكون في نفس الوقت تحليلا للمعرفة والوجود في آن
واحد . هذه الوحدة بين الذات والموضوع ، أو بين المعرفة
والوجود ، أو بين الصورة والمادة ، أو بين المثالي والواقعي ،
هي التي جعلت الفينومينولوجيا في النهاية أقرب إلى وحدة
الوجود الصوفية التي يتم فيها الوحدة بين الله والعالم .
أي بين الحقيقة والواقع ، وبذلك ينتهي هوسرل إلى مشروع
ليبنتز في إقامة رياضة شاملة أو انطولوجيا عامة يتم فيها
التوحيد بين الواقع والممكن أو بين العقل والوجود .
وبهذا المعنى تكون الفينومينولوجيا تعبيرا عن التكرار
المعاصر الذي لا يود اعتبار الموضوع شيئا بلا علاقة
كما هو الحال في منطق العلاقات عند رسل أو في بناء العلاقات
عند ليفي شتراوس أو في اعتبار الموضوع على أنه متضايف مع
corrélate للشعور ، فالشعور يتميز بأنه « يتجه نحو
s'onen ra vers أو « ينطلق نحو s'éclate vers أو
se tend vers » .

ويضع هوسرل وهو بصدد نظريته في الحدس ليعيد
بها بناء نظرية الإدراك الحسي perception التقليدية ،
فالحدس لديه إدراك مباشر كما هو الحال عند الحسيين ، ولكنه
يقوم على رؤية مزدوجة يسميها نظرية « الشعاع المزدوج »
يتم فيها توجيه شعاع من الذات نحو الموضوع أي من قالب
الشعور إلى مضمون الشعور ، وتوجيه شعاع ثان من الموضوع
نحو الذات أي من مضمون الشعور إلى قالب الشعور ، وبدون

بين « ترنسندانس » ، « ترنسندنتال » كما حدث في حياة
كانط . وقد خصص هوسرل محاضرات خمس سنة ١٩٠٧ لهذه
الفرقة في كتابه « فكرة الفينومينولوجيا » .

ويعني تعليق الحكم ثانيا « قلب النظرة Blick-wendung »
من الخارج إلى الداخل ورفض رؤية الظواهر في المكان بل
رؤيتها في الزمان ، خاصة وأن الفينومينولوجيا قد نشأت
أساسا كتحليل للشعور الداخلي بالزمان ، كما فعل هوسرل
في محاضراته عن « فينومينولوجيا الشعور الداخلي بالزمان »
سنة ١٩٠٥ ، فالشعور لديه يتكون في ثلاث أبعاد للزمان :
التوتر tension ، والاستدعاء retention ، والانتظار
protention ، أي أن الزمان على مايقول برجنسون مفتوح
نحو الماضي فيتم ظهور الحاضر فيه ، ونحو المستقبل فالحاضر
هو مستقبل المستقبل ، وهي الأبعاد الثلاثة التي أطلق عليها
هيدجر لفظ ekstase ستعمل هوسرل كثيرا المقطع ur
الذي يدل على الأصل والنشأة لبيان نشأة الظواهر في الشعور
الداخلي بالزمان ، وفي هذا المعنى تحدث هوسرل عن « أصل
العالم Der Ursprung der Welt » في بحث ما زال مخطوطا
ليبين فيه نشأة العالم في الشعور لا كما يوحي العنوان من
أنه حديث عن نشأة الكون كما هو الحال في علم الجغرافيا
الطبيعية والكونية .

ولا يعني « تعليق على الحكم » الإيمان بوجود « شيء في
ذاته » لا يمكن الحديث عنه أو معرفته كما هو الحال عند
كانط ، لأن الفينومينولوجيا هي « عود إلى الأشياء ذاتها » ،
أي أن هوسرل بهذا المعنى أحد الفلاسفة التالين لكانط مع
فشته وهيجل وشلنج وشوبنهاور الذين رفضوا « الشيء في
ذاته » الذي لا يمكن معرفته إلا بالإيمان ، وحاولوا معرفته
بنظرية في العلم كما هو الحال عند فشته ، أو بالجدل كما
نجد عند هيجل ، أو بوحدة الروح والطبيعة على طريقة
شلنج ، أو من خلال الإرادة كما تصور شوبنهاور . لقد قضى
هوسرل مثلهم على هذا التعارض بين الظاهرة وموضوع العقل
النظري « والشيء في ذاته » موضوع العقل العملي وذلك
باعتباره هذا الظاهر « ظاهرة » ووضعها في الشعور حتى
تصبح مرادفة للشيء نفسه .

وقد قيل كثيرا عن أوجه الشبه بين « تعليق الحكم » عند
هوسرل والشك عند ديكرت ، فكلاهما خطوة منهجية يتم
فيها القضاء على الأوهام والمعتقدات الساذجة والأحكام السابقة
والإخطاء الشائعة حتى يمكن بعدها في الخطوة التالية وهي
البناء عند هوسرل ، أو تطبيق قواعد المنهج الأربع عند
ديكرت ، القيام بالخطوة الإيجابية في المنهج والتي يتم فيها
الوصول إلى اليقين . كما قيل أيضا عن أوجه الشبه بين
تعليق الحكم عند هوسرل ونقد العقل النظري عند كانط من
أن كليهما مجرد تمهيد لما سيتلو من بناء عند هوسرل وإقامة
قواعد الإيمان عند كانط . كما قيل أيضا أن تعليق الحكم
عند هيجل الذي يعني aufhen يعني المعنى الأول لفعل

مكتبتنا العربية

العالم ، أى أن الذات مركز عالمين : عالم الإنسان وعالم الأشياء ، وبذلك وضع هوسرل أسس إقامة علم للاجتماع الفينومينولوجى لدراسة الآخر وعلم الوجود لدراسة الشيء .

٣ - **منهج الايضاح** : وبعد اكتشاف البناء لهذه المناطق الثلاث تاتي الخطوة الثالثة اعنى **منهج الايضاح** مهمته توضيح الصلة بين **الفينومينولوجيا** و**الانطولوجيا** ، وكذلك الصلة بين **الفينومينولوجيا** و**علم النفس** ، وذلك لوجود ثلاث مناطق متداخلة : **النفس** ، **والبدن** ، **والشيء** ، فالنفس موضوع **الفينومينولوجيا** و**البدن** موضوع **علم النفس** ، والشيء موضوع **الانطولوجيا** ، وهى المناطق الثلاث التى عرضها هوسرل فى نظرية البناء : فال**فينومينولوجيا** علم لمنطقة الشعور الخالص ، و**علم النفس** ينحصر فى منطقة الموجودات الحية ، و**الانطولوجيا** يصدق على عالم الأشياء . مهمة **منهج الايضاح** هو تحديد الصلة بين هذه المناطق الثلاث وتحديد الصلة بين العلوم الانسانية المطابقة لها وذلك عن طريق البحث عن الوضوح الحدسى أو عن طريق التحليلات اللغوية للتصورات مثل : **التصور المنطقى الصورى** ، **التصور المنطقى** (من منطقة) **الشعورى regional** ، و**التصور المادى** وهو ما يقابل أنواع المنطق الثلاثة التى حددها هوسرل فى المنطق الصورى والمنطق الترنسندنتالى : « علم الصور العامة الخالصة morphologie pure منطق الاتساق ، منطق الحقيقة .

ويفرق هوسرل بين أنواع عديدة من الايضاح ،
 éclaircissement التوضيح clarification ، السبر أو الكشف
 élucidation ، ثم الشرح explication ، فالايضاح يتم في
 اللغة وذلك بالتمييز بين الالفاظ المحكممة والالفاظ المتشابهة،
 على ما يقول الاصوليون ، في حين ان التوضيح يتم بين
 الاشياء . أما السبر أو الكشف فيتم في الشعور مهمته
 استكشاف مناطقه الذي يؤدي في النهاية الى الشرح والبيان،
 واخراج مضمونه الى حيز الرؤية الواضحة .

ومنهج الايضاح في جوهرة هو منهج للتمييز ، والتمييز هو روح العلم ، أى أنه منهج يقوم أساسا على منع الوقوع في الخلط ، وإن تاريخ العلم ليثبت أن تقدمه كان مرهونا برفع الخلط والتمييز بين مستويين مختلفين من حيث الدرجة أو من حيث النوع ، كما حدث في علم النفس التجريبي في الخلط بين الظاهرة النفسية والظاهرة الفيزيكية ، أو في العلوم الانسانية التي اتخذت العلوم الطبيعية نموذجاً لها ، بين الواقعة والماهية ، بين الواقعة الطبيعية والشعور ، بين الواقع والعقل ، وفي بعض الأحيان يتم التمييز بين مستويات ثلاثة مثل : الطبيعة المادية ، الطبيعة الحية ، عالم الروح كما هو واضح في البناء ، أو في ايضاح التصورات مثل : التصور الصوري ، التصور المنطقي régional (نسبة الى منطقة لا الى منطق) والتصور المادى ، الأول منفصل عن المادة تماما ، والثانى مرتبط بالمادة ، والثالث مادى محض ، الأول موضوع الانطولوجيا ، والثانى الفينومينولوجيا ، والثالث علم النفس . مهمة منهج الايضاح هي ايضاح العلوم

هذا الشعاع المزدوج لا يصبح الإدراك ممكنًا ، أى أن الانتباه attention ، على مايقول مين دى بيران ، هو شرط الاحساس وأنه لا يمكن للحواس أن تقوم بوظيفتها فى الإدراك الحسى الا بفعل الانتباه ، فالإدراك الحسى دون انتباه لا يتعدى أن يكون مجرد انطباع حسى impression يحوله فعل الانتباه الى ادراك حسى بالفعل perception

وتتعد عملية البناء الى جميع أحوال الشعور والظواهر النفسية مثل التذكر والتخيل والتصور فكل ذلك يمكن تحليله في القصد المتبادل كما فعل سارتر في دراسته عن « الخيال » ثم « الخيالي » ، ولذلك انتهت الفينومينولوجيا الى الاغراق في تحليل عمليات الابداع الفني وأصبحت العلم الذي « يفسر » و « يفهم » الظواهر النفسية ، يفسر النشأة ويفهم الماهية .

والشعور عند هوسرل نوعان : الشعور المحايد

la conscience neutre
 la conscience positionnelle
 يبدأ بعملية تحليل القصد المتبادل بعد ، والثاني شعور
 بدء هذا التحليل للظواهر المعرفية او العملية والارادية اى
 الظواهر التى تتعلق بالبرغبات والميسور . ويكون لمضمون
 الشعور noème **انماط خمسة** يسميها هوسرل **انماط الوجود**
 les modes d'être : الواقعى réel ، الممكن possible ،
 المحتمل vraisemblable المشكل problematic pro
 bleématique ، والشكوك فيه douteux
 وذلك فى مقابل **انماط خمسة** لقالب الشعور noèse
 يسميها هوسرل **انماط الاعتقاد** Les modes de croyance
 وهى : اليقين certitude ، والافتراض supputation ،
 والظن conjection ، والاشكال question ، والشك Doute

ويتم البناء في موضوعات ثلاثة بينها هوسرل في الجزء الثاني من « الأفكار » وهي : بناء الطبيعة المادية ، ثم بناء الطبيعة الحية ، ثم بناء عالم الروح ، أى أن الواقع عند هوسرل مكون من ثلاث دوائر متداخلة : المادة الدائرة الكبرى ، والحياة الدائرة الوسطى ، والروح الدائرة الصغرى . وكل دائرة مكونة من مراتب ثلاث : فالطبيعة المادية تبدأ بالطبيعة العامة ، تتلوها منطقة الأشياء التى تخضع للإدراك الحسى ، تتلوها حاسية البدن ككل . أما الطبيعة الحية فتبدأ أيضا بالطبيعة الحية العامة ، تتلوها الطبيعة الحية من خلال البدن ، تتلوها الطبيعة الحية من خلال الاستبطان . وفى هذه الأخيرة تظهر الذات الحالصة . أما عالم الروح فانه يتكون أولا بالتعارض بين العالم الطبيعى والعالم الشخصى وذلك بفعل تعليق الحكم ، ثم يتلو ذلك ظهور البواعث فى العالم الشخصى ، وأخيرا تظهر أولوية العالم الطبيعى . وينتهى من ذلك الى أن العقل والواقع ، أو الشعور والواقعة الطبيعية يكشفان عن هذه الدوائر الثلاثة المتداخلة ذات المركز الواحد : الذات الحالصة ، الآخرون ، عالم الأشياء ، وهو ما عبر عنه الوجوديون بعد ذلك - سارتر ، هيدجر ، ميرلوبونتي - باسم « الوجود فى

بعالم جديد ، فعلى الأقل تحل أزمة العلوم الانسانية ، بل ويذكر هوسرل دائما لفظ « اصلاح » reforme ويستعمل مفاهيم الصراع والمركبة والنفي والاحتجاج والاعتراض والجدل والمحااجة والتحفظات والمراجعات .

رابعا - أزمة الشعور الأوروبي :

ليست الفينومينولوجيا نظرية فى الذاتية فحسب subjectivité كرد فعل على أزمة العلوم الانسانية التى اتخذت مرة العلوم الطبيعية ومرة ثانية العلوم الصورية كنموذج لها ، بل هى ايضا نظرية فى العلاقات بين الذات intersubjectivité وهناك نوعان من العلاقات بين الذات : الاول هو التجربة المشتركة التى يتم من خلالها الوصول الى الموضوعية فى العلوم الانسانية وذلك باشتراك الذات مع الآخر فى نفس التجربة الشعورية وضمان عدم الخطأ ، خاصة وأن التجربة تحتوى على ماهية مستقلة عن الطرفين وتتميز بموضوعية صورية من خلال مناطق الشعور ، فضلا عن أن كلا الطرفين يبدأ بالتجربة الحية اى من الوقائع نفسها ، وبذلك يكون الضمان للموضوعية : أولا التجربة المشتركة ، ثانيا وجود الماهيات المستقلة ، ثالثا البدء بعالم الوقائع ، ولذلك تحولت الفينومينولوجيا الى حلقات بحث seminaire حتى تخرج من « مدينة العلماء » كما اوصى هوسرل بذلك . والنوع الآخر من العلاقات بين الذات هو التجربة المشتركة للحضارة كلها أو هو الشعور الجماعى ، أو الشعور الحضارى ، أو ان شئنا الرجوع الى تعبير دلتاى « الشعور التاريخى » . فاذا كانت الذاتية اتجاها راسيا يوضع فيه الشعور بين عالين ، عالم الصورة وعالم المادة ، فالشعور الجماعى اتجاها افقى يوضع فيه الشعور بين حركتى التاريخ ، الحلف والإمام ، وبالتالي تظهر الفينومينولوجيا على أنها فلسفة فى التاريخ يضع فيها الشعور الأوروبى فى كل مرحلة جانباً من الفينومينولوجيا حتى تأتى آخر مرحلة فيه لتكملها وتضعها مرة واحدة وإلى الأبد . ولا يقصد بالشعور الجساعى ما يقصده الاجتماعيون باسم « الشعور الجمعى collective الذى هو أقرب الى الشئ والواقعة . الشعور الجماعى هو شعور مثال كالشعور الفردى تماما تعيش الحضارة فيه كما يعيش الشعور الفردى تجربة حية . والحقيقة أنه يصعب التفرقة بين الشعورين الفردى والجماعى فلكل منهما نفس البناء ، فالجانب العقل أو الضرورى الذى سماه هوسرل noëse فى الشعور الفردى يقابل الاتجاه العقلى vational فى الشعور الأوروبى ابتداء من ديكارت ، والجانب المادى الذى سماه هوسرل noème فى الشعور الفردى يقابل الاتجاه التجريبي فى الشعور الأوروبى ابتداء من ديكارت ايضا ، والجانب الحى فى الشعور الذى سماه هوسرل leben-sweh يقابل فى الشعور الأوروبى فلسفة الحياة عند دلتاى ودريش Driesch وبرجسون وشيلر وغيرهم ممن رفضوا هذا التعارض التقليدى بين الصورى والمادى ، المثالى والواقعى ، العقل والتجريبى . أى أنه يصعب التفرقة بين الفينومينولوجيا من حيث هى علم او نظرية Eidos وبين الفينومينولوجيا من حيث هى مقصد

الدجماتيقية التى تختلط فيها الغريزة بالحس ، أو التصور الشسمى بالتصور النظرى ، أو التى تجمع بين الظن واليقين ، وهو موجه أساسا ضد تحيز العلوم التجريبية لطرف واحد المنفعة دون الطرف الآخر - ومن ثم فهو يقوم بإعادة الطرف الآخر وقيم التوازن فى الظاهرة ، يقوم بالتعميم ضد التخصص ، والرفع ضد السقوط ، والتوسع ضد قصر النظر وضيق الأفق حتى يعيد بناء المثال . يقوم بقلب النظرة فى مقابل القلب الحادث فى العلوم الطبيعية . فقلب القلب عود الى الوضع الصحيح ، وهو عود الى الأصل originaire والاول primaire فى مقابل التابع والثانى فى العلوم الطبيعية . الايضاح اذن هو السبيل لإقامة نظرية فى الوضوح ، وهو الذى يسمح بحس الماهيات أى حدى العموميات الخالصة ، فلا حدى دون وضوح وهو ماوضحه برنتانو من قبل كتابه الحدى والوضوح Einsicht und Evidence .

الايضاح هو الحل النهائي لازمة العلوم الانسانية التى تقوم أساسا على الخلط بين المستويات أو على المزج بينها ، أو على التوحيد بين مستويين أو على وضعهما متوازيين على نفس المستوى أو على تماثلهما anaistic أو على رد أحدهما الى الآخر reduction أو على قلب أحدهما مكان الآخر conversion renversement أو على استبدال أحدهما بالآخر substitution . يقوم الايضاح اذن ببدل الظاهرة وارجاع المستويات ولذلك كان الايضاح منهجا للمروءة etat de passage من مستوى للآخر ، من الضرورى الى الترنسندنتالى ، من المادى الى الشعورى . فالايضاح اذن ليس نظرية فى المعرفة فحسب بل هو نظرية فى الوجود يقوم على حفظ المستويات ثم على الربط بينها ربطا صحيحا مستعملا مفاهيم جديدة للربط مثل : حامل posteur , substract واقعة حامل للماهية وليست مرادفة لها ، أو معطى conférant فاللفظ يعطى المعنى وليس مرادفا له ، أو طرف متضايف corrélat ، فالآخر طرف متضايف مع الشعور وليس خارجا عنه ، يقوم الايضاح ايضا بالتخلي عن الالفاظ القديمة مثل « شئ » ووضع الالفاظ جديدة مثل حالة الشئ حتى يتم رفع المستوى من المادة الى الشعور ، أو بالتخلي لفظ مثل فكرة أو مثال idee ووضع لفظ جديد مثل attention ، ويعنى به هوسرل عملية تحويل العالم الى فكرة أو مثل وذلك للقضاء على صورية التشبال وتحويل الضرورى الى ترنسندنتالى . والايضاح ايضا منهج جدل بين الالفاظ والتصورات اذ يعثر فى مفهوم واحد على مفهومين متباينين كما هو الحال عند برجسون ، أو يضع المذهبين المتعارضين فى مذهب واحد ثم يرفضهما معا ، مهمة الايضاح اذن هى الكشف عن الوحدة الباطنة فى الوجود : وحدة المعرفة والوجود فى الفينومينولوجيا ، وحدة الذات والموضوع فى الكوجيتو ، وحدة الأنا والآخر فى التجربة المشتركة ، وحدة الاجزاء المتناثرة فى الكل الواحد . الخ . خلاصة القول ان الايضاح القائم على التمييز حركة اصلاحية فى التاريخ ، وذلك لأن مهمة الفينومينولوجية مهمة اصلاحية ، ان لم تبشر

للتاريخ أو غاية له Télos ، وقد وضع هذا الارتباط بين الشعورين في « تأملات ديكراتية » سنة ١٩٢٩ وهي الدراسة التي عرض فيها هوسرل الفينومينولوجيا كمنظورية في الذات أو في الشعور الفردي وكنظرية في العلاقات بين الذات بمعنىيها : الخبرة المشتركة في المعرفة ، والخبرة الجماعية في الحضارة ابتداء من ديكرات الذي يبدأ الشعور الأوروبي عنده .

١ - مصادر الشعور الأوروبي : لا يتحدث هوسرل كثيرا عن مصادر الشعور الأوروبي إذ أنه يعتبر الحضارة الأوروبية خلقا أصيلا على غير منوال ، وأنها ، دون غيرها من الحضارات القديمة ، قد أخذت على عاتقها مهمة البحث عن الحقيقة النظرية ، وتحقيق مشروع الإنسانية العلمي الأول الذي طالما راود فلاسفتها ، أعنى إقامة علم شامل مرادف للحقيقة ومطابق للواقع على السواء . فإذا ذكرت المصادر أعتبرت مجرد مقدمات للحضارة الأوروبية وتمهيدات لها دون أن يكون لها استقلال خاص بها . كل شيء في النهاية يعصب في الحضارة الأوروبية التي افتتحتها ديكرات ، فأوروبا هي ممثلة الإنسانية! أما حضارات الشرق القديم فهي حضارات أسطورية خَلقية دينية لم تستطع عرض المسائل عرضا نظريا وكان جل هبها المنفعة العاملة في الحياة العملية !

لا يذكر هوسرل من مصادر الشعور الأوروبي الثلاثة المتواضع عليها لدى الباحثين أعنى : المصدر اليوناني الروماني ، المصدر اليهودي المسيحي ، البيئة الأوروبية نفسها ، إلا المصدر اليوناني الروماني ويهمل إهمالا يكاد يكون تاما للمصدرين الآخرين ، بل لا يذكر من المصدر اليوناني الروماني إلا القوة اليونانية التي يعجب بها هوسرل أيما إعجاب ويجعلها الصورة المبكرة للحضارة الأوروبية صحيح أن الحضارة الرومانية نابعة في كثير من جوانبها للحضارة اليونانية إلا أن اهتمام الحضارة الرومانية وباعثها الأول كان هو البحث عن « القانون » في حين أن اهتمام الحضارة اليونانية كان هو البحث عن « الفكرة » .

ولا يتناول هوسرل من الحضارة اليونانية إلا الفلسفة ، ويلغى من حسابها الأدب والأساطير والنحت والعمارة وذلك لأن الفلسفة اليونانية ، في رأيه ، هي التي حاولت البحث عن الفينومينولوجيا بقدر استطاعتها وعلى مستوى تفكيرها وتقدمها الحضاري في مسار الإنسانية ، ففيها ظهرت فلسفة الحياة عند سقراط ، وهي الفلسفة التي كشفت الفينومينولوجيا عن أصالتها في التجربة الحية ، وفيها ظهرت الصورة المحضة والمثال المطلق عند أفلاطون ، وهي ما أقرته الفينومينولوجيا في وضعها لعلم الماهيات ، وفيها ظهرت أخيرا فلسفة الطبيعة عند أرسطو والتي حاولت الفينومينولوجيا أيضا إعادة بنائها بعد تعليق الحكم على المادة ، والبحث عن الأشياء ذاتها في الشعور .

ولكن هوسرل يعتبر سقراط مجرد مصلح للحياة العملية ضد شك السوفسطائيين ، ولم يستطع وضع المسائل وضعا

نظريا خالصا ، وظلت اهتماماته متجهة نحو المشاكل الخلفية . ومع ذلك استطاع سقراط استعمال منهج الإيضاح القائم على العقل ، واتخذ الموضوع والبداية مقياسا لصحة الأفكار ، وقد تحول منهج التوليد لديه إلى جدل عند أفلاطون ، كما تحول منهج الإيضاح إلى حدس للماهيات . لقد استطاع سقراط المحافظة على موضوعية القيم ، هذه الموضوعية التي حاول هوسرل إقامتها في العلوم العقلية ، لقد أعطى سقراط نموذجا للذاتية وأعلن أن الذات ليست موضوعا وهو الدرس الذي استفادته العلوم الإنسانية من أزمتها في العصر الحاضر . وبالتالي يظل سقراط ، بالرغم من نقص البحث النظري لديه ، مصدرا للذاتية الأوروبية ، وأستاذنا لفلاسفتها مثل كيركجارد الذي كان يعتبر نفسه تابعا لسقراط .

وقد استطاع الأفلاطون لأول مرة في تاريخ الإنسانية وضع أول أسس لنظرية خالصة في العلم وهي « نظرية المثل » والتمييز بين العقل والحس ، بين الصوري والمادي ، أو بين النظر والعمل ، بل إن مثال المثل يقترب كثيرا من النظريات الرياضية الحديثة لا سيما نظرية الكثرة ونظرية المجموعات . لقد ظلت الأفلاطونية مثلا يحتذى في الحضارة الأوربية لتأكيد استقلال الأفكار والماهيات والموضوعات المثالية وللتخفيف من حدة الاتجاه التجريبي . وتحدث الأزمة في العلم عندما يترك المثال الأفلاطوني القديم وتأخذ العلوم الطبيعية نموذجا لكل علم . وهكذا تظل الأفلاطونية هي الدرع الواقى من كل اتجاه شكى أو نسبي ، والضامن لكل عقلانية . لقد أصبحت في العصر الحديث نظرية قبلية في تصور العلم القسام على حدس الماهيات ، بل إن ذاتية العصر الحاضر لم تستطع بلوغ درجة العقلانية القديمة التي بلغت ذروتها في نقطة أرشميدس وفي نظرية فيثاغورس . وإن بحث أفلاطون عن « النفس ذات الأجنحة » كان في الحقيقة بحثا عن الذات الترنسندنتالية . وإن ما يحدث في العصر الحديث من وقوع في المذهب التجريبي والشك والنسبية ومحاولة المذهب العقل إعادة التوازن للشعور الأوربي لهر تكرر لما حدث قديما من تحول للفلسفة على يد السوفسطائيين إلى شك ونسبية ومحاولة الأفلاطون إعادة التوازن إلى الشعور اليوناني . ولكن افتراض أفلاطون وجود المثل في الخارج جعله يخطئ معنى الواقعية وأصبح ذريعة للاتجاه الاسمى في انكاره لوجود المعاني المستقلة ، أي أن أفلاطون بالرغم من التقدم الحاسم الذي حققه في الفلسفة اليونانية لم يستطع أن يعطينا مناهج ضرورية للعلم لأن فلسفته ظلت أسيرة للنظريات الخلقية والتفسيرات الأسطورية ، ولم ترد الفلسفة لديه عن كونها مجرد دهشة دون أن تصبح نظرية في الحقيقة .

أما علم النفس القديم فقد فسر هوسرل على أنه حديث باطني للنفس ينتج نحو الفكرة وبالتالي فهو بعيد كل البعد عن علم النفس التجريبي ، ولذلك كان سقراط على حق عندما رفع شعاره « اعرف نفسك بنفسك » وعندما وصفته كاهنة مبيد ولغى بأنه « أحكم البشر » . كانت التجربة في

مكتبتنا العربية

لا يذكر منه الا بعض الفلاسفة المدرسين (أوغسطين
توما الاكوينى ، دنزسكوت ، نيقولا الكوزى) وذلك لأنه يعتبر
روح العصر الوسيط روحا نافية عادية لأنها خضعت للمنطق
الارسطى المدرسى دون أن تضع أسس « الرياضة الشاملة »
كتلك التى وضعها العصر الحديث ، ولكنه يذكر لأوغسطين
اكتشافه للذاتية ، ويستشهد بعبارة الاشراقية in te
interiori homine habitat veritas « فى باطنك »
أيها الانسان ، تكمن الحقيقة » . فى آخر « تأملات ديكراتية »
كما يذكر لتوما الاكوينى قوله « بالقصد العقل » الذى ظهر
عند برنتانو كبناء للشعور ، كما يذكر نظرية « احوال
المعاني Les modes des significations » عند دنزسكوت
ويعتبرها احدى روافد المنطق المعاصر وهى النظرية التى
درسها هيدجر فى رسالته الاولى تحت اشراف هوسرل . وإن
ما تصوره العصر الوسيط على أنه بحث عن الله وعن ملكوت
السموات ان هو فى الحقيقة الا بحث عن مشروع الانشائية
الأوروبية لوضع أسس علم شامل .

أما البيئة الأوروبية نفسها فلا يذكر منها هوسرل شيئا
وكان الشعور الأوروبى شعور مثالى صرف ، أو شعور الهى
تتكشف فيه الحقائق ، مع أنه يمكن تفسيره بالبيئة الأوروبية
نفسها ، فالكوجيتو الديكراتى رفض للعصر الوسيط ولكل
حقيقة سابقة على البحث ، والمذهب التجريبى رفض للعقلية
الأسطورية الميتافيزيقية المتبقية من رواسب العصر الوسيط ،
والمذهب العقلى رفض للتشبيه أو التجسيم الذى طبع العقلية
الأوروبية ، ورفض لكل حقيقة مسبقة طالما دخل الزيف منها
باسمها ، مع أن هوسرل نفسه على وعى تام بأن الحضارة
الأوروبية من خلق الاوروبيين أنفسهم وذلك بقوله
« حضارتنا » « فلسفتنا » « منطقنا » « شعورنا »
وليس من صنع الله .

٢ - نقطة البدء فى الشعور الأوروبى : الكوجيتو الديكراتى :

يعتبر هوسرل الكوجيتو الديكراتى نقطة البدء فى الشعور
الأوروبى ، أى أن ديكرات بهذا المعنى هو المؤسس الأول
للفينومينولوجيا ، وهو الذى اكتشف عالم الذاتية ، ولذلك
ربط هوسرل نفسه به فى « تأملات ديكراتية » واعتبر ديكرات
هو الذى بدأ المشروع وأنه ، هوسرل ، هو الذى حققه
بالفعل ، وأن الشعور الأوروبى قد ابتدا مع ديكرات وانتهى
عند هوسرل وبذلك تكون الحضارة الأوروبية قد حققت مشروع
حياتها وهو اقامة الفينومينولوجيا التى تعتبر الصورة النهائية
للفلسفة الترنسندنتالية وتحقيقا للمثالية الألمانية .

ولكن ديكرات - فى رأى هوسرل - وقع فى اخطاء مهيبة :
أولا ، عرف ديكرات الأنا المفكرة cogito لكنه لم يعرف
مضمون التفكير cogitatum ، ولذلك ظلت الذاتية لديه
فارغة من أى مضمون حتى انتهى الى الصورية المحضة عند
كانط الذى أصبحت المعرفة على يديه مجرد قوالب فارغة ،
ومن ناحية أخرى قضى ديكرات على موضوعية الأشياء حينما
اعتبر العالم مكونا من مفهومين رياضيين : الحركة والامتداد .

علم النفس القديم مجرد اعتقاد Doxa أى أنها قصد
يمكن ملؤه . أما علم الاجتماع فلم يتعد بعض النظريات
الحلقية فى اقامة المدنية الفاضلة ولم يعرف دور الآخر فى
التجربة المشتركة .

أما ارسطو فهو أول من وضع نظرية كاملة فى المنطق
والأخلاق والسياسة ، وهو أكمل نسق فلسفى عرف فى
العصر القديم ، ولكن فضله الأساسى يرجع الى أنه وضع
أسس المنطق الصورى خاصة منطق القضايا ، وهو أول تفكير
منطقي عرفه التاريخ . ولأول مرة توضع مشكلة الصورة فى
المنطق التى تقابل المقولة فى علم الطبيعة ، وكان هذا الطابع
الصورى هو المرشد للمنطق الحديث ، ومع ذلك فقد ظل
المنطق الصورى ناقصا ، فلم يتعد كونه اوهامات من التفكير
الذاتى لاقامة علم مثالى ، فضلا عن أنه لم يتعد كونه منطقا
للاتساق وعدم التناقض دون أن يصبح منطقا للحقيقة .
كما نقصته نظرية فى الحدس ، وكذلك لم يستطع أن يصبح
رياضة شاملة . وإن تحويل المنطق الى رياضة لهو من صنع
العصر الحديث الذى استطاع تحرير المنطق من بيئته المدرسية
وتداخل أشكال القضايا . لقد ظل المنطق القديم استنباطيا ،
يمكن بواسطته استخراج قضية من أخرى ، فى حين أن
المنطق الحديث استطاع الوصول الى اللانهاى نفسه . ولكن
يذكر للمنطق القديم أنه قدم تحليلات لغوية يمكن استغلالها
فى دراسة أفعال الشعور وقد استعملت الفينومينولوجيا
بالفعل تقسيمات المنطق القديم مثل : الجنس والنوع ، الصورة
والمادة ، غير أنه لم يستطع أن يتحول الى انطولوجيا صورية
كما هو الحال فى الفينومينولوجيا ، خاصة وأن الانطولوجيا
القديمة كانت ترى قمتها فى اللاهوت لا فى الرياضة الشاملة
كما هو الحال فى العصر الحديث . هذا بالإضافة الى أن المنطق
القديم لم يستطع التغلص من الاتجاه النفسى فى المنطق أو فى
الأخلاق .

ثم انتهت الحضارة اليونانية وهى لم تحقق بعد مشروعها
فى اقامة نظرية للعلم ، وكان أقصى ما وصلت اليه هو
هندسة اقليدس التى تدل على مستوى رفيع من العقلانية ، ثم
انهارت الحضارة اليونانية كلية بتركها هذا المشروع واتجاهها
نحو المسائل الحلقية على يد « الأبيقوريين والرواقين » وانتهى
التنظير العقلى ، وبدات مذاهب الشك والمذاهب المادية
والاتجاهات العملية فى المدارس الحلقية ، وظل الجدل
السوفسطائى سلبيا ينكر قيمة الذهن ، ويؤكد وجود العدم
« لا يوجد شيء وإن وجد شيء فلا يمكن معرفته » ، فالشك
السوفسطائى القديم وقوع فى النسبية أو فى العدمية أو فى
وحداية النفس solipsisme وبذلك تم القضاء على الموضوعية
التي تتحقق فى الذهن أو من خلال التجربة المشتركة . وكان
آخر بريق هو نظرية « اللوجوس » عند الرواقين التى حاولت
وضع موضوعية مثالية كتلك التى حاولها العصر الحديث فى
الرياضة .

أما فيما يتعلق بالمصدر اليهودى المسيحى فان هوسرل

بالتوازي بين الظاهرة النفسية والظاهرة الفيزيائية الذي يعطى الأولوية للفيزيقي على النفسي ، ويوجد بين الفيزيقي وكل المظاهر النفسية من حس وإدراك وتذكر وتخيل وتصور «إنفعال» لذلك كان السبيل إلى الخلاص هو علم النفس القائم على الاستبطان وتحليل الخبرات الباطنية ، ثم جاء هيوم وأنكر قانون العلية وبالتالي كل قانون عقلي مستقل عن الحس فكان خراب الفلسفة وأفلاسها ، ولا فرق في ذلك بين الحسية الانطباعية (هيوم) وبين المثالية الذاتية (بركلي) ، فضلا عن أن كليهما تيار أنا وحدي solipsisme يستحيل فيه إقامة خبرة مشتركة أو إقامة موضوعية عقلية .

وجاء كانط بفلسفته النقدية محاولا إصلاح ما أفسده ديكارت فتصور وضع المادة الحسية في الصورة الذهنية الفارغة واعتبر أن التصورات بلا حدود فارغة وأن الحدوس تصورات عمية ، ولكنه حل ثنائية العصر الحديث على طريقة الشكل والمضمون ، أو بتعبير أرسطو ، على طريقة الحاوي والمحمول ، وظل الشعور مجرد « نسيج عنكبوت » وظيفته اصطفااء المادة من العالم الخارجي دون أن يكتشف الشعور الحلي والتجربة المعاشة . لم تستطع الفلسفة النقدية بمعارضتها الدجماطيقية والشك اكتشاف بعد ثالث مستقل عن هذين الحظين المتعارضين وظل سؤال كانط الأساسي : كيف يكون الحكم القبلي التأليفي ممكنا ؟ دون حل جذري . لقد حاول كانط جعل الميتافيزيقا علما ولكنه اشترط عدم تجسأزها العالم الحسي في حين أن الفلسفة أصبحت علما محكما وذلك بجعل وظيفتها الأساسية تحليل الشعور والتعرف على ما به من تجارب حية . لقد استطاعت الفينومينولوجيا بذلك توسيع نطاق الحساسية الترنسندنتالية وجعلها شاملة لكل مظاهر الحياة كما استطاعت إعادة الفاعلية المنطق الترنسندنتالي ، وجعلت من الحدس الحسي حدسا نظريا eidetique للماهيات . لم تعد المثالية النقدية في نهاية الأمر كونهما مجرد جمع لكل أخطاء العصر الحديث وأزمة العلوم الانسانية فيه : صورة المذهب العقل ، مادية المذهب التجريبي ثم الفائهما معا لحساب الأخلاق والدين ، أي أنها تمثل عودة لسقراط ، ولم تزد في النهاية عن كونها تيارا عمليا خلقيا يعلم الناس أفضل أسلوب في الحياة ، صحيح أن المنطق ظل علما معياريا قبليا ولكن المثالية النقدية لم تحقق شيئا من مشروع الشعور الأوروبي وهو إقامة الرياضة الشاملة التي أصبحت الفينومينولوجيا بديلا لها .

وتمثل المثالية المطلقة عند هيجل وفشته تقدما حقيقيا في إقامة مشروع الحضارة الأوروبية لإقامة علم شامل ، فقد استطاعت لأول مرة القضاء على هذه الثنائية الحادة بين الاتجاه العقلي والاتجاه التجريبي وذلك بإعادة الوحدة الباطنية بينهما في التوحيد بين الروح والمادة ، بين العقل والوجود ، بين المثالي والواقعي ، بل انها استعملت لفظ الفينومينولوجيا ووصفت بناء الشعور الفردي وتطوره واستطاعت الدخول في غائبة التاريخ ووصف بناء الشعور الأوروبي وتطوره وعبرت

ثانيا ، ميز ديكارت بين النفس والبدن . وبذلك قد وضسع أسس ثنائية العصر الحديث فجعل النفس موطن الفكر والمثال ، والبدن موطن الواقع والمادى ، جعل النفس خالدة تنمو نمو الخلود الأزل ، والبدن فانيا ، مجرد آلة متحركة . ولقد كان من السهل بعد ذلك أن يخرج التيار العقلي عند سبينوزا ومالبرانش وليبنتز من النصف الأول ، وأن يخرج التيار التجريبي عند لوك وهيوم من النصف الثاني . هذه هي الثنائية ، مأساة العصر الحديث ، التي صورت الشعور الأوروبي في بدئه وكأنه فم مفتوح ، فك إلى أعلى يمثل الاتجاه العقل وفك إلى أسفل يمثل الاتجاه التجريبي ، ثالثا ، ينقص الكوجيتو الديكارتي البعد الترنسندنتالي ، إذ أنه لايسمو مجرد مبدأ Axiome يقيني يستنبط منه العالم ، أي أنه ظل على مستوى علم النفس وبالتالي فهو لا يخلو من نسبية ، وذلك لم يكن في الإمكان القضاء على الشك قضاء تاما سواء فيما يتعلق بوجود العالم أو بوجود الموضوعية التي جعلها ديكارت مرهونة بالصدق الإلهي ، لذلك جاءت الفينومينولوجيا لتأكيد الطابع الشمولي للأنا ، وليبان أن الوضوح لا شأن له بالموضوع الواقعي ، ولاثبات القصد المتبادل كبناء للشعور . رابعا ، ينقص الكوجيتو الديكارتي الآخر كطرف مقابل للشعور ، وبالتالي لا وجود للخبرة المشتركة ولإمكانية إقامة علم اجتماع فينومينولوجي ، واقتصر ديكارت على تصور الله كآخر مطلق وكضامن لليقين .

وقد استمر الشعور الأوروبي بعد ديكارت يؤكد مأساته في هذين الحظين المتباعيين ، الاتجاه العقلي الذي هو استمرار للأفلاطونية والاتجاه التجريبي الذي هو استمرار للأرسطية القديمة ، لقد استطاع الاتجاه العقلي أن يصل إلى الواحدة الميتافيزيقية monisme métaphysique (سبينوزا) ، ووصل إلى قمته في الرياضة الشاملة أو في الانطولوجيا العامة (ليبنتز) . وقد ظل هذا الاتجاه العقلي هو المرشد في البحث عن الحقيقة والحافظ للشعور الأوروبي من الاستمرار في الانحدار نحو الاتجاه التجريبي ، ولكن تحويل الطبيعة إلى رياضة على يد جاليليو أدى إلى فقدان التجربة الحية ، وأصبحت قالبا دون مضمون ، أي أن الاتجاه العقل كان مصيره الوقوع في الصورية ونسيان عالم الحسية الذي حاولت الفينومينولوجيا إعادة بنائه .

أما الاتجاه التجريبي فقد ظهر في صور عديدة : اتجاه طبيعي ، اتجاه نفسي ، شك ، نسبية ، مادية ، بوضعي ؛ وقد كان ذلك لما حازته علوم الطبيعة من تقدم خاصة على يد نيوتن واكتشافه لقانون الجاذبية . لقد نشأ الاتجاه التجريبي كرد فعل على الاتجاه وعلى نسيان العالم والقضاء على الأشياء ، ولكنه انقلب إلى النقيض ، وأصبح العالم فيه علما ماديا ، وأصبحت التجربة الحية مجرد انطباعات حسية ، وأصبحت النفس ، على ما يقول لوك ، مجرد صفحة بيضاء تنقش عليها الإحساسات ما تشاء . وقد ظهر هذا الانحدار في صورة خلط نشأ في العلوم الانسانية خاصة في علم النفس التجريبي بين التجربة الداخلية والتجربة الخارجية ، وهو ما يسمى

صورها . لقد حاول برجسون مثل هوسرل شق طريق ثالث بين المثالية والواقعية ووجد في الشعور الداخلي بالزمان الذي هو في نفس الوقت شعور بالخلود على هيئة ديمومة تكشف عن حرية الانسان وعن ارادته الباطنة دون أى أساس عقلي ، كما حاول مونييه Mounier ، وماكس شيلر M. Scheler اكتشاف الانسان الذي لا هو بالعقل الحالص ولا بالحس الحالص ولا بالارادة العمياء فكتشفا معا بعد الشخص وحلا معا أبعاد الشخصية الانسانية . كذلك رفض بلوندل M. Blondel موقف العقلين والتجريبيين معا محاولا التعرف على بعد انساني خاص وجده في الفعل الصاعد ينطلق من الفرد حتى يضم الانسانية جمعاء ، وهو أيضا الطريق للكشف عن الله وظهوره من خلال الانسان ، والوجوديون جميعا ، من كيركجارد حتى سارتر ، يرفضون المذاهب العقلية ويحملون ذلك مقدمة أولى لهم في التمييز بين المعرفة والوجود ورفض المعرفة والبدء بالوجود ، كما يرفضون الموضوعية العلمية ويؤكدون تعالي الذات أي تجاوزها للموضوعية وندها عنها . أي ان مهمة الفكر المعاصر هي البحث عن طريق ثالث على مايقول شتراسر strasser في دراسته « الفينومينولوجيا والعلوم الانسانية » بين المذهب العقلي والمذهب التجريبي ، والشعور على نقطة التقاء بينهما أو على كوجيتو جديد يضم هذا الفهم المفتوح ، وتنتهي هذه المسألة التي مزقت الشعور الأوروبي والتي كانت سبب أزمة الكبرى في العصر الحاضر ، وهي عدم القدرة على التعرف على نوعية الظاهرة الانسانية ، واستقلالها عن العلوم الرياضية والعلوم الطبيعية على السواء . فالانسان ليس صورة عقلية وليس مادة تجريبية ولكنه تجربة حية ، ومن ثم كانت الفينومينولوجيا دعوة للحياة التي لا يمكن وضعها في نطاق العقل أو في نطاق المادة . لقد اعتبر هوسرل نفسه نبى العصر مثلما كان سقراط واوغسطين من قبل وديكارت من بعد ينهب الحضارة الأوروبية الى الخطر المحدق بها والذي سيؤدي بها الى الهلاك ، وذلك لأن أزمة العلوم الانسانية اخطر بكثير مما نتصور اذ انها تعبر عن أزمة الانسان الأوروبية نفسها أو أزمة الوجدان الأوروبي الذي فقد عالم الحياة ، هذه الأزمة التي يعبر عنا هوسرل بعديد من الألفاظ مثل : فقدان ، خسارة ، قلب ، انهيار ، سقوط ، فصم ، خلط ، استبدال ، ضيق ، ضباب ، فقر ، نسيان ، سوء فهم ، كسر .. الخ . الى آخر ما عبر عنه الوجوديون على طريقتهم في تحليل الوجود الفردي من هم وحصر وضيق واختناق وسقوط وفصم . وبالتالي تكون الفينومينولوجيا بهذا المعنى دعوة مثالية من نوع جديد ، مثالية الشعور ، أو تيسارا روحيا اشراقيا من نوع تقليدي مثل سقراط واوغسطين ، أو ان شئت نذرة صوفية يسهل على أي اتجاه اجتماعي عمل - كالماركسية - رفضها . فهي وإن كانت جاءت كرد فعل لأخطاء علمية في العلوم الانسانية التي تبنت العلوم الطبيعية أو العلوم الرياضية كنموذج لها ، إلا أنها لم تكن في نهاية الأمر سوى استكشاف لعالم الشعور .

حسن عفيفي

عن ثنائية العصر الحديث التي تكشف عن مأساته باسم الشعور بالبؤس الذي يعبر عن الفصم بين الروح والمادة .

ولكن بالرغم من معارضتها معارضة مطلقة لكل اتجاه إلا أنها لم تستطع التخلص من رواسب الاتجاه التجريبي ، ولم تستطع تحويل الفلسفة الى علم محكم بل ظلت مجرد وعى الانسانية بذاتها ، وتحقيق العقل لذاته ، وقد تم ذلك في جو اسطوري شاعري ، كان الفلاسفة فيه خالقين لشعر ولتصورات لا محللين لها . أي أن المثالية المطلقة لم تستطع أن تتحول الى نظرية في العلم . لقد نسى هيغل منهج الايضاح ، لذلك ظل الجدل غامضا يختلط فيه كل شيء بكل شيء ، وارتبطت الفلسفة بالدين الى الأبد ، وأصبح الاعتقاد الديني هو المثل الأعلى لليقين الفلسفي ، ولذلك انتهت الى الاغراق في الرومانسية سواء في مثالية الذات (فشته) ، أو في المثالية المطلقة (هيغل) أو في فلسفة الهوية (شلنج) .

٣ - نقطة النهاية في الشعور الأوروبي - الكوجيتو الفينومينولوجي : لقد استطاعت الفينومينولوجيا أخيرا بتصورها للشعور على انه قصد متبادل ضخم الحظين المتباعيين العقل والتجريبي نحو نقطة واحدة وأصبحت خطين ملتقيين في الكوجيتو كما تصوره هوسرل على انه وحدة للذات والموضوع . والأنا والآخر ، والعقل والتجربة ، وبالتالي تحقق مشروع الحضارة الأوروبية في إقامة علم شامل وهو الفينومينولوجيا التي كان الجميع يبحثون عنها ويحاولون التعبير عنها في أشكال متعددة . لقد كان هذا المشروع هو الباعث الأول الذي يحرك الحضارة الأوروبية ، وهو الغاية الكامنة في تاريخها ولذلك كان الشعور الأوروبي تقدما بالطبع يسير نحو غاية وينمو نحو الكمال ، ويتسم بطابع البحث الدائب والمستمر عن الحقيقة (حتى لقد قال لسنج : لو أعطيت لي الحقيقة في اليد اليمنى والبحث عن الحقيقة في اليد اليسرى لاخترت اليد اليسرى) . أصبحت الفينومينولوجيا هي « الفلسفة الأولى » التي كان يبحث عنها القدماء وكتب هوسرل بالفعل جزأين لها سنة ١٩٢٤/٢٥ ، كما أصبحت مشروطة لبيتز لاقامة رياضة شاملة ، اذن لقد انتهى دور الحضارة الأوروبية بعد ان وضعت آخر مولود لها ، ولم يعد لها أي دور الا في تطبيق المنهج الفينومينولوجي في العلوم الأوروبية ، وتوجيه الدراسات الانسانية نحو حلقات البحث الفينومينولوجي وهو ما حاول تلامذة هوسرل المباشرون أو التالون له تحقيقه في علم النفس والمنطق والفلسفة والأخلاق والاجتماع واللغة والتاريخ والجمال والقانون والدين .

لا تخرج الفينومينولوجيا بهذا المعنى عن كثير من الدعوات المعاصرة المشابهة التي تحاول البحث عن بعد انساني خاص لعلوم الانسان لا يتمثل في التصورات العقلية كما كان الحال عند العقلين ابتداء من ديكارت حتى آخر ممثل لهم ، وهو برنشفيج Brunschvicg ، ولا يتمثل في التجارب الحسية كما كان عند التجريبيين ابتداء من بيكون حتى الوضعية بكل

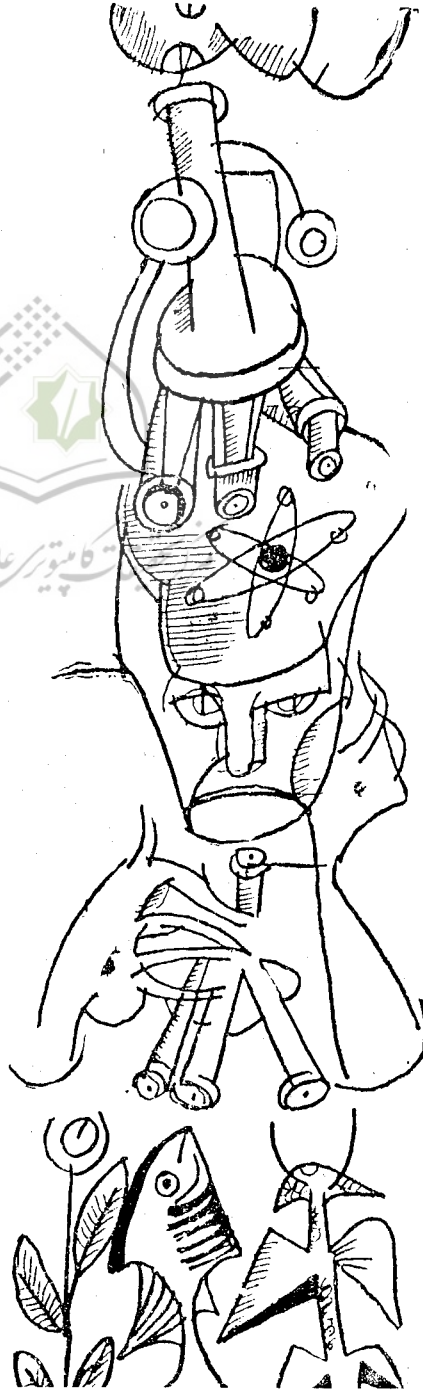
الجدل

نصر

والعلوم الإنسانية

إمام عبد الفتاح إمام

لن تجد بين الفلاسفة الذين استخدموا كلمة « الجدل » - أو الذين يوصفون عادة بأنهم جدليون - اتفاقا عاما حول المعنى الدقيق الذي استخدموا فيه هذه الكلمة . وربما كان في استطاعتنا أن نقول - مع سيدني هوك - أن فئة قليلة من الفلاسفة هم الذين استخدموا هذا المصطلح بنفس المعنى الذي استخدمه فيه أسلافهم : « بل إنه لمن النادر أن تجد فيلسوفا يستخدم هذا المصطلح باتساق ، وبمعنى واحد ، في جميع مؤلفاته » . (انظر مقال هوك عن « الجدل في المجتمع والتاريخ » في كتاب « قراءات في فلسفة العلم » ص ٧٠١ وما بعدها - وقد قام بنشره ه فايجل وماي بروديك - نيويورك عام ١٩٥٣) .



تكن لها من قبل ، وذلك لأن عدم توافر المعنى المحدد الواضح لمصطلح من المصطلحات يجعله نهيا لتأويلات شتى وتفسيرات متعددة ويتيح الفرصة لاضافة الكثير من المعاني الجديدة . لكن هذا الرد فى الواقع غير مقنع لأننا سوف نعود الى التساؤل من جديد : ألا يتأثر المصطلح - أى مصطلح - كثيرا أو قليلا بالمعاني التى تعاقبت عليه طوال تاريخه ، بحيث يكون له فى النهاية - رغم البصمات الكثيرة التى تركت آثارها عليه - علاقة مشتركة بجميع هذه المعاني ؟ اننا نستطيع أن نقول ان الجدل قد ارتبط طوال تاريخه بخاصيتين أساسيتين هما : **الوعى والحوار** بحيث لا يكون له معنى بدونهما (ومن هنا كان الربط بين المادة والجدل يعنى بالضرورة أن ننسب للمادة لونا من ألوان الوعى) وهما خاصيتان يمكن ادماجهما فى خاصية واحدة هى **ديناميكية الفكر** وفاعليته بصفة عامة على نحو ما سنعرف بعد قليل - ومن ناحية أخرى : لماذا نرد هذه الاستخدامات المتعددة للجدل الى « غموض » المصطلح ولا نردها لحصونه ؟ ان **الفكرة الحصىة** قد لا تكون « حقيقة نهائية » لكنها مع ذلك قد تكون أهم مئات المرات لسير الفكر وتطوره من الأفكار « الحقيقية » . **خذ مثلا جدول الضرب** « تجد أنه حقائق لا شك فيها لكنه مع ذلك جامد ميت : فما الذى يمكن أن يؤدى اليه فى المستقبل ؟ لا شيء على الإطلاق ! أما الفكرة الأولى التى قام عليها نسق الرياضىة عند اقليدس فهى - لأنها ليست حقيقة نهائية - فقد أدت الى ظهور أفكار أخرى تعارضها قامت عليها ألوان جديدة من النسق الرياضىة (عند جاوس ، ولوباتشسكى وريمان .. الخ الخ) . **وباختصار الفكرة الحصىة** هى تلك التى تؤدى الى فكرة أخرى مؤيدة للأولى أو **معارضة لها** (وهى فى أغلب الأحيان تكون معارضة) فخصوبتها لا تعنى أنها « حقيقة نهائية » بل تعنى أنها توحى بأفكار أخرى كما يقول « جون ديوى » وهو نفسه أحد الفلاسفة الذين تأثروا بشكل مباشر بالجدل الهيجلى - ذلك لأن الشيء - كما يقول برادلى بحق - يستحيل عليه الحركة اذا اكتملت حقيقة ، فاذا ما أصبح حقيقة نهائية مكتملة كان فى ذلك موته وفناؤه لكن ألا تعنى هذه النتيجة التى انتهينا اليها ' الفكرة الحصىة ' هى باختصار شديدة **الفكرة الجدلية** ، أو هى الفكرة التى تحمل فى جوفها أفكارا أخرى تعارضها ، أو هى الفكرة التى تحمل سلبها فى داخلها كما يقول هيجل ؟

ولقد أحصى « لالاند » فى قاموسه عشرة معان مختلفة لهذا المصطلح عند كبار الفلاسفة وحدهم ، ثم أضاف : « ان هذه الكلمة تقلبت عليها معان تختلف فيما بينها أتم الاختلاف ، حتى أنك لا تستطيع أن تستخدمها استخداما مجديا اللهم الا اذا حددت على وجه الدقة المعنى الذى سوف تستخدمها فيه .. » (العجم الفنى والفلسفى - المجلد الاول ص ١٦١ وما بعدها طبعه ١٩٢٦ باريس) . ولعل هذا هو السبب فى أن بعض الباحثين يشبهون التحولات الكثيرة التى طرأت على كلمة « الفلسفة » ذاتها - وفى أن بعضهم الآخر يئأس - فى نفور شديد - من تحديد معنى لها ، وينتهون الى رفضها رفضا قاطعا بوصفها لا تعبر - فى نظرهم - الا عن طريق ملتوية ومصطنعة ، وأفكار تخلو تماما من كل مضمون . والحق أن « كلمة الجدل » استخدمت لتصف ألوانا مختلفة من التصورات والأفكار والأنشطة والمواقف المتباينة أشد ما يكون التباين . ومن هنا فاذا ما تساءلنا : ما الجدل .. ؟ كانت الاجابة مستحيلة - كما يقول هوك ، بغير دراسفة للتاريخ الطويل الذى مرت به كلمة الجدل من افلاطون حتى يومنا هذا : فالشيء الوحيد المؤكد هو أن افلاطون ، وأرسطو ، وكانت ، وهيجل ، وفاركس ، وكيركجور ، وبشلاز .. الخ استخدموا جميعا كلمة الجدل ، وأنهم جميعا أيضا - استخدموها بمعان مختلفة : وتلك هى القاعدة العامة التى تجدها فى كل حقبة من تاريخ الفلسفة . (هوك فى المرجع السابق) . غير أن هذا الاختلاف الواسع بين الفلاسفة فى استخدامهم لهذا المصطلح يثير تساؤلا يفرض نفسه ، ولا يمكن للباحث أن يسقطه من حسابه والا بدا ببحثه ناقصا مبتورا - وهذا التساؤل هو : لماذا اذن استخدم هؤلاء الفلاسفة جميعا هذا المصطلح بالذات .. ؟ هل هناك سحر أو جاذبية هى التى تدفع الفيلسوف الى استخدام هذا المصطلح .. واذا كان ذلك صحيحا فما سحر هذه الكلمة وجاذبيتها .. ؟ ومن ناحية أخرى أليس هذا الاستخدام المتعدد التنوع نفسه يعنى بالضرورة أن هناك خيطا مشتركا بين هذه المعانى المختلفة .. ؟ وقد يقال فى معرض الرد على هذه الأسئلة : ليس فى الامر سحر ولا جاذبية ولا شيء من هذا القبيل على الإطلاق ، وكل ما فى الامر أن الفلاسفة استخدموا هذا المصطلح « لغموضه » . فقد أتاح لهم هذا الغموض نفسه فرصة تأويل هذه الكلمة وادخال معان جديدة لم

الألماني هيغل قد جمع في فهمه للجدل هذين التصورين معا - وهيغل يمثل قمة الفلسفة والخلاصة التي وصل اليها الفكر البشرى حتى عصره - فالجدل عنده هو من ناحية تغير يسرى في قلب العالم المادى والروحي على السواء ، وهو من ناحية أخرى المنهج الدقيق للمعرفة - يقول في « موسوعة العلوم الفلسفية » : الجدل هو بصفة عامة مبدأ كل حركة وكل ما يتم في العالم ، وهو كذلك روح كل معرفة علمية حقة » (٨١ اضافة) .

الجدل .. والعلوم الانسانية

● نصل الآن الى السؤال الثانى : هل يمكن أن تكون هناك علاقة بين الجدل والعلوم الانسانية ؟ وبأى معنى من المعنيين السابقين يمكن استخدام الجدل فى العلوم الانسانية .. ؟ الواقع أنه يمكن أن نعثر على المعنيين معا في ميدان هذه العلوم ، اذ يمكن أن يقال من ناحية ان الافكار التى تعالجها العلوم الانسانية قد يساعد فى حل المشكلة المزمنة التى تعانى منها هذه العلوم وأعنى بها مشكلة المنهج . لكن ذلك يحتاج الى شئ من التفصيل : -

لا بد أن نقول بادئ ذي بدء أننا نعنى بالافكار الجدلية تلك الافكار التى ترتبط - رغم تعارضها - ارتباطا وثيقا بحيث تعتمد كل فكرة على الاخرى ولا يكون لهما معنى بدونها ، فليس المهم هنا هو ارتباط الافكار فحسب ، لكن الأهم من ذلك ارتباطها بالتضاد . فكيف يمكن أن توجد مثل هذه الافكار فى العلوم الانسانية .. ؟ الحق اننا لو أمعنا النظر فى علم من العلوم الانسانية لوجدنا أن انتشار مثل هذه الافكار لا يحتاج الى دليل : خذ - مثلا - علم الاجتماع تجد أن الاقطار الاساسية فيه تعتمد على أضدادها : مفهوم المجتمع نفسه يعنى أنه يتكون من الفرد من الجماعة وما بينهما من مصالح متعارضة ، وهو يسعى الى حل هذا التعارض عن طريق سن مجموعة من القوانين ، لكن القانون نفسه يعتمد أساسا على القوة ، والجناء - فى أى مجتمع - يعتمد بالضرورة على الهدم ويرتبط به ، والنظام يعتمد على الضبط أو القهر ، والتنظيم الاجتماعى يسبقه الصراع ويرتبط به ، وإقامة أى نظام اجتماعى يعتمد أساسا على قمع الآخرين .. الخ (انظر

ولا نود فى هذا المقال أن ندخل فى تفريعات طويلة حول مناقشة العقل الجدلى ، أو تحديد الماهية الدقيقة للجدل .. الخ - فليس هنا مجال مثل هذه المناقشات - لكننا نود أن نعرض فى ايجاز لسؤالين هامين : الأول : هل يمكن أن تصنف المعانى المختلفة لكلمة الجدل فى خطوط تغطى الاستخدامات المختلفة لهذه الكلمات .. ؟ والثانى : هل يمكن أن تكون هناك علاقة بين هذه الخطوط العريضة للجدل وبين العلوم الانسانية ؟

تصوران للجدل ..

يمكن أن ندرج المعانى المختلفة التى استخدمت فيها كلمة الجدل فى تصورين أساسيين هما (١) تصور الجدل على أنه نمط من التغير يحدث فى الوجود بصفة عامة سواء أكان المقصود بالوجود هنا : الطبيعة ، أم الانسان ، أم المجتمع ، أم هذه المجالات جميعا . (٢) - التصور الثانى وهو التصور الذى يجعل الجدل منهجا خاصا لتحليل مثل هذا التغير ، وكثيرا ما يقال ان هذا المنهج ، أى منهج التحليل الجدلى - يقابل بمعنى ما من المعانى التغير الجدلى الذى يسرى فى الوجود ، على أنه يجب أن تكون على وعى بأن التغير المقصود هنا ليس مجرد تقلة فى المكان كما كان يقول أرسطو قديما لكنه انتقال من وضع الى نقيضه ومن حالة الى ضدها .

وحين يوحد التصور الأول بين الجدل والتغير ويعتبرهما شيئا واحدا فإنه بذلك يعارض بعض الافكار الاخرى عن الطبيعة أو عما فوق الطبيعة ، التى ينظر اليها علم أنما ليست جدلية : كالصورة أو المثال ، أو النمط الذى لا يتغير .. الخ . وقل مثل ذلك فى تصور الجدل على أنه منهج سواء أخذ على أنه منهج للتحليل أو الكشف أولهما معا - فهو دائما يتعارض مع بعض المناهج الاخرى التى يقال أنها ليست جدلية كالمناهج الميتافيزيقى والمنهج الحسى المشترك .. الخ .

وهذه الفكرة الأخيرة لها أهمية بالغة لأن التبرير الذى يقدم عادة لاستخدام المنهج الجدلى يعتمد قوته على أنه يؤدى بنا الى الكشف عن حقائق جديدة ، أو الى فهم أعمق لوقائع موجودة ، وتفسير أكثر كفاة للحقائق القديمة - لا تتيسر لنا مع أى منهج آخر .

ولعله من المصادفات الغريبة أن نجد الفيلسوف

Law of ambivalence • وليس الصراع قائما

بين العواطف المختلفة فحسب ، بل هو قائم في طيات العاطفة الواحدة نفسها ، فكل عاطفة مهما كانت سامية تحمل في ثناياها بذور العاطفة المناقضة لها • فالشفقة تكون دائما ممزوجة بشيء من القسوة ، والتعذيب بشيء من العطف ، والحب بشيء من البغضاء ، وعناصر البغضاء تظهر حيناً وتختفي حيناً آخر ، وهي تعمل أحيانا عملاً دفيناً دون أن يشعر بها الشخص ، وقد تكون عناصر البغضاء من دواعي تقوية الحب وتدعيمه » (مبادئ علم النفس العام ص ١٤٧ - ١٤٨ من الطبعة الثانية عام ١٩٥٤) ولكن قد يقال في معرض الاعتراض : ان هذا النص مع قيمته التي لا تنكر لا ينسحب الا على حالة واحدة من حالاتنا النفسية هي العاطفة ، وليست العاطفة هي كل ما يدرسه علم النفس • ونحن نجيب بدورنا : لقد سبق أن ذكرنا أمثلة من علم النفس لحالات أخرى ، فضلا عن ذلك فان للعاطفة مكانة خاصة في الحياة النفسية حتى أنه ليقال أحيانا ان شخصية الفرد أسسها تتحدد وفقا للعاطفة المسيطرة ، ومن هنا فنحن لانملك ردا على هذا الاعتراض - فضلا عما ذكرنا - ابلغ من أن نسوق النص الآتي من الكتاب نفسه : « الاتجاه الذي يتخذه تفكيرنا ، والصفة التي تصطبغ بها تأويلاتنا ، والكيفيات التي تشكل حركاتنا وأوضاعنا ترجع في نهاية الامر الى العاطفة السائدة المسيطرة • ولا شك ان الفيلسوف أو العالم نفسه يستمد من العاطفة أسباب تنشيط تأملاته واطرادها اذ أن الاهتمام الذي تثيره الافكار لا يكون قويا الا بمقدار تأثيرها في الوجدان وللحالات الوجدانية تأثير بالغ في عمليات التذكر •• أما تأثير العواطف في الاعتقاد ، فلا يقل جلاء وشدة عن تأثيرها في تداعي الأفكار واستيحائها •• » (ص ١٤٩) وينتهي الدكتور يوسف مراد من هذا كله الى هذه النتيجة : « خلاصة القول أن الصراع دائم الاحتدام بين العواطف نفسها من ناحية ، وبين العواطف والعقل من ناحية أخرى » (ص ١٥٠) • والازمات النفسية هي الحالات التي يخضع فيها الانسان لتجاذب قوى بين دوافع متعارضة ، ويصبح الانسان عرضة للاضطرابات النفسية والجسمية ان لم يوفق الى حل الأزمة بطريقة سريعة مرضية ، حقيقة كانت أو وهمية • (نفس المرجع السابق ص ١٥١)

في لك : الفهم الفلسفي والعقيدة الدينية • لاريك فرانك ص ١٤) ويقدم لنا هيجل أمثلة أخرى على هذه الاقطار الجدلية فيقول : « انه يكفي أن نتذكر كيف تبرهن لنا التجربة العامة على أن الحد الأقصى لحالة من الحالات أو لفعل من الافعال ينقلب فجأة الى ضده ، وهذا اللون من الجدل وجد بطرق شتى في كثير من الامثال ، فهناك مثل يقول « العدل المطلق ظلم مطلق » وهو يعنى أنك اذا طبقت حقا من الحقوق المجردة الى حده الأقصى فانك ترتكب عملاً خاطئاً • ونحن جميعا نعرف أن الحد الأقصى للفوضى في الحياة السياسية ، والحد الأقصى للاستبداد يؤدي عادة كل منهما الى الآخر ، (موسوعة - فقرة ٨١ اضافة) • واذا ما انتقلنا من الحياة الاجتماعية الى الحياة النفسية وجدنا علم النفس يقدم لنا أمثلة لا حصر لها عن هذه الأفكار الجدلية • فهو كثيرا ما يتحدث عن الشروط الداخلية والشروط الخارجية للسلوك الواحد ومدى ارتباطهما ، وعن عمليتي البناء والهدم ، وعن الذة والالم وكيف أنهما « يجتمعان معا كما في حالة التآلم من ضرر مريض • فاذا ضغطنا على الضرس بحيث يصبح الالم حادا نشعر في نفس الوقت بلذة قوية يصحبها انفراج في الصدر وسهولة في الحركات التنفسية » •

الدكتور يوسف مراد : مبادئ علم النفس العام ص ٧٦ من الطبعة الثانية •

ولقد أشار هيجل الى هذا المعنى حين قال : « ان الدرجات القصوى للآلم والفرح ينقلب احدها الى الأخرى فالقلب المنعم بالفرح يعبر عن فرحة بالدموع ، وغالبا ما يعبر الحزن العميق عن نفسه بابتسامة (الموسوعة - فقرة ٨١ اضافة) • ويسوق لنا الدكتور يوسف مراد مثلاً رائعا في كتابه السالف الذكر فيقول : « العاطفة لا تنشأ منفردة منعزلة بل تكون دائما محاطة بمواكب من العواطف الأخرى ، بعضها مؤيد لها وبعضها الآخر مناهض لها • وتضطلم العاطفة بشتى العقبات التي يخلقها العقل حيناً والتي تثيرها الاوضاع الاجتماعية حيناً آخر ، فللعاطفة منطق خاص يخالف منطق العقل فيقرر لنا منطق العقل أن الضدين لا يجتمعان ، ولكن هذا القانون لا ينطبق بناتا على العاطفة ، فان قانون العاطفة الاساسي هو : قانون اجتماع الضدين • وقد أقامت مدرسة التحليل النفسي الدليل على صحة هذا القانون ويطلق عليه ••

تفادى استعمال الالفاظ الجدلية كما هي الحال مثلا حين نعرض للتناقض بين الانظمة الدينية التي تستند الى استقلال الكنيسة والفكرة الاسقفية . فلا بد لنا من أن نسلّم بأن العلاقة بين فكرة « كهنوتية » جاءت عن طريق الوراثة من الرسل وفكرة « كهنوتية » لا تقوم على هذا الاساس علاقة جدلية ونجد استنادا الى وجهة النظر هذه أن المدنية الاغريقية هي تحقيق للفكرة الاغريقية عن الانسان ، وأن المدنية الرومانية هي تحقيق للفكرة الرومانية عن الانسان ، وتتن العلاقة بين هاتين الفكرتين علاقة جدلية . الخ ، (فكرة التاريخ ص ٢١٩ - ٢٢٠ من الترجمة العربية)

المنهج الجدلي . . والعلوم الانسانية

سبق أن ذكرنا في تحليلنا لفكرة الجدل بصفة عامة أن هناك تصورا يجعل الجدل منهجا خاصا لتحليل التغير ، وأنه يقال أحيانا أن هذا المنهج يتفق مع التغير الجدلي الذي يسرى في الوجود ، ولعل أوضح مثال على ذلك هو التحليل الماركسي لتطور المجتمع ، فها هنا نجد أن التغير الجدلي الذي يخضع المجتمع في سيره يتفق تماما مع التحليل الجدلي لهذا السير ، أعني أن القوانين التي يخضع لها تطور المجتمع البشرى (وحدة الاضداد ، ونفى النفي ، وتغير الكم الى كيف) هي نفسها قوانين المنهج الجدلي عندهم ، ومن هنا كان فهم التطور الاجتماعي لا يعنى أكثر من الكشف عن هذه القوانين التي تحكم هذا التطور حين ينتقل المجتمع من مرحلة الى أخرى : ففي استطاعتنا أن نرى التناقض كامن في أقدم أشكال النظم الاجتماعية وهو نظام المشايعة البدائية ، فهو موجود بين مصالح الافراد الذين تتكون منهم القبيلة الواحدة ، ثم هو موجود بين القبيلة والقبائل المعادية لها ، وهو موجود أخيرا بين المجتمع القبلي بصفة عامة وقوى الطبيعة المعاكسة . كما أن الملكية خضعت لسلسلة طويلة من نفى النفي فقد بدأت بالملكية العامة ، غير أن هذه الملكية العامة التي كانت شائعة في العصور البدائية أصبحت في المراحل العليا من التطور الزراعى عائقا للانتاج ولهذا الغيت أو سلبت ، وتحولت بعد سلسلة طويلة أو قصيرة من الحلقات الوسطى الى ملكية خاصة حين مارس الانسان الزراعة . واستقرت القبائل الرحل واقتسم أفرادها الارض ، وهكذا عرف الانسان التملك ، ونشبت فيه الرغبة

واذا ما انتقلنا من الحياة النفسية الى الحياة الاخلاقية وجدنا : « أن العقل الاخلاقى يتطلب من الفرد أن يقهر أنانيته ويحيا للخير العام » ، وأن يتخلى عن فرديته في سبيل الصالح العام ، لكن هذه المحاولات تجد حدودها في الطبيعة الفطرية للارادة البشرية . فالفرد في محور وجوده الاساسى يقاوم مقاومة عنيدة متطلبات العقل ، انه يريد أن يكون كما هو ، ويرغب في التعبير عن فرديته الخاصة في حياته . وتلك هي الخاصية العجيبة للانسان : فعناده الفطرى وعدم اتساق ردود أفعاله . هي التي تجعل الصراع في الحياة العملية أمرا لا يمكن تجنبه » (اريك فرانك « الفهم الفلسفى والحقيقة الدينية ص ١٤ - اكسفورد ١٩٥٢) .

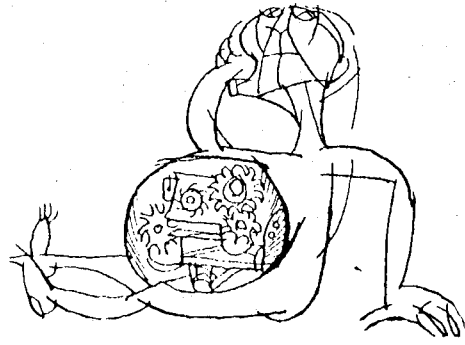
ويقول هيجل : « اننا نجد الجدل في ميدان الاخلاق في تلك الاقوال المعروفة جيدا : « الغرور يسبق الانهيار » و « سرعان ما تقل السكين الحادة » و « المفروط في الخداع والحيلة يخدع نفسه » ، (موسوعة فقرة ٨١ اضافة) . وهذه الأمثلة موجودة في اللغة العربية - العامة والفصحى على السواء (« اذا اشتد الكرب هان » و « أضيق الأمر أدناه الى الفرج » و « لا تتم الحيلة الا على الشاطر » و « الشئ اذا زاد عن حده نقلب لظده » الخ الخ) - لكن الامر لا يتوقف عند حدود مجموعة من الأمثلة هنا وهناك ، لكنه أهم من ذلك وأعم ، فما نريد إبرازه هنا هو أن الافكار الاخلاقية نفسها افكار جدلية : فالفضيلة لا يكون لها معنى الا من حيث ارتباطها بالرذيلة ، والخير لا يفهم الا من خلال الشر ، والخطيئة لا تفهم الا من حيث ارتباطها بالله (ولقد كشف كيركجور النقاب عن الفكرة الأخيرة بطريقة لا تدع مجالا للشك) والأمانة لا تفهم بمعزل عن السرقة ؟ وليس السلوك الاخلاقى سلوكا ايجابيا بينما السلوك الا اخلاقى مجرد سلب للسلوك الاول ، بل ان كلا منهما يمكن أن ينظر اليه على أنه ايجابى وسلبى في أن معا لأن كلا منهما فعل موجب : فالشخص الامين هو الذى لا يسرق والسارق هو غير الامين ، وما هو سلب من وجهة نظر الدائن ايجاب من وجهة نظر الدين ، والعكس صحيح أيضا ، وقد أوضح هيجل ذلك بطريقة رائعة .

أما عن ميدان « التاريخ » فبرى « كولنجود » « اننا حين نحدث عن الاقطار الداخلية التي تنبثق منها الأحداث التاريخية ، فاننا لا نستطيع أن

خلقتها كالبطالة المزمنة ، والفقر ، والهوة التي تفصل بين العمال وأصحاب رؤوس الاموال الخ . ومن هنا فهي لا بد أن تخلي مكانها لنظم تكفل العمالة والا من الاقتصادى للجميع أى لنظام يعتمد على الملكية الجماعية وتخطيط الانتاج لخير الجميع لا للربح الخاص .

هذا مثل من أمثلة الالتقاء بين الشعورين السابقين للجدل ، لكنه يقدم لنا « نظرية » عن التطور الاجتماعى أكثر مما يقدم منهجا للبحث والدراسة . ومن هنا نعود الى التساؤل : هل يمكن أن يكون للمنهج الجدلى - كمنهج للدراسة - دور فى مجال العلوم الانسانية ؟ الإجابة تتحدد وفقا لنظراتنا لموضوع هذه العلوم أعنى : الانسان . فإذا اعتبرناه جزءا من الطبيعة كان معنى ذلك أنه يخضع لحنمية صارمة - تشبه حتمية الظواهر الطبيعية - لا يكشف عن قوانينها الا استخدام المنهج التجريبي . أما اذا كان يتميز بعنصر فريد لا نظيره فى ظواهر الطبيعة كان المنهج التجريبي وحده غير كاف لدراسته . أى أن المشكلة هنا تبرز مشكلة الحتمية والحرية عند هنا تبرز مشكلة الحتمية والحرية عند الانسان، ولهذا فإن الطبيعيين يستبعدون أى منهج آخر غير المنهج التجريبي فى مجال العلوم الانسانية ، بل ويذهبون الى القول بأنه اما أن يخضع الانسان لحتمية صارمة وإما أن يكون حرا فيطرد فى نفس الوقت من حظيرة العلم . غير أن الفهم الحقيقي لمشكلة الحتمية والحرية هذه ينبغى أن يكون فهما جدليا فى صميمه ، ذلك لأن تحليل وقائع السلوك البشرى تكشف لنا بصورة دائمة عن الاسباب والبواعث التى صدر عنها هذا السلوك ، لكن شعورنا بالحرية من ناحية أخرى لا يمكن أن يكون أقل حقيقة من هذه الاسباب والبواعث . ويمكن أن نقول بعبارة أخرى ان هذه الاسباب والبواعث مقدمات جوهرية - لكنها ليست ضرورية - للفعل وهى لا تصبح ضرورية الا بعد حدوثه . ومن هنا كان الجانبان ضروريان لفهم الانسان ، بل ان كل جانب منهما ضرورى لفهم الجانب الآخر . والواقع أنه يستحيل على أن أمارس حريتي بدون حتمية وذلك لأننى لا أستطيع أن أسلك الى الغاية التى حددتها لنفسى الا بفضل معرفتى السابقة بالقوانين الخارجية والقوانين الداخلية التى تسيطر على حياتى الباطنية .

فى توسيع رقعة الارض التى يملكها . ولكن حين تطورت الزراعة من جديده الى مرحلة أعلى ، أصبحت الملكية الخاصة عائقا وظهرت الحاجة الى الغائها أو سلبها وكان لا بد من أن تعود الملكية العامة من جديد لا فى صورتها القديمة بل فى اطار آخر جديد بحيث لا تصبح عائقا للانتاج أو انما متحررة من جميع القيود بحيث تتمكن من استغلال المكتشفات الحديثة (راجع كتابنا عن : المنهج الجدلى عند هيجل ص ٢٠ ٤ - دار المعارف) ومن المهم أن نلاحظ هنا أن النفى لا يعنى الفناء ولكنه يعنى السلب والمحافظة فى أن معا فالعناصر الجوهرية فى الظواهر القديمة لا تفنى، وانما يحتفظ بها فى صورة جديدة فى مراحل التطور الأعلى ، فالانسان البدائي - مثلا - فى المرحلة الاولى من التطور الاجتماعى صنع لنفسه أدوات مصنوعة من الحجارة ، فلما تطور المجتمع ألغيت هذه الأدوات وحل محلها أدوات معدنية فكانت الثانية سلبا للأولى ، لكنها مع ذلك احتفظت بالعنصر الاساسى فى الادوات القديمة كقدرتها على القطع وشكلها - كما هى الحال فى الفأس الحجرية والفأس الحديدية ، وما يقال على المجتمع القديم يقال أيضا على المجتمع الحديث فصناعة الآلات كانت تقدما هائلا فى تطور أدوات الانتاج ، قالة النسيج - مثلا - كانت نفيا للنول اليدوى الا أنه نفى جدلى ، بمعنى أنها حافظت على مبدأ العمل فى النول اليدوى القديم ، وهذا ما يحدث فى التقدم التكنولوجى بصفة عامة : فالنصميمات الجديدة للآلات هى نفى للآلات القديمة مع المحافظة على ما هو قيم فى التجربة الانتاجية السابقة . وهذا هو الطابع العام للتطور الاجتماعى ، فهو لا يسير فى خط مستقيم ولكن فى خط « لولبى » ان صح التعبير فكل مرحلة يبدو أنها تعود الى الوراء لكنها فى الحقيقة تصعد الى أعلى حاملة معها العناصر الاساسية فى المرحلة السابقة وكل مرحلة من المراحل الذى يسير فيها التطور الاجتماعى تبرز تناقضاتها الخاصة ، أو مشاكلها التى لا تستطيع حلها فتتأزم بحيث يصبح انتقالها الى مرحلة أعلى أمرا لا مندوحة عنه . وهكذا تطور المجتمع البشرى من المجتمع القبلى الى مجتمع الرق فى عهد الرومان ، ومن مجتمع الرق الى النظام الاقطاعى فى العصور الوسطى الذى كان يقوم على رقيق الأرض ، ثم تطور اقطاع العصور الوسطى الى الرأسمالية الحديثة التى وصلت فى تطورها الى نقطة لم تعد فيها قادرة على حل المشكلات التى



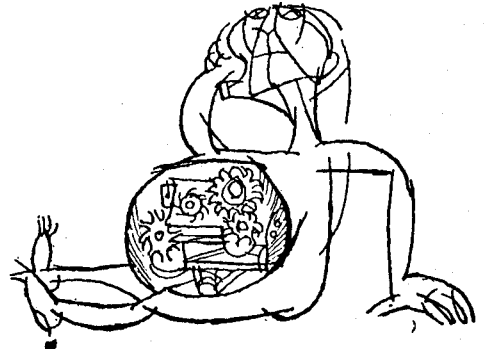
المنهج الجدلي كما يعرفه هيجل هو **المنهج الذي يجمع بين منهج الاستقراء التجريبي وبين منهج الاستنباط العقلي** ، لكنه ليس مجرد جمع أجوف بينهما ، وإنما هو نفسه مركب جدلي منهما . فقد عرض هيجل لتصنيف المناهج التي يعتقد أن الناس لديهم عنها فكرة خاطئة : « فقد اعتاد الناس أن ينظروا الى المنهج التجريبي (وهو يسميه أيضا بالمنهج التحليلي) وكذلك الى المنهج الاستنباطي (وهو يسميه بالمنهج التاليفي) على أنها يعتمدان اعتمادا تاما على رغباتهم الخاصة ، وأن اختيار أحدهما دون الآخر أمر يتوقف أساسا على ميولهم ، ولكن ذلك وهم خاطئ : لأن اختيار أحدهما دون الآخر وسيلة للبحث يعتمد أساسا على موضوعات البحث نفسها . فهي وحدها التي تحدد المنهج الذي تسير عليه . . . ومن هنا فقد وقع علم النفس التجريبي في خطأ كامل حين قام بتحليل السلوك البشري ورده الى مظاهره المختلفة ، ثم أبقى على هذه المظاهر معزولة بعضها عن بعض . ومن هنا بدا الموضوع الذي يدرسه علم النفس ويخضعه للتحليل كما لو كان نوعا من البصل تنزع قشرته

واحدة بعد الاخرى ، (الموسوعة - فقرة ٢٢٧ اضافة) . ومع ذلك فإن هيجل يرى أن هذين المنهجين لزامان وقد حققا نجاحا في مجاليهما الا أنهما لا يصلحان لدراسة الانسان ، والمنهج الصحيح عنده هو المنهج الجدلي ، وهو منهج تحليلي وتاليفي في آن معا (أى أنه منهج استقرائي وعقلي في آن واحد) ، ويضيف هيجل : ان ذلك لا يعني أن هذا المنهج هو مجرد جمع لهذين المنهجين المتناهين ، وإنما هو يمزج بينهما ويدمجهما في ذاته ، بحيث ترى التحليل والتأليف في كل خطوة من خطوات سيره » (موسوعة فقرة ٢٣٨ اضافة) - فهو حين يتقدم من الكلي المجرّد عن طريق التخصيص شيئا فشيئا الى المعنى فهو تأليفي ، وهو لأنه يبدأ من المباشر ويتقدم من خلال المتوسط الى الكلي الذي يحوى المباشر السابق في جوفه فهو لذلك تحليلي . وبعبارة أخرى : المنهج الجدلي منهج تحليل حين يعتمد على تحلل الظاهرة الموجودة أمامه ويصعد منها الى الفكر (خطوة الاستقراء) وهو منهج تأليفي حين يهبط من الفكر المجرّد الى الواقع العيني (خطوة الاستنباط العقلي) فهو حوار دائم بين الفكر المجرّد والعينية الشخصية وهو تعبير صادق عما بينهما من صراع دائم . والمنهج الجدلي بهذا الشكل يقدم لنا لونا جديدا من الحوار هو الحوار القائم بين ما هو عيني وما هو

وعلى ذلك فإننا نستطيع أن نقول بصفة عامة انه من المستحيل أن نجد ماهية الانسان الحقيقية في المادة وحدها (أو في الجانب الطبيعي الذي يخضع للتحتمية) ، ولا في الفكر وحده (أو في الجانب الداخلي الحر) : ولكن الواقعة الأساسية التي ينبغي أن يبدأ منها كل فهم حقيقي للانسان هي أن الانسان ليس فكرا فحسب ، ولا هو طبيعة فقط لكنه : **الصراع الجدلي بين هذين الجانبين** » (اريك فرانك في المراجع السابق ص ٨) . وهنا نجد المنهج الجدلي يطل برأسه في ميدان العلوم الانسانية : فهل يجوز استخدام مثل هذا المنهج في ميدان هذه العلوم . . ؟ وهل يمكن أن يساهم في حل مشكلة المنهج التي تعاني منها هذه العلوم . . ؟ اننا اذا ما صدقنا ما يذهب اليه هيجل من ان الموضوع - لا الباحث - هو الذي يحدد المنهج الذي يسير عليه البحث ، واذا كان الموضوع - وهو الانسان - عبارة عن صراع جدلي بين هذين الجانبين ، أو هو المتناقضة التي لا يمكن حلها بين هذين الجانبين كما يقول فرانك في كتابه السالف - فهل يكو المنهج الجدلي أقرب المناهج الى هذا الموضوع . . ؟ لكن ما المقصود بالمنهج الجدلي هنا ، وكيف يمكن الاستفادة منه في مجال العلوم الانسانية . . ؟

مكتبتنا العربية

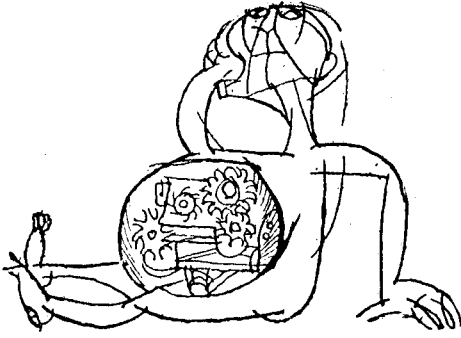
الاستنباط العقلي الذي يضيف الى نتائج المناهج التجريبية الخبرات الذاتية الفردية ، وخبرات القرون الماضية كلها ٠٠ ؟ وسوف نترك « كولنجورد » يحجب عن هذا السؤال بتقديم مثال لامكان استخدام هذا المنهج في علم من العلوم الانسانية - وهو التاريخ - يقول : « ان الخطأ الاساسى الذى وقع فيه « فشته » فى دراسته ، للتاريخ هو اعتقاده أن التاريخ يمكن أن يكتب استنادا الى استدلال عقلي بحت ، دون الاعتماد على البرهنة التجريبية . ونجد من ناحية أخرى أن الذين تعرضوا لنقد هيكل طالما وقعوا فى الخطأ المضاد لهذا ، وهو اعتقادهم بأن المعرفة التاريخية تعتمد على المنهج التجريبى البحت ولقد استطاع هيكل نفسه (تطبيق المنهج الجدلى) أن يتفادى هذين الخطأين معا ٠٠ » (فكرة التاريخ ص ٢١٧ من الترجمة العربية) .



مجرد ، ثم هو من ناحية أخرى يعارض الفكرة القديمة التى كانت تذهب الى أن الفكر حين يدرك الموضوع فى عينيته وأنه لا يلبث أن يصوغ منه فكرة كلية مجردة تسقط الجزئيات ، ولا تبقى الا الا على خصائصه الكلية الاساسية وحدها . فما نحن أولاء نرى أن تهم الانسان فى عينيته فهما خالصا ليس الا وهما ، وقل مثل ذلك فى التصور المجرد تجريدا كليا على حد سواء ، فالمنهج الجدلى يكشف لنا عن القول بأن هناك تصورات مجردة تجريدا كليا عن الانسان بحيث لا تستدعى أى وقائع عينيه هو قول خاطئ تماما بل انه ليجلو تماما من المعنى ، ذلك لأن هذه الوقائع العينية الضرورية لكل تفكير ليست موضوعا من موضوعات الفكر ، ولكن لا بد لكل تفكير أن يستند اليها فى سبيل تجاوزها والارتفاع نحو الكليات المجردة صحيح ان الفكر فى نظر الجدلين يبدع المجردات باستمرار ، لكنه لا يتخذ منها بعد صياغتها مستقرا دائما وثابتا له ، وانما يعود القهقري ويبحث عن تحقق عينى جديد يقوم مقامها ، ومن هنا كانت ماهية الفكر الجدلى الحركة المستمرة من الاشياء المجردة ، او المعانى العامة الى المعنى ، ومن المعنى الى المجرد .

وبديهي بعد هذا الذى تقدم أن نلتقى بهذا السؤال : هل هناك خطوات محددة يقدمها المنهج الجدلى بحيث يستطيع العالم أن يسير على هديها فى دراسته لموضوع بحثه ٠٠ ؟ ونجيب : أولا : ان هذا المنهج ليس منهجا علميا لكنه منهج فلسفى ، وثانيا : لا يمكن أن توضع خطوات ثابتة ومحددة لهذا المنهج والا لتحول هو نفسه الى منهج ميتافيزيقى أحادى الجانب ، ذلك لأنه من صميم الجدلى أن يظل متفتحا وأن يتضمن الغاء الخطوات التى يضعها طوال سيره : فإذا ما وضعت خطوات فى مرحلة معينة ، فلا بد أن تكون هى نفسها فى مرحلة تالية موضوعا تنفيه خبرة جديدة ٠٠ وهكذا بحيث لا يبقى لدينا فى النهاية سوى الحركة الجدلية نفسها لأن الجدلى هو فى جوهره - كما قال هيكل - حركة وعلى ذلك فلا الخطوات التى وضعها هيكل فى منهجه الجدلى ، ولا « القوانين » التى اقتبسها الماركسيون من هذا المنهج وأطلقوا عليها اسم « الجدلى الماركسى » يمكن أن تعتبر خطوات منهجية محددة للدراسة والبحث - ولسنا نقصد باستخدام المنهج الجدلى فى العلوم الانسانية هذا المعنى : لكن المقصود هو استخدام الحركة الجدلية (أو الفهم الجدلى ، أو الروح الجدلية) التى تستفيد من المنهج والمنهج العقلى فى آن معا - فى فهم الأنشطة البشرية المعقدة . ولكي نوضح الفكرة التى نعنيها هنا نقول : اننى اذل ما أخضعت الانسان للملاحظة والتجربة فأننى بذلك أفهمه فهما علميا ، واذا ما درست الانسان دراسة عقلية قبلية أعنى بعيدة عن كل تجربة ، فانا بذلك

وقد يجوز لنا الآن أن نتساءل : هل يمكن استخدام مثل هذا المنهج فى ميدان العلوم الانسانية يعنى أن تستخدم هذه العلوم المنهج التجريبى فى كل مجال يتيسر لها فيه استخدامه ، ثم أن تكون على وعى فى نفس الوقت بأن الامر لم ينته عند هذا الحد وانما هناك خطوى أخرى هى الخطوة التأليفية بلغة هيكل - تستخدم فيها



أفهمه فهما ميتافيزيقيا ، لكنى حين أدرس الانسان كصراع بين جانبين (الطبيعى والعقل) من ناحية واضعا فى اعتبارى نتائج الدراساتين السابقتين من ناحية أخرى - فاننى بذلك أفهمه فهما جدليا (ومن هنا كان الجدل العلمى المعاصر حوارا بين ما هو قبل وما هو بعدى) . ومن المهم أن نلاحظ أن هذه الخطوة الاخيرة - بالغما بلغت النتائج التى أصل إليها عن طريقها - لن تكون هى نهاية المطاف ، بل سوف تنفيها الدراسات العلمية والفلسفية المقبلة ، ومنهما معا - من الخطوة القديمة والدراسات الجديدة - يتكون مركب جدلى جديد تنفيه دراسات المستقبل . . وهكذا باستمرار .

الذى يطرح انصاف الحقائق ويبين أننا بالتالى مدى القصور فى الموقف الذى اتخذته كل من الطبيعيين واللاطبيين فى فهمهم للانسان . ففى مجال العلوم الانسانية فليس ثمة ذاتية خالصة ، ولا موضوعية مطلقة ، وانما تتشكل الذات وفقا للموضوع ، ويتشكل الموضوع وفقا للذات ، فلا واحد منهما بمستقبل عن الآخر ، ولا هو واقعة تامة ومنتهية لكنهما معا يتشكلان نتيجة لتفاعلهما وهما لهذا ضرورة مستمرة ، وتطورهما مرتبط أيضا بنمو المعرفة البشرية . وواضح أن السبب هو أن الذات والموضوع فى مجال العلوم الانسانية هما شئ واحد هو : الانسان ، واذا كان الانسان مشروعا واذا كان هذا المشروع لا يكتمل الا بفنائه ، برزت ضرورة الفهم الجدلى للانسان ، ذلك الفهم الذى يتطور باستمرار فى اتجاه حركته .

هذا يسرى على تطبيق المنهج الجدلى على كل معرفة لا على العلوم الانسانية بالذات .

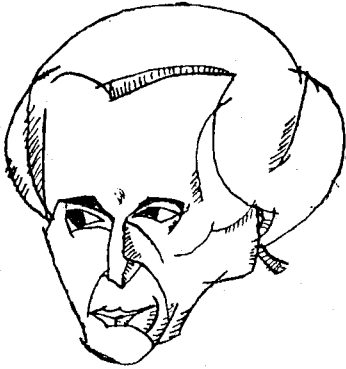
ثانيا : سوف يترتب على ذلك نتيجة هامة هي أن المعلومات والمعارف التى تجمعها العلوم الانسانية يجب ألا يفهم منها أنها تشكل صرحا نهائيا يقوم على أسس راسخة كما هى الحال فى العلوم الطبيعية لكنه صرح يعاد انشاؤه دون انقطاع ، انه بناء متجدد دائم التطور ، فليس ثمة حقائق موضوعية ونهائية لأن نظراتنا تتجدد الافكار فى كل جيل

ثالثا : - ان هذه النظرة تفتح لنا الطريق امام احتمالات المستقبل وما يحمله فى طياته من وقائع جديدة . وحالات لم تعرف من قبل ، وبالتالي فإن النتائج التى وصلنا إليها الآن لا بد أن تتعدل فى المستقبل . ومن هنا تتسع المجال امام حرية

ومما تجدر ملاحظته أن خطوة النفى أو السلب هذه سوف تفسح المجال امام حرية الارادة البشرية للظهور وممارسة نشاطها الحر ، وسوف تجعلنا باستمرار على استعداد لفهم هذا النشاط وتفسيره وسوف يكون التقدم على هذا الاساس هو تقدم فى الوعى بوجود الحرية كما قال هيجل . وواضح أن الجدل بهذا المعنى ليس الا تعبيرا عن دينامية الفكر الذى يتوخى بصورة دائمة الا يتوقف أبدا فى تقدمه نحو فهم الانسان فهما أكثر كفاية وهو بهذا المعنى يختلف عن الجدل القديم لأنه لا يهدف الى الدفاع عن نظرية من النظريات ، بل هو على العكس تهمة أرض الحركة أكثر من الحركة ذاتها ، وهو يهتم بحركة السير أكثر من اهتمامه بعدد الممّاك التى يفرزوها ، واذا كان جدل زينون الابلى قد جاهد فى هدم آراء الخصوم فإن الجدل هنا يتخطى عمله نفسه لا لى يهدمه بل لى يجعل هذا العمل أكثر غنى بالعناصر الحقيقة المتضمنة فى النظريات المعارضة ولكى يشرى هو ذاته ويتحرر من القيود التى فرضتها عليه معرفته الاولى . ومن هنا كانت نقطة فرضتها عليه معرفته الاولى . ومن هنا كانت نقطة انطلاقا باستمرار الدراسات الجديدة التى يجد فيها ما يصدمه ، لأنها تتناقض مع المعرفة التى حصلها حتى الآن من ناحية ويجب مع ذلك ادماجها فى هذه المعرفة من ناحية أخرى .

ويمكن أن نقول فى النهاية ان ادخال الحركة الجدلية فى فهم العلوم الانسانية سوف يفيدنا - على الأقل - فى أربع نقاط هامة : -

أولا : - ان هذه الحركة الجدلية سوف تكشف لنا عن حوار دائم بين الذات والموضوع ، وهو الحوار



١. كانت

لعله من الجدير بنا في مطلع هذا المقال أن نعلق بكلمات شريفة على مكونات العنوان الذي اخترناه له : فقد قلنا **دراسة المجتمع** ، ولم نقل علم الاجتماع ، لأن حقيقة المشكلات المنهجية التي سنعرض لها في حديثنا لا تقتصر - في بعض نواحيها - على علم الاجتماع . بل هي قد مست ، ولا زالت تمس بعض الجوانب المنهجية في علوم اجتماعية أخرى : كالإقتصاد ، والانثروبولوجيا ، وعلم النفس وغيرها من العلوم التي تشترك في دراسة الانسان والمجتمع بالمعنى الواسع .

أما **الامبيريقية** فهي دلالة على اتجاه - قديم جديد في نفس الوقت - في دراسة هذا المجتمع الانساني . وهي كتابة عربية لكلمة empirical التي تردنا في ترجمتها بتجريبى لأن الامبيريقية وهي الاحتكام الى الواقع أوسع مدلولاً من التجربة التي هي - على نحو ما سنرى فيما بعد - مجرد أداة من بين أدوات عدة يصطنعها الاتجاه الامبيريقى . كما عزفنا عن ترجمتها بالعلمي ،

الارادة البشرية ويظل الفكر متفتحاً ومتهيناً لتقبل أفكار جديدة تتعارض مع الأفكار التي نعرفها ، ومعنى ذلك كله استجابه **التنبؤ بالمستقبل وقصر المعرفة على الحاضر وحده** . ولهذا فقد كان هيجل رائعا حين وقف في تحليله للتاريخ عند العصر الذي عاش فيه دون أن يتجاوزه لكي يتنبأ بالمستقبل (على الرغم من أن بعض شراحه فهموا من ذلك أنه يمجّد الدولة البروسية ، وهو خطأ من أفدح الأخطاء التي وقعوا فيها) - **لأن التنبؤ بالمستقبل أمر لا يمكن قبوله في ميدان العلوم الانسانية التي تلعب فيها الارادة البشرية دورا لا يستطيع البحث الدقيق اغفاله** . ومن هنا قال هيجل - بحق - ان **التاريخ ينتهي في الحاضر لا في المستقبل** كولنجود المرجع السابق ص ٢٢٠ وما بعدهما (رابعا : - ان هذه النظرة سوف تمكنا من تطبيق المنهج التجريبي والافادة من نتائجه ، كما أنها تمكنا في الوقت ذاته من الاستفادة من المذاهب الفلسفية والخبرات الانسانية الاخرى ، فالباحث هنا يفتح على نظريات متعارضة مطلقا ولا يلبث أن يلجأ اليها واحدة بعد الاخرى بحيث ينشأ **أون من ألوان الحوار بينه وبين المذاهب المختلفة** ينتهي بتكوين صورة أكثر نفجا وأكثر عينية واكتمالا عن الانسان : ومن هنا فقد أخطأ « سيدنى هوك » - في اعتقادي - حين اعتبر المنهج الجدلي معارضا للمنهج العلمي التجريبي ، فقد رأينا أن هذا الأخير هو نفسه خطوة مكونة للمنهج الجدلي . فالمؤرخ - كما يقول كولنجود مثلا - لا بد له أن يبدأ بالمنهج التجريبي في دراسته للوثائق والمصادر التاريخية المختلفة ، لكنه يخطئ ان وقف عند هذه الخطوة ، فعليه بعد ذلك أن ينظر الى هذه الوقائع من داخلها ، وسوف يجد أنها من الناحية الداخلية أفكار يرتبط بعضها ببعض بعلاقة جدلية (نفس المرجع السابق ص ٢١٧ - ٢١٨) - ومعنى ذلك أن **اجتهاد الجدلي لا يسعى الى أن يحل محل المنهج التجريبي وإنما هو يريد أن يشمل ويخطئه الى نظرة أوسع وأرحب** . « ولهذا فأننا نستطيع أن نقول عن الجدلي انه مواجهة القضايا والآراء والافكار ومناقشتها ، والتساؤل عن معناها الدقيق ، والبحث عن الأدلة والاعتبارات التي تدعمها وما يمكن أن يقال ضدها ، والنظر في البدائل الممكنة ، وما هو أكثر احتمالا من غيره في هذه البدائل . . . » (ف . كاوفمان : هيجل : تفسير جديد ، مع نصوص وشروح ، ص ١٧٣ ، نيويورك عام ١٩٦٥) .

امام عبد الفتاح امام

إذا أراد علم الاجتماع أن يسق طريقه
كعلم امبيريقى ، فلا يكفي أن يختار أية ظواهر
ويقوم بملاحظتها ووصفها وتصنيفها ، بل إنه
يحتاج الى نسق فكري ، يحدد الشئ الخاص
المتنيز في الوقائع السوسولوجية .

دراسة المجتمع بين الإمبريقية والنظر

د. محمد محمود الجوهري

لأن صفة العلمي واسعة ، أشمل من الامبيريقية ،
ويمكن أن تنسحب على الامبيريقية وعلى غيرها .
بينما الامبيريقية اتجاه ملموس ومعين بالتحديد .
ولا داعي لاستعراض محاولات ترجمات أخرى
بدت في نظرنا جميعها غير موفقة ، لأنها غير
دقيقة في تعبيرها عما نحن بصدده فأثبتناها
بحروف عربية . وهو أمر ليس وقفنا علينا فقط ،
فقد استعارت الكلمة كما هي لغات أخرى ،
كالألمانية مثلا . (كذلك استخدمها حامد عمار في
كتابه « المنهج العلمي في دراسة المجتمع » ،
القاهرة ، ١٩٦٠ على طول الكتاب ، وإن كان قد

الفلسفة الوضعية :

اصطبغ مفهوم علم الاجتماع في القرن التاسع عشر بمفهومه الذي كان شائعاً في القارة الأوروبية أساساً ، وتصور «أوجيست كونت» له بالذات . وكان علم الاجتماع عنده بمثابة حجر الزاوية في فلسفته الوضعية . كان شاهداً على فكر متحرر وتقدمي يسعى الى التخلص من كل تأملات ميتافيزيقية أو لاهوتية . ويستهدف الاستعانة بمناهج العلوم الطبيعية للوصول الى نتائج مماثلة أو مقاربة لما توصلت اليه العلوم الطبيعية في فهم القوانين التي تنظم حياة الجماعات والافراد .

حقيقة أن «كونت» قد طالب بأن يصطنع علم الاجتماع في دراسته العلمية للظواهر الاجتماعية مناهج الملاحظة ، والتجربة ، والمقارنة ، ولكنه لم يلتزم هو نفسه بتطبيق ما دعا اليه . فظلت كتاباته دائرة في نفس الفلك القديم . لقد أوضح بالقول ما يجب أن يكون عليه المنهج العلمي في دراسة المجتمع ، ولكنه لم يقدم لنا نماذج تبرز تمثله هذا المنهج الجديد . وهكذا فقدت هذه الآراء الجديدة المتناثرة في ثنايا كتاباته كل تأثير ، ولم يلتفت اليها أحد .

حتى جاء عالم الاجتماع الفرنسي الأشهر «ميل دوركيم» فحاول جمع شتات ماجاء عرضاً في ثنايا كتابات كونت ، مثل : «انه لا يمكن أسساً أن تتم ملاحظة سليمة الا اذا وضع الباحث نفسه خارج الموضوع» ، وأنه : «لا تكون لأي حقيقة اجتماعية أهمية حقيقية الا اذا ربطت مباشرة بحقيقة اجتماعية أخرى» أو أنه : «يمكن في علم الاجتماع اعتبار الحالات المرضية معادلة للتجربة» . (العبارات المقتبسة من كتاب كونت : دروس في الفلسفة الوضعية ، الطبعة الرابعة ، باريس ، ١٨٧٧ ، المجلد الرابع ، صفحات ٣٢٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ على التوالي)

ولعلنا نذكر هنا أنه قد صك مصطلح علم الاجتماع كبديل لمصطلح «الفيزياء الاجتماعية» الذي كان قد قدمه في البداية للدلالة على علم دراسة المجتمع ؛ وذلك بعد أن نشر العالم البلجيكي «أدولف كتليه» في عام ١٨٣٥ كتابه بنفس العنوان معتمداً فيه اعتماداً أساسياً على البيانات الرياضية والإحصائية المختلفة . وقد وصفه كونت بأنه : «مجرد احصاء بسيط مليء بالحسابات الخادعة المعتمدة على نظرية الاحتمالات المضللة» . ورفض هذه النظرية التي لا يستطيع البحث الاجتماعي الحديث أن يتخلى عنها البتة - رفضاً قاطعاً . واستمر فيما عدا هذا في هجومه على كل من التفكير الغيبي والامبريقية المفرطة .

كتبها الامبريقية () وهي الآن متداولة في كل كتابات الاجتماعيين المصريين الشبان .

أما كلمة **التنظير** فليس مقصوداً بها بطبيعة الحال اطلاق العنان للفكر التأملی بغير حدود ، وانما مقصود بها - كذلك - اتجاه بعينه يهدف الى تأكيد دور النظرية في توجيه البحث الاجتماعي ، والمزاوجة بين الامبريقية والنظرية ، أو بمعنى آخر أن يتم البحث الامبريقي طبقاً لآطار نظري محدد سلفاً ، ومركزاً في بعض مراحل على عمليات عقلية نظرية .

قضايا الاتجاه الامبريقي وأدواته :

لعل أفضل سبيل للتعرف على القضايا الأساسية للاتجاه الامبريقي ، وأدواته في البحث ، أن نستعرض بإيجاز تاريخ استخدام هذا الاتجاه في الدراسات الاجتماعية ، وما صاحب ذلك من تطورات وتذبذبات في توكيد أهمية كل أداة منها . ثم نعود في الشطر الثاني من المقال الى استعراض الاسس النظرية التي لا يمكن أن يقوم بدونها علم اجتماع امبريقي . ونحن في كل هذا حريصون كل الحرص على الابتعاد عن الحماس الزائد لأي من الاتجاهين على حساب الآخر ، فالاندفاع في تأكيد أهمية الامبريقية - والامبريقية وحدها - شأنه تماماً شأن المبالغة في الدعوة الى التنظير في علم الاجتماع ؛ مجانية خاطئة لحقيقة البحث الاجتماعي العلمي كما ينبغي أن يكون . فنحن بذلك نشارك حامد عمار في تخطيطه للاتجاه القائل باعتبار المنهج الامبريقي المنهج العلمي الوحيد في الدراسات الاجتماعية والانسانية . على أننا - من ناحية أخرى - نختلف معه في اعتباره المناهج التاريخية ، والانثروبولوجية ، ومناهج التفكير المنطقي مناهج مستقلة أو مختلفة - ذات كيان متميز - عن المنهج الامبريقي . ذلك أننا اذا فهمنا الامبريقية على أنها الاحتكام الى الواقع ، فاننا في آطار بحوثنا الامبريقية - وكما سنرى فيما بعد - نلجأ الى مناهج كمية تماماً كما نستعين بالمناهج الكيفية . فالامبريقية بمعناها الواسع تأخذ في اعتبارها الوثائق التاريخية ، والتراجم الذاتية ، والسجلات الحكومية والخاصة على السواء . الخ كما تحاول ضبط الملاحظة . وهي في النهاية لا يمكن أن تقترب من هذا الواقع الا في ضوء مفاهيم نظرية معينة تحدد لها المقصود بالفعل الاجتماعي ، والدور الاجتماعي ، والجماعة . الخ . هذه هي الصورة العامة التي نحاول أن نتقصى جوانبها المختلفة فيما يلي .

الإحصاء أداة للقياس الكمي :

في تلك الأثناء كان الإحصاء معروفاً عند علماء الاقتصاد ، ومعترفاً به كذلك . وقد ظل محافظاً على وظيفة أساسية من وظائفه كأداة للإدارة السياسية . الجديد هنا أنه بدأ بعد وقت غير طويل يصبح وسيلة للبحث الإمبريقي في إطار هذا الفرع من فروع التخصص . وكانت حسابات الاحتمالات قد وجدت مجالا واسعا للتطبيق في شتى فروع الدراسة كالفلك ، والتأمين . الخ . ثم جاء كل من لابلاش وفورييه وطوراها ، وحرباها في الإحصاءات السكانية . ثم كان لجهود «كنلية» - التي أشرنا إلى طرف منها - أكبر الأثر في تأكيد أهمية القياس الإحصائي في البحوث الاجتماعية . وهكذا ارتبط تاريخ البحث الاجتماعي الإمبريقي أمداً طويلاً بتطور الإحصاء وتقدم استخداماته .

ولن يتسع المقام هنا لاستعراض هذه الحقيقة التاريخية الكبيرة ، المهم أن استخدام الإحصاء قد ارتبط منذ أواخر القرن الثامن عشر بجمع المادة الأساسية للبحوث الاجتماعية من الميدان ، واستخدام طرق الاستبيان (أو كشف الأسئلة) والاستتبار (أو المقابلة) وغيرها في البحوث . وبرزت بصفة خاصة في الدراسات التي أجريت على أوضاع العمال ومشكلاتهم ودراسات مشكلة الفقر في إنجلترا أصلاً . ثم بلغت ذروتها في ذلك الوقت في الجهود الرائدة التي بذلها فريدريك لوبلاي (ومنها دراسته الضخمة عن العمال الأوروبيين التي صدرت عام ١٨٥٥) والتي دفعت البحث الإمبريقي دفعات قوية إلى الامام . وقد امتد تأثير لوبلاي إلى خارج فرنسا عن طريق الجمعية التي كونها والمجلة التي كان يصدرها . فوصل تأثيره إلى إنجلترا وإلى ألمانيا كذلك . وإن كان الاقبال عليه في ألمانيا لم يكن راجعاً بالدرجة الأولى إلى طرافته المنهجية ، وإنما إلى اتجاهاته الإصلاحية . وقد استطاع المنهج الإحصائي أن يتطور في ألمانيا بخطى واسعة بعد أن أصبح استخدام الإحصاء في الدراسات الاقتصادية أمراً بديهياً . ومن ثم نما مفهوم الإحصاء الاجتماعي بشكل بارز . وانفض النزاع الذي كان دائراً حول ماهية الإحصاء وأهميته في البحث الاجتماعي بعد أن كتب «روملين» في سنة ١٨٩٤ يقول : « إنه لا يمكن تحديد المفهوم الحديث للمجتمع تحديداً دقيقاً ، وتحليله علمياً إلا عن طريق تطبيق المنهج الإحصائي ، وزيادة انتشاره وتعميقه » . بل إنه ظهرت في تلك الفترة المبكرة دعوة من أكثر من مصدر تنادى بتحويل علم

الاجتماع الى قياس اجتماعي . وكان أساس هذه الدعوة أن : « من لا يستطيع قياس ظواهر المجتمع لن يكون قادراً على التحكم فيها » . الفكرة إذن وراء هذه الأحكام وهذه الدقة العالية هي الرغبة في التحكم في الظواهر الاجتماعية ، أو التدخل في توجيه سير تغيرها . لذلك ليس من قبيل المصادفة أن ترتبط هذه البحوث سواء في القارة الأوروبية أو في أمريكا بالأهداف الخيرية والنوايا الإصلاحية .

أسلوب المسح الاجتماعي

وقد سخر الباحثون طريقة هامة في البحث لخدمة هذه الأغراض ، كان لها فضل يذكر في دفع البحث الإمبريقي إلى الامام ، ونعني بها المسح الاجتماعي . والمسح الاجتماعي عبارة عن عمل تعاوني يستخدم مناهج علمية في دراسة مشكلات وأوضاع اجتماعية معاصرة في نطاق جغرافي محدود . ولكنه يعمد في نفس الوقت إلى توصيل الحقائق ، والنتائج والتوصيات التي انتهى إليها إلى المجتمع المحلي كله بقدر الامكان . وهو يستهدف بهذه الطريقة التوصل إلى أساس فعال للعمل المشترك الواعي . فالمسح الاجتماعي الأمريكي كان يستهدف واعياً اذن غايات إصلاحية تربوية . وقد غطت المسوح الأولى مجالات واسعة كل السعة : فكانت تمثل بصفة عامة دراسات مجتمعات محلية بأكملها ، بدأت في أول الأمر بأحياء صغيرة من بعض المدن ، ثم شملت مدناً كبيرة عن آخرها ، بل وحاولت أن تغطي أقاليم وبلاداً بأكملها . ولكنها سرعان ما اتجهت إلى التركيز على جوانب معينة كانت تعتبر ذات أهمية خاصة في نظر أصحابها ، مثل : الأمور الصحية ، وشئون الإسكان ، والتربية ، وبعض ظروف العمل ، والترويج وقضاء أوقات الفراغ ، وجناح الأحداث . الخ . ولكن العملية كانت في جميع الأحوال واحدة : تسجيل متعدد الجوانب ، حيث يضطلع القائمون بالمسح الاجتماعي بملاحظة ظاهرة اجتماعية معينة من واقع الحقائق الملموسة ، ووصفها ، وتحليلها . ولكن ظل محور الارتكاز دائماً : أن تكون البيانات قابلة للمقارنة بقدر الامكان ، موضوعة في صورة كمية قابلة للقياس ، وعلى هيئة وحدات مثيلة للمنطقة المدروسة ككل . أما البيانات نفسها فكانت تجمع بوسائل شتى منها : البيانات الإحصائية المتوفرة ، والأعمال الأدبية ، وقصاصات الصحف ، وكشوف الأسئلة ، والاستبانات (المقابلات) ، والإحصاء بالعينة ، والمناقشات مع الجماعات ، والملاحظة المباشرة والملاحظة المشاركة ، والوثائق الشخصية ،

مكتبتنا العربية

الذى عرض فى أكثر من دراسة لأهمية استخدام الاحصاء ، وإيضاح حدوده كذلك ؛ وستيوارت تشاين الذى كان له فضل فى تحويل طريقه المسح الاجتماعى الى البحث الاجتماعى «التجريبى»؛ وستيوارت رايس الذى طبق المناهج الكمية فى علم السياسة ، ونشر عدة كتب دراسية لتقريب هذه المناهج ونشرها بين المشتغلين بالبحث الاجتماعى .

تطوير المناهج الكيفية

ولم تهمل مدرسة شيكاغو هذه المناهج الكمية . ولكن البحوث الاجتماعية التى أجريت فى نطاقها اعتمدت بدرجة أكبر على المناهج غير الكمية (الكيفية) . فنجد ويليام توماس - الذى قدم الى علم الاجتماع من ميدان الانثولوجيا - يركز اهتمامه على العلاقة بين الفرد والموقف الاجتماعى . . بين الشخصية والثقافة . وتمثل دراسته - بالاشتراك مع العالم البولندى الأمريكى «فلوريان زنانيكى» - عن تكيف الفلاح البولندى فى المجتمع الجديد فى الولايات المتحدة نموذجاً للدراسة التى استغفدت بنتائج دراسات مونوجرافية من أنواع مختلفة . وقد بين توماس أن الدراسات الكمية - برغم ما فيها من فائدة - تقصر وحدها عن مساعدتنا على فهم الاتجاهات والقيم الاجتماعية . بل يجب لهذا الغرض الاستعانة بالوثائق بجميع أنواعها : كتقارير الحياة (أو الترجمات الذاتية) ، والخطابات ، واليوميات ، وتقارير الأطباء ، والوعاظ ، والمدرسين ، والتحقيقات الصحفية . . . الخ والنسب يتضح منها : تعريف الموقف فى كل حالة ، والسيطرة عليه ، وكيف يتحقق التكيف أو يفشل ، وكيف تحدث التغيرات فى الاتجاهات ، وأساليب السلوك . وبفضل هذه الدراسة الرائدة وغيرها تحول : الشارع ، ومنطقة السكنى ، وأماكن العمل واللهو ، وكذلك الإدارات الحكومية ، ومراكز الشرطة ، وإدارات تحرير الصحف (المحلية بالذات) ، وصلات الرقص والنوادي الى ميدان عمل علم الاجتماع . وحدث ربط بين « الدراسات الميدانية » المعروفة من الانثولوجيا ومنهج « دراسة الحالة » المعروف فى الخدمة الاجتماعية ، وأسلوب « الملاحظة المشاركة » .

قياس المسافة الاجتماعية :

ومن الانجازات البارزة فى مجال تطوير المناهج الكيفية المقياس الذى وضعه « امورى بوجاردوس » - لأول مرة - لترجمة الاختلافات

والتراجى الذاتية ، والخطابات . . الى آخر ذلك من وسائل يمكن أن تكون ذات عائد للبحث . ونلاحظ هنا أن اشتراك رجال الخدمة الاجتماعية قد جعل من الطبيعى أن يركز جامعو البيانات أساساً على طريقة «دراسة الحالة» .

دور جامعتي شيكاغو ونيويورك :

وجدير بنا هنا أن نشير الى دور جامعة شيكاغو فى تشجيع هذا الأسلوب الجديد فى البحث . فإذا « بالمجلة الأمريكية لعلم الاجتماع » - وهى المجلة الرسمية للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع - تبدأ منذ عامها الرابع (سنة ١٨٩٩) تنشر بانتظام تقارير عن الدراسات الاجتماعية الحضرية التى أجريت فى شيكاغو ، حيث تحولت المدينة الكبيرة الى «معمل اجتماعى» - على حد تعبير عالم الاجتماع الأمريكى بارك . وقد ساهم بارك وتلاميذه وزملاؤه من رجال الاجتماع فى تنمية وتطوير هذا الخط الجديد بدراسات جديدة وأصيلة . وأصبحوا يرسمون أسلوب العمل ويحددون الخط الذى تسير فيه بحوث الاجتماع الأمريكى والبحوث الاجتماعية الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، وهى الفترة التى أصبح فيها علم الاجتماع يرتبط لأول مرة بالبحوث الاجتماعية .

والى جانب جامعة شيكاغو كان لجامعة نيويورك فضل يذكر فى المزج بين علم الاجتماع النظرى والبحث الاجتماعى بمناهجه الكمية على وجه الخصوص . ويرجع فضل ذلك الى العالم فرانكلين جدنجز وزملائه .

وهكذا قادت جامعتا شيكاغو ونيويورك عملية التحول التى اعتورت علم الاجتماع التقليدى ، وقدمت لهذه العملية كل ماتحتاج اليه من وسائل معنية . وكان الاجتماع الأمريكى قبل ذلك الحين - على خلاف الحال فى القارة الأوروبية - يخضع لتأثير « الاجتماع الاستنتاجى » الذى كان يقول به الانجليزى هربرت سبنسر .

على أن العنصر الأهم فى تأثير سبنسر على علم الاجتماع الأمريكى أنه جعل الاجتماعيين الأمريكيين - خلافاً لما حذر منه أبو الاجتماع أوجيست كونت - لا ينفرون من علم النفس . بل ان دراساتهم اتخذت طابعاً نفسياً اجتماعياً واضحاً . وكان «جيدنجز» - أحد رواد المدرسة النفسية فى علم الاجتماع - قد نبه الى أهمية التحليلات الكمية لسلوك الجماعات . وكان أن استطاع تلاميذه فيما بعد فرض المناهج الكمية على البحوث الاجتماعية الأمريكية نهائياً . نخص بالذكر من بين هؤلاء التلاميذ « ويليام أوجبرن »

الاجتماعى ودراسات السوق - أهم طرق الدراسة فى البحوث الاجتماعية . وواكب التوسع فى استخدامهما نشاط فى تحسينهما من أجل زيادة دقتهما .

وأصبحت المناقشات المنهجية منذ ذلك التاريخ تشغل حيزا متزايدا فى المجلات والكتب الاجتماعية المتخصصة . وإذا كان الانتقال من المسح الاجتماعى الى البحث الاجتماعى الحقيقى بعد الحرب العالمية الاولى قد تميز بالتوسع فى استخدام الاساليب غير الكمية على يد مدرسة شيكاغو ، فقد بدأت المناهج ذات الطابع الكمية البارز منذ أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات تفرض نفسها . وأخذت النزعة الوضعية الجديدة تقوى أقدامها فى حقل البحوث الاجتماعية (كما تتمثل عند «لندبرج» على وجه الخصوص) . وظهرت بعض الدراسات الرائدة التى أبدت حذقا كبيرا فى الانتفاع بهذه المناهج الكمية فى دراسة موضوعات محددة تحديدا دقيقا . وتجلى الاهتمام الكبير بالمسائل والمشكلات المنهجية فى أن الكتب الدراسية وكتب المدخل الخاصة بالبحث الاجتماعى كانت تستطيع فى بداية الأمر أن تستوعب الحديث عن مناهج البحث الاجتماعى كلها ، ثم اذا بهذه الكتابات تنمو وتتسع بحيث أصبحت تستعصى على المعالجة بين دفتى كتاب واحد ، ولم يعد بوسع باحث واحد بمفرده أن يتابع كل ما ينشر فى هذا الميدان ، وأن يلم بكل جديد فيه . وكان من شأن هذا كله أن تكون الانطباع بأن البحث الاجتماعى الحديث قد غرق فى دراسة أمور منهجه . ثم كان لانشاء بعض الاجهزة والمجلات وغيرها من الادوات المتخصصة أعظم الأثر فى خلق نوع من التنسيق والتوجيه الذى يعين السفينة على مواصلة طريقها الى الامام بنجاح .

التنظيم فى الدراسات الاجتماعية

كان من فضل الاتجاه القوى الى الاشياء نفسها بعد الحرب العالمية الاولى أن توفرت لنا كميات لا حصر لها - ولا امكانية لاستيعابها - من النتائج والتفاصيل ، التى يصعب اجراء مقارنات بينها . وقد أدى هذا بالبحث الاجتماعى الاميريقى الى أن يسخر من علم الاجتماع النظرى التقليدى باعتباره دراسة تأملية ، بل ويحط من شأنه . ولكننا نلاحظ برغم ذلك - ومنذ أكثر من عشرين عاما - حدوث تقارب جديد بين البحث والنظرية .

حقيقة أننا اليوم نفهم علم الاجتماع والبحث

الكيفية فى الآراء ، والاتجاهات ، والعلاقات الاجتماعية الى صورة قابلة للقياس الكمي . وذلك فى كتابة بعنوان : البحث الاجتماعى » ، لوس أنجلوس ، ١٩٢٦) . وتوصل من خلال ذلك الى تطوير الطريقة الشهيرة التى اقترنت باسمه وهى : «قياس المسافة الاجتماعية» . ومن شأن هذا المقياس - فى رأى بارك - أن يمكننا من قياس المسافات الاجتماعية التى تصب فيها كل العلاقات الانسانية فى النهاية . ورغم كل ما كان يعيب طريقة بوجاردوس من قصور وبساطة زائدة ؛ فانا نلاحظ شدة الاقبال عليه فى عشرينات هذا القرن ، من أجل استخدامه فى تحديد الاتجاهات واساليب سلوك الجماعات تحديدا أكثر موضوعية مما كان ممكنا من قبل .

مساهمة علم النفس فى تطوير القياس الاجتماعى:

لا يمكن أن نقعد هنا عن ذكر الدفعات المنهجية نحو تهذيب أدوات القياس الكمي التى استمدتها علم الاجتماع من علم النفس فى أمريكا بصفة خاصة . وقد تمثلت تلك الاسهامات فيما قدمته النزعة السلوكية فى الدراسات الانسانية الامريكية لعلم الاجتماع ، وما أفاد به هذا العلم من تقدم علم النفس التجريبي . ونخص بالذكر: اساليب قياس الاتجاهات الاجتماعية ، ودراسة الجماعات ، والقياس الاجتماعى بصفة خاصة أو ما يعرف باسم « السوسيو مترى » ، والملاحظة المنضبطة ، والتحليل العاملى . . . وهو كله مما أصبح من أدوات البحث الاجتماعى الحديث .

الافادة من الاحصاء على نحو جديد :

وأخيرا شهدت عشرينات هذا القرن الافادة من الاحصاء لا كمجرد وسيلة لوصف الظواهر الكبيرة وصفا دقيقا ، وانما كذلك كأداة تحليلية . فاذا بنا نسجل حدوث ثورة فى استخدام منهج العينة فى البحث الاجتماعى . وتعددت مجالات الافادة من هذا المنهج ، واتسعت بفضل اعتماد كثير من الهيئات الحكومية عليها سواء فى أمريكا أو فى القارة الاوروبية . ولعل أشهر هذه المجالات التى أستعين فيها بمنهج العينة دراسات السوق وغيرها من الاغراض التجارية ، وقياس الرأى العام . ولم يعد هناك من بين رجال الاجتماع من يحاول الطعن فى أهمية الاساليب الاحصائية فى البحوث الاجتماعية .

الاستبيان والاستتبار :

أصبحت وسيلتنا الاستبيان (كشف الأسئلة) والاستتبار (المقابلة) - وقد كانتا معروفتين منذ أمد بعيد فى ميدان الخدمات الاجتماعية والمسح



١ . كونت

الاجتماعى على أنه علم امبيريقى وبحث امبيريقى أساسا ؛ ولكن هذا البحث الامبيريقى بمفهومه الجديد لا ينكر - وهو غير مستطيع ذلك - وجود طرق أخرى من طبيعة غير امبيريقية لدراسة ما يعن لهذا العلم من مشكلات . ونعرض لأهم هذه العناصر بايجاز فى الفقرات التالية .

المفاهيم والمقولات الاجتماعية :

إذا عرفنا العلم بأنه التناول المنهجي (أى التنظيمى التصنيفى) والتفسيرى لبعض جوانب الواقع ، وأن هذا التناول لا يمكن أن يتقدم بغير الخبرة ؛ فاننا نقر بذلك بضرورة وجود بعض المفاهيم العلمية التى لا يمكن ادراكها امبيريقيا . ومن شأن هذه المفاهيم أن تضمن ماسماه «كانط» : «المسلك المأمون للعلم» أى أسس التصنيف والمقولات التى لا يمكن أن تكون موضوعا للخبرة ، لأنه يجب التسليم بها قبل الاحتكام الى أى خبرة . بمعنى آخر : إذا أراد علم الاجتماع أن يشق طريقه كعلم امبيريقى ، فلا يكفي أن يختار أية ظواهر ويقوم بملاحظتها ، ووصفها ، وتصنيفها . بل انه يحتاج الى نسق فكرى ، يحدد الشئ الخاص المتميز فى الوقائع السوسولوجية .

ومن الطبيعى أن يقوم تحديد هذا النسق على تعاون خصب متنوع بين التأمل البحث ، والاستنتاج العقلى ، والمحاولات الامبيريقية . إذ لا يمكن أن نفترض أن مثل هذه المفاهيم أو المقولات التى ستستخدم أساسا للتصنيف جاهزة بدءا فى صورة مرتبة ومنظمة . على أنه من أمارات ازدياد نضوج علم من العلوم ، ألا يحتاج الباحث فى كل حالة الى صياغة هذه المفاهيم ، بل تكون موجودة على درجة - قد تقل أو تزيد - من التنظيم والاحكام ، بحيث يمكن فى أغلب الاحوال الاستعانة بها مباشرة . ولعلنا نضرب المثل على هذه المفاهيم المستقرة اليوم : بمفهوم الفعل الاجتماعى ، والتنظيم من خلال معايير التوقع ، والدور الاجتماعى ، والجماعة . . . وكثير غيرها من المفاهيم التى أفاد منها علم الاجتماع العام . هذه ولا شك ليست بالعلم الامبيريقى ، ولكنها معرفة تحليلية عقلية . وتو أن أتفروض فى مفاهيمها الأساسية - إذا ما أرادت أن تكون ذات فعالية - أن تدلل على صحتها فى الخبرة ، دون أن تكون هناك مع ذلك حاجة الى اشتقاقها من هذه الخبرة . فمفهوم « المعيار الاجتماعى » لا يمكن بحال من الاحوال أن يشتق من مفاهيم أخرى . ففيه يتمثل الى حد ما « الجانب الاصيل» فى الظاهرة الاجتماعية ، الذى يمكن

الاسهاب فى «وصفه» - كنموذج تفاعلى ، أو علاقات انسانية - دون ما حاجة الى تأسيسه على هذا النموذج أو هذه العلاقات . فالاجتماعى كالمعضى - فى علم الحياة - غير قابل للاشتقاق من شئ آخر ، حتى وإن فرضنا عليه التفتيت النظرى . وهكذا يتوفر لدى علم الاجتماع العام حصيلة من «المفاهيم الأساسية» أو المقولات التى لا يمكن بدونها التوصل الى أى أحكام محددة عن أحداث اجتماعية جزئية . ذلك أن هذه المفاهيم تحدد لنا الشروط الواجب تحققها حتى يمكننا التحقق من أن الظواهر المطروحة ظواهر اجتماعية أصلا .

ومن الجدير بالذكر أن الاجتماعيين قد استطاعوا الاتفاق الى حد بعيد على جملة من هذه المفاهيم الأساسية . وقد تكون هذا الاتفاق من خلال المناقشات الطويلة التى امتدت من كارل ماركس واميل دوركيم الى فلوريدو ياريتسو ، وماكس فيبر ، وجورج زيميل ، حتى تالكوت بارسونز ، وجورج جورفيتش وروبرت ميرتون . وهذه قلة من أسماء كثيرة أسهمت بنصيب موفور فى اخصاب هذه المناقشات . فتهيا بذلك لعلم الاجتماع عدد كبير من المفاهيم الأساسية التى

إذا ما استطعنا تحويل هذه النظريات المحدودة الغرض الى نظريات متوسطة المدى • ونرتقى درجة أعلى إذا ما أمكن التاليف بين عدد من هذه النظريات المتوسطة المدى فى انساق نظرية أشمل • ويمكن أن نضرب المثل على هذا النوع الأخير من التعميم النظرى فيما نحن بصدد التوصل إليه اليوم من نظرية سوسولوجية عامة فى التنظيم ، التى تفسر لنا العلاقة بين الجماعات الرسمية وغير الرسمية داخل المؤسسة الصناعية ، وكذلك بعض الظواهر الشبيهة فى اطار علم الاجتماع الحربى ، ونظرية البيروقراطية ، وأخيرا بعض مشكلات علم الاجتماع السياسى الخاصة بالاجهزة النيابية الرسمية ، وكذلك الجماعات التى تتكون تلقائيا ، والتى تمثل وسائل أكثر سيولة للتأثير مثل جماعات الردهات (تمثل أصحاب المصالح فى المجتمعات الرأسمالية الذين يؤثرون على آراء أعضاء البرلمان) ، والجماعات ذات النفوذ بأنواعها المختلفة والوسائل غير الرسمية الأخرى للرقابة السياسية والاجتماعية •

على أننا يجب أن نعى بكل وضوح أن مثل هذه التعميمات الواسعة فى النظرية السوسولوجية لا زالت نادرة • فنحن نتحرك فى الغالبية العظمى من الحالات فى نطاق التعميمات المحدودة الغرض التى نتوصل الى تحديدها فى صدد ظواهر محدودة متفرقة ، دون أن نكلف أنفسنا عناء الربط بينها وبين تعميمات أخرى مشابهة • على أنه يحدث فى بعض الأحيان ألا يرقى البحث الى مرتبة هذه النظريات المحدودة الغرض ، بل يظل محصورا فى مرحلة وصف بعض الانتظامات العامة ، دون محاولة تقديم تفسير نظرى - ولو جزئى - لهذه الانتظامات • ولا نعدم الامثلة التى يمكن أن تساق للتدليل على ذلك ، فهى كثيرة بغير حاجة الى تحديد ، ويكفى أن نجعل النظر فى ميدان « **الاحصاء الاجتماعى** » ، ففيه كثير من الشواهد على هذا •

وهكذا تتوفر لدينا السلسلة التالية ذات المستويات الأربع ، التى رتبناها تبعا لمدى نمو درجة تجريد المفاهيم المتحصلة منها ، وهى :

- ملاحظة الانتظامات العامة الاهييرية

- وضع نظريات محدودة الغرض

- نظريات متوسطة المدى

- نظريات ذات درجة عالية من التركيب

والشمول

غير أننا نجد فى جميع الاحوال أن المفاهيم تستخدم على النحو الذى يحددها به علم الاجتماع العام ، بحيث أنه يبدو للمراقب من على السطح

يمكن توصيلها للأجيال الجديدة من الدارسين ، والتى أصبح بوسع الباحث الفرد التسليم بها بدءا كأساس نظرى يستطيع بفضل تصنيف المادة المكتسبة من الخبرة • ويفضل بعض الباحثين أن يطلقوا على هذا الفرع من فروع الدراسة السوسولوجية « **علم الاجتماع العام** » أو « **علم المفاهيم السوسولوجية** » •

وتقابل هذه المفاهيم فى عالم الطبيعة - عند كانط - مقولات المكان ، والزمان ، والواقع ، والمادة ، والعلية وغير ذلك • بينما نذكر من أمثلتها فى ميدان علم الاجتماع ، مفاهيم : الفعل الاجتماعى ، والتصورات الجمعية ، ومعايير التوقع ، والشخص الثقافى الاجتماعى ، والدور والجماعة • الخ • **فيخرج لا نستطيع أن نرتب عليها وحدها أية معرفة خاصة محددة ، وإنما هى تمثل قسب وصفا تحليليا لأبعاد الوجود الاجتماعى ، الذى يراد التعرف عليه ، أى امكانيات وجود الاشياء فى عالم المجتمع •**

ولا تبدأ عملية المعرفة الحقة الا عندما تنتقل هذه المفاهيم - مرتبطة بفروض محددة - الى حيز الواقع ، فتسمح لنا بتصنيف وتنظيم مادته على أسس واحدة ، بحيث يتكون عندنا فى النهاية ما نطلق عليه اسم النظرية السوسولوجية (نظرية علم الاجتماع) • ومعنى هذا بكل وضوح أنه مهما بلغ اغراق العلم فى الامبريقية ، فإنه ينطوى على بعض العناصر التحليلية النظرية • بل هى ضرورية له قبل أن يتمكن من وضع أى فرض جديد يريد اختباره فى الواقع •

مستويات التعميم فى النظرية الاجتماعية :

لا بد أن يحدث - فى خطوة تالية - أن تفصل النظريات السوسولوجية الحقيقية عن علم المفاهيم هذا ، وذلك بمجرد ارتفاعها الى مستوى الأنساق الفكرية التى تتمتع بقدر من الشمول والعمومية • ويمكننا القول - على وجه الاجمال - بأنه لم تتوفر لدى علم الاجتماع حتى الآن سوى أسس نظرية ذات مدى محدود نسبيا • وتوضح هذه الحقيقة بالذات من المفهوم الذى وضعه روبرت ميرتون عن « **النظريات المتوسطة المدى** » • وهى نظريات تمثل خطوة اتضح من النظريات الموقوتة أو الموضوعة لفرض معين ad-hoc التى توضع باستمرار لتفسير التفاهم حول بعض الانتظامات التى اتضحت امبيريقيا • ولكن هذه النظريات تمثل درجة أدنى من النظريات المركبة أو الشاملة ، والعلاقات النظرية المتكاملة •

ونكون قد اجتزنا خطوة أولى على طريق المعرفة

مكتبتنا العربية

على أبعاد موحدة - المنصبة على الموضوع الاجتماعي . فمشكلات مثل مشكلة تبادل المنظورات بين الأنا والعمر ، أو مشكلة تناظر العلاقات لا تقودنا الى معارف محددة ، وانما هي تمدنا بالاطار المرجعي الذي يستحيل بدوره وجود علم اجتماع . ولا يسعنا قبل أن يتوفر لدينا نسق فكري خاص - متميز وعديم النظير - أن ندعى لعلم الاجتماع حقاً في الوجود الخاص المستقل . وهو النسق الذي يقوم في النهاية على اثبات طابع متميز للبعد الاجتماعي ، وهو ما سبق اميل دوركايم الى تحديده في مؤلفه « قواعد المنهج في علم الاجتماع » .

♦ عمليات فكرية أساسية في البحث

الاجتماعي :

♦ التجربة الفكرية

♦ والنموذج الفكري

علاوة على هذه المسائل يتعين علينا أن نتوقع في علم الاجتماع الاميريقي التعامل على أسس أخرى غير اميريقية . مع مراعاة أن هذه الاسس ستقودنا بعد لف ودوران - قد يطول أو يقصر - الى تحقق اميريقي في النهاية . ولن يتسع المقام لأن تأتي على كل العمليات الفكرية ذات الاهمية الاساسية في البحث الاجتماعي ، فلا مناص من تخصيص الكلام عن موضوع محدود ، حتى يمكن أن نستكمل الامام بالخط الرئيسي لحديث اليوم عن المنهج في علم الاجتماع الحديث .

« التجربة الفكرية » عملية ذات طبيعة عقلية استنتاجية ترافق البحث العلمي باستمرار . وتستمد هذه العملية وظيفتها الخاصة المتميزة في البحث من حيث أنها تسمح بتحليل مفهوم معين من نواحيه المختلفة ، أي اجراء « تجارب فكرية » عليه . ويتم عن هذا الطريق باستمرار التوصل الى اكتشافات هامة ، تتحول فيما بعد الى خيوط موجهة لعملية البحث الفعلية . وهذه هي نفسها الاسس التي تقوم عليها « النماذج الفكرية » المعروفة في العلوم الاجتماعية (وخاصة في الاقتصاد السياسي ، وحديثاً - وبشكل متزايد - في علم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعي ، وبعض فروع المعرفة مثل تحليل الجماعات الصغيرة) . ولا يستطيع أحد أن ينكر جدوى هذا الاسلوب في ضوء النتائج التي يمكن التوصل اليها عن هذا الطريق . ويعتبر استخدام النماذج من العناصر الاساسية للمنهج غير الاميريقي في البحث الاجتماعي . الا أن المقام يوجب علينا شيفاً من الحذر ازاء بعض المبالغات

أن الاتفاق النظري قد بلغ حدا بعيداً ، أبعد مما هو في الواقع فعلاً . الا أن استخدام نفس المفاهيم الاساسية على المستويات الاربع المذكورة لا يدل بحال من الاحوال على درجة التكامل النظري التي أمكن التوصل اليها فعلاً . اذ لا نستطيع انقول بوجود مثل هذه الدرجة من الاتفاق الا بعد اتضاح مظاهر تقارب بعيد تسمح لنا بادماج الملاحظات التي اجريت في أماكن مختلفة للانتظامات العامة الاميريقية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية - مروراً بمستويين النظريتين المحدودتين الغرض والنظريتين المتوسطة المدى - في نظرية واحدة مركبة وشاملة .

نموذج واقعي لتقدم التعميم النظري :

ومن الأمثلة الممتازة على هذا ما قدمه لنا العالم الاميريكي جورج هومانز homans في مؤلفه عن الجماعة الانسانية (الصادر عام ١٩٥١) فقد صاغ هومانز في هذا الكتاب بعض الانتظامات العامة التي لوحظت على احدى جماعات العمل في شركة وسترن اليكتريك ، وحدى جماعات المراهقين ، وحدى الأسر التي تعيش في جزيرة تيكوبيا Tikopia وأحد المجتمعات المحلية الصغيرة في اقليم نيو انجلند ، صاغها في نظريات جزئية . ثم ألف بينها في نظرية عن نشره بالاشتراك مع هنري ريكين Rieken (عام الجماعة الانسانية . ثم قام فيما بعد - في مقال ١٩٥٤) ، واستناداً الى مزيد من البحوث - بتدعيم هذه النظرية وتوثيقها ، كما أدخل عليها بعض التعديلات الجزئية . وقد قاده هذا في النهاية (في كتابه بعنوان : السلوك الاجتماعي . اشكاله الأولية - نيويورك ، ١٩٦١) الى تحديد نظرة أشمل للسلوك الاجتماعي كله .

ویدلنا هذا المثال بمنتهى الوضوح على أسلوب التقدم في ضوء المخطط الذي رسمناه من قبل . على أننا اذا أخذنا في الاعتبار - الى جانب هذا - أن هناك مئات من مثل هذه النظريات في مختلف ميادين علم الاجتماع ، لأمكننا أن نتصور مدى الصعوبة التي يمكن أن تكون عليها عمليات التقدم في سبيل وضع النظريات العامة ، ومدى حاجتنا دائماً أبداً الى الضوابط الاميريقية لتأكيد وتأمين هذه العمليات في مختلف مراحلها .

على أننا نؤكد هنا أن هذه التطورات النظرية تعمل في خدمة المعرفة ذاتها ، بينما نجد أن تطورات المفاهيم الاساسية أو المقولات التي أشرنا اليها من قبل لا تخدم عملية المعرفة ذاتها ، وانما هي تؤدي وظيفة تصنيفية ، اذ توجه المعرفة -

للتحقق مما اذا كان كلاهما منطلقا من أسس خاطئة . بذلك يتضح مدى الاختلاف العميق بين وضع النموذج ووضع النظرية ، بحيث أنه بات من السهل علينا نسبيا تحديد وظيفة كل منهما في عملية البحث ، بما لا يسمح بحدوث اختلاط في المستقبل . ولكننا نلتقي مع ذلك - دائما أبدا - بمثل هذا الخلط ، الذي يبرر ولا شك تفصيلنا في عرض هذه القضية .

نكتفي في مقال اليوم بهذا القدر من المشكلات العديدة التي ترتبط بمفهوم « علم الاجتماع الامبيرى » ، وحسبنا أن لفتنا النظر الى جملة من أبرز هذه المشكلات التي استحوذت على اهتمام علماء الاجتماع ابتداء من دوركيم حتى ميرتون . ولعل هذه الإشارة منا أن تكون فاتحة اهتمام أوسع بمشكلات المنهج فى علم الاجتماع الحديث . فقد تطور علم الاجتماع الامبيرى بمعناه المحدود على مدى السنين السبعين الاخيرة التي انقضت على ظهور مؤلف دوركيم : « قواعد المنهج » . (الصادر عام ١٨٩٥) . ولم يكن هذا التطور وليد فكرة أو تصور نظرى مسبق ، ولكنه كان تطورا من واقع البحث الفعلى . لذلك لم نعد نستطيع اليوم الامساك بالاسهامات الاساسية فى منهج علم الاجتماع الامبيرى فى بطون الكتب التي تحمل فى عنوانها كلمة «منهج» ، وإنما يحقق المنهج تقدمه الفعل الحقيقى أساسا فى اطار البحوث نفسها . فالخاصية المميزة لمنهج الدراسة العلمية الامبيرية أنه لا يمكن أن يدرس الا من خلال الممارسة الفعلية ، ولا يمكن فيه أن يحل الغرض النظرى محل التحقيق الواقعى . وأفضل سبيل لنا للتعرف على المنهج هو الغوص فى الانجازات الكبرى التي استطاع البحث العلمى تحقيقها .

وأملنا أن نستطيع فى مقالات تالية اكساب المنهج الاجتماعى الامبيرى مزيدا من الوضوح والتحديد من خلال استعراض البحوث الكبرى لائمة الاجتماع كدراسات دوركيم عن تقسيم العمل ، والانتحار ، والأسرة . . . الخ ودراسات ماكس فيبر عن «الاقتصاد والمجتمع» ، و«مجموعة مقالات فى الاجتماع الدينى» . . . الخ انتهاء بآبرز الانجازات المعاصرة فى البحوث الاجتماعية . ولعله يمكن من خلال ذلك - وبعد تطويع هذه المناهج لظروفنا المحلية الخاصة - أن نتوصل فى مدى قريب الى تحقيق الارتقاء والاحكام المطلوبين لبحوثنا الاجتماعية المصرية .

محمد محمود الجوهري

التي نصادفها والتي بدأت تنتشر فى علم الاجتماع : بعد انتشارها فى الاقتصاد . فطالما أنه يظل واضحا أن وضع النموذج هو مجرد وسيلة معينة لقياس كل الأبعاد والجوانب لمسكنة نظريا لمفهوم معين ، فلا اعتراض ولا مؤاخذة . ولكن ما أن يعتقد الباحث - متجاوزا ذلك - أن تحليل هذه النماذج يحل محل النظريات الحقيقية ، بل ويستطيع أن يغنى عنها غناء كاملا ، فاننا نرفع صوتنا بالاعتراض القوي ، وذلك لاعتبارات متعددة فى نفس الوقت . إذ أن أكثر التفسيرات ساذجة لعملية وضع النماذج يقترب بهذه العملية الى ما يعرف « بالمفاهيم التجوهرية » فى الفينومينولوجيا ، حتى أننا نجد من يطلق عليها اسم «أفلاطونية النماذج» . غير أن هذا لا يمثل سوى أحد جوانب المشكلة . أهم من ذلك وأخطر شأننا تلك المحاولات التي تعتبر النماذج الموضوعية بهذه الطريقة «بديلا» للتحقق الامبيرى ، كما هو شائع فى الظروف العادية لوضع النظرية . كما يجب ألا يعيننا المظهر المباليغ فى الدقة الذي تطلعننا به هذه النماذج أحيانا عن حقيقة هامة ، وهو أنه لم يمكن التوصل اليها الا لأن جميع الظروف الاخرى قد عولجت بطريقة تجريدية تعسفية أيضا .

وهكذا نرى أن النماذج تكون مفيدة طالما أن تحديدنا لعناصرها كان تحديدا «اجرائيا» فقط ، وأنها تستهدف من ورائها التوصل الى وضع فروض مهمتنا أن نتحقق منها من خلال المعلومات الواقعية . فإذا أيد الواقع الغرض المتضمن فى النموذج ، ارتقى هذا النموذج الى مرتبة النظرية . أما فى حالة اثبات انحرافه عن الواقع ، فان ذلك يعنى رفض نظرية معينة ، أو تأييد أخرى .

النموذج والنظرية :

وهكذا يتضح أننا لا نستطيع اعتبار النماذج ولا التجارب الفكرية بديلا عن « التجارب الواقعية » . إذ لا بد لنا من الاحتكام لهذا الواقع دائما وفى كل حالة . ومع ذلك فان هذا الجهد التحليلى العقلى للبحث يحتل أهمية أساسية فى مرحلة الإعداد للبحث ، إذ يتيح لنا أن نحدد نظريا تماما كل المتغيرات الممكنة التي يمكن أن تكون ذات وزن فى حالة معينة ، حتى نتوصل فيما بعد الى تحديد أى هذه الاحتمالات العقلية أكثر اتفاقا وظروف الواقع . فإذا ظهرت بعض الارتباطات العقلية التي تتعارض والتجربة ، فلا يصح أن يكون ذلك سببا فى الاستخفاف بالامبيريقية . بل على العكس من ذلك يكون داعيا الى الرجوع الى كلا العنصرين - العقل والامبيريقى -

من الحقائق التي اخذت تفرض نفسها يوما بعد يوم ان العلوم الاجتماعية ترتبط في نشأتها ونموها واتجاهاتها ارتباطا وثيقا بالنظم السياسية القائمة في البلاد المختلفة وبالمصالح الاجتماعية والاقتصادية التي تمثلها هذه النظم، أى ترتبط بالايديولوجية بعبارة مختصرة . واذا كان فلاسفة العلوم الاجتماعية قد تحدثوا منذ زمن بعيد عن المخاطر التي تحيط بالعلوم

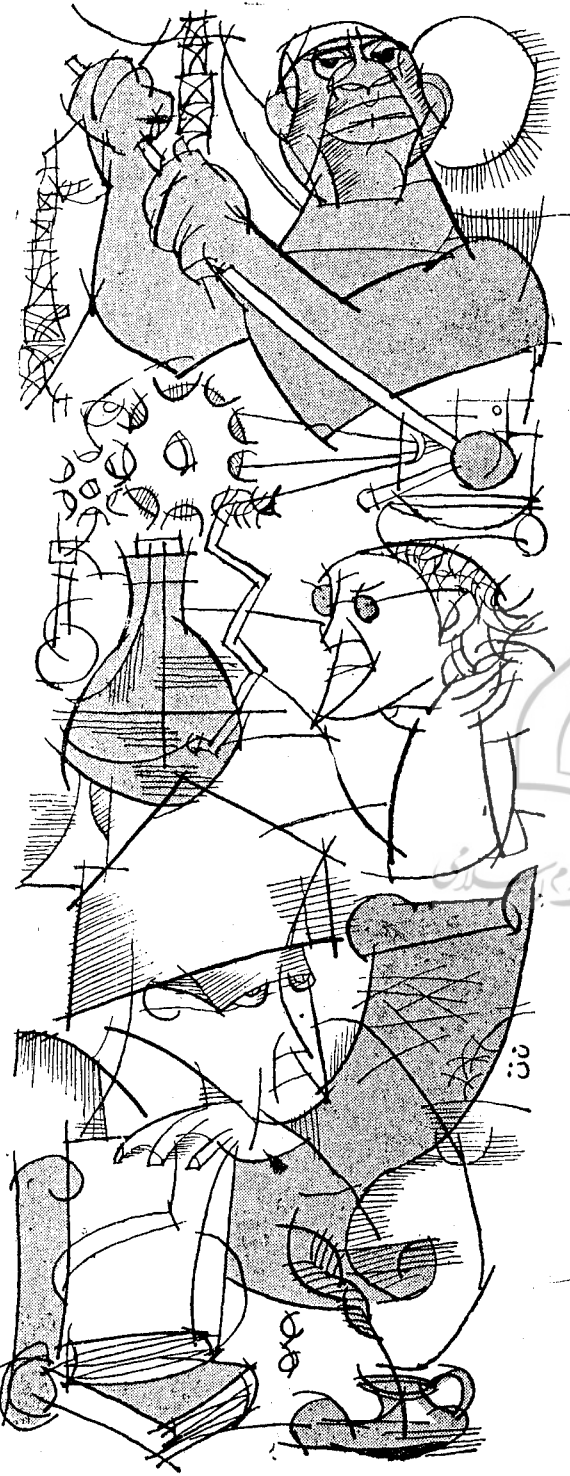
الانجازات الحديثة في علم الاجتماع الماركسي

الاستيد يست



الاجتماعية . لكونها ستضطر اضطرارا في بعض الأحيان الى ان تصطدم بنظم الحكم القائمة او بالدولة بمعنى ادق ، فان الاشتراكية العلمية ركزت على هذه النقطة تركيزا شديدا ، على اساس ان العلوم الاجتماعية بطبيعتها لابد ان تكون منحازة ، وان مقولة الموضوعية في البحوث العلمية الاجتماعية ليست سوى خرافة تروج لها الاوساط العلمية في البلاد الرأسمالية . ولذلك هاجمت الاشتراكية العلمية بعنف شديد ما أطلق عليه اسم «علم الاجتماع البورجوازي» الذي يزعم الموضوعية المطلقة في حين انه مصطبغ اصطبغا شديدا بالايديولوجية السائدة في المجتمعات الرأسمالية .

وقد ادى ذلك - تاريخيا - بالفكر الماركسي الدوجماتيقي الى ان ينكر امكانية قيام علم اجتماع بجانب المادية التاريخية التي اعتبرت هي نفسها علم الاجتماع الماركسي . والحقيقة ان وجهة النظر السابقة تصطدم اصطداما مباشرا مع القصور المثالي لنظر كبير من فلاسفة



العلوم الاجتماعية البورجوازيين وعلمائها ، للعلوم الاجتماعية ولشروط البحث الواقعي في ميادينها المختلفة . فهذه العلوم - في نظرهم - يمكن أن تجرى بحوثها متحررة من أسرار الايديولوجية تماما ، وخاصة أن الباحث العلمي سيتذرع « بالموضوعية » وهو بصدد اجراء بحوثه ، وهذا في حد ذاته هو الضمان الحقيقي لاستقلال البحث العلمي عن أي مؤثرات خارجية .

وقد عبر الفيلسوف الألماني الكبير ارنست كاسيرر عن وجهة النظر هذه بمنتهى الوضوح في ختام كتابه « مقال عن الانسان » . إذ قرر « أن العلاقة بين الذاتية والموضوعية ، بين الفردية والعمومية شأنها في الفن ليس كشأنها في العلم انه لحق أن الكشف العلمي العظيم يحمل ايضا طابع العقل المفرد لصاحبه ، إذ أننا نجد فيه - ليس فقط عرضا موضوعيا جديدا للأشياء - بل ايضا اتجاها ذهنيا متفردا ، وربما نجد طابعا شخصيا في الأسلوب . ولكن كل هذا ليس له الا تأثير سيكولوجي فقط ، لا يؤثر على المنهج ، ففي المضمون الموضوعي للعلم ، تنسى هذه المظاهر الفردية وتمحى ، لأن أحد الأغراض الحقيقية للفكر العلمي هو الإقلال من كل العناصر الشخصية والموضوعية » .

ومن المعروف ايضا أن عالم الاجتماع الشهير ماكس فيبر كان يعتقد في إمكان القيام بدراسات سوسيولوجية منفصلة عن القيم الايديولوجية ، وأن على علم الاجتماع إذا كان يريد أن يكون علميا حقيقة أن يقوم على عدم التحيز الايديولوجي في التحليلات التي يقدمها . وقد اعتنق علم الاجتماع الألماني في الفترة من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٢٠ هذه المبادئ بحماس شديد ، بالرغم من وجود بعض المعارضين .

وخلاصة ما سبق كله ، وجود اتجاهين متعارضين ومتطرفين . الأول منهما ينطلق من البلاد الاشتراكية ، ويرى أن العلوم الاجتماعية ايدولوجية بحكم طبيعتها من ناحية ، وأن المادية التاريخية تفنى عن قيام علم الاجتماع . بالمعنى البورجوازي ، و أنها هي نفسها علم الاجتماع الماركسي . والثاني يسود في البلاد الرأسمالية ، ويزعم أن العلوم الاجتماعية يمكن أن تنشأ وتقوم وتجرى أبحاثها متحررة من أسرار الايديولوجية ، ما دامت « الموضوعية » ستكون طابعها .

غير أن السنوات الأخيرة شهدت تغيرات جوهرية في كلا الاتجاهين . فالاتجاه الأول ، وإن

مكتبتنا العربية

الاجتماعية المعادية لها ويتطلب ذلك بالضرورة معرفة الأسباب التي تحكم السلوك العملي لمختلف الطبقات الاجتماعية في ظل الظروف المختلفة والمتغيرة .

وتبدو فائدة الاعتماد على المعرفة العلمية الاجتماعية بالنسبة للطبقة العاملة في جميع الأحوال سواء وهى لم تحصل على السلطة بعد، أو بعد حصولها على السلطة فعلا .

فاذا كانت الطبقة العاملة لم تحصل على السلطة بعد ، فمعنى ذلك انها ستكون مستقلة بواسطة رأس المال ، ومضطرة - خلال صراعاها في سبيل التحرر - الى ان تعتمد على صور السلوك العملي المختلفة للطبقات الاجتماعية الأخرى . ومن ثم تبدو أهمية معرفة المحددات التي تحكم سلوك مختلف الطبقات ، والعلوم الاجتماعية وحدها هي التي يمكن ان تمدها بهذه المعرفة .

وبعد ما تستول الطبقة العاملة على السلطة ، فانها ستجد نفسها مضطرة للصراع ضد الدول الرأسمالية ، وضد الثورة المضادة في نفس البلد الذي قامت فيه الثورة ، ولذلك فسرعان ما تجد نفسها ملزمة بحل عديد من المشكلات البالغة الصعوبة ، التي تتعلق بتنظيم الانتاج والتوزيع وتثور بهذا الصدد عدة أسئلة: كيف يمكن وضع خطة اقتصادية ؟ كيف يمكن الاستفادة من جهود المثقفين ؟ كيف يمكن كسب الفلاحين والبورجوازية الصغيرة وضمهم الى صفوف الثورة الاشتراكية ؟ كيف يمكن اعداد وتاهيل قادة اداريين مدربين من الذين خرجوا من صفوف الطبقة العاملة ؟ كيف يمكن التعامل مع الفئات العريضة في المجتمع الغير الواعية بوضعها الطبقي ؟

كل هذه الأسئلة وعديد غيرها ، تتطلب الاجابة عليها معرفة عميقة بالمجتمع ، وبالطبقات التي يتكون منها ، وبخصائصها . وبمحددات سلوكها في ظل الظروف المختلفة. وتتطلب الاجابة أيضا معرفة بالحياة الاقتصادية وبالمفاهيم الاجتماعية التي تتبناها مختلف الجماعات الاجتماعية .

وبعبارة مختصرة ، فانه تدعو الحاجة الى الاستخدام التطبيقي للعلوم الاجتماعية بيد ان المهمة التطبيقية المتعلقة باعادة البناء الاجتماعى لا يمكن تحقيقها بنجاح الا بتطبيق سياسة علمية للطبقة العاملة ، أى سياسة مؤسسة على نظرية

ظل حتى الآن مصرا على تأكيد الطابع الايديولوجى للعلوم الاجتماعية في البلاد الرأسمالية ، الا انه - وخصوصا بعد انتهاء عهد ستالين - اعترف بإمكان قيام علم اجتماع ماركسى اميريقى بجوار المادية التاريخية .

وتخلى الاتجاه الثانى عن مزاعمه المطلقة السابقة ، التي كانت تؤكد بغير تحفظ الموضوعية البحتة للعلوم الاجتماعية ، وبدأ يعترف بتأثير هذه العلوم بالايديولوجية بدرجة صغيرة او كبيرة حسب الظروف . وقد أسهمت في هذا التغيير بصورة بارزة كتابات رايت ميلز ، وجونار ميردال ، وداهر ندورف .

ونريد في هذا المقال الوجيز ان نركز على التغيرات التي لحقت بالاتجاه الاول ، ونعنى نشأة علم الاجتماع الماركسى اميريقى ، لما له من أهمية قصوى من النواحي النظرية والتطبيقية على السواء .

غير انه لا بد لنا من ان تعرض اولا للموقف الماركسى التقليدى من علم الاجتماع قبل ان نتحدث عن التغيرات التي لحقت به .

اولا

الموقف الماركسى التقليدى من علم الاجتماع

لعل خير ما يصور الموقف الماركسى لتقليدى من علم الاجتماع هو كتاب الفيلسوف الماركسى المعروف بوخارين الذى نشره عام ١٩٢١ الموسوم : « نظرية المادية التاريخية : كتاب شعبى في علم الاجتماع الماركسى » .

(وقد أعيد نشره في باريس عام ١٩٦٧) . وقد حرص بوخارين على ان يبرز بكل وضوح ومنذ السطور الأولى لمقدمة كتابه الطابع الطبقي للعلوم الاجتماعية . فهو يهاجم موقف العلماء البورجوازيين في حديثهم عن العالم وكأنه شيء غامض تحوطه الأسرار ، في حين أن أى علم يجد مصدره في حاجات المجتمع ، أو في حاجات الطبقات الاجتماعية التي تكونه . وليس يكفى في نظره معرفة طبيعة الأشياء التي تحوطنا ، بل لا بد من أن نتبنى افكارا واضحة عن المجتمع . وتبدو أهمية ذلك بالنسبة للطبقة العاملة التي لا بد لها أن تتزود - وهى تخوض صراعاها الطويل ضد الاستغلال - بمعرفة واعية ومتعمقة بالقوانين التي تحكم سير المجتمع . فلا بد لها ان تنبأ بالوسائل التي ستنهجها باقى الطبقات-

نظام آخر تختفى فيه سيطرة السادة على الأتقان ؟

وهل يستطيع البورجوازي - في ظل النظام الرأسمالي - أن يتخيل علاقات اجتماعية لا تقوم على أساس السعي لتحقيق أكبر أرباح ممكنة ، أو هل يستطيع أن يضع يده على مواطن الضعف والخلل في النظام الرأسمالي التي تجعل تغيره واحلاله بنظام اجتماعي أكثر تقدماً أمراً محتوماً ؟

غير أن وضع الطبقة العاملة يختلف اختلافاً جذرياً عن وضع غيرها من الطبقات . فهي ليست متمسكة بالنظام الرأسمالي وتريد الحفاظ عليه بكل ما تملك من قوى ، مما كان من شأنه أن يحجب عنها الرؤية الواضحة ، بل إنها تريد أن تحطم هذا النظام الرأسمالي لكي تقيم على أساسه نظاماً جديداً تسود فيه الطبقة العاملة . ومن هنا فالطبقة العاملة في اعتمادها على العلم الاجتماعي البروليتاري تكون قد تزودت بإمكانات ضخمة تسمح لها بالفهم الموضوعي ، والتنبؤ الدقيق بإمكانات التطور الاجتماعي .

العلم الاجتماعي البروليتاري :

وإذا كان الأمر كذلك فيبقى سؤال هام : ما هو هذا العلم الاجتماعي البروليتاري ؟

يجيب بوخارين بوضوح أن هذا العلم هو نظرية المادية التاريخية التي هي نفسها يمكن أن تكون علم الاجتماع الماركسي .

ويرد بوخارين على بعض الرفاق الذين ذهبوا إلى أنه لا يمكن اعتبار المادية التاريخية بمثابة علم اجتماع ماركسي . وقد « قاموا » اعترضهم على أساس أسباب ثلاثة :

- ليس هناك سوى منهج واحد للمعرفة التاريخية ، ولا يمكن إقامة الدليل على صحة أي مجموعة من الحقائق المعاصرة إلا إذا أصبحت حقائق تاريخية تخضع للتحقيق .
- إن فكرة « علم الاجتماع » غامضة وغير محددة . فبعض العلماء يقصدون بعلم الاجتماع علم الثقافة البدائية وأصول الصور الأولى للحياة الإنسانية (كالأسرة مثلاً) ، والبعض الآخر يعنون به مجموع النظرات والتأملات البالفة الغموض حول مختلف الظواهر الاجتماعية على وجه الإجمال .

علمية ، توضع في خدمة طبقة البروليتاريا ، وهي النظرية التي صاغها ووضع دعائمها كارل ماركس .

وهكذا - وعلى ضوء العرض السابق - استطاع بوخارين ببراعه أن يربط بين العلوم الاجتماعية وبين الطبقات الاجتماعية ربطاً محكماً وثيقاً . فهناك علوم اجتماعية للبورجوازية تساعد في السيطرة على باقي الطبقات ، وتحاول الحفاظ على كل الأوضاع القائمة التي تجبّد استغلال الإنسان للإنسان . ولكن هناك أيضاً علوم اجتماعية للطبقة العاملة تساعد في تحرير الإنسان وفرض المثل والقيم التي تدعو لها الاشتراكية العلمية .

ويهاجم بوخارين بشدة مزاعم الفلاسفة وعلماء الاجتماع البورجوازيين الذين ذهبوا إلى أنهم أقاموا « علماً بحثاً » يتميز بالموضوعية المطلقة . وهم على هذا الأساس يزعمون ألا شأن لهم بصراع المصالح في المجتمع ، ولا بالسعي إلى الربح ، ولا بكل ما يتعلق بأمور الحياة الدنيوية . وهم بذلك يصورون عالم الاجتماع وكأنه اله هبط في جبل عال ، وشرع يلاحظ - بغير انفعال - الحياة الاجتماعية بكل ما تضطرم به من صراعات !

وليست هناك حاجة لبذل مزيد من الجهد لتفنيد هذه النظرة المثالية . فالعلم يجد مصدره في صميم الحياة العملية . ولذلك يبدو واضحاً ضرورة الاعتراف بالطابع الطبقي للعلوم الاجتماعية . وليس من الصعوبة في شيء أن نفهم أن لكل طبقة اجتماعية رؤيتها الخاصة للعالم ، ومن ثم لا بد أن يكون العلم الاجتماعي للبورجوازية مختلفاً اختلافاً جذرياً عن العلم الاجتماعي للطبقة العاملة .

ويستخلص بوخارين من كل المناقشات التي يعرضها نتيجة أساسيه مفادها أن العلم الاجتماعي البروليتاري « اسمى » من العلم الاجتماعي البورجوازي . غير أنه يحرص على أن يدعم هذه النتيجة بحجيات موضوعية : أهمها أن الذين يعيشون في ظل نظام اجتماعي محدد يؤمنون به ، لا يستطيعون تجاوز الحدود الضيقة لهذا النظام لكي يستشرفوا المستقبل ، أو لكي يتنبأوا بإمكانية التطور الاجتماعي نحو نظام اجتماعي مغاير يقوم على انقراض النظام القديم .

وهل كان السيد الاقطاعي - في ظل النظام الاقطاعي - يتصور علاقات اجتماعية في ظل

مكتبتنا العربية

الاستمارة بمقدمة طلب فيها من عمال الريف والمدن أن يملأوا هذه الاستمارة ، لأنهم فقط الذين يستطيعون أن يصفوا « بمعرفة كاملة الشرور التي يعانون منها » . ووجه النداء أيضا الى الاشتراكيين من كافة الاتجاهات الذين يرغبون في الإصلاح الاجتماعي ، باعتبار أن عليهم أيضا أن يحصلوا على معرفة **مضبوطة وواقعية** positive بالظروف التي تعيش فيها الطبقة العاملة . وأعلنت هذه المقدمة أيضا أن الاجابات سوف تصنف لكي تكون أساسا لسلسلة من المقالات التي ستنشر في « المجلة الاشتراكية » ، على أن تجمع بعد ذلك في كتاب .

وتنقسم استمارة البحث التي أعدها ماركسي الى اربعة اقسام رئيسية تحتوي على ١٠١ سؤالاً .

ومن استعراض هذه الاستمارة ، يمكن القول انها تتضمن العطلة بالغة الدقة والتنوع . يمكن على أساسها بالفعل معرفة وتقدير الظروف التي تحيا في ظلها الطبقة العاملة . (نص الاستمارة منشور في كتاب بوتومور وروبل ، راجع قائمة المراجع) . واذا كانت نتائج البحث لم يتح لها أبدا أن تعلن لظروف متعددة ، إلا أن هذا البحث بذاته - بالإضافة الى بحوث متعددة أخرى - يعد شاهدا على منهج كارل ماركس في صياغة تحليلاته ونظرياته ، والتفاتة الى ضرورة النزول الى الواقع لوصفه وجمع البيانات الواقعة عنه ، تمهيدا لفهمه وتحليله .

ومن المؤسف ان هذه التقاليد العريقة في الفكر الماركسي ، قد تجاهلها الفكر الماركسي الرسمي ، ووضع بذلك سدا منيعا امام تطور الفكر السوسيولوجي الماركسي ، لم يتح له ان ينهار الا بعد انتهاء الحقبة الستالينية ، وسيادة موجات التحرر في مختلف الميادين ، مما انعكس أثره على اوضاع العلوم الاجتماعية في الاتحاد السوفيتي وغيره من البلاد الاشتراكية .

ثانيا

نشأة علم الاجتماع الماركسي الاميريقي

تتابعت منذ عام ١٩٥٩ البحوث الاجتماعية الاميريكية (ونعني بها البحوث الميدانية التي تنزل الى الواقع نفسه لوصفه وجمع البيانات المتنوعة عنه) ، في البلاد الاشتراكية وبوجه خاص في الاتحاد السوفيتي وبولندا والمجر .

• والبعض الثالث يقيمونه على اساس التشبيه التعسفي للمجتمع بالكائن الحي (اشارة الى المدرسة العضوية او البيولوجي في علم الاجتماع) . غير ان بوخارين حرص على تفنيد هذه الاعتراضات جميعا ، فهي زائفة كلها في نظره . فاذا كان هناك خلط سائد في المعسكر البورجوازي فليس هناك ما يدعو الى خلق خلط جديد في المعسكر الاشتراكي ويتساءل :
اى مكان ينبغي أن تشغله نظرية المادية التاريخية؟ ان مكانها ليس قطعا في مجال الاقتصاد السياسي ، ولا في مجال التاريخ ، ولكن موضعها الصحيح في علم المجتمع العام وفي قوانين تطوره ، اى في علم الاجتماع بعبارة أخرى . وكون نظريته المادية التاريخية تكون منهجا للتاريخ لا يقلل من اهميتها بحسبانها نظرية سوسيولوجية .

والحقيقة ان هذه النظرة الخاصة لعلم الاجتماع ، التي تتمثل في معارضة علم الاجتماع البرجوازي بحسبانها يخدم أساسا مصالح الطبقات الرأسمالية المستغلة ، واعتبار المادية التاريخية هي بذاتها علم الاجتماع الماركسي ، هي التي أتت لها ان تسود الفكر الماركسي الرسمي ردحا طويلا في الزمان . وقد أدى هذا الموقف الى الاكتفاء - في دراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة - بالتحليلات النظرية الدوجماتيقية التي تستند الى المقولات الأساسية في المادية التاريخية ، مما أدى الى عقم التفكير السوسيولوجي الماركسي . ومن الغريب ان انصار هذا الاتجاه ودعائه تفاقلوا عن الأساس الواقعي الذي صيغت على أساسه نظرية المادية التاريخية . فمن المعروف ان كارل ماركس وفرديريك انجلز - اللذين ينسب لهما فضل صياغة هذه النظرية في صورتها النهائية - لم يقتعيا بمجرد التفكير النظري ، بل نزلا الى ارض الواقع لكي يكتشفوا أبعاده المختلفة باستخدام وسائل البحث الاجتماعية الأساسية كالملاحظة المباشرة وغيرها . بل لقد قام كارل ماركس - أبعد من هذا - بأعداد استمارة بحث questionnaire من النوع الذي يشيع استخدامه الآن في البحوث الميدانية السوسيولوجية لتكون أداة بحث في موضوع « بحث ظروف الطبقة العاملة » . في ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٠ وقد نشرت هذا الاستمارة في « المجلة الاشتراكية » التي كانت تصدر في فرنسا كما طبع منها ٢٥٠٠٠ ألف نسخة وزعت على العمال في كل أرجاء فرنسا . وقد صدرت

ضوء تحليل المجتمعات الرأسمالية ، على المجتمعات الاشتراكية المعاصرة التى تم فيها تأمين وسائل الإنتاج ، وسادت فيها علاقات انتاجية جديدة . ويثور التساؤل أيضا بهذا الصدد : هل يمكن اعطاء تفسير جديد لتصوص ماركس يسمح لها بالتكيف مع هذه الظروف الجديدة ؟

وأخيرا ، يمثل هذا الاتجاه نحو البحوث الميدانية التى تجرى الآن على نطاق واسع فى البلاد الاشتراكية الأمل فى جمع المادة العلمية اللازمة ، لصياغة نظرية للمجتمع الاشتراكي ، وهى بذلك تقدم لأول مرة فى التاريخ امكان بناء مثل هذه النظرية ، ليس على أساس استنتاجات نظرية ، بل على أساس نتائج عممت من واقع الحقائق التجريبية .

أسباب نشأة علم الاجتماع الماركسى الاميريقي :

قد يبدو من المناسب أن نطرح السؤال الهام التالى : ما هى العوامل التى ساعدت على نمو وتطور علم اجتماع ماركسى اميريقي ؟
بغير دخول فى تفاصيل عديدة لا يسعها هذا المقال ، يمكن القول أن هذه الأسباب ترد الى ثلاثة رئيسية :

- وجود تراث وتقاليد لعلم الاجتماع الاميريكي فى البلاد الاشتراكية ذاتها . ولقد أشرنا الى مناهج البحث التى اتبعها كارل ماركس وانجلز فى بحوثهما ، غير أنه بالإضافة الى ذلك كانت توجد فى الاتحاد السوفيتى وفى بولندا على وجه الخصوص تراث عريق وتقاليد علمية خاصة بالبحوث الاجتماعية الميدانية .

- طموح علماء الاجتماع الماركسيين وتطلعهم لربط مجالات عملهم بالحركة السوسيولوجية العالمية .

- التحولات الاجتماعية والسياسية ، وكذلك الاحتياجات التطبيقية للاقتصاد ولسياسة التخطيط فى البلاد الاشتراكية .

غير أن هذا التطور الحاسم أثار بطبيعة الحال أسئلة عديدة حول العلاقة بين علم الاجتماع الماركسى الاميريكي ، الذى بدأ ينمو بسرعة وبين المادة التاريخية .

علم الاجتماع الماركسى الاميريقي والمادية التاريخية

انقسم المفكرون الماركسيون فى الاجابة على هذا السؤال الى ثلاث فئات :

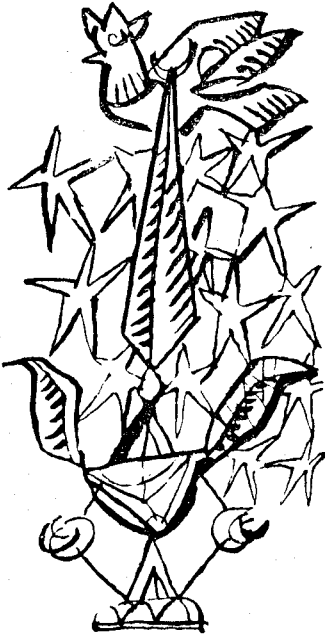
وزاد الاهتمام بعلم الاجتماع بوجه خاص . ومن بين الشواهد التى تضرب للدلالة على نمو هذا العلم اشترك أكثر من ٦٠٠ عالم اجتماع روسى فى مؤتمر عقد فى ليننجراد فى فبراير سنة ١٩٦٦ .

ولكن لا يمكن القول أن هذه التغيرات تعد فى حد ذاتها مراجعة جوهرية للأسس النظرية للماركسية . حقا لقد ازدادت البحوث الاجتماعية الميدانية ، ولكن كل هذا يتم حتى الآن فى حدود الاطار التقليدى للتحليل الماركسى .

غير أن أهم تطور حدث هو ظهور علم اجتماع مستقل بجوار المادية التاريخية . ولقد سبق لنا أن عرضنا للموقف التقليدى الماركسى الذى لم يكن يتصور قيام علم اجتماع بجوار المادية التاريخية ، ما دامت المادية التاريخية نفسها كانت هى - وفق هذا النظر - علم الاجتماع الماركسى .

ولعل هذا ما دفع بالباحثين فى مختلف البلاد أن يهتموا اهتماما بالغا بهذه التغيرات فى النظر لعلم الاجتماع ، ويرد هذا الاهتمام الى عدة أمور . فقد اعتبر نمو هذا العلم دلالة على تغيرات مصاحبة فى الاتجاهات الايدولوجية . ولما كانت هذه الاتجاهات أحد محدثات ضروب السلوك السياسى ، فإن علم الاجتماع الماركسى الاميريكي يثير اهتمام الباحثين الذين يهتمون بمتابعة السياسة والايدولوجية فى البلاد الاشتراكية . وترد هذه الأهمية ثانيا الى أن الماركسية أكدت تأكيداً شديداً - كما بينا - على الدور الايدولوجى الذى يلعبه علم الاجتماع ، والآثار المترتبة على ذلك من سيادة النظرات الذاتية التى لا تعطى منظورا موضوعيا وحقيقيا للواقع الاجتماعى فى المجتمعات الانسانية ، وكل ذلك على أساس أن المادية التاريخية تكفى بذاتها وتغنى عن علم الاجتماع . ومعنى ظهور بحوث ميدانية اجتماعية والاعتراف بأهميتها أن هناك اتجاها نحو التخلي - لدرجة صغيرة أو كبيرة - عن هذا الموقف ، وهذا ما يعطى لهذا التغير أهمية كبرى .

كل ذلك بالإضافة الى أن عددا من المفكرين الماركسيين يرون أن أهمية هذه البحوث الميدانية تكمن فى معرفة الى أى مدى ستصدق أفكار وتحليلات ماركس التى بنيت أساسا فى



رات الفئة الأولى أن المادة التاريخية كما صاغها ماركس وإنجلز ولينين ، هي نظرية سوسيولوجية عامة ، وأن هذه النظرية قد ثبتت صحتها وحقت بطريقة قطعية . ولكن من الضروري - ومن أجل التطبيق - القيام ببحوث اجتماعية واقعية . وهذه البحوث يمكن اعتبارها المادة التاريخية نفسها في مجال « الفعل » أو « التطبيق » .

وهذا الرأي اعتنقه الجيل القديم من العلماء السوفيت الذين وان آمنوا بفائدة البحوث الاجتماعية ، إلا أنهم استبعدوا إمكانية صياغة نظرية سوسيولوجية لا تندرج داخل إطار الصيغة الكلاسيكية للمادة التاريخية .

• أما الفئة الثانية فقد كانت أكثر جراءة ، إذ ذهبت إلى إمكان أن تؤدي البحوث الميدانية إلى إدخال تغييرات على الصيغ العامة للمادة التاريخية بصورة الكلاسيكية .

ويرى اتصار هذا الرأي إمكان صياغة « نظريات متوسطة » تنطبق قبل أي شيء على الظواهر والعمليات التي لم تظهر من قبل في المجتمعات التي سبق لماركس وإنجلز ولينين أن أخضعوها لتحليلاتهم .

النظرية ، ولكنها تمثل الأساس الذي يبنى عليه التخطيط والتطبيق الاقتصادي والاجتماعي . وهي تقدم أيضا المادة اللازمة لصياغة التعميمات ، وبناء نظرية المجتمع المعاصر ، بوسائل إنتاجه الجديد ، ومبادئه الجديدة في التدرج الاجتماعي ، ودوره الجديد في ثقافة الجموع ..

هذه هي الفئات الثلاث من الآراء التي حاولت حل مشكلة العلاقة بين علم الاجتماع الماركسي الأميريقي والمادة التاريخية .

غير أن قائمة المشكلات لم تنته بعد ، إذ عاد التساؤل يثور من جديد : إذا كان الأمر كذلك فما هي الفروق المميزة إذن بين علم الاجتماع الماركسي الأميريقي وعلم الاجتماع الأميريقي غير الماركسي ؟

السمات المميزة لعلم الاجتماع الماركسي الأميريقي

هناك عديد من علماء الاجتماع في البلاد الاشتراكية لم يحاولوا الإجابة على هذا السؤال ، على أساس أن ذلك لا يدخل في اختصاصهم ، وإنما هو من اختصاص المهتمين بموضوع الأيديولوجية بمعناها العام .

ويؤسس هذا الرأي على أن المجتمعات المعاصرة - ويشمل هذا المصطلح ليس فقط المجتمعات الاشتراكية ، ولكن أيضا المجتمعات الرأسمالية وما بعد الرأسمالية وما بعد الاستعمار - لم تكن معروفة للمفكرين الكلاسيكيين الذين لم يعرفوا لا الآثار المترتبة على العلم والتكنيك الحديث ، ولا آثار التخطيط الاقتصادي .. الخ . وعلى ذلك فعلم الاجتماع الماركسي ينبغي أن ينشئ نظريات جديدة تنطبق على مجالات الوقائع الجديدة ، مستفيدا في ذلك بالموجهات العامة للنظريات الكلاسيكية .

• وأخيرا نجد الفئة الثالثة التي اعتنقت أكثر الآراء تطرفا . إذ ذهب دعايتها إلى أن المادة التاريخية في صياغتها الكلاسيكية كانت نظرية المجتمع الرأسمالي في المرحلة السابقة للثورة العلمية والتكنولوجية . وهي تقدم لعلم الاجتماع المبادئ المعرفية والمنهجية البالغة العمومية .

ولكن على علم الاجتماع الماركسي الأميريقي أن يصوغ نظرية المجتمع المعاصر .

وعلى ذلك فالبحوث الميدانية لا تكون فقط مصدرا يضمن وصف الوقائع التي تثبت صحة

ويضيق المقام هنا عن الدراسة التفصيلية للفرق المنهجية بين علم الاجتماع الماركسي الأميريقي وغيره مع أهميتها الكبيرة .

وقد يكون من المناسب أن تعرض للاتجاهات الأساسية في البحوث الاجتماعية الميدانية في أحد البلاد الاشتراكية كالاتحاد السوفيتي ، لكي تبرز بوضوح كيف تتحول المنطلقات النظرية الى واقع عملي مترجم في سلسلة مترابطة من البحوث والدراسات .

الاتجاهات الأساسية للبحوث الاجتماعية الميدانية في الاتحاد السوفيتي :

يمكن حصر البحوث الاجتماعية الميدانية المختلفة في الميادين الآتية :

١ - دراسات التغير في البناء الاجتماعي للمجتمع :

• ويدرس هنا التغيرات في الطبقة العمالية والفلاحية .

- العمل الذهني والعمل اليدوي .
- الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة .
- الاستخدام الرشيد للقوى العاملة .

٢ - المشكلات الاجتماعية للعمل :

- تغير شكل العمل ومضمونه .
- تغير الاتجاهات ازاء العمل .

• اختيار المهنة .

• جاذبية بعض المهن للشبان .

• المستوى الثقافي والفني للعامل في المشاريع الصناعية .

• التقدم التكنيكي واثره على مضمون العمل وشكله .

• أهمية العوامل الاجتماعية - النفسية في رفع الانتاجية وفي تنظيم الانتاج .

٣ - المشكلات الاجتماعية للحياة اليومية وللخدمات العامة :

• تغير بناء الأسرة ووظائفها .

• اثر اشتغال النساء على مراكزهن في المجتمع والأسرة .

• الأسس الأدبية morales للحياة اليومية ولحياة الأسرة .

• التغيرات الاجتماعية والثقافية لدى النساء .

غير أننا نستطيع أن نعتمد في الإجابة على هذا السؤال على عالم الاجتماع السوفيتي أو سيوف الذي عرف علم الاجتماع الماركسي الأميريقي بأنه :

« العلم الذي يهتم بقوانين نشأة ونمو وتغير التكوينات الاجتماعية والاقتصادية » . ويرى أن هذه القوانين تفصح عن نفسها في وجود الظواهر والعمليات والوقائع الاجتماعية المحسوسة المادية والروحية .

ويرى أن السمات الأساسية لهذا العلم أربع وهي :

١ - اتحاد وثيق مع الحياة ، والوحدة التي لا انفصام لها بين البحوث السوسولوجية النظرية والواقعية ، وبين المنهج والنظرية .

٢ - يحدد نشاطه ارادة توجيه الحياة الاجتماعية ، وهذه السمة تؤدي الى السمة الثالثة .

٣ - تنمية المبادئ العلمية للتخطيط والتغيرات الاجتماعية .

٤ - وآخر ما يميز علم الاجتماع الماركسي الأميريقي هو نزعه الانسانية .

ويرى عدد من علماء الاجتماع الماركسيين أن هذه السمات المميزة لعلم الاجتماع الماركسي الأميريقي قد أدت الى أن يكون له أيضا سمات منهجية مميزة . فهو وإن كان حقيقة يستخدم مختلف أدوات البحث السوسولوجي ، مثل الملاحظة ، والمقابلة ، والمسح ، ومقاييس الاتجاهات ، وهي مطابقة تماما للأدوات المستخدمة في علم الاجتماع غير الماركسي ، إلا أن الاختلافات تظهر في أربعة أمور أساسية :

- في المواجهات المنهجية العامة .
- في طريقة استخدام هذه الأدوات .
- في طريقة جمع البيانات .
- وأخيرا في تفسير البيانات .

وعلى هدى هذه الموجهات يدرس علم الاجتماع الماركسي الأميريقي الظواهر الاجتماعية ، حريصا على اكتشاف العلاقات التي تحكم التكامل بينها ، واضعا إياها في مسارها التاريخي .

مكتبتنا العربية

تستخدم نتائجها في التخطيط الاجتماعي ، وكذلك في أفضل استخدام للأشخاص في فروع الإنتاج .

٨ - منهج البحث : المنهج وأدوات البحث :

ان البحوث الاجتماعية الميدانية تقوم على أساس استخدام مناهج وأدوات بحث تصلح لجمع البيانات الأساسية عن مختلف ضروب النشاط الإنساني : في العمل ، والحياة السياسية ، والحياة الأسرية .. الخ . ويستخدم لذلك :

• تحليل البيانات الإحصائية من واقع السجلات الرسمية أو الفردية .

• اجراء مسح .

• استخدام الملاحظة .

• اجراء المقابلات المختلفة .

• تسجيل وتحليل الخبرات الاجتماعية .

• القيام بدراسة حالات فردية case-studies وهذا التنوع في الأدوات تقتضى بحث تكييفها على ضوء أسس منهجية علمية لكى تتناسب مع كل مشكلة .

وتنفيى الإشارة أخيرا الى التركيز الشديد على دراسة الموضوعات الآتية :

• أساليب التحليل الكمي للظواهر الاجتماعية .

• تنميط الظواهر الاجتماعية على الآلات الحاسبة والإلكترونية .

• إقامة أنماط رياضية تمثل سلوك الظواهر الاجتماعية .

• تنمية مناهج ذات طابع سيبرنيطيقي ورياضي لمشكلة التوجيه الأمثل للعمليات الاجتماعية .

• انشاء أسس علمية لنظام آلى يعتمد على الآلات الحاسبة لجمع ومعالجة البيانات الاجتماعية .

• اهتمام خاص ومركز بتنمية الأساليب الإحصائية والرياضية التى يمكن بموجبها أن يتحول علم الاجتماع الى علم بحث .

نظرة نقدية لعلم الاجتماع الماركسي الأميريقي : قد يكون من باب التعجل - وملامح الصورة الكاملة لعلم الاجتماع الماركسي الأميريكي لم تكتمل بعد أن ننظر له نظرة نقدية شاملة ، وخصوصا ونحن لا نمتلك كافة البيانات التى تسمح لنا بذلك نتيجة لندرة المراجع ، وعدم انتظام الدوريات العلمية الاشتراكية ، غير أن

• وقت العمل والوقت الحر ووقت الترفيه .

• طرق الحياة والتحضر .

• طرق غرس قيم الجماعية في نفوس الأفراد .

• تطوير الخدمات العامة لتلأفى اهتدار الوقت خارج ساعات العمل .

• تخطيط المدن والقرى لتتلاءم مع مبادئ الحياة الشيوعية .

• طرق جعل الثقافة والعلم تلعب الدور البارز في حياة الإنسان .

• طرق شغل أوقات الفراغ .

٤ - دراسة مشكلات التوجيه الاجتماعي :

ويهتم بهذه الدراسة معهد الدولة والقانون ، الذى يعنى بدراسة فاعلية النصوص القانونية في التوجيه الاجتماعي .

٥ - دراسة للمشكلات الاجتماعية المصاحبة

لحجى الفروق بين المدينة والقرية :

• وتهدف هذه البحوث الى دراسة التنظيم الأمثل للإنتاج الزراعى .

• تطوير حياة الريفيين وثقافتهم ليقتربوا من أهل الحضر .

• الأسس الاجتماعية للإسكان .

• دراسة بعض المسائل السكانية المتعلقة بالهجرة من الريف الى المدينة .

٦ - المشكلات الاجتماعية المتعلقة بالحياة

الذهنية والثقافية :

• بحوث متعلقة تخلق الشخصية الإيجابية اجتماعيا والمبدعة .

• دراسة لفعالية وسائل وأساليب العمل الإيديولوجي .

• الجوانب الاجتماعية - النفسية لتطور وسائل الاعلام (السينما - الراديو - التلفزيون) .

• دراسة للعلاقة بين التعليم والأخلاق والتطور الجمالى واللياقة البدنية في تشكيل الإنسان الجديد .

• دراسة للعلاقة بين التعليم والأخلاق والتطور الجمالى واللياقة البدنية في تشكيل الإنسان الجديد .

٧ - المشكلات الاجتماعية ، والاجتماعية

النفسية للأشخاص :

• دراسة للفروق الفردية بين الأشخاص ،

الطبقات بصورتها التقليدية ، الا أنه بدأ يحل محلها فئات اجتماعية couches sociales متميزة ، قد تنهض على أساس مهني أو على أسس أخرى . ومن هنا تدعو الحاجة الى إعادة النظر في نظرية الطبقات الاجتماعية التقليدية لكي تستطيع أن تفسر الحقائق الجديدة في المجتمعات الاشتراكية .

٢ - يذهب علماء الاجتماع الماركسيين - كما أشرنا - الى أنه من بين السمات الرئيسية لعلم الاجتماع الماركسي الامبريقي أن له سمات منهجية خاصة تميزه . بعبارة أخرى ، هذا العلم وإن كان يستخدم - في الظاهر - نفس مناهج وأدوات البحث المستخدمة في علم الاجتماع غير الماركسي ، الا أنه يتميز عنها من نواح متعددة أهمها : في الموجهات المنهجية العامة ، وفي طريقة استخدام أدوات البحث ، وفي طريقة جمع البيانات ، وأخيرا في تفسيرها .

والحقيقة أن عددا كبيرا من الباحثين يرفضون وجهة النظر هذه ، ويعتبرونها من قبيل المزايم الفارغة . فالمنهج العالمي في نظرهم واحد في كل مكان . الملاحظة هي الملاحظة سواء تمت في المجتمع الروسي أو في المجتمع الأمريكي ، والمقابلة هي المقابلة ، واستمارة البحث هي استمارة البحث فما الفرق إذن ؟

تذكرنا هذه المناقشة بعبارة حكيمة سبق لعالم الاجتماع الأمريكي المعروف رايت ميلز أن ساقها في كتابه النقدي القيم « الخيال السوسيولوجي » . فقد ذهب ميلز الى أنه « يبدو أن هناك خلافا بين من يلاحظون بغير تفكير ، وبين من يفكرون بغير ملاحظة ، ولكن الأخطر من ذلك معرفة أي أنواع الملاحظة تجرى وأي أنواع التفكير تمارس » .

ويشير ميلز هنا ببراعة الى الاتجاه التجريبي الذي أغرق فيه علماء الاجتماع الأمريكيون أنفسهم بغير الاستناد الى أطر نظرية سابقة لتوجيههم ، ومن ناحية أخرى يشير الى هؤلاء الذين يقتنعون بالتحليلات النظرية التي لا تستند الى شواهد واقعية .

غير أن الأهم من ذلك اشارته الى أنه ليس هناك تفكير هكذا على الإطلاق . كما أنه ليست هناك ملاحظة هكذا على وجه الإجمال . فالهم تحديد نوع الملاحظة وابرار نوعية الحقائق التي تخضع لها . ويبدو صدق هذه الإشارة

هذا لا يمنع من أن تقدم عددا من الملاحظات النقدية العامة ، التي هي في الواقع أقرب الى أن تكون تساؤلات تبحث عن أجوبة .

١ - أول ما نلاحظه أن التفير الجوهري الذي حدث في ميدان علم الاجتماع الماركسي هو ذلك الاندفاع الشديد نحو اجراء البحوث الاجتماعية الميدانية بعد فترة عقم طويلة ، قنع فيها الفلاسفة والمنظرين الماركسيين باجترار الصيغ التقليدية الماركسية المحفوظة ، ظانين بذلك أنهم يستطيعون بواسطتها تفسير أي مجموعة من الحقائق الاجتماعية تحت أي ظرف من الظروف التاريخية . وكان الماركسية قد امتلكت الحقيقة مرة واحدة والى الأبد !

وقد تكفلت الحقائق الاجتماعية المعاصرة بآثبات بطلان هذا المنهج . فالواقع دائما أغنى من النظرية ، بل إن الواقع هو نفسه المحك الرئيسي لصحة أي نظرية اجتماعية .

غير أن مجرد تزايد البحوث الاجتماعية الميدانية ، وإن كان له أهميته ، الا أن الأهم من ذلك معرفة مدى ما تستفرد عنه عملية جمع البيانات الاجتماعية المتنوعة وتحليلها من انعكاسات على البناء النظري للمادية التاريخية فالبحوث الميدانية الاجتماعية وإن كانت حتى الآن تجري في أطارها ، الا أن ذلك ليس ضمنا ابديا . فمن المتصور أن تثور البيانات على النظرية ، تماما - وفق تشبيه فرنسي موفق عن جمود القوانين - مثلما تثور الوقائع على التقنين ! ومعنى ذلك أنه قد تكشف البيانات الميدانية عن قصور بعض جوانب النظرية عن التفسير ، وتبدو الحاجة حينئذ ملحة لتعديلها ، أن لم يصل الامر الى البحث عن أسس أخرى للتفسير .

وهناك شواهد عديدة على ما تذهب اليه . والمثل الحي لذلك هو موضوع الطبقات الاجتماعية . فمن المعروف أن التعريف الماركسي الكلاسيكي للطبقة يربطها بملكية أدوات الانتاج وبوضعها من نسق الانتاج الكلي . ولكن ثار السؤال الهام التالي : هل تختفى الطبقات الاجتماعية تماما في مجتمع اشتراكي تم فيه فعلا تأميم وسائل الانتاج واختفى التمايز الطبقي ، وأصبح المجتمع - كالمجتمع السوفيتي المعاصر - مكونا من أشخاص لا من طبقات ؟

يبدو أنه بتحليل المجتمعات الاشتراكية المعاصرة ، من السهل ملاحظة أنه وإن اختفت

مكتبتنا العربية

الأميريقي ، وهي ملاحظات لا تغنى عن دراسة أوفى وأشمل .

خاتمة : بهذا نصل الى خاتمة دراستنا الوجيزة للاتجاهات الحديثة في عالم الاجتماع الماركسى . والحقيقة أن هناك جوانب متعددة كانت تستحق أن نقف عندها طويلا لعرضها ودراستها وتأملها . ولعل من أهمها تحديد القيمة الحقيقية للنظرية السوسيولوجية الماركسية على ضوء دراسة جوانبها الثرية المتنوعة دراسة متعمقة ، لكى نضع الحدود بين ما هو مقبول منها الآن على ضوء الدراسات والبحوث الحديثة - وما يتعين رفضه .

ومن امثلة هذه الدراسات النقدية المتعمقة التى لا تصدر عن رفض مسبق لعلم الاجتماع الماركسى دراسة عالم الاجتماع الأمريكى الألمانى الأصل رالف داهر ندورف الموسومة : « الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعى » (لندن ، ١٩٥٠) ، والتى أخضع فيها نظرية ماركس عن الصراع الطبقي للنقد المتعمق .

كما أنه ينبغى علينا أن نبرز ما أضافه فكر ماركس السوسيولوجى الى تراث علم الاجتماع وتأثيره البالغ على عديد من علماء الاجتماع في مختلف البلاد . وقد تكفل بوتومور وروبل في كتابهما : « كارل ماركس ، كتابات مختارات في علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية » . لندن ، ١٩٦١ ، بعرض هذا الموضوع بطريقة عميقة حقا .

غير أن كل هذا لا يغنى عن دراسة الوضع الراهن للبحوث الاجتماعية الميدانية التى تجرى في البلاد الاشتراكية ، وتعبق ما تثيره من مشكلات نظرية ومنهجية . كل هذا مع دراسة وتحليل ما بدأ يظهر من دراسات نقدية عميقة يكتبها علماء الاجتماع الاشتراكيون لما يطلقون عليه علم الاجتماع البورجوازي .

والواقع أننا وضعنا كل هذه الجوانب الهامة في الاعتبار في دراسة شاملة لعلم الاجتماع الماركسى تقوم بها ، ونرجو لها أن ترى النور في القريب ، لتبرز جانباً من أكبر جوانب التحول في الفكر الاشتراكي العالمى في الوقت الراهن . وهو فكر يزداد التسليم بأصالته يوماً بعد يوم ، ويشهد الايمان بقدرته على تقديم المفاتيح الأساسية لفهم مختلف الظواهر التى يحفل بها عالمنا المعاصر .

السيد يسى

من استعراض المنهج السائد في علم الاجتماع الأمريكى لدراسة الطبقات الاجتماعية ، أو ما يطلقون عليه - لاختفاء الصراع الطبقي في المجتمع - التدرج الاجتماعى social stratification يعتمد علماء الاجتماع الأمريكيون في هذا الصدد على توجيه الأسئلة لمجموعة من الناس (عينة البحث المختارة) لكى يرتبوا انفسهم على سلم طبقي معد سلفاً . فيسال الشخص مثلاً : هل تعتبر نفسك تنتمى الى الطبقة الدنيا أو الوسطى أو العليا ؟ ومن مجموع الاجابات يحاولون تقديم صورة علمية - في زعمهم - لحقيقة التدرج الاجتماعى في المجتمع المحلى الذى يخضعونه للدراسة . ولعل دراسة « وارنر » الشهيرة « يانكى سیتی » أبرز مثال على ذلك .

غير أن هذا المنهج الذاتى - ان صح التعبير - معيب من عدة جوانب ، لانه لا يمكن عن طريقه الحصول على صورة موضوعية لوضع الطبقات الاجتماعية في المجتمع . وهنا يبرز منهج آخر يعتمد على نظرية الطبقات الاجتماعية كما قدمتها الاشتراكية العلمية . ووفق هذا المنهج لا بد من تحديد الوضع الذى تشغله كل طبقة اجتماعية في نسق الإنتاج الكلى ولا تستطيع أن تغنى عن ذلك تصورات الأفراد الذاتية عن اوضاعهم الطبقة . ان هذه التصورات قد تفيد اذا كنا نبث « الوعى الطبقي » ، وهو امر لم تتجاهله ايضا الاشتراكية العلمية ، غير أن مجرد الوقوف عنده لا يكفى لتحديد الوضع الطبقي في المجتمع .

وعلى ذلك نستطيع ان نتصور ان مناهج البحث وأدواته في عالم الاجتماع الماركسى الأمريكى يمكن أن تتميز بذاتية واضحة تميزها عن شسبياتها ولا ينبغى أن تغيب عن اذهاننا الانتقادات العنيفة التى وجهها علماء اجتماعيون امريكيون كبار للإجراءات البحثية في عالم الاجتماع الأمريكى ومن أهم هؤلاء سوردكنى ورايت ميلز . وتقف في الصدارة انتقادات رايت ميلز لانه أسسها على أن كثيراً من مناهج البحث وأدواته تستخدم استخداماً خاصاً في علم الاجتماع الأمريكى لاختفاء حقيقة الصراع الاجتماعى في المجتمع الأمريكى . ويكفى أن نشير بهذا الصدد الى دراسته النقدية العميقة : « الحياة الاجتماعية لمجتمع محلى حديث » . فهى تقدم درساً بليغاً في النقد العلمى لمناهج البحث . هذه بعض الملاحظات السريعة التى رأينا تسحيلها بصدد علم الاجتماع الماركسى

العاول الإنسانية بعد أن

والجديد

حوار مع : چيزرى قياتر

أسماء :
أميراسكندر

« لا تصبح الاشتراكية علمية بمجرد الانتقال
من المثالية الى المادية ، بل بالانتقال من التأمل
النظري الى النقد ، ومن الحلم الطوبائى الى المنهج
التجريبى » .

هكذا كان يقول المفكر الفرنسى الكبير « روجيه
جارودى » فى كتابه « ماركسية القرن العشرين »
والواقع أن هذا القول الذى قد يبدو بديهيا ، لأول
وهلة ، يلخص فى ايجاز شديد ، وتعبير محدد ،
المحاولات الجاهدة التى بذلت - وتبذل - لتخطى
مرحلة التصلب والجمود التى أصابت الفكر
الاشتراكى العلمى ، وعاقته عن النمو والتطور



المشتغلين بهذه العلوم الانسانية في بولندة ، وربما في العالم الاشتراكي الاوروي كله ، وهو الدكتور « **جيزي فياتر** » أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة وارسو ، ورئيس قسم الدراسات الاجتماعية في أكاديمية العلوم البولندية . والدكتور « فياتر » يوشك أن يخطو خطواته الاولى في العقد الخامس من عمره . ولقد تنقل في غضون أعوام الشباب هذه ما بين الجامعات البولندية المختلفة حتى وصل الى منصبه العلمي الرفيع في أكاديمية العلوم . ثم أصبح رئيسا لجماعة المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والسياسية ، وعضوا في رئاسة الاتحاد الدولي للمشتغلين بالعلوم السياسية والاجتماعية . ورحل الى بلاد كثيرة في أنحاء العالم ليحاضر في جامعاتها ومنها فنلندا ، اويوغوسلافيا ، والمجر ، والهند ، وبريطانيا ، والولايات المتحدة الامريكية .

ولقد وضع فياتر مجموعة من المؤلفات الهامة ، التي ترجم بعضها الى لغات اوروبية وآسيوية . مثل الروسية ، والتشيكية ، والألمانية ، والانجليزية ، والفرنسية ، واليابانية . وأهم هذه المؤلفات : « **مشكلات العلاقات العنصرية في علم الاجتماع الاميركي** » ١٩٥٩ ، « **الجيش والمجتمع** » ١٩٦٠ ، « **دراسات في المادية التاريخية وعلم الاجتماع** » ١٩٦٢ ، « **الجيش والسياسة والمجتمع في الولايات المتحدة الامريكية** » ١٩٦٢ ، « **علم الاجتماع العسكري** » ١٩٤٦ ، « **أهي نهاية للايديولوجية ؟** » ١٩٦٦ ، « **الامة والدولة** » ١٩٦٩ ، وغيرها من الدوريات العلمية التي تصدر في أوروبا الشرقية والغربية والولايات المتحدة الامريكية .

وفي مكتبته ، بأكاديمية العلوم البولندية ، التي تطل على ميدان كوبر نيكس بمدينة وارسو ، طرحت أمامه مجموعة من المشكلات المثارة اليوم في ميدان في ميدان العلوم الانسانية ، شرقا وغربا . وأحسب أنه من المفيد أن أقدم هنا عرضا لأجاباته على الاسئلة التي تثيرها هذه المشكلات .

موضوعية المنهج ودقة النتائج

● هناك وجهة نظر تقول ان العلوم الانسانية ، لم تصل بعد - وقد لا تصل في المستقبل - الى مستوى العلوم الطبيعية من حيث موضوعية المنهج ، ودقة النتائج ، لأسباب بعضها يتعلق بتسرب العناصر الذاتية والايديولوجية الى ذلك المنهج والى نتائجه ايضا ، وخصوصا في ميدان هام من ميادين تلك العلوم ، وهو ميدان علم الاجتماع ، ما هي وجهة نظرك في هذه المشكلة ، وكيف تتصور مستقبل هذه العلوم ؟

والافتتاح على التجارب والنتائج الكثيرة الهامة التي قدمها الفكر الانساني خارج اطار الماركسية التقليدية ، لا في مجال التطبيقات الاشتراكية المتعددة فحسب ، وانما في ميدان الجهود النظرية ايضا ، وفي قطاع هام منها ، هو قطاع **العلوم الانسانية** .

ويكفي أن يقال أنه في مرحلة من مراحل تطور الفكر الماركسي ، كان هناك كتاب واحد « في عشرين صفحة » يفترض فيها - على حد تعبير جارودي - « **أن تضم خلاصة الحكمة الفلسفية** » وطالما أن ذلك الكتاب الذي وضعه ستالين كان يستطيع الاجابة على كل الاسئلة التي تطرحها الحياة في كافة المجالات التي تدرسها العلوم الانسانية فلقد كان من السهولة بمكان ، أن يقال عن هذه العلوم الانسانية انها « علوم بورجوازية » أو انها ليست علوما على الاطلاق . فالمادية التاريخية مثلا كانت تتضمن سائر النتائج التي يمكن أن يصل اليها « **علم الاجتماع** » ، والواقعية الاشتراكية كانت تقدم الاجابات الشافية على كل الاسئلة التي يثيرها « **علم الجمال** » ! . وهكذا الحال في سائر العلوم الانسانية كعلم النفس أو علم الاخلاق ، بل لقد امتد هذا التصور ليشمل بخطئه بعض العلوم الطبيعية والتكنولوجية مثل **السيبرنيتيكا** ، و « **الأوتوميشن** » التي قيل في البداية أنها علوم بورجوازية .

ولقد تغير الوضع الآن الى حد كبير . وتعدلت النظرة الى هذه العلوم ، أو بتعبير أدق ، صححت النظرة اليها ، وأصبح واضحا ما كان يخفيه الجُمود المذهبي ، وهو أن الفكر الماركسي يغتنى ، وتزداد خصوصيته بنتائج هذه العلوم جميعا . وأن هذه العلوم أيضا يمكنها أن تستقيم ، وترسخ أعمدها على قاعدة صلبة من المبادئ والقوانين العلمية التي تقدمها الماركسية . ولا يعني هذا ، بطبيعة الحال ، أن الاشكالات الفكرية قد حلت جميعا ، وأن التناقضات التي تصاحب الظواهر الفكرية - خصوصا في مراحل التحول الحادة - قد اختفت . فضلا عن أن هذا الامر يناقض طبائع الاشياء نفسها ، فإن مشكلة العلوم الانسانية - حتى في العالم القريب - ما زالت تعاني كثيرا من أزمات النمو ، وتصطدم بكثير من الصعوبات المنهجية ، في محاولاتها الجاهدة كي تصبح « علوما مستقرة » مثل العلوم الطبيعية سواء بسواء .

من هو فياتر ؟

ولقد أتيت لي أن التقى بواحد من أبرز وأهم

الممكن عن طريق التجريد العقلي ، أن نتغاضى عن مغزاهما الايديولوجى وحينئذ تنصب دراستنا على مشكلات العلم كما هى ، أو بما هى كذلك ، ولكن القضية تكمن فى عملية التجريد هذه . فنحن قد ندرس كتاب « ماركس » رأس المال . أو كتاب « موسكا » الطبقة الحاكمة » ، أو كتاب « ميلز » « صفوة السلطة » ، فقط كى نمتحن « تجريبيا » الافكار التى تضمنتها هذه الاعمال . ولكن هذه الاعمال - شأن كل الاعمال السوسيولوجية الهامة - لا تؤدى وظيفة علمية فحسب ، بل وتؤدى وظيفة ايديولوجية أيضا . انها تنظم بطريقة عقلية خبرات الجماهير ، وبالتالي تصبح استمرارا عقليا لنشاطاتها وهكذا يلوح أن العلاقة بين العلم والايديولوجية ليست علاقة خارجية وعرضية ، وانما هى جزء متكامل من العلوم الانسانية .

علم الاجتماع والمادية التاريخية

● لقد كان هناك مفهوم سائد فى العالم الاشتراكى - خصوصا ابان المرحلة الستالينية - يقول ان المادية التاريخية هى علم الاجتماع الماركسى . وما من شك فى أنك تعرف مبلغ ما ترتب على هذا المفهوم من تعطيل للدراسات الاجتماعية فى هذا العالم الاشتراكى ، ومن افتقار للفكر الاشتراكى عموما فى هذا المجال . هل نوافقنى على ذلك أم لا ؟ ثم ... الى أى مدى أمكن لعلم الاجتماع والدراسات الانسانية عامة أن تتخطى هذه العقبة الآن ؟

- أنا لا أعتقد ، شخصا ، أن المشكلة الرئيسية تكمن فى المفهوم الخاطيء عن العلاقة بين علم الاجتماع والمادية التاريخية . فلما ركسيون المعاصرون يختلفون حول الاجابة الدقيقة المحددة لسؤال : كيف ينبغى أن تكون العلاقة بينهما . ومع ذلك ، ومهما كان هذا الخلاف ، فانهم ، عمليا ، يتفقون على ضرورة تطور النظرية الاجتماعية الماركسية - التى ينبغى أن تنهض فى رأى الخاص على اساس المادية التاريخية - وتطوير وتنمية البحوث التجريبية . والمشكلة الحقيقية المحددة فى هذا المجال لا تدور حول ، العلاقة بين علم الاجتماع والمادة التاريخية ، ولكنها تتلخص فى كيفية اقامة البحوث التجريبية على أساس نظرية واضحة . واعتقد أن ثمة خطرين يلوحان هنا . خطر ينجم عن « التجريبية » البدائية ، ويشمل فى أنها

- اذا كان المقصود بالموضوعية هنا الموقف المنزه عن المصلحة والفرص تجاه المشكلات الانسانية ، والصراعات ، والميول ، والرغبات ، والقيم ، فينبغى أن أقول إذن ، ان العلوم الانسانية ، بتعريفها نفسه لا يمكنها أن تكون علوما موضوعية ، على نفس النحو الذى تكون عليه العلوم الطبيعية ، ولكننى اظن أن « الموضوعية » فى العلوم الانسانية تعنى التناول أو المعالجة العلمية للمشكلات التى تطرحها وهنا نلمح سمتين أساسيتين : **أولاهما** : الجهد المستمر والدائب لتحرير هذا النوع من الدراسات من أى شكل من أشكال التحيزات السابقة ، وأى طابع يوحى بالمحاباة والانحراف . **وثانيهما** : الاعتراف بالحقيقة القائلة انه كلما اتخذ الباحث أو الدارس موقفا تقديريا ازاء القضايا الاجتماعية والسياسة المتعارضة ، أو كلما كان بوسعه أن « يمثل » قوى وطبقات تقدمية ، فالاحتمال الاكبر أن بحثه ودراساته يمكنها أن تصل الى نتائج واكتشافات أكثر قيمة ، وأكثر دواما . وبهذا المعنى فأننى أومن بتقدم العلوم الانسانية شأنها شأن العلوم الطبيعية سواء بسواء . ولكن العلوم الانسانية لا ينبغى أن تبحث عن مستقبلها فى « تقليد » العلوم الطبيعية ، بل فى تطوير وتنمية طرقها ووسائلها الخاصة من أجل فهم العالم الذى نعيش فيه .

الايديولوجية وعلم الاجتماع

● لعل اجابتك هذه تثير مشكلة هامة فى ميدان العلوم الانسانية . وهى مشكلة العلاقة بين « الايديولوجية » وهذه « العلوم الانسانية » ، وخصوصا علم الاجتماع . فاذا كانت القوانين الخاصة بالعلوم الطبيعية ، لا تختلف باختلاف العقائد والمذاهب التى ينتمى اليها أو يعتنقها العلماء الطبيعيون ، فإن الامر يبدو على خلاف ذلك - بمقتضى رأيك السابق - فى الميدان الخاص بالعلوم الانسانية ، ترى هل يمكن أن توضح لى وجهة نظرك فى هذه العلاقة التى تراها بين « الايديولوجية » و « علم الاجتماع » مثلا ؟

- العلاقة بين الايديولوجية والعلم فى السوسيولوجيا ، يجب أن ننظر اليها بطريقة جدلية ، فلا ينبغى أن نعتبرها علاقة بين أشكال مختلفة من التفكير ، بل كعلاقة بين مظاهر مختلفة للتفكير نفسه فى الواقع . وعندما نحلل المفاهيم السوسيولوجية من زاوية العلاقة بين الافكار التى تعبر عنها وبين الواقع ، من

« انعكاسات » للتكنولوجيا بطريقة بسيطة ومباشرة وعلم الاجتماع الماركسي حرص منذ البداية على تأكيد العلاقات المعقدة بين التكنولوجيا ، والبنية الاقتصادية للمجتمع ، والبناء السياسي الفوقي والوعي الاجتماعي . وليس هناك في التاريخ الانساني ، تماما كما هو الحال في النظرية السوسيولوجية ، ما يبيح أو يبرر افتراض أن الرأسمالية والاشتراكية سوف « تتقاربان » في المستقبل في « مجتمع صناعي » ما . كما أنه ليس هناك أيضا أي برهان تجريبي يثبت التحلل الايديولوجي المستمر . وفي اعتقادي أن كل أنواع « نظريات التقارب » هذه ، هي في المقام الاول تعبير عن الازمة الايديولوجية التي يعانيها المجتمع الرأسمالي ، الذي يحاول - في عجزه عن هزيمة الاشتراكية - أن يغري نفسه بأن الحتمية التاريخية سوف تصنع ما عجزت القوى الامبريالية عن صنعه وهو تحطيم الاشتراكية كنظام اجتماعي جديد ، ومن جانب آخر فإن « نظريات التقارب » تستخدم كاداة في الحرب النفسية ضد بلادنا . انها تستهدف أحداث نوع من التحلل الايديولوجي في المجتمعات الاشتراكية ، والمجتمعات المناهضة للامبريالية ، والعالم الثالث .

هل هناك « مدرسة بولندية » ؟

● هل يمكن لي أن اتحدث عن « مدرسة بولندية » في علم الاجتماع ؟ ان كلماتك السابقة توحى بأن ثمة وجهة نظر مقابلة لوجهة نظر علماء الاجتماع الغربيين ، ويمكن أن أفهم ذلك بالطبع على الاجتماع الغربيين ، ويمكن أن أفهم ذلك بالطبع على أنه اختلاف في الأسس الايديولوجية التي تصدر عنها كلتا وجهتا النظر ، ولكن - مرة أخرى - هل يمكن القول بأن وجهة نظركم هذه تشكل مدرسة متكاملة في علم الاجتماع لا مجرد أساس ماركسي واحد يتحرك فوق أرضه العلماء على اختلاف نزعاتهم واتجاهاتهم ؟

- ان علم الاجتماع له تراث عريق في بولندا . لقد تأسس ك مجال مستقل ومنفصل في البحث العلمي بعد عام ١٨٨٠ . وبرز فيه أساتذة معروفون مثل : لودفيج كريزيفسكي ، وهو أول عالم ماركسي عندنا ، وكازيمير كراوس ، وادوارد ابراموفسكي ، وبولسلاف ليامونسكي ، وقد كانوا اشتراكيين ، وان لم يتبنوا وجهة النظر الماركسية بشكل كامل . كما كان لدينا وضعيون أمثال الكسندر سفيتوشوفسكي ، بالإضافة الى

تجنب الصعوبة كلها بالقيام بأبحاث ليست لها دلالة نظرية بالمره . وخطر آخر ينجم عن « المدرسية » يتمثل في أنها تتجنب الصعوبة أيضا بعدم القيام بأبحاث تجريبية على الاطلاق واعتقد أننا قطعنا شوطا كبيرا الآن في تجنب كلا الخطرين . ومع ذلك فما زال أمامنا الكثير لنصنعه في المستقبل .

أهى نهاية عصر الايديولوجية ؟

● هناك قضية هامة مثارة في ميدان العلوم الاجتماعية - وخصوصا على أيدي العلماء الأمريكيين والفرنسيين ، أحب أن أعرف وجهة نظرك فيها . وهى قضية الآثار المترتبة على تطور الثورة التكنولوجية على النظم الاجتماعية والسياسية المتعارضة في عالم اليوم . هل تعتقد حقا أن هذه الثورة التكنولوجية سوف تؤدي الى صياغة اجتماعية سياسية جديدة للمجتمعات المتطورة ؟ أترانا حقا نشهد غروب ذلك العصر الذى دعاه عالم الاجتماع الفرنسى « ريمون آرون » « عصر الايديولوجية » ؟

- أنا لا أتفق مع هؤلاء المفكرين الغربيين الذين الذين يتبنون هذا الرأى . ولقد ناقشت هذه القضايا فى مناسبات عديدة ، وخصوصا فى كتابي « أهى نهاية الايديولوجية » الذى صدر عام ١٩٦٦ وكى الحى لك رأى فى وضوح فائى أقول أن هؤلاء العلماء أو المفكرين يطمسون فى تناولهم لهذه القضية « الفروق بين التكنولوجيا والسياسة » . فالتكنولوجيا تتطور - الى حد كبير أو قليل - بشكل « متواز » فى العالم كله . هذه حقيقة لا يمكن انكارها . فليس هناك كما كنت تقول علم طبيعة « اشتراكي » ، كما انه ليس هناك ديناميكا كهربائية « لها طبيعة بورجوازية » . والوحدة الأساسية للتكنولوجيا ينتج عنها - فى تواز أيضا - بعض الملامح المشتركة ، وأؤكد كلمة « بعض » هذه ، فى أساليب الحياة ، فبصرف النظر عن النظم السياسية والاجتماعية فإننا جميعا نشاهد التليفزيون ، ونقود السيارات ونتعاطى المضادات المضادات الحيوية عند الزوم . والخلافات فى هذه المجالات تنبع من الاختلافات فى التقاليد وفى مستويات الوفرة الاقتصادية . ولكننا اذا تركنا مجرى الحياة اليومية فإن ما يزعمون من « تقارب » سوف يحدث بين النظامين الاجتماعيين المتعارضين يبدو أسطورة وهما أكثر منه حقيقة وواقعاً . فالنظم الايديولوجية والاجتماعية والسياسية ليست

البحث الاجتماعي وموضوعيته ، فلعل أستطيع أن استعبر ذلك التعبير الادبي الشهير ، وأقول أنكم تنادون بعلم الاجتماع الملزم ؟ أمخطي أنا ؟

لا . لم تخطي بالطبع . بيد أن المثل الاعلى لعلم الاجتماع « الملزم اجتماعيا » ، كما تقدمه الماركسية ، ليس ببساطة اكتشافا ، كما انه ليس ايضا اقتراحا بأسلوب معين في علم الاجتماع ، انه بالاحرى انعكاس لالتزام علم الاجتماع الفعلي والذي لا مهرب منه بالحياة الاجتماعية التي لا يمكن أن تكون دراسات فحسب ، وانما تغيرات أيضا . وهذا المثل لاعلى يضع في اعتباره دائما الحاجة الى معرفة أوضح بالالتزام العملي والايديولوجي لهذا العلم الذي يستمد مغزى وجوده نفسه من الوظيفة العملية للمعرفة العلمية . ان علم الاجتماع الماركسي يخدم بوعى التطور الاجتماعي ، ويخلق رؤية للعالم تنظم عقليا الفعل الانساني . انه لا بد أن يشغل نفسه تماما بتحقيق القيم التي تمنحها القوى الاجتماعية الاشتراكية والتقدمية . هذا عرض لاجابات « فياتر » على بعض الاسئلة التي طرحها امامه .

وهي اجابات تثير - كما اعتقد - مزيدا من الاسئلة الاخرى ، ولعل من سمات الفكر الحصب أن يثير من الاسئلة أكثر مما يضع من اجابات ! ولقد حملت كلماته ، وهبطت من مكتبه باكاديمية العلوم ، ومضيت الى الميدان الواسع الذي يتوسطه تمثال كوبرنيكس وقد حمل في يديه نموذجا مصغرا للكرة الارضية وهي تدور دورانها الابدي حول الشمس ، بينما تاهت عيناه في الفضاء العريض الذي يحيط بعالمنا .

وفي الطريق . . كانت جمهرة غفيرة من الناس اشبه بمظاهرة ، تحيط بمبنى السفارة الامريكية وعرفت انهم جاءوا جميعا يتابعون على شاشات التلفزيون عملية هبوط رواد الفضاء فوق أرض القمر !

وتعجبت من هذه المصادفة . . انه طريق بدأ بكوبرنيكس - الذي لولا ابحاثه واكتشافاته التي قلبت التصور الانساني للعالم رأسا على عقب ، واثبتت بالبرهان العلمي أن الارض ليست هي مركز الكون ، لما أمكن لأولئك الرواد أن يهبطوا الآن فوق القمر . انه الطريق الطويل ، الذي استغرق قرونا عديدة ، وتطورت من خلاله العلوم الطبيعية .

قلت في نفسي وأنا أمضي : ما أطول المسيرة التي ما زال على العلوم الانسانية أن تقطعها !

عدد آخر من الاساتذة والعلماء الذين مثلوا ويمثلون الاتجاهات الفكرية المختلفة في العالم .

ومع ذلك ، فمن البدايات الاولى لنشأة هذا العلم في بلادنا ، ارتبط بشكل وثيق بالحركات الاجتماعية والسياسية التقدمية ، ولعب دورا ملحوظا في تطور الوعي القومي للأمة البولندية ، التي كانت محرومة حينذاك من دولتها الخاصة . ولقد استمر هذا الوضع ابان الجمهورية البولندية الثانية (١٩١٨ - ١٩٣٩) عندما كرس علماء اجتماع من أمثال ستيفان كزارنوفسكي ، وستاسلاف أوسوفسكي وجوزيف شالازنسكي وغيرهم ، أبحاثهم لدراسة المشكلات الاجتماعية البارزة حينذاك ، مثل مشكلة البطالة ، والفقر ، والهجرة ، والثقافة العمالية ، . . الخ .

أما في بولندا الشعبية ، فان علم الاجتماع يتطور بسرعة ، ويلعب دورا فعالا في عملية التحول الاشتراكي . وإذا كان يمكن للمرء أن يتحدث عن « المدرسة البولندية » في علم الاجتماع وأنا أميل الى ذلك - فانه يمكن القول حينئذ أن هذه المدرسة تعنى ثلاثة أشياء رئيسية : -

أولا : المجابهة المستمرة بين الماركسية والنظريات الاجتماعية الأخرى : ثانيا : احتضان قوى لقيم التقدم الاجتماعي والشخصية القومية . ثالثا : تنوع وتعدد في مناهج البحث والمعالجة أما الحديث عن المنجزات التي تحققت فهو أكثر صعوبة ، لأنه يتطلب حكما تقويما عميقا . ومع ذلك ، فاني أود أن أذكر على الخصوص في هذا الصدد ، بعض النتائج التي انجزت : أولا : بناء هيكل مدعم ومؤثر من المعلومات العملية عن التحولات الاجتماعية في المجتمع البولندي المعاصر ، مثل الدراسات التي أجريت عن الطبقة العاملة والانتلجنسيا تحت اشراف الاستاذ جان زبانسكي ، والدراسات التي أجريت عن الفلاحين تحت اشراف جوزيف شالازنسكي . وثانيا : اضاء طابع « المعاصرة » على مناهج البحث وتكنيكاته . ثالثا : تطوير فروع متعددة متخصصة من علم الاجتماع ، على سبيل المثال : علم الاجتماع الصناعي ، علم الاجتماع الريفي ، علم الاجتماع الثقافي ، علم الاجتماع السياسي ، علم الاجتماع العسكري ، علم الاجتماع الطبي . . وغيرها من الفروع .

علم الاجتماع الملزم ؟

● يبدو لي أن نمة تخطيطا دقيقا لمجموعة الابحاث التي قمت بها في ميدان العلوم الاجتماعية تخطيطا يستجيب لمتطلبات الواقع البولندي الخاص بكم . وإذا لم يكن هناك ما يتعارض مع حرية

مكتبتنا العربية



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم إسلامی

طبيعة الموضوعية

في النفس التخليبي للنفس

د. أحمد فايق

منذ أن تحول فرويد عن العلاج بالتنويم الإيحائي إلى العلاج التحليلي النفسي (عام ١٨٩٧)، أصبحت عملية التفسير التحليلي موضوعا لجدل حاد لعلماء المناهج والفلاسفة. فبالرغم من أن جميع الجهود العلمية تهدف في النهاية إلى التفسير، إلا أن التحليل النفسي قد حول عملية التفسير إلى مشكلة جوهرية تمس الفكر الإنساني مسا ثقيلًا، فضلا عن عدم حسمه لها حسبما نظريا يرضى الفلاسفة وعلماء المناهج ارضاء كاملا.

إن نقطة البدء التي نختارها لدراسة طبيعة التفسير في التحليل النفسي هي (الموضوعية) بوصفها أكثر النقاط إثارة للنقاش. فأكثر ما يؤخذ على التفسير في التحليل النفسي أنه يقتقد الموضوعية objectivity. والواقع أن نقاش هذه النقطة يحتاج إلى التمييز بين أمرين: التفسير interpretation والشرح explanation.

فالقانون العلمي الفيزيقي - والإنساني إذا ما تحقق - هو صيغة دقيقة لعلاقة مجموعة من الوقائع، بحيث لا تخرج هذه الصيغة عما تكون عليه هذه العلاقة. فقوانين تمدد المادة أو قوانين الجاذبية هي صيغ دقيقة ولغة محددة تشرح العلاقة بين مجموعة من المتغيرات في عبارات - أو رموز - كمية. وتكون هذه الصيغ عادة وفق نمط سابق من الملاحظات التي قامت على هذه الظواهر المعنية. القانون العلمي - إذن - هو شرح لعلاقة مقننة standard تمكنا من إدراك وجود متغير غير متحقق في الظاهرة التي نطبق عليها القانون، وذلك بناء على تحققه في الملاحظات الأصلية التي أقيم القانون عليها. بهيئة أخرى، إن العلوم الفيزيائية - والأساليب الوصفية في دراسة الإنسان - تهدف إلى شرح الظواهر لا إلى تفسيرها، لأنها - وبصورة ما - لا تبحث عن علل الظواهر. فعالم الطبيعة لا يعنى بالإجابة عن العلة في قدرة الحرارة على تغيير حجم المواد، بل يكتفى بشرح ما يحدث ((نتيجة)) للحرارة في البنية الذرية للمادة. كذلك في علم النفس، لا يعنى عالم النفس التقليدي بتفسير اختلاف بعض الدوافع في تأثيرها على سلوك الفرد، بل يكتفى بشرح ((لفاعلية)) الدوافع على السلوك. وقد يندفع البعض إلى الاعتقاد بأن الشرح أقل مرتبة من التفسير في قيمته العلمية. ولكن يجب ألا ينظر إلى الأمر على هذا النحو نظرا لاختلاف المادة التي يجب أن تعالج بالتفسير أو تتناول بالشرح.

وقد بدأ لبعض علماء النفس أن الصيغة ((الشارحة)) هي الطريق إلى إقامة علمهم على نسق العلوم الفيزيائية بما لها من رونق الصلابة والتماسك. لذلك ظهرت الدعوة إلى التجريب في نطاق النفس لاستقراء القوانين العلمية الوصافة للنشاط النفسي. وقد انبنى هذا الاتجاه على مبدأ بسيط ومعقول في شكله هو: إثارة العلاقات بين نشاطات الإنسان ثم وصفها وصياغتها في قانون.

إلا أن فرويد استطاع أن يقدم الأدلة المادية والمنطقية - على وجود قطاع كبير من الحياة النفسية غير قابل للتحقق المباشر، وهو ما أطلق عليه تعبير اللاشعور. وبطرح هذه المشكلة على علم المناهج يتضح بجلاء أن فكرة القانون الإنساني يواجه عقبة غير متوقعة. فلكي يتمكن عالم النفس من وضع قانون للنشاط النفسي لا بد أن تكون جميع إمكانيات النفس قابلة للتحقق المتكافئ. ولكن مادام هناك قطاع من هذه الإمكانيات خاف وله طبيعة التخفي، فلا يمكن الدعوى بإمكان وضع قانون علمي للنفس على نسق القوانين الفيزيائية. بمعنى آخر وأكثر تحديدا للاستشكال: أن التحليل النفسي باكتشافه لفاعلية اللاشعور في العمليات الشعورية يرى في السلوك الإنساني قصدا intention والقصد - منطقيا - أسبق على المقصود، وهو بذلك لا يوجد فيه، بل هو متضمن له ومتضمنه.

إن القصد مفهوم محير في مجال العلوم الفيزيائية والإنسانية معا. وقد أبعد علماء الطبيعة عن مجال دراساتهم ليبقى هدفا للفهم الديني أو للبحث الإنساني. ولم يستطع علماء الإنسان أن يبعدوا هذا المفهوم عن مجال دراساتهم بنفس السهولة التي تانت لعلماء الفيزياء. فمن جانب يعد علماء الانسيات المسؤولين المعاصرين عن هذا

مكتبتنا العربية

المفهوم . ومن جانب آخر تؤدي بهم دراساتهم - بقصد أو بدون قصد - الى الاهتمام بهذا المفهوم والاصطدام به سواء في حدوده البسيطة وهي قصدية السلوك الفردي أو في حدوده العامة المركبة وهي قصدية السلوك البشري . فكل نشاط انساني يتضمن شيئا بخلاف هدفه ، وكل سلوك فردي يتضمن غاية بخلاف موضوعه . ان القصد هو مضمون السلوك وممناه ، ونادرا - ان لم يكن مستحيلا - ان يجد عالم النفس سلوكا فرديا متضمنا كل قصده وممنايه .

لم ينكر علماء النفس التقليديين وجود قصدية في السلوك الانساني ، ولكنهم ظلوا يعاملون القصد في مستوى الامكانيات النفسية المتحققة بواسطته . فظهرت تعبيرات الغريزة والميل والانتحاء والدافع . وعامل علماء النفس هذه الخواص على انها امورا تصلح للتجريب اى لاستقراء قوانينها العلمية . ولكن بظهور مفهوم اللاشعور عند فرويد تحولت هذه التعبيرات الى نطاق آخر من نطاقات الحياة النفسية ، وغدت في نظر التحليل النفسي اساسا للحياة النفسية اللاشعورية . وجدير بالذكر - وحتى لا يبدو القول تعسفا في التعميم - ان اكتشاف فرويد للنشاط النفسي اللاشعوري كان سابقا على تحديده لمضمون اللاشعور فقد تنبه فرويد الى اللاشعور ثم شرع في كشف مضمونه ، وكان المضمون المكتشف هو القصد والذي عبر عنه في مراحل مختلفة من تفكيره بتعبير الغريزة *instinct* وبجمل بنا ان ننوه هنا بامر آخر . لقد تعرض فرويد لعدد من المشاكل العيادية والنظرية في طريق بحثه عن مكنون اللاشعور . لذلك يجد القارئ للتحليل النفسي ان اكثر اجزاء نظرية فرويد في النفس غموضا وتغيرا ، هي تلك التي تناولت مضمون اللاشعور . فقد عدل فرويد من مفهومه عن «القصد» تعديلات جوهرية تكاد تكون نقضا لسابق آرائه . وفي هذا ما يدل على ان مشكلة القصد في السلوك الانساني مشكلة محيرة فعلا . ولكن - وفي حدود التزام فرويد بمفهوم اللاشعور - تبقى القضية الاساسية على ما هي عليه : مادام السلوك الانساني متضمنا في قصد ، فان الموقف ملزم للعالم ايجاد تفسير للسلوك - اى الكشف عن القصد وتعليل النتيجة (السلوك) . والالتزام بالموقف في صيغته السابقة يستوجب امرين : ارجاء الشرح الى ما بعد التفسير ، وتحليل النتائج للوصول الى القصد في السلوك .

لقد التزم فرويد بالموقف على النحو السابق . فرفض بوضوح ان يصف الظواهر وأصر على ان الحياة النفسية تحتاج أولا الى تحليل يعقبه الوصف . ويقول فرويد في ذلك : « ليس غرضنا ان نصف ونصنف الظواهر بل ان نتركها بوصفها نتاج تعامل بين قوى في العقل (النفس) ، وباعتبارها تعبيرا عن اتجاهات نحو هدف ، تعمل معا او بالتعاقب . نحن نحاول ان نتوصل على مفهوم دينامي للظواهر العقلية (النفسية) . بهذا المفهوم تصبح الاتجاهات التي توصلنا اليها ، اظهر وتشد اهمية من الظواهر التي نلاحظها » . (المحاضرات التمهيدية في التحليل النفسي ص ٥٥ من الطبعة الانجليزية ، ١٩٤٩) .

خلاصة الامر اذن ، ان التحليل النفسي قد جعل عملية «التفسير» وسيلة والداة وقاعدة لدراسة النفس ، منافضا لعلماء النفس التقليديين في اعتبار التفسير غاية وهدفا وقمة الدراسة . فالتفسير لدى المحلل هو طريقه الى المعرفة بالنفس ، لذلك يقوم به وهو مطمئن الى امكان تعديله وتطويره بما يناسب ما يجد من مادة تفسر . اما عالم النفس التقليدي فيتناول التفسير بوصفه الغاية من المعرفة بالنفس ، لذلك يقترب منه بعذر شديد ويشك مرط أحيانا في ان يطابق الواقع . ولو لم يقصر المحللون النفسيون في حسم مشكلة التفسير حسما مباشرا متحملين المسؤولية كاملة ، لكان الوضع الراهن مجرد خلاف بين تيارى معرفة واختلاف في رأيين في منهج دراسة النفس . ولكن المحللين النفسيين ظلوا يناقشون مشاكلهم نقاشا غير محدد وغير ملتزم بأسباب منطقية ، الى ان أصبح موضوع «التفسير» واحدا من المشاكل التي لا تجد من يوفيها حقها من الاقتناع بها .

ان عملية التفسير هي نقطة الانطلاق التي بدأت منها المعرفة التحليلية بالنفس ، وهي نفسها نقطة الانسطار التي خلصت التحليل النفسي من قيود المعرفة السلفية بالنفس . وبواجهنا سؤال هام : الى اين ذهبت فكرة التفسير بالتحليل النفسي ؟ هل أبعدته عن غاية العلم وهي المعرفة الحقة والمعرفة بالحقيقة ؟ ام قربته التفسير من ذلك ؟ هل بعد التحليل النفسي باتباعه التفسير عن موضوع بحثه وهو الانسان ام اقترب منه ؟ ان هذه الصيغ المختلفة لنفس الاستشكال تدور حول فكرة واحدة : هل التفسير التحليلي النفسي موضوعى ام ذاتى ؟ وقد يتبادر الى الذهن أننا سوف نناقش موضوعية وذاتية التفسير التحليلي ، ولكننا في الواقع سوف نناقش التحليل النفسي بوصفه عملية تفسير ، في ضوء محك للموضوعية والذاتية .

نحتاج اذن الى تحديد كاف وواضح لمعنى الموضوعية لا يحدث حوله خلاف . فمادام النقاش يدور حول عملية التفسير «كوسيلة» للمعرفة ، فهذا يعنى نقاشا حول حدود الخروج عن النتائج الى المقاصد ، والاحالة الى التضمن بتجاوز الوجود والتحقيق . فمعرفة تقوم على الخروج عن المصط الى ممناه في محاولة للتفسير ، قد تبعد عن الموضوع او تنأى عنه ، بل قد تتحول من الموضوع الى نقيضه في عملية بسيطة ومغرية كذلك بالتحول . لذلك سوف نبدا بتحديد معنى الموضوعية .

● الموضوعية :

تدل لفظة الموضوعية object-ivity على مضمونها دلالة مباشرة . فعندما ننسب الى « الراى » صفة الموضوعية فانما نعنى تقديرها لمدى قربه «من اصله ومادته» . «فالحكم» الموضوعى ، هو حكم التزم بالموضوع المحكوم عليه ، دون تاتر بالحكم ذاته ، أو بذات الحكم . بمعنى آخر ، ان الموضوعية هي « فعل تقدير » لا يدخل فيه نقيض الموضوع بشخصه بل بملكته على التقدير : أى فعل مستقل عن ذات الفاعل . ويجدر بالقارىء أن يعود الى كتاب أو نرى لوفيفر « ازمة الماركسية المعاصرة » والى لينين فى مؤلفه « المادية والنقدية التجريبية » ليزيد من التفاصيل فى هذه النقطة .

على هذا الاساس تقوم لفظة الذاتية subject-ivity نقضيا للفظه الموضوعية (ذات - موضوع) حيث تكون الذاتية هى ما يخص نقيض الموضوع . وصياغة المشكلة على هذا النحو تثير نقطة هامة نرجئها الى ما بعد وهى : كيف نحدد الموضوع ونحدد نقيضه ، وبالتعيين فى مجال التقدير النفسى . ولكن بالنقضى عن هذه النقطة حاليا - ومؤقتا - يمكن تصوير المشكلة الخاصة بالذاتية والموضوعية على مقياس : احد طرفيه الذات وطرفه الآخر الموضوع . ويتراوح الحكم المتأثر باحد الطرفين بين ذاتى خالص وموضوعى خالص - وذلك من الوجهة النظرية البحتة . اما من الناحية العملية فسوف نجد احكاما تتشعب بالذات اكثر من التزامها بالموضوع فيصبح الحكم اميل الى الذاتية ، وبالعكس اذا التزم الحكم بالموضوع ولم يتأثر بالذات مال الى الموضوعية . ولهذا التصور ثلاثة احتمالات مجردة :

الاحتمال الاول : حكم موضوعى عن تفاعل بين مادتين أو موضوعين فيزيقيين لا دخل للذات فى اثر احدهما على الآخر . مثال ذلك تفاعل الحرارة مع احد الفلزات . ومن ملاحظة وقياس التفاعل يمكن أن نستخرج قانونا ذا طابع ميكانيكى خالص ، أى حكما موضوعيا خالصا - وهو ما ترمى اليه علوم الطبيعة .

الاحتمال الثانى: حكمان: واحد اميل الى الموضوعية وآخر اميل الى الذاتية ، وكلاهما يصدر عن ملاحظة نفس الشيء . فتفاعل مادة أو موضوع فيزيقى مع ذات انسانية يعطى مجالين للحكم التقدير . مثال ذلك تفاعل الفنان مع احدى وسائل التعبير الفنى ، أو تفاعل المصدة مع الطعام . يمكن فى هذه الحالة أن يصدر حكم أقرب الى الموضوعية ينصب على تقدير ما وقع على المادة (صخر منحوت أو طعام مهضوم) ، وأن يصدر حكم آخر أقرب الى الذاتية (عمل وخلق فنى ، أو شبع وتلذذ) . وبين الحكمين قد نجد مستويات مختلفة من الاحكام المحتملة .

هذا الاحتمال له قيمته فى تقدير البحث النفسى بالذات . فاذا انصب البحث النفسى على اساس ملاحظة وقياس واستقراء فاعليه مؤثر فيزيقى على انسان ، أو اعتبار المجرى (انسان) مؤثرا فيزيقيا على آخر نجرى عليه ، فان اماننا مجال بحث يتراوح الحكم فيه بين الذاتية والموضوعية . ولعل اهم ما يقوم عليه علم النفس الاكاديمى حاليا - ومنذ فونت - قائم على تصور المشكلة على هذا النحو .

الاحتمال الثالث : استحالة اصدار حكم أو تقدير ما . فتفاعل موضوعين انسانيين يخلق موقفا مختلفا عن الموقفين السابقين . والتحليل النفسى هو المنهج والموقف النظرى الوحيد الذى بدأ من هذه المسئلة . فعلاقة المحلل بالمحلل علاقة تأثير متبادل ، لا موضع فيها لحكم ذاتى أو موضوعى ، بل أن الحكم فيها مرفوض اصلا ، فالحكم والتقدير قائمان بين ذاتين كل واحدة تكون موضوعا للآخرى - ذلك أن لم تكن موضوعا لذاتها كذلك . وبناء على ذلك لا يمكن للمحلل أن يصدر حكما ولا يتيح للموقف العلاجى أن يكون مجالا للحكم ، على اساس أن المعرفة ليست « اخبارية » بل هى « فى الجدل » ذاته القائم بين «الثنين» . بعبارة أخرى ، لا محل فى التحليل النفسى للذاتية والموضوعية كما يصوغها المنهجيون ، لان التحليل «جدل» وليس «اخبارا» ، أى ليس «احكاما» بل «تعرفا» متصلا .

فى حدود الاحتمال السابق - احتمال وجود معرفة لا تقوم على الاخبار والتقدير - تقوم دعتان فى مجال البحوث النفسية : دعوة الى اعتبار الانسان مؤثرا ذاتية طبيعية فيزيقية ، وهى دعوى السلفيين من علماء النفس ، ودعوة الى رفض اعتبار الانسان مثريا فيزيقيا والامتناع عن المعرفة الاخبارية وهى دعوى التحليليين . والغريب فى الامر أن المحللين فى دفاعهم عن منهجهم لم ينتبهوا الى أن مشكلة الذاتية والموضوعية فى معرفتهم لها طبيعة مختلفة عنها لدى التجريبيين الاكاديميين . ومصدر الغرابة أن التحليليين هم أول من تنبه الى أن المؤثرات الفيزيكية ذاتها تفقد قيمتها «الموضوعية» بمجرد تكرارها على الانسان مرتين ، وانهم لا يتعاملون مع خبرة الفرد بالمثل التكرار من زاوية المثير كموضوع بل من زاوية الفرد كمثائر . ان الوضع على هذا النحو يجعلنا ندرك أن مشكلة الموضوعية فى التفسير التحليلى ليست هيئة الحل تماما .

مكتبتنا العربية

الا اننا اذا عدنا الى المشكلة التى تثيرها علاقة الذات بالموضوع قد نجد طريقا الى هذا الحل . عندما صفنا قضية الموضوعية على النحو السابق في مقدمة هذا المقال ، لم نتعرض الى نقطتين : الاولى : ان الموضوعية هي «فعل تقدير» - والثانية : ان تعبير الذات والموضوع - خاصة في اللاتينية - يتحملان التبادل (نقول أحيانا the subject بمعنى الموضوع) . وبالنسبة الى النقطة الاولى يمكن أن نعتبر «فعل تقدير الواقع كما يبدو للذات» هو الموضوعية ، بحيث يصبح التقدير موضوعيا خالصا بقدر اقتراب التقدير من حقيقة الموضوع . فالذات المتغيرة دائما ما تكون في التقدير ذاته ، ولا يختلف الامر الا من حيث قدرة الذات على افساح مجال في التقدير للموضوع نفسه . على هذا النحو يكون الانسان دائما هو الحكم ونقيض الموضوع اى الفاعل operator ما دام الموضوع لا يمارس فعل تقدير للانسان . فاذا كان «موضوع التقدير» غير انساني امكن الحديث عن موضوعية وذاتية . اما اذا كان موضوع التقدير انسانيا اصبح الحديث عن الموضوعية والذاتية محدودا بنوع المعرفة المقصودة .

نخرج من ذلك الى نتيجتين : ان اى علاقة بين انسان («موضوع») سوف تؤدي الى تقدير الانسان للموضوع ، اى الى حكم ينزع الى الموضوعية ، فاذا اتخذ الانسان من انسان آخر موضوعا فانه يقوم بمحاولة للحكم الموضوعي عليه . والنتيجة الثانية : ان اى حكم موضوعي هو تحول عن الذات الى نقيضها ، وبقدر النجاح في هذا التحول يكون التقدير مقتربا من الواقع . وتلتقى النتيجتان في استشكل محدد هو : ما مدى تدخل افساح الموضوع للذات في تقدير موضوعي ؟ فقد يتم التقدير والحكم على موضوع غير متضح تماما ، ومع ذلك يكون التقدير موضوعيا بقدر افساح الموضوع - ومع ذلك لا يمكن الاطمئنان الى الحكم لا لعجز المقدر عن انتزاع ذاته من الحكم بل لنقص في اكتمال وضوح الموضوع بما يلزم بتكميله ذاتيا . لذلك قام التحليل النفسى - وبعد اكتشاف غموض موضوع البحث وهو الانسان - بتعديل جوهرى في مفهوم موضوعية المعرفة بالانسان . فموضوع التحليل النفسى له طبيعة خاصة نابعة من مفهوم اللاشعور .

● موضوع التفسير التحليلي النفسى :

اذا طرحنا قضية الموضوعية والذاتية بشكل تقليدى - غير الذى قدمناه - على التفسير التحليلي النفسى لابد من تحديد ثلاثة معالم هامة في عملية التفسير :

(ا) يقوم التحليل النفسى على مفهوم التفسير وليس الاشرح والوصف . وهو بذلك «محاولة بلوغ حكم موضوعي» - اى ليس قائمة على الاحكام الموضوعية - كما انه لم يحدد «من» الذى يبلغ هذا الحكم .

(ب) ان ما يطرحه التحليل النفسى على بساط التفسير هو ما يسمى « بالمستدعيات الحرة للمريض » وعلى خلاف ما هو شائع لدى بعض المثقفين ، لا يفسر التحليل النفسى احلام افعال المرضى بل يفسر مستدعيات المرضى على احلامهم وافعالهم . فالتفسير التحليلي يفسر للمستدعيات فقط .

(ح) يبدأ التفسير التحليلي من مسلمة هي ان مستدعيات المريض ليست الحقيقة بل هي السبيل الى الحقيقة . اما الحقيقة فهي اللاشعور اى القصيدة الانسانية .

هذه المعالم الثلاثة قد تؤخذ بنظرة سطحية فتكون ادانة التحليل النفسى بانه ذاتي مطابق "و بانه يقوم على غير موضوع . وقد وقع المحللون النفسيون عند دفاعهم عن منهجهم ضحية استسلامهم لهذه الادانة القائمة على النظرة السطحية لعملهم . ولكن بتأمل أكثر عمقا لكل واحدة من هذه المعالم الثلاثة سوف يتبين للقارئ امر آخر ، يتعلق بطبيعة الموضوعية في التحليل ، وهي جد مختلفة عنها في علم النفس .

١ - التفسير التحليلي النفسى وقاعدته :

يظن عادة ان التفسير التحليلي يقوم على حنس مرفه من قبل المحلل وعلى قدرة خاصة على تطبيق النظرية التحليلية . ورغم ما في هذا الظن من بعض الصحة - قدرها قدر مهارة اى عالم اكايمي امام نتائجه - فان التفسير التحليلي يقوم على قاعدة اكثر صلابة من مجرد الحس والالهام . ان اهم ما يتمسك به المحلل النفسى في عمله هو «عدم تجاوز مستدعيات المريض» . فإى تفسير يقوم على مادة خارجية لم يذكرها المريض في جلسات علاجه تعد خروجاً عن القاعدة التحليلية . فقد يتصادف ان يلم لمحلل ببعض الاحداث «الواقعية» المؤثرة على مريضه - ولكن تلك المعرفة لاتقر من الامر شيئا لان عدم ذكر المريض لها في مستدعياته يعنى ان هذه الاحداث قد دخلت اطار «واقعه النفسى» - اى في اطار قصيدة النسيان والتذكر .

اذن كمبدأ عام ، يتسم التفسير التحليلي على واقع محدد غاية التحديد ، هو مستدعيات المريض وحدها واذا اردنا مزيدا من الايضاح لهذه النقطة ، فيكفى القول بان التفسير التحليلي هو رد المحلل على مستدعيات المريض لان

الحلل لا يفسر مالم يذكره المريض بعرضه . ومادام المحلل لا يفسر غير مستدعيات المريض فهو إذن ، محدود في عمله بموضوع محدد تماما . ويكون التفسير («موضوعيا») بقدر نجاح المحلل في قصر تفسيراته على المستدعيات وحدها . . .

أى على الموضوع وحده . ولعل هذا هو أشق وأدق ما في التحليل النفسى كمنهنة ، ولا يمكن لمنهنة لها هذا القدر من وضوح موضوعها أن يشاع عنها بسهولة أنها غير علمية . ولكن سبق لنا أن نبهنا إلى أن وجود الموضوع لا يكفي في حد ذاته لبلوغ حكم موضوعى . فالموضوعات تتفاوت وضوحا وغموضا ، وتتراوح في قدرتها على كشف حقيقتها . والمشكلة في التفسير التحليلى لاتنشا عن تفاوت وضوح وغموض موضوعة ، فهو موضوعه واضح محدد . المشكلة في التفسير التحليلى النفسى تنشا عن مدى قدرة الموضوع عن كشف حقيقة امره ، أى مدى مطابقة المستدعيات للمريض .

ب - المستدعيات أم المريض ؟

تشير العلاقة بين المريض والحلل الكثير من النقاش . ولكن هذا النقاش لا يجد محلا له في مقالنا ، اللهم الا من حيث دور الحلل بتفسيراته في تحديد مجرى مستديعات المريض . رغم أن المريض يظل مقتنعا طووال تحليله بأن مستديعاته تعبر عنه فانه يكون كذلك في موضع من يقبل - بشكل ما - ان لها تفسيراً لدى الحلل (والا مااستمر في علاجه) . لذلك نطرح سؤالين : ماهى علاقة المريض بمستديعاته وما هى علاقة الحلل النفسى بتفسيراته ؟

لا شك أن وجود المحلل وهو المحرك الأساسي للمستديعات بدليل عجز المريض عن التداوى الطليق بينه وبين نفسه . فالنداء الطليق هو المطلب الوحيد الذى يطلبه المحلل ، وعمل المريض هو تحقيق هذا المطلب بقدر ماتسعه قدرته . ويختلف ذلك الوضع عن التداوى الذى قد يلجأ اليه الشخص بينه وبين نفسه او الحديث الذى يدور بين المريض وآخر حول مرضه . فالمحلل لا يحادث المريض لأن جوهر الحديث هو طرح الوجود على الآخر الذى يطرح وجوده بدوره عليه (والحدث الذاتى هو محاولة الشخص إقامة حوار مع نفسه) . أما فى التحليل فالملاقة قائمة على أن المريض يطرح وجوده على المحلل ويقوم المحلل بتفسير هذا الوجود (الذى يطلبه المحلل فى صيغة مستديعات) دون أن يتبادل المحلل طرح وجوده على المريض . على هذا الأساس، يمكن القول بأن علاقة المريض بمستديعاته تبدأ أصلا باعتقاد راسخ ي «أنها .. هو» . فمنذما يقول المريض اننى «أكره هذا الشيء او أحبه» يكون لديه اعتقاد فى صحة حبه أو كرهه . لذلك قد يبدو أن تفسير المحلل لمستديعات المريض تفسيراً له ذاته .. ويقدر اعتقاد المريض فى تطابقها له نفسه .

ولاشك كذلك في أن مستدعيات المريض والصمت في السياق اللغوي تداع أو امتناع عن التداعي مما يخضعه كذلك لنفس قوانين التفسير ، هي المحرك الوحيد لعملية التفسير فالتفسير هو العمل الذي يتوقعه المريض من المحلل،



مكتبتنا العربية

ذلك لان المحلل «لايحادث» المريض . وعلى هذا الاساس يمكن القول بان المحلل يبدأ عمله التحليلي «باقبل قدر من الاعتقاد في تطابق المستدعيات للمريض» .. اى بتطابق تفسيراته للمريض . ويستمر التحليل النفسى بقوة تناقض هذه العناصر الاربعة : اتفاق المستدعيات للمريض واختلافها عنه ، واتفاق التفسيرات مع المريض واختلافها عنه . فالموقف المتناقض بين موقف المريض من مستدعياته وموقف المحلل منها يجعل التفسيرات مشرًا لمزيد من المستدعيات

على هذا النحو يكون «التحليل النفسى علم تفسير مستدعيات المريض» وليس «علم تفسير المريض ولا علم تفسير المرض النفسى» . بعبارة أخرى : التحليل النفسى هو علم تفسير الافعال النفسية psychological acts ، وليس بعلم تفسير النفس والمريض . وقد ذكر فرويد الاهتمام على هذه النقطة تركيزا شديدا (ارجع الى مقاله عن التحليل النفسى البدائى wild psycho-analysis نخرج من هذا الى استكمال صيغتنا التى بدانا فى تكوينها عند مناقشة موضوع التفسير التحليلي : ان التفسير التحليلي النفسى له موضوع محدد غاية التحديد هو المستدعيات ، وله به وضوح رؤية بان المستدعيات ليست المريض .. ولكن المريض هو مستدعياته .

ج - الشعور ام اللاشعور :

ان قيام التفسير التحليلي على الافعال النفسية يعنى قيامه على الخبرة الشعورية . ولكن القضية الاساسية فى التحليل النفسى تقول بان القصد فى الافعال لاشعورى ، والهدف من التفسير هو كشف ذلك الجانب وجعله شعوريا . اذن ما هو موقف التحليل النفسى ازاء هذا التناقض ؟

ان الملاحظة الدقيقة - والتى تصلح لبحث تجربى - تبين ان المرضى يكثرون من استعمال ضمير المتكلم انا (له ل) ، وفى نفس الوقت تقل لديهم الصيغ المباشرة للدلالة على الذات والتعبير الخاص بالكيونة . فان يستعمل المريض ضمير المتكلم فى صيغة اخبارية او صيغة « الواحد يريد .. » انما يعنى تناقضا بين الذات وكيونتها من جانب ويعنى من جانب آخر تناقضا بين الرغبة وشعور الشخص بها ، والواقع ان هذه الملاحظة تشير عديدا آخر من الملاحظات المتعلقة باللغة وبغير اللغة من ظواهر انسانية ، ولكنها تقدم لنا مدخلا ممتازا لفهم عملية التفسير . فصيغة « انا .. او .. الواحد » تختلف اختلافا اساسيا عن صيغة « اكون » (ارجو .. اود) حيث ان الصيغة الاولى تسمح بسؤال الشخص عن علة شعوره لتعالى الشعور على الرغبة فى حين ان الصيغة الثانية لا تسمح بذلك . فاستعمال ضمير المتكلم لوصف الحالة الشعورية يدل على قيام تناقض بين الرغبة والشعور بولا بدلا من تناقض بين الرغبة وآخر (هو المحلل او من يقوم المحلل بدلا عنهم) . لذلك تكون المستدعيات - فى بداية العلاج - مطابقة تطابقا زائفا للمريض .

ويمكن اذن - ان تصور المرض النفسى بانه تناقض بين المريض ورغبته ، وان تصور العلاج بانه محاولة ايجاد اتساق بين المتناقضين . ويبدأ العلاج بمحاولة خلق تناقض بديل بين المريض والمحلل كمرحلة اولى فى سبيل حل هذا التناقض . وتقوم بهذه المهمة عملية التفسير لانها ذات خاصيتين : يقوم التفسير اساسا على سؤال المريض سؤالا ساذجا فى شكله هو « لماذا » ! ولا بد ان تؤدي محاولة الاجابة الى مفارقة المريض لمستدعياته وكشف الزيف فى اعتقاده بتطابقها لحقيقته ، كما ان القيام بدور المفسر يخلق بالضرورة موقف تناقض بين المريض والمحلل ، لان عمل التفسير يعنى ان المحلل ليس مقتنعا بتطابق المستدعيات لحقيقة المريض بديل تفسيره لها ، اى كشفه لعمائها .

فاذا كان التفسير التحليلي النفسى ينصب على الافعال النفسية - اى على شئ شعورى او ما أصبح فى حيز الشعور - فليس فى ذلك تناقض مع مقولة اللاشعور . فالمحلل لا يهتم باللاشعور فى ذاته لانه لا يهدف الى تغيير مكوناته الاصلية ، بل يهدف فقط الى تعديل طاقات هذه المكونات وعقد صلات اسلم بينها وبين بعضها البعض ، وبينها وبين التنظيم الشعورى الذى يشرف على تحقيقها . بعبارة اخرى ان المحلل يهدف الى ان يقلل قدر امكانه وامكان المريض مسافة البعد بين المريض (الشعور . والمستدعيات) وبين رغبته (اللاشعور والقصد) .

● موضوعية التفسير التحليلي :

مما سبق يمكن ان نحدد ثلاثة ابعاد لموضوعية التفسير التحليلي :

١ - مطابقة التفسير للمستدعيات .

٢ - مطابقة المستدعيات للرغبات .

٣ - مطابقة الرغبات للقصد .

بمعنى آخر ، اذا استطاع المحلل ان يجعل تفسيره مطابقا للمستدعى ، وكان المستدعى مطابقا للرغبة ، وكانت الرغبة مطابقة القصد منها ، فلاشك - فى هذه الحالة - ان التفسير التحليلي يكون موضوعيا كاملا ما تكون الموضوعية.

ولكن هل يتحقق هذا الموقف المثالي ؟ وهل يمكن أن يطلب من التحليل النفسي أن يبلغ بموقفه هذه المثالية ؟ عند الإجابة عن هذين السؤالين سوف يظهر اشكال هام : من الذى يقرر التطابقات الثلاثة ؟ وقد وقع من حاول من المحللين النفسيين الإجابة على هذا السؤال من مازق منهجى دقيق . حدد المحللون النفسيون محك صلاحية التحليل النفسى ، بواحد من أمرين : الاول تقبل المريض أو رفضه للتفسيرات التى تعطى له ، والثانى هو نتائج العلاج ونجاحه فى التغيير المطلوب للمريض . والمآزق المنهجى يعود الى أن تقبل المريض أو رفضه للتفسير عملية شعورية خالصة ، كما أن استجابة المريض للتفسيرات عملية لاشعورية خالصة . فعندما يقبل المريض تفسيراً ويرى فيه صواباً فذلك يعنى رضا « أنا » المريض عن « أنا » المحلل ، مع عدم حتمية صدور ذلك عن تفسير فى العلاقة اللاشعورية . كذلك رفض التفسير لا يعنى أو يضمن أكثر من رفض «الأناء» التفسير . كما أن تعديل سلوك المريض نتيجة للتفسير سيعنى تبديلاً فى البنية اللاشعورية وليس فى المركب اللاشعورى (تحول المريض من القسوة الى رحمة ومن الشج الى الكرم ...) ، كما أن عدم استجابة المريض فوراً للتفسير لا يعنى عدم المساس بالمركب اللاشعورى . وفى الحالتين يكون التفسير قد أضاف الى المشكلة عنصراً جديداً هو تجميد العلاقة بين المريض والمعالج على نحو يوقف التفاعل ، أى يقيم العلاقة على أساس التآثر أو عدم التآثر بدلاً من التأثير المتبادل .

ليس من المنطقى إذا أن يكون محك «صلاحية التفسير» هو التقبل - الرفض ، أو الاستجابة - الامتناع عن الاستجابة . فالمحلل أصلاً يقصد الى كشف القصد من السلوك . والقصد (اللاشعور) هو الذى يخلق المستدعى بعد أن يتحول من مرحلة نفسية وسطى الى رغبة . لذلك لا يمكن الاعتماد والثقة فى تعديل يحدث للرغبات أو مستدعياتها دون أن يكشف القصد ذاته وأن يحدث فيه تعديل يظهر فى تغير الرغبات ومستدعياتها . أن موضوعية التفسير لاتصل اطلاقاً بتأكيد المريض أو إنكاره ، سواء كان التأكيد أو الإنكار شعورين أو لاشعورين . فهذا المحور والمحك يتصل بالزيف والتمويه الذين يقع المريض فيهما: زيف اعتقاده فى تطابق مستدعياته لحقيقته ورغباته وتمويهه على ذاته بأنه يدرك مقاصد رغباته . أن الموضوعية فى العملية التحليلية النفسية تتصل بالموقف الجدلى الاصيل بين المريض والمعالج . فكل تفسير لمستدعيات المريض هو نقيض «الأناء» يصدر عن المحلل كنقيض بديل . وإذا تمكن المحلل من أن يستبدل بتناقض المريض مع رغباته تناقضاً آخر يقوم معه كمعالج ، أمكنه بذلك أن ينقذه من ذلك التمويه الذى سبب شكاته ومرضه .

تلك هى الإجابة السريعة على سؤالنا الخاص بما هو مطلوب من المحلل وما إذا كان هو الذى يحدد تطابق التفسير مع المقاصد عبر تطابق المستدعيات مع الرغبات . أن المطلوب من المحلل هو تمكن المريض من النظرة الموضوعية لذاته ، وليس المطلوب من المحلل أن يعطى تفسيرات موضوعية . بمعنى آخر ، أن مشكلة موضوعية التفسير هى مشكلة المريض ، لا المحلل ، فعلى المريض أن يبلغ القدرة على الحكم الموضوعى على ذلك ، وعلى المحلل أن يعينه على أن يعطى هو أكثر التفسيرات موضوعية . وهذه الصيغة تتفق تماماً مع المحك النظرى للشفاء وهو التخلص من الترجسيه أى الحكم الذاتى على الذات .

حدود الموضوعية فى التفسير التحليلى :

سوف نقصر تناول هذه النقطة على الإجابة عن سؤال واحد هو أحد جوانبها : كيف تتم فى عملية العلاج التحليلى النفسى إمكانية الحكم الموضوعى من قبل المريض ؟

عندما قدمنا لمفهوم الموضوعية قلنا أن هذه المشكلة تصود فى شكل مقياس طرفه الذات وطرفه المقابل الموضوع ، حيث يكون أى حكم هو مجمل ما synthesis لتناقضهما . فإذا كان كل موضوع يخلق نقيضه ليتفاعلا ويعطيان مجعلاً ، فما هو المجمل فى علاقة المريض بالمحلل ؟ وما هو المجمل فى علاقة المريض برغبته ؟ أن المجمل فى الحالتين هو المستدعيات . فالمستدعيات هى صيغة التفاعل بين المريض والمحلل ، كما أن التفسير هو صيغة التفاعل بين المحلل والمريض ، وموقف التحليل النفسى لا يسمح بأى صيغة أخرى للتفاعل (النقاش النصيحة وما الى ذلك) حتى إذا ما طرح المريض فى الموقف ما هو غير المستدعيات يتناولها المحلل بوصفها مستدعيات . ونفس الأمر بالنسبة للمريض ورغبته ، والمستدعيات هى مجمل علاقته بها بوصف الرغبة مستحصية على نفسه . وقد يثار هنا موضوع صمت المريض أو امتناع المحلل عن إعطاء التفسير . الواقع أن أى مستدعى هو «فعل نفسى» يتضمن موضوعه ، أى يتضمن الآخر الذى يطرح عليه الموضوع . وعلى هذا الأساس يكون الفرق بين مستدعيات المريض وصمته هو الفرق بين نشاط تفاعل بين المريض والمحلل (مستدعى) وتفاعل بين المريض ورغبته (تعتل المستدعى أو الصمت) . وعندما يقال بوجود مقاومة مظهرها الصمت ، فإن ذلك يعنى رفض المريض أن يضمن المحلل فى مستدعياته وقصره للتناقض على ذاته ورغبته . ويصدق نفس الشيء بالنسبة لوفرة المستدعيات والتى تكشف فى بعض الأحيان عن مقاومة . فى هذه الحالة تكون وفرة المستدعيات تعبيراً عن رفض المريض التفاعل والتناقض مع رغبته وحرصه على أن يكون التناقض مع المحلل . والتناقض كما نستعمله فى هذه العبارات ليس التناقض الانفعالى بل هو العملية الفكرية الجدلية . لذلك يمكن

مكتبتنا العربية

نظريا ان نعتبر لحظة الشفاء من المرض النفسى هى لحظة الاتفاق بين مجمل تناقض المريض مع المحلل وبين المريض ورغبته . فهذه اللحظة هى اكتمال الحركة والصرورة في بعدين اساسيين : انا آخر ، انا نفسى ولا يحتاج الامر منا ان نعالج صمت المحلل عن التفسير اذ ان فطنة القارئ كفيلا بادراك مضمون هذا الصمت في ضوء ما سبق عرضه .

لا بد ان يكون القارئ قد ادرك ان موضوعية التفسير النابعة من التزام التفسير بتناول المستدعيات وحدها ، هى نفسها موضوعية المريض . فالمستدعيات هى مستدعيات المريض ، لذلك فهى موضوعية بشكل او آخر . فاذا استفاد المحلل من العلاقة الجدلية التى تقوم بين الاشياء ونقائضها ، سوف يدرك ما يحمله المستدعى من معنى : (احب هذا الشيء .. قد تعنى لا تظن اننى اكرهه او ارجو ان تعتقد اننى احبه ، كما قد تعنى اكرهه او لا استطيع حبه ولكننى مضطر الى حبه) . فالمستدعيات قد تدل على القصد مباشرة او عن طريق غير مباشر ، وقد تبعد عن القصد مباشرة ، او بطريق غير مباشر . والسؤال الذى يثار في هذا الموضع : اى المعانى يدل عليها المستدعى؟ ايها الموضوعى والاكثر دلالة على حقيقة القصد ؟ قد تبدو الاجابة ميسورة الى حد الخطورة اذا قلنا ان المحلل هو الذى يحدد الحكم على معنى المستدعيات - وقد تبدو الاجابة مستحيلة الى حد المشقة اذا قلنا بان من يحدد معنى المستدعى هو المريض . ولكن ، مادام التحليل النفسى قائما اساسا على سؤال (ماذا) ؟ فان اصدق تفسير يتأتى هو ما يقوله المريض استجابة منه لتفسير المحلل . فان ما يقرر اى المعانى اصدق هو قصيدة الشعور عند المريض ، وهى تكون عادة قصيدة غائبة عنه او قصيدة مزيفة لا يكشفها الا ببحثه عن علتها . ويحرك البحث عن العلية .. تفسير المحلل لما سبقها من مستدعيات ، وسوف نرجى الحديث عن جوهر التفسير الى خاتمة المقال ، رغم ما قد يبدو من بعض الخلل في هذه الفقرة لغموض معنى «التفسير» . ولكن يجب التنويه هنا بان اكتشاف اصدق معنى للمستدعى لا يأتى بمجرد عملية قصدية واحدة يقوم بها المريض ، فالقصيدة تكون دائما متشعبة ومحتمة لعدد من المستدعيات مما يجعل اكتشافها عملية مركبة تستدعى من جانب تفحص كل مستدعى ، وتستدعى من جانب آخر « بلوغ قصيدة كل مستدعى في تدرج غير منتظم » . ان التحليل النفسى يقوم اساسا على القاعدتين السابقتين ذكرهما : قدرة التفسير على كشف القصد ، وقدرته على تحليل المركب النفسى الذى يتخفى القصد في ثناياه . ولذلك نوجز المشكلة فيما يلى :

ان التفسير التحليل هو الوسيلة التى يتبعها المحلل ليتيح للمريض ان يبلغ اقرب نقطة من الحكم الموضوعى على حقيقة رغباته ، وذلك من خلال ما يرد الى ذهنه من مستدعيات . وهنا يجد القارئ ان مناقشة التفسير التحليلى على محور الذاتية والموضوعية هو نقلة من الاصل الى الفرع . فهمة التفسير هى مطابقة المستدعيات وليس مطابقة حقيقة المستدعيات . ومهمة المريض هى مطابقة مستدعياته لحقيقتها . والتفسير التحليلى النفسى - كعمل منهى هو اول حلقة في سلسلة مكونة من ثلاثة حلقات : تفسير يطابق المستدعى - مستدعى يطابق رغبة - ورغبة تطابق قصدا . ويمكن في هذا المنطق ما يفرق بين العلاج النفسى والتحليل النفسى . ان المعالج النفسى غير المحلل يحتاج الى ان يعطى تفسيراً يطابق القصد مباشرة ، وهو امر يتأتى له ولا يضمنه ولا يحق له فيه ان يدعى موضوعية . اما المعالج المحلل فلا يسمح للمريض باصدار حكم يدعى موضوعيته الا على مستدعياته . وعلى هذا النحو يتم الشفاء - بالمعنى التحليلى - على اساس الكشف عن القصد لا الاقتناع بما يقدمه المحلل من مقاصد لا يدركها المريض في نفسه .

ولا يبقى لنا الا ان نؤكد نقطة هامة بصدد موضوعية التفسير وعلاقتها بالتفكير السائد لدى علماء المناهج . ان موضوعية التفسير التحليلى النفسى تقاس بمقياسين ، الاول مطابقتها بمستدعيات المريض ، والثانى قدرتها على تمكين المريض من ادراك حقيقة رغبته ادراكا موضوعيا . لذلك لانتالط التفسيرات بالموضوعية ، بل تطالب بان تمكن المريض من الموضوعية . بمعنى آخر ان التفسير الذى يعطيه المحلل هو المرحلة التى تسبق التفسير الموضوعى والذى يصل اليه المريض .

● خاتمة :

ان دعوى علماء المناهج بعدم وجود ضمانات لموضوعية التفسير التحليلى - وكما حددوا الموضوعية - لاتجد من المحللين الا الموافقة ، لا تسليميا بل تقريبا . فالتفسير يقوم على المستدعيات التى لاتطابق رغبات المريض والنسبة التى بدورها لاتطابق مقاصده . لذلك ، اذا انزلنا منظور التحليل النفسى الى جدل حول موضوعية التفسير ، فانهم لن يخرجوا الى يقين - ولكن يكفهم ان يثبتوا موضوعية التفسير بالنسبة الى المستدعيات وحدها . فالتفسير وسيلة لموضوعية يبلغها المريض وليس غاية تطالب بان تكون ذات قوام خاص . ويمكن ان ننهى هذا المثال بانارة ثلاث مشاكل والرد عليها فتكتمل بذلك جوانب الموضوع .

ماذا يعنيه فعل التفسير ؟ والى ماذا يؤدى ؟ وماهى نتائجها ؟

فيما سبق أوضحنا أن الهدف من التفسير هو كشف القصد الانساني ، أو قيمة الوجود . لذلك يكون معنى عملية التفسير أن المحلل ليس مقتنعا بأن مستدعيات المريض تحمل مقاصده الحقيقية . فكل علاج نفسى يقوم على هذه القاعدة يعد تحليلا نفسيا بقدر التزامه بها (مع شروط أخرى لامحل لها في إطار هذا المقال) . أن التفسير - أى استفسار المريض عن مقاصده - يعنى من قبل المحلل : «أنا لا اعتقد فيما تقوله ، لأنك كاذب بل لأنك واقع تحت تزييف واقتناع غير مبرر ببعض الامور - وبديل التجاؤك الى العلاج» . ولا يختلف الموقف بالنسبة الى المحلل باختلاف وضوح القصد أو عدم وضوحه . فليس للمحلل أن يبرر السلوك ويصدق على القصد . فإذا قبل المريض هذا الموقف من المحلل ، بدأ هو حركة الكشف عن التزييف وأخذ سبيله الى معرفة قصده . أى حقيقته . لقد أقام فرويد التحليل النفسى على أكثر الأسئلة سداجة (ماذا) هى فعل التفسير . فالتفسير كفعل نفسى هو «المطلوب» في التحليل بحكم مرضه - عن سؤال المحلل له «ماذا» هى فعل التفسير . فالتفسير كفعل نفسى هو «المطلوب» في التحليل وليس أمرا «يعطى» . وطالما ظل الموقف التحليلى مقيما على حيوية طلب التفسير ، استمر الكشف عن عدم تطابق المستدعيات (الافكار) للزئوج (الريجات) وعدم تطابق الزئوج للمقاصد (قيمة الوجود) .

أن التفسير يؤدى دائما الى اكتشاف قيمة الفعل السيكولوجى . فالفعل السيكولوجى - المرضى والسوى على حد سواء - هو تحول ما فى قابلية الانسان للحركة والصبر أى هو فى أصله «حركية حيوية خالصة» . motoricity ولكن هذه الحركية الحيوية لا تبقى على حالها لدى الانسان لأنها تتحول الى أن تتغير . ويكون تغيرها على مستويين حسب موضوع تقبلها .

المستوى الاول : مستوى تقبل الشخص نفسه لحركته . فى هذا المستوى يكون الفعل السيكولوجى فى حالة دفع motivation للشخص . فعندما تتحول الحركية الحيوية - أو جزء من التهوى البدنى لها - الى نشاط عقلى فكرى مبدى الشخص ، يحدث تعديل جوهرى فى طاقتها فينشطر ليقوم جانب منه كمضاد للطاقة الاصلية (يمكن الرجوع الى فرويد فى نظريته عن الكبت الاولى والثانى) . فالشخص فى هذه الحالة يمنح فعله النفسى قيمته فيقبله أو يرفضه . ولكن تبقى القيمة السيكولوجية للحركة الحيوية محدودة لأنها قيمة بما تعنيه لصاحبها وحده ، ويعطى هذا المستوى تلك الحياة النفسية المتخيلة ويصبح الواقع تخيلا . fantasm

المستوى الثانى : مستوى يتحول فيه الشكل البدائى للفعل السيكولوجى الى صيغة اعقد بدخول الآخر فيه كمانع لقيمه . فى المستوى الاول يمنح الشخص قيمة فعله النفسى وفى المستوى الثانى يجعل الآخر هو مانع هذه القيمة . ودخول الآخر فى تقويم الفعل النفسى انما يعنى أن الشخص قد تحول بدافعه الى موضوعات خارجية ليحقق فيها دافعه ويعقق معها دافعه . وتتغير حالة الدفع لتصبح رغبة desire (ارغب فى ..) وتأخذ الرغبات قيمتها من موضوعاتها ليكتمل نضوج الافعال السيكولوجية ، أى تتحول من صيغة التخيل الى صيغة التصور . imaginary والتحول الى التصور يفتح الطريق الى الواقع real ليصبح الفعل السيكولوجى فعلا انسانيا بالمعنى الذى يحقق قيمة للوجود .

ويختلف أرض عن السواء فى قابلية «الحركية الحيوية» للتحول من حالها الاول الى حالها الثانى ثم الثالث . فالافعال السيكولوجية المرضية تنحصر فى المستويين الاولين حيث تنفعل لدى العصاى القدرة على الانتقال من التصور الى الواقع . كما أن الافعال السيكولوجية المرضية تختلف فى مدى وضوحها لصاحبها والآخر . ففي بعض الصيغ المرضية يفلب على الافعال النفسية تقيدها برفض صاحبها أو تقبلها لها دون أن يعرضها المريض على الآخر ليقبلها أو يرفضها أو دون أن يهتم بتقبل الآخر لها أو رفضه اياها - وهذه هى الصيغ النهائية أو الجوانب النهائية فى بعض الاعصبة . وفى بعض الصيغ المرضية الأخرى يفلب على الافعال السيكولوجية تقيدها برفض الآخر لها أو تقبلها لها دون أن يقرر المريض لها قيمة تخصه . وهذه هى الصيغ العصاى من المرض .

ويؤدى التفسير - كما أوضحناه فى الفقرة السابقة الى رد الدوافع غير المحددة الى رغباتها (رد المستدعيات الى الرغبات) ، كما يؤدى الى كشف الموضوعات الى رغباتها (رد الرغبات الى المقاصد) . فكثيرا ما يورق المريض دافع - لا يعرف ان كان يرفضه أو يقبله - لا يعرف له موضوعا ، كما أنه يندر أن لانجد مريضا يتمسك بموقف لا رغبة له فيه . على هذا الاساس يكون التفسير كعملية وفعل هى السبيل الى اكتشاف قيمة الفعل السيكولوجى - أى تحقق علاقة ممكنة بين القصد والرغبة والفكر (الفريزة والدافع والشعور) .

اما نتاج عملية التفسير فلن تخرج عن انها معرفة المريض بمقاصده . ولكن هذه المعرفة هى فى النهاية بداية البناء النظرى للتحليل النفسى . فالنظرية التحليلية النفسية تقوم على ما قدمه ويقدمه المرضى جلسة بعد جلسة يصدد القصد الانسانى - ومن خلال مقاصدهم الفردية . فاذا كان فرويد قد اكتشف اللاشعور قبل اكتشاف مضمونه ، فذلك لانه انتظر المضمون بعد ان علم بوجوده ، أى انه لايفتعل هذا المضمون . ولاشك اننا - وقد انتهينا من المقال - قد بلغنا نقطة تستحق هى نفسا مثالا : طبيعة الموضوعية فى النظرية التحليلية النفسية ذاتها .

أسلوب تحليل المضمون

وإستخداماته

عبد الحليم محمود السيد

يحتل المضمون موقعا رئيسيا في عملية الاتصال .
ويعنى مضمون الاتصال مجموعة من المعاني التي يعبر عنها
بالرموز - اللفظية أو الموسيقية أو التصويرية أو التشكيلية
أو الحركية - أولتى من شأنها أن تنشئ الاتصال ذاته ، من
خلال وسائله المختلفة .

وإذا كانت العبارة الكلاسيكية تحدد عملية الاتصال في :
من ، يقول ماذا ، لمن ، وكيف ، وبأى تأثير ؟ فإن مضمون
الاتصال يتمثل في « ماذا » .

ولما كان المضمون يمثل الوسائل التي يتصل من خلالها
فرد بآخر أو جماعة بآخرى ، فن المهم في بعوث الاتصال
أن يوصف هذا المضمون بدقة وأن يفسر ببصيرة نافذة .

وتحليل المضمون عبارة عن أسلوب علمي يستخدم
لوصف مختلف أوجه مضمون الاتصال بأسلوب مختصر ،
بل وللتنبؤ بعدد من الوقائع أو الأحداث من خلال مواد
إعلامية مثل الأنباء والمقالات والفصائد والأغاني والقصص
والأفلام والكتابات الأدبية والتصريحات الرسمية للقادة
وأحاديث الشخصيات الكبيرة .

ويستخدم أسلوب تحليل المضمون بالفعل في الإجابة
على عدد من الأسئلة المختلفة مثل :

- هل سيحقق أحد البلاد نوعا من النمو السريع أم
سيعانى من الاضطراب والفقر خلال السنوات الخمس القادمة ؟

- هل يتمتع بلد معين بالوحدة القومية أم أن الصراعات
بين الجماعات الوطنية أو بين القادة والجماهير تفتت من وحدته ؟

- ماهى البيانات الدكية التي يمكن استخلاصها من دعاية
العدو ؟

- هل يستعد بلد معين للعدوان (بالحرب التقليدية أو
الاقتصادية أو السيكلوجية) على بلد آخر أم أنه سيهادنه
في فترة تالية من الوقت ؟

- ماهى بؤرة اهتمام الناس في بلد معين أو ماهى
الموضوعات التي تشغل أذهانهم خلال فترة معينة من الوقت ؟

- ماهى أنواع التشابه والاختلاف في الشعارات السياسية
التي يقصد أن يلثف حولها الناس ويوجه إليها انتباههم في
عدم من البلاد ؟

- كيف تختلف شعارات الدعاية في أحد البلاد من فترة
لأخرى على امتداد عدد من السنوات ؟

- ماهى الصور السائدة في مسرحيات شكسبير ؟

- ماهو بناء شخصية الكاتب كما تنعكس فيما يكتبه ؟

- ماهى الاتجاهات الرئيسية في استخدام البحوث
السابقة لدى العلماء في كل من علم الكيمياء والطبيعة منذ

عام ١٩٠٠ ؟



تعريف تحليل المضمون :

تحليل المضمون هو أسلوب علمي يهدف الى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهر للاتصال اى لمجموعة المعاني التي تظهر من خلال الرموز المستخدمة فى عملية الاتصال .

انه اسلوب لوصف المضمون الظاهر للرموز المستخدمة فى الاتصال ، بطريقة موضوعية تضمن وجود تعريف دقيق لفئات التحليل بحيث يمكن لتحليلين مختلفين ان يطبقوها على نفس المضمون ويحصلوا على نفس النتائج . اما التنظيم الذى يقتضيه تحليل المضمون فيعنى تحليل المضمون على ضوء حصر كل الفئات المناسبة لموضوع التحليل ، كما يعنى ان يهدف التحليل الى التحقق من مشكلة علمية او فرض علمي يمكن من خلال التحقق منه ان يكون لنتائج تحليل المضمون قدر من الفائدة التطبيقية فيما بعد . اما لزوم ان يكون

- كيف تعالج جماعات الاقليات العنصرية فى القصص التى تنشر فى المجلات واسعة الانتشار ؟

- كيف يمكن حصر انواع الدعاية الهدامة وكشفها ؟

- كيف يمكن مقارنة طريقة تناول الصحافة والاذاعة لحالة قتل بعد تعلق عاطفى ؟

- ما الذى يجعل الكتابة قابلة للقراءة والفهم ؟

باى الطرق تعكس الصور السينمائية مشاعر الناس ورغباتهم ؟

- ماذا يحدث لاحدى القصص الجيدة عندما تتحول الى فيلم ؟

- الى اى حد تشبه طريقة تفكير احد الاشخاص المرضى الفصامين ؟

بعد تاريخي له قيمته يجعلنا أكثر فهما للاتجاه الحال لمضمون وسائل الاتصال عن طريق المقارنة بينها .

وبالرغم من أن معظم الدراسات تعالج موضوع المضمون فقد بدأ النظر بوجهه إلى قيمة اجراء دراسات عن « اتجاه » المضمون من حيث التأييد او المعارضة و « الأشخاص » مصدر الاتصال و « طريقة العرض » .

٢ - تتبع تطور العلم : ويستخدم تحليل مضمون التراث العلمى فى وصف تطوره . لتحليل تطور علم الطبيعة فى انجلترا والمانيا وفرنسا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر اظهر فترات تقلبات تشبه الموجات للانتاج ابداعي .

وقد درس الطابع المتغير للبحث فى علم النبات من ١٨٩٠ - ١٩٣٠ فى مجموعة من مجالات هذا العلم .

وبالمثل امكن دراسة تطور الاهتمامات بعلم الاجتماع بالولايات المتحدة خلال الخمسين سنة الأخيرة عن طريق دراسة توزيع المقالات فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع ، وتبين زيادة اهتمام المجلة فى السنوات الأخيرة بمشكلات السكان والجناس والقوميات ، ومناهج البحث ، على حساب الصفحات المختصة للنظرية ولتاريخ علم الاجتماع والاصلاح الاجتماعى . ومثل هذا التحليل لا يصف تطور اتجاهات نظام معين فحسب ، بل يزودنا بتعريف او تكوين ، لمجال معين فى أى فترة زمنية محددة .

على أنه لا بد من التحقق من الدعاوى المتضمنة فى هذا الاستخدام لتحليل المضمون فمعظم الدراسات التى استخدمت تحليل المضمون لهذا الغرض لا تعتمد الا على مصدر واحد للبيانات او على مجموعة صغيرة من المصادر ، تمتد خلال فترة من الوقت طويلة نسبيا . وهنا لا بد من الالتفات الى أهمية تمثيل المجالات او وسائل الاتصال التى ستحلل للمجال الذى يدعى أنها تمثله . اذ قد لا يتضمن عدد قليل من المجالات عينة صادقة لبحث التراث او المجال المراد دراسته خلال فترة طويلة من الوقت بسبب ظهور مجالات أكثر تخصصا تمثل فروعاً من المجال موضوع الدراسة فى الفترة الأخيرة .

كذلك فإن التغيرات التى تحدث فى عدد من المجالات فى مجال معين قد تعكس تغيرات فى سياسة المحررين أكثر مما تعكس تغيراً حقيقياً فى الاهتمام بالمجال ذاته . وفى بعض الحالات قد يشوه مصدر مواد الاتصال نتائج الدراسة نظراً لتحيزه ، كما لو حللنا المساحة المختصة « للرجال العظام فى العالم » فى دائرة المعارف البريطانية ، او الأمريكية ، اذ المتوقع أن تخصص مساحة أكبر لأبناء البلد الذى يقوم بنشر دائرة المعارف لحسابه .

كما ان ميل المصادر الى الاهتمام الزائد بفترة تسبق فترتهم مباشرة ، قد يشوه دراسات الاتجاه . وكذلك فإن تغيير أساس التصنيف قد يؤدي الى أثر مشوه ، مثلاً المقالات التى تقع فى حدود مجالين كالفيزياء والرياضيات او مجال

التحليل كميأ فانه من أكثر الخصائص تمييزاً لتحليل المضمون مما يميزه عن القراءة او الفحص العادى . ولا يتطلب لزوم التكميم ضرورة تحديد قيم عددية لفئات التحليل اذ يتخذ التقدير أحياناً شكل كلمات كمية مثل ، أكثر ، دائماً ، غالباً ، يزيد .. الخ .

استخدامات تحليل المضمون :

يستخدم أسلوب تحليل المضمون على عدد كبير جداً ومتنوع من مواد الاتصال من أجل تناول عدد كبير ومتنوع من المشكلات بحيث يصعب حصر هذه الاستخدامات فى تصنيف واحد .

وفيما يلي عرض لاهم استخدامات أسلوب تحليل المضمون على ضوء الأهداف الرئيسية للدراسات التى اعتمدت عليه ومن شأن هذا العرض أن يعكس الى حد كبير المشكلات الرئيسية التى يستعان فى دراستها بهذا الأسلوب . مع الإشارة الى نماذج من الدراسات التى تمت فى مجالات تطبيق تحليل المضمون .

اولا - استخدام تحليل المضمون فى دراسة خصائص المضمون من حيث المادة :

وقد اشتمل هذا على المجالات السبع التالية :

١ - وصف الاتجاهات فى مادة الاتصال والتغيرات التى حدثت فى مضمونها فى فترات مختلفة من الوقت ، عن طريق دراسة عينات ممثلة من فئات مادة الاتصال فى فترات زمنية مختلفة .

وإذا كان هذا الوصف لاتجاهات مادة الاتصال مفيداً فى حد ذاته ، فإنه أيضاً يزودنا ببيانات ترتبط بالتغيرات الحادثة فيما يتصل بالقائمين على الاتصال أو الموجهين له أو فيما يتصل بالجمهور .

وقد استخدمت هذه الطريقة فى مقارنة مدى استخدام أدوات الاتصال لأنواع معينة من الأنباء أو الدوافع أو الشعارات فى فترات مختلفة من الوقت .

وتبين بعد تطبيق هذه الطريقة على شعارات « مايو » بالاتحاد السوفيتى من ١٩٢٤ الى ١٩٤٣ ، أن هذه الشعارات تطورت من الثورة العالية الى الشعارات القومية .

واتضح ان اعتماد المسالات التى تعرضها مجلة ربات البيوت الأمريكية عن تنشئة الأطفال على النقات فى هذا الموضوع زاد من ٥٠ ٪ عام ١٩٠٤ الى ٩٨ ٪ عام ١٩٤٠ .

كما تبين أن الدعاية بالحرب العالمية الثانية مقارنة بالدعاية بالحرب العالمية الأولى كانت أقل انفعالية وخطابية وأكثر ميلاً الى تحرر الحقائق .

وهذه الدراسات لاتجاه مضمون الاتصال يزودنا

وبينما أمكن استخدام هذه الدراسات لتوضيح الفروق بين الطابع القومي من خلال وثائق تثبت هذا ، فإنه يمكن استخدامها كذلك لوصف ما يقدم لجماعات متشابهة بلدين مختلفين .

٤ - المقارنة بين وسائل الاتصال المختلفة أو بين مستويات الاتصال المختلفة : وسائل الاتصال المختلفة ومستويات الاتصال المختلفة لا تجتذب جماهير مختلفة فحسب بل تتناول نفس الموضوعات بطرق مختلفة .

لهذا فإن التحليل المقارن لمضمون الاتصال وعرض « المضمون » بوسائل مختلفة للاتصال وبطرق مختلفة يعد من أهم تطبيقات تحليل المضمون . ومن أمثلة الدراسات الحديثة في هذا الشأن دراسة أمكن من خلالها الكشف عن نماذج التغيرات التي حدثت في ٢٤ قصة جيدة بعد تحويلها إلى أفلام فيما يتصل بالحوار ، والشخصية ، والحدث ، والشهد ، والخاتمة ، والتسلسل والأسباب المستنتجة لها . ومقدار الانتباه الذي يعطى لأجزاء العقدة الرئيسية في القصة - ككتاب - ثم في الفيلم الذي تحولت إليه ، مما يؤخذ كدليل على اخلاص النقل من وسيلة لأخرى .

ولما كانت جماعات مختلفة من الناس تتعرض لأنواع الاتصال المختلفة (من خلال القراءة أو الاستماع أو المشاهدة) التي تتناول نفس الموضوع ، فإن المقارنة بين هذه الأنواع من الاتصال لها قيمتها كطريقة لوصف الفروق في المضمون الذي تتعرض له الجماعات المختلفة من الناس .

٥ - فحص مضمون الاتصال في مقابل الأهداف منه : كل منفذ من منافذ الاتصال له هدف أو مجموعة من الأهداف ، سواء أكانت صريحة أو ضمنية .

ومدى تعبير المضمون عن هذه الأهداف يعد أحد مزايا المضمون .

وقد قورن في عدد كبير من الدراسات بين ما يؤكد المضمون وبين معايير التحلل .

ولم يراجع المضمون على أهداف المشرف على الاتصال إلا في عدد قليل من البحوث .

وأحيانا يقوم بهذه التحليلات اشخاص « خارجيون » على اساس الأهداف المقترحة للمشرفين على الاتصال .

وقد تقوم جماعة من المهتمين بتحسين برامج التلفزيون - مثلا - بتحليل مضمون برامجه التي يقدمها في فترة محددة ، وتحديد نسبة ما يقدم من كل نوع من البرامج إلى المجموع الكلي لوقت الإرسال التلفزيوني .

ويمكن استخدام تحليل المضمون في تصحيح الوضع القائم الذي يكون غالبا - غير ملتفت إليه . كما قد يستخدم في الغناء ما نتبين عدم جدواه ، وكذلك يمكن استخدامه في تصحيح التأكيدات الخاطئة في مضمون الاتصال على ضوء الهدف منه ، وتوجيهات المشرف على الاتصال .

علم الاجتماع وعلم السياسة مما يؤدي إلى تصنيف هذه المقالات في مجالات مختلفة في الأوقات المختلفة .

ومع هذا فإنه يمكن اجتذاب معظم هذه الصعوبات ، ومن ثم يصبح تحليل المضمون مفيدا كأداة لوصف تكوين وتطور مجالات المعرفة والعلم .

٣ - الكشف عن الفروق بين مضمون الاتصال بالدول المختلفة : يؤدي التحليل المنظم إلى الكشف عن الفروق بين وسائل الاتصال لدى الدول المختلفة ، ويطبق هذا على الصحافة ، والإذاعة ، والسينما والمسرح وكيفية معالجتها للموضوعات المختلفة . وذلك من خلال الإجابة على عدد من الأسئلة : ماهي الأنباء التي يشيع الاهتمام بها في بلدين متصارعين أو متعاونين ؟

كيف تختلف صياغة الدول لنفس الحدث ، مثل الحروب أو الأزمات الدولية التي تتساوى إحاطتها بها ، أو الوقائع التاريخية ؟

ماهي الفروق الرئيسية بين الأفلام الأمريكية والانجليزية والفرنسية والروسية ؟

مثل هذه الأسئلة يمكن الإجابة عليها بعد التحليلات المقارنة للمضمون ، التي تكشف عن الفروق في بؤرة الاهتمام لدى جماهير الأمم المختلفة .

من أمثلة لدراسات من هذا النوع دراسة قورن فيها بين صيغ حرب التحرير الأمريكية في كل من الكتب الأمريكية والبريطانية . وكذلك قورن بين صيغ الحرب العالمية الأولى في الكتب الأمريكية والألمانية ، للكشف عن الآراء التاريخية التي تقدم للشباب الدول المختلفة .

وفي دراسة أجريت لتراث الشباب الهتلري والكشافة الأمريكية حلل فيه هذا التراث فيما يتصل بالأهداف والمبررات .

ولم يوجد فرق في التأكيد على غايات مثل اللياقة البدنية ، والنظام والانتاج ، ولكن المواد الألمانية كانت أكثر على الولاء القومي والتوحد مع الوطن ، وكانت أقل تأكيداً على الغيرة والإبداع . بالإضافة إلى وجود فروق كثيرة في أسس التوصية بالأغراء المرغوب فيها لدى أعضاء التنظيمين .

وقد كانت توصيات الشباب الهتلري تبرر أساسا بالعضوية في المجتمع القومي (٦٦ ٪) ، بينما الكشفة كانوا يبررون غاياتهم بارضاء ذواتهم (٤٧ ٪) .

وفي دراسة أخرى حللت أكثر أنواع الدراما شعبية في البلدين ، ووجد أن أكثر موضوعات المسرحيات الأمريكية هي الحب (٦٠ ٪) والأخلاقيات (٣٦ ٪) ، أما في ألمانيا فكانت المسرحيات المثالية (٤٤ ٪) وتلك التي تمثل القوة (٣٣ ٪) .

وقد كان مستوى الحدث في الدراما الأمريكية شخصيا بعنا في ٩٦ ٪ ، بينما مستوى الحدث في الدراما الألمانية كان مقسما بين المسائل الأيديولوجية (٥١ ٪) والشخصية .

مكتبتنا العربية

لمجموعات المواطنين أو الأقليات في القصص ، فكل جماعة أقلية تظهر غالباً في القصص أقل مما هي في البلد . ويظهر المواطن الذي ينتمي للأغلبية أكثر تكراراً .

ومقارنة أخرى مفيدة في تقويم أداء الصحيفة ، استخدمت في تحديد مدى ذكر الصحف البريطانية للوقائع الأساسية التي تتصل بحدث هام ، وأنشأ المحللون قائمة رئيسية تتكون من ٣٣ واقعة (تمثل ماحدث بالفعل وروجع على أساسها غلاف الجرائد) . وقد تراوحت درجات تسعة جرائد بين ٢٣ و ٣٠ .

ولا شك أن كفاءة المعايير المستخدمة والتي تستعين بأسلوب تحليل المضمون من شأنه أن يزيد من كفاءة تقويم وسائل الاتصال .

٧ - المساعدة في العمليات الفنية للبحث في العلوم الإنسانية :

يعد استخدام تحليل المضمون كخطوة من خطوات البحث العلمي في العلوم الإنسانية من أهم استخدامات هذا الأسلوب .

ويساعد تحليل المضمون على وصف المعلومات والمواد الكيفية للاتصال ، فالمقابلة كاسلوب لجمع البيانات اذا كانت من النوع المتعمق كالمقابلات الاكلينيكية التي تستخدم لتشخيص الأمراض النفسية أو العقلية ، تكون غالباً من النوع الذي يوجه فيه الى المفحوص اجابات معينة لوضع اجابته في احداها ، لا تحدد للمفحوص اجابات معينة لوضع اجابته في احداها ، وعلى الرغم من أهمية ماتضمنه هذه الأسئلة المفتوحة فانه تحول دون تحليل اجاباتها تحليلًا منظماً وموضوعياً عدة مشكلات منها مايتصل بعدم دقة تسجيل هذه الاجابات أو ما يتصل بصعوبة ترميزها ، الا أن اسلوب تحليل المضمون يساعد على الوصف المنظم الموضوعي الذي يمكن من عرض مضمون هذه المقابلات في صورة كمية .

ويعتمد في الاستدلال على الحالة السيكولوجية للأفراد أو الجماعات الصغيرة على تحليل المواد الرمزية التي ينتجونها فرادى أو جماعات . ويدخل في هذا السجل الاجتماعي للحالة والمقابلات العلاجية واختبارات الشخصية ، وأنواع الإبداع الخيالي والمحادثات والمذكرات اليومية وأى وثائق شخصية أخرى تحدد من خلالها ملامح شخصية الفرد على أساس مايتم جمعه من الوثائق عن أحداث حياته وسمات شخصيته . كذلك يستدل على السمات الشخصية للمفحوصين من تحليل استجاباتهم لمنبهات غامضة (بقعة حبر ، أو صورة غامضة أو جملة ناقصة) . والتفات الشخص للشكل بدلا من اللون، ان لكل بدلا من الأجزاء التفرقة أو نسجه للقصص العدوانية بدلا من السلمية ، مما يزود المحلل بالبيانات التي يميز على أساسها سمات سيكولوجية معينة . وقد تبين من خلال عدد من الدراسات امكان استخدام اسلوب تحليل المضمون في تحليل القصص الخيالية التي تشيع لدى الأطفال في عدد من

٦ - انشاء معايير وتطبيقها على الاتصال : يمكن عن طريق تحليل المضمون وصف وسائل الاتصال ولكنه لا يستطيع في ذاته ، تقويمها .

والتقويم يستلزم قبول معيار أو عدد من المعايير ، يقارن به مضمون الاتصال بواسطة تحليل المضمون .

ويستخدم تحليل المضمون ثلاثة طرق لتقويم وسائل الاتصال :

(أ) تقويم الأداء بناء على معايير قبلية مثل : تحقيق نوع من التوازن ، أو وجود هدف اجتماعي .

(ب) تقويم الأداء بمقارنة جزء من المضمون بآخر .

(ج) تقويم الأداء بمقارنة المضمون بمعيار خارجي ليس من المضمون .

وفي كل حالة من الحالات الثلاث يقدم المعايير شخص آخر غير الشرف على الاتصال ذاته ، مما يميز هذا الاستعمال عن الاستعمال السابق لتحليل المضمون (فحص مضمون الاتصال في مقابل الهدف منه) .

وقد تم تطبيق المعايير القبلية على مضمون الموضوعات التي تتناولها الصحف في بعض البلاد وفي فترة محددة وعلى طرق عرض هذه الموضوعات للتأكد من مقدار الإلغاء أو التشويه أو عدم الدقة .

وقد تناولت دراسات أخرى طرق معالجة « العمل في البرامج الاخبارية في الإذاعة » ، وطرق معالجة قانون معين في عدد من الجرائد ، وطرق عرض الأنباء المحلية في المجلات الأسبوعية .

ويتضمن الأساس الثاني للتقويم اقامة معايير داخلية ، أي من داخل المضمون ذاته ، يقارن فيه بين جزء من المضمون وجزء آخر . ففي دراسة « للسلوك الأخلاقي وغير الأخلاقي لعدد من الصحف الممثلة للصحافة الأمريكية تم تقويم اصحف على أساس معيار متوسط ، بين الاجتماعية والحسية لدى مجموعة من الصحف التي تهتم اهتماما كبيرا بالأنباء الاجتماعية . واستمدت المعايير من تحليل مساحات عناوين الصفحة الأولى المخصصة لثلاثة موضوعات « شديدة الاجتماعية » هي : (المشكلات الأجنبية ، ودولية الولايات المتحدة ، والوطنية) وثلاثة موضوعات حسية هي (حماس المال ، والجنس ، المال والجنس) . وبطرح الأخيرة من الأولى تحصل على درجة واحدة لمقياس (الاجتماعية - الحسية) لكل صحيفة . طبق هذا على أربعين صحيفة ورتبت تنازليا ، وقورن بينها على أساس أن هذا هو معيار تحديد « أحسن » صحيفة .

أما المنهج الثالث للتقويم الذي يقوم على أساس معيار من خارج المضمون فقد استخدم لتقدير تكرار ظهور الأعضاء الذين ينتمون الى أجناس مختلفة في قصص المجلات . وفي هذه الحالة يقارن توزيع الشخصيات الخيالية بالتوزيع الفعلي للسكان .

والتمدد العام وحده هو الذي يوضح التنازل الفارقي

المجتمعات من حيث علاقتها بما تمت تنشئتهم عليه من دوافع مثل الدافع للإنجاز وبذل أقصى جهد ، وحب التجديد والابتكار والمخاطرة ، وحب الاستقلال والاعتماد على النفس أو انخفاض مثل هذه الدوافع .

كما حاولت بعض الدراسات تحليل الأعمال الأدبية من ناحية دوافع أبطالها أو سماتهم الشخصية ، وحاول بعض الدارسين تقصي دوافع المؤلفين أو الشعراء من خلال تحليل أعمالهم .

كذلك فقد أمكن لأسلوب تحليل المضمون وصف وتفسير عدد من مظاهر السلوك المرضي وإعطاء صورة اكلينيكية واضحة تساعد على التشخيص والعلاج . مثال ذلك تحليل طريقة التعبير اللغوي لدى المرضى النفسيين أو المرضى الذهانيين ، وقياس درجة التوتر العام ، ودرجة الشعور بالضييق أو المرض خلال مراحل العلاج . ويمكن من خلال تحليل بيانات سجلات الخدمة الاجتماعية المقارنة بين نوع الخدمات التي تقدم في مكاتب مختلفة بنفس البيئة أو بيئات مختلفة . وقد تبين وجود علاقة إيجابية بين اتجاهات العمل نحو الهيئة التي تقدم له الخدمة النفسية أو الاجتماعية لحل مشكلته وبين درجة ثقته في حل هذه المشكلة . كذلك أمكن من خلال التحليل الكمي للبيانات التي يذكرها أعضاء الجماعة وصف كل منهم بأنه : يظهر التضامن ، يظهر التوتر ، موافق يقدم اقتراحاً ، يبدي رأياً ، يعطى توجيهاً أو أمراً ، أو عكس هذه الفئات ، ويمكن من خلال تحليل المناقشات التعرف على درجة التماسك بين أعضاء الجماعة والعوامل التي تساعده أو تلك التي تعوقه ، ودرجة وضوح أهداف الجماعة ، ووسائلها لتحقيق هذه الأهداف بالنسبة لكل عضو من أعضائها .

ويمكن من خلال تحليل مضمون استجابات جماعة معينة أو فئة اجتماعية محددة على عدد من الأسئلة ، أو تعبيراتها بوسائل التعبير المتاحة التعرف على اتجاهات هذه المجموعة سواء كانت اتجاهات سياسية أو اجتماعية مما يساعد على كفاءة التعامل مع هذه الجماعة أو تلك الفئة الاجتماعية .

ثانياً - استخدام تحليل المضمون في دراسة خصائص المضمون ، من حيث الشكل :

وقد اشتمل هذا على المجالات الثلاث التالية :

١ - الكشف عن أساليب الدعاية :

يوجد غالباً بين تحليل المضمون وتحليل الدعاية لأن عدداً كبيراً من دراسات تحليل المضمون - أن لم يكن معتمداً - تتناول أساليب الدعاية بالتحليل . هذا إذا اتفق على أن الدعاية إنما هي محاولة عمدية للتأثير في الاتجاهات أو في السلوك أزاء مسألة خلافية عامة .

ويمكن إبراز بعض الأساليب المستخدمة في تحليل الدعاية وتصنيفها إلى فئات مثل التحليل على أساس الموضوع أو الصياغات المختلفة للمضمون أو على أساس الدعوى أو مقصد الاتصال وإثره ونفس الموضوع قد يكون له «دعوى» مختلفة بالنسبة لجمهير مختلفة في حين أن موضوعات



مكتبتنا العربية

ماهو الاختلاف فى الأسلوب بين قصتين ؟

وقد استخدم التربويون اجابة مثل هذه الاسئلة لاختبار وانتاج الكتب المناسبة لأفراد من اعمار مختلفة ومستويات من القدرات مختلفة .

ويمكن ان نعد تطور مقاييس القابلية للقراءة مقياسا للتمايز المتزايد لمعايير القابلية للقراءة ، ففي البداية كان يركز على « الكلمة » فقسمت الدراسات الأولى القابلية للقراءة المواد الى نسبة الكلمات « السهلة » الى « الصعبة » الموجودة كما تدل على ذلك قائمة مقننة للكلمات (مثل قائمة « ثورندايك ») .

وفى السنوات التالية اضيفت عناصر أخرى لبحثها مثل - طول الجملة ، الجملة البسيطة ، والجملة الناقصة التى لا تحتوى على فعل والجملة ذات الفعل والفعل فقط ، ثم تبع ذلك ما لا يقل عن ٨٢ عنصرا من عناصر الصعوبة التى زعم بحثها ، اختير منها أخيرا خمسة على أساس ارتباطها الوثيق باختبارات الفهم العام وهى : الكلمة المختلفة ، والكلمات الصعبة المختلفة ، والضمائر الشخصية والجملة الناقصة التى تتضمن حرفا للجر ، وطول الجملة . ووضعت فى صيغة تعدد تعبيرا مباشرا عن القابلية للقراءة على أساس السنوات الدراسية اللازمة لقراءة الفقرة بسهولة .

وفى نفس الفترة من الوقت تقريبا تضمنت صيغة أخرى متشعبة مجموعة أخرى من ثلاثة عوامل هى : طول الجملة ، والتفصيلات الشخصية وضمائر الوصل . ، ويوجد حد هام لتطبيق تحليلات القابلية للقراءة ، ذلك انه يتحقق من صدقها عن طريق قراءة القارئ العام لاختبارات الفهم . وهذا القارئ يمثل جماعات تعليمية مختلفة ، لذا فهي تطبق على القارئ العام ذى الاهتمام العام ولا تضع فى حسابها اثر اهتمامات القارئ الخاصة على قابلية قراءته للمادة . فمثلا احمد الميكانيكيين ذوى التعليم الضئيل قد يفهم بعض المادة التى قد تبدو شديدة الصعوبة بالنسبة لأحد رجال الأعمال المتعلمين تعليما جيدا . فالقابلية للقراءة اذن تعتمد على اهتمام القارئ وخبرته . وهذا ينطبق بوضوح على الناحية الميكانيكية .

بالإضافة الى أن الفئات المستخدمة التى تقاس بها عادة القابلية للقراءة لا تضع فى حسابها عوامل مثل تنظيم المادة وطبيعة المضمون وحجمه وشكله .

٣ - الكشف عن طابع الأسلوب : جذبت مشكلات الأسلوب الأدبى والخطابى الدارسين منذ وقت طويل ، وقد كتب ما لا حصر له من الكتب فى هذا الموضوع . وتناول الدارسون بالتحليل الكيفى اسئلة مثل : ما هو الطابع الشعرى للكلام ؟

كيف يختلف الكتاب فى الأسلوب الأدبى ؟ كيف تتغير الحيل الخطابية عبر الزمن ؟

مختلفة قد يكون لها نفس الدعوى .

وقد ثبت ان تحليل الاتصال على أساس فئات المضمون افضل من تحليله على أساس مايفترض من مقاصد وآثار .

استخدم هذا الأسلوب فى تحليل الدعاية بالحرب العالمية الثانية وتبين منه وجود أربعة اهداف رئيسية لدعاية الحرب لدى الحلفاء هى : اثارة الكراهية ضد العدو ، والابقاء على صداقة الحلفاء ، والابقاء على صداقة المحايدىين وضمان تعاونهم ان امكن ، والقضاء على الروح المعنوية للعدو .

وقد تم تقويم الدعاية البريطانية فى هذا الاطار عندئذ، وتبين انها « نجحت نجاحا مدهشا فى اقامة اهداف انسانية للحرب بينما آثار الألمان الكثير من الاستياء والشك فى الخارج بكلامهم عن الحرب من أجل الثقافة الألمانية ، واحتقار المثل الانسانى الأعلى . وبدا الرجال المسؤولون ببريطانيا فى التحدث عن الحرب من أجل انتهاء الحرب قبل ان يتعلم رجال الدولة الألمان هذه العبارات بوقت طويل ، ولم يستطع الألمان مواجهة الانطباع البدئى الشائع بانهم معتدون وذلك يرجع الى حق دعاويهم . »

واستخدمت فئات أخرى فى تحليل الدعاية وهى ما يطلق عليه اسم « خدع الصنعة » وهى الحيل الخاصة المختلفة التى لا يكون الناس عادة على وعى بها .

واستخدم فى هذا الصدد عدد من فئات التحليل لخدع الدعاية التى تكشف اساليب اختيار الموضوع المناسب وتلبسه فى ذهن الجمهور وتبسيطه له وإطلاق اسم عليه واستخدام كلمات شاملة عامة وبراقة ونقل المعنى من سياق مقبول لآخر وخطط الأمور على الجمهور وتقديم الدعاية فى ظل معلومات أخرى يصدقها واستغلال الظروف النفسية للجمهور التى تجعلهم أكثر تصديقا لما يقدم لهم .

واستخدم هذه الفئات فى تحليل الدعاية لجعل الناس على وعى بالدعاية المضللة مما يفسد آثارها . وان كانت هذه الفئات لا تتضمن بالطبع « كل » مجالات تحليل الدعاية .

واستخدم فئات المضمون فى تحليل الدعاية لا يلغى خاصية أساسية ترتبط بالدعاية هى « المضمون الانفعال » للمادة . وقد تمت بعض المحاولات لقياس حرص مختلف أنواع الدعاية الموجهة الى جماهير مختلفة من خلال قنوات اعلامية متنوعة فى نفس الوقت او فى فترات زمنية متعاقبة على اثارة استجابات انفعالية بواسطة مضمون عاطفى يختلف باختلاف نوع الجمهور .

٢ - قياس الأسلوب الذى يؤثر فى قابلية وسيلة الاتصال للقراءة او الفهم : ان قياس قابلية المواد المطبوعة او المذاعة للقراءة والفهم يمكن من الاجابة على عدد من الاسئلة مثل :

ماهى العوامل التى تميز المواد التى يسهل او يصعب قراءتها او فهمها ؟

مكتبتنا العربية

متى كتبت أعمال معينة ؟ ومن كتبها ؟

ووجد من حين لآخر أشخاص مخاطرون يجربون التحليل الكمي للأسلوب وفيما يلي نعرض لتطبيق تحليل الأسلوب في الأدب واللغة .

اللغة والأدب : طبق تحليل المضمون في أربعة مجالات لتمييز أنماط الأساليب ، وهذه المجالات هي :
الأول : هو اللغة كلها ، وقد أجريت دراسات مختلفة للطابع العام لطريقة الكلام فمثلا : تحليل بناء قواعد لغة معينة ، على أساس تكرار أنماط الاستخدام التي تظهر في الكتابة والكلام .

والثاني : هو التمييز بين أنماط الأسلوب في الفترات المختلفة . وكان هذا مركز اهتمام أحدث التطبيقات وأشملها للتحليل الكمي للأسلوب الأدبي وخاصة بالنسبة لمشكلات كلمات الشعر . وقد اعتبرت نسبة الأفعال إلى الأسماء (وكذلك الصفات) دليلا على اتجاه ذي دلالة .

والثالث : هو تمييز الأسلوب بنماذج الكلام ، أي بحث طابع بعض نماذج الكلام المكتوب بطريقة التحليل الكمي . واستخدمت في هذا الصدد نسبة الأسماء والأفعال للتمييز بين مختلف نماذج الشعر .

والرابع : وهو أكثر المجالات تخصصا ، ويهتم بالشخص المؤلف على أساس إبراز الصور السائدة في أعماله والطريقة التي يعبر بها والتي يؤدي بها العمل اثره على متذوقه .

وفي هذا المجال تدرس مشكلتان هما : مشكلة النسبة للمؤلف التي تكون موضعا لخلاف ، ومشكلة الترتيب الزمني لأعمال المؤلف .

وقد عولجت هاتان المشكلتان من خلال تحليل خصائص الأسلوب مثل : نوع الوزن (في الشعر) ، والنهايات ، وحجم المفردات وطول الجملة وتركيب الكلمات ... الخ .
منتجو المضمون :

يمكن من خلال دراسة المضمون :

١ - تحديد نوايا منتجي الاتصال وخصائصهم الأخرى : كان هذا هو الاستعمال الرئيسي لتحليل المضمون . والمنطق الأساسي الذي يقوم عليه هذا الاستعمال هو : أن المضمون له كذا وكذا من الخصائص ، إذن منتجوه لديهم كذا وكذا من النوايا .

وتحليل المطابقة في المضمون قد يؤيد الاستنتاجات حول الاشتراك في النية .

ففي خلال الحرب العالمية الثانية أجريت تحليلا حكومية رسمية للكشف عن مدى تعاون وزارتي الدعاية الألمانية والإيطالية ، أن كان ثمة تعاون ، فقيس الاتصال بين راديو برلين وراديو روما بعدة طرق مثل مقدار الالتفات لبعض الحوادث والتوقيات العام لعمل الراديو ، ومعالجة الأنباء والتعليق عليها ، وتشابه موضوعات الدعاية ونوع

استخدامها ، وتوحد الإذاعة مع بعض الموضوعات . وكانت نتائج التحليل سلبية . أي أنه استدل على ترجيح عدم وجود صلة عامة أو نوعية مباشرة أو غير مباشرة بين وزارتي الدعاية الألمانية والإيطالية ، وإن كان هذا التحليل لا يثبت بشكل قاطع عدم وجود تعاون بينهما .

وانتبت المعلومات التي أمكن الوصول إليها بعد احتلال ألمانيا صحة هذا الاستنتاج .

كذلك أمكن تفسير الصور المختلفة لستالين كما عبر عنها قمة أعضاء السوفييت الأعلى في خطب عيد ميلاده بديسمبر عام ١٩٤٩ ، وذلك لكشف بعض اتجاهاتهم ازاءه .

وقد كانت هنالك بالفعل فروق حادة بين مفاهيم البلاشفة القدامى ومفاهيم الأعضاء الآخرين .
المحدثون

مولوتوف ، مالنكوف ، بربا ...

شفيرنيك ، فورشيلاف ، ميكويان ، أندريوف ...
بولجانين ، كوسيجين ، كروتششوف ، كاجانوفتش

ستالين : تلميذ لينين أو يساويه

صورة بلشفية صورة شعبية

٣	٢٢
١٧	٧
١٩	١

وتعد الدراسة التي قام بها الدكتور سيد عويس للوسائل التي أرسلت إلى ضريح الإمام الشافعي بالبريد (القاهرة ١٩٦٣) من هذا النوع الذي يحاول أن يعدد فيه الباحث خصائص منتجي المضمون ، وقد حلل الباحث ١٦٣ خطابا تحليليا كميا وكيفيا ، ثم انتهى إلى تفسير الظاهرة واضعا في الاعتبار مقومات ثقافتنا ، والعوامل التي أثرت فيها منذ حضارة الفراعنة حتى العصر الحاضر .

على أن الاستنتاجات من منتجي المضمون قد تكون غير صحيحة إذا أقيمت على أساس من تحليل المضمون فقط . ذلك أن تفسيرات الدافع تكون دائما صعبة . ولا يوجد في عملية تحليل المضمون شيء يعصم من أخطاء التفسير . إذ قد يتفق جزء من المضمون مع أكثر من فرض عن خصائص أو نوايا منتجي المضمون .

وقد حاول عدد قليل من الدراسات إقامة صلة تجريبية بين منتج المضمون والمضمون على أساس المادة وحدها ، وذلك عن طريق اختبار الاستدلالات القائمة على أساس من تحليل المضمون .

٢ - الكشف عن وجود دعاية (وذلك أساسا لأغراض قانونية) ، أن تحليل أساليب الدعاية شيء ، وتحليل وجود دعاية شيء آخر . وقد استخدم هذا التطبيق لتحليل المضمون وزارة الداخلية بأمريكا في بعوثها عن المنظمات

المضمون فمن طريق تحليل مضمون ما يظهر في قنوات الاتصال لدى القوى المعادية يمكن أن نقيم تنبؤاتنا عن الحركة القادمة التي سيقوم بها الممسكون بزمام السياسة والقوة بهذه الدول .

وقد أحرز الدارسون لأجهزة الاتصال بعض أنواع النجاح المشهود في هذا الشأن . وبروى بعض المحللين الذين كانوا يعملون بهيئة الإذاعة البريطانية أنهم كانوا ينجحون في بعض التنبؤات من الخطط الحربية الألمانية .

كما يتضمن سجل العمل الحكومي - بأمريكا - خلال الحرب العالمية الثانية بناء على تحليل جورج الكسندر عددا من التنبؤات الناجحة بالأعمال الحربية الكبيرة ، وربما كان أكثر التنبؤات تمثيلا هو التنبؤات البريطانية بالسلاح الألماني () عام ١٩٤٣ ، حيث كان يسود في هذا الوقت بعض الشك عما إذا كان لدى الألمان سلاح سرى وإذا كان كذلك فما هو ؟ وقد قام المحللون البريطانيون بسلسلة من الاستدلالات الدقيقة ، لم يتوصلوا منها إلى حيازة الألمان سلاح فحسب بل حددوا نوعه العام وتواريخ حماسه في تطوره واستخدامه . وكانت أسس تحليلهم هي التعميمات التي ذكرت في الدراسات السابقة بأن « دعاية الألمان (في بلدهم) تفضل الشعب الألماني عن عمد » في المسائل التي تتصل بزيادة قوة ألمانيا « واستنتج افتراض بأن « جوبلز » كان حريصا على عدم إعطاء وعد للجمهور الألماني بالنار أو القصاص قبل تاريخ تنفيذ الوعد بكثير (لكي لا يرتد الوهم الشعبي) .

كذلك استنتج المحللون في مناسبات أخرى استنتاجات أخرى صحيحة بأن الألمان لم يخططوا للتحرك إلى إسبانيا ومراكش الأسبانية في مارس ١٩٤٣ ، وأنهم لم يخططوا لهجوم كبير على الجبهة الروسية عام ١٩٤٣ ، وأنهم خططوا للانسحاب من الجبهة الشرقية ، كما أنهم لم يتوقعوا مستوى مرتفعا من النجاح لنواصات الحرب عام ١٩٤٣ .

وتمضي الأيام منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، وتزايدت أهمية تحليل المضمون . ويعتقد بعض الخبراء المعاصرين أن حوالي ٩٥٪ من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات السياسية والحربية الحاسمة يمكن الحصول عليها من تحليل مضمون المعلومات المتاحة غير المخطورة .

ويكفي أن نعلم أن الأجهزة الالكترونية في البلاد الكبرى هي التي تقوم بمهمة تحليل المضمون هذه الأيام . وأن هذه الأجهزة تقوم بالولايات المتحدة الأمريكية وحدها بتحليل مضمون حوالي ٥٠ مليون وحدة اعلامية بين كتاب وخطاب وصحيفة ... الخ كل شهر .

وبعد ... لعل ما سبق يوضح لنا أهمية العناية بأسلوب تحليل المضمون وبملاحقة التطورات التي تطرأ عليه من أجل الاستفادة من تطبيقاته في المجالات المختلفة بمجتمعنا العربي .

عبد الحليم محمود السيد

التي يظن انها هدامة وعن منشورات هذه المنظمات ، وذلك بمعونة هارولد لاسويل بوجه خاص ، والاجراء هنا بسيط ، وهو في الواقع عبارة عن مقارنة المضمون موضوع الدراسة مع مضمون آخر معروف بموقفه العدائي الصريح ، أو في بعض الحالات مقارنته بمعايير صريحة تستخدم للكشف عن وجود دعاية .

وقد كانت تقدم للمحاكم أثناء الحرب موازنات واضحة بين دعاية المواطن الفاشي وما يصدر عن النازيين فيما يتصل بمحاكمات التمرد ، وساهمت هذه الموازنات في الادانات . وفي نفس الوقت برئت كثير من الصحف ومحطات الإذاعة بناء على النتائج التي حصل عليها بعد التحليل الكمي للموضوعات والإذاعات ، وبذلك أمكن حمايتها من اجراء شائع هو ادانة كل ادانة النشر على اساس امثلة لطريقة تناول الأنباء أو تعليق رئيس التحرير - لها لون التحيز .

وفي نفس الاتجاه قبول المحاكم لبيانات تحليل المضمون وذلك لمنع « امكانية الوقوع في خطأ ينجم عن .. مزاعم شخصية أو ردود فعل ذاتية وتحيزات .. »

وهذا التطبيق لتحليل المضمون يقوم على عدة اختبارات يصفها لاسويل وهي :

المجاهرة : أو « التوحيد الصريح مع احد جانبي نزاع .
المطابقة : أو « مقارنة مضمون احدى القنوات بمضمون قناة معروفة للدعاية (من حيث الموضوعات) .
الاتساق : أو « اتساق قناة الاتصال مع اهداف الدعاية التي اعلن عنها حزب ما ازاء موضوع الخلاف » .

العرض : أو « توازن التناول المؤيد والمعارض لكل رمز لموضوع الخلاف » .
المصدر : أو « الاعتماد الشديد نسبيا للمواد على احد اطراف الخلاف » .

المصدر الخفي : استعمال احد اطراف الخلاف كمصدر دون الكشف عنه .

التميز : « استعمال لغة خاصة باحد جوانب الخلاف » .
التشويه : استمرار تعديل العبارات حول موضوع شائع في اتجاه يؤيد احد جوانب الخلاف »

٣ - تأمين المخابرات السياسية والحربية :

دفع الى استخدام تحليل المضمون في هذا المجال - في البداية - متطلبات الحرب العالمية الثانية ، فبذلت جهود علمية جادة لضمان توفر بيانات ومعلومات للمخابرات من مختلف الأنواع عن طريق دراسة مضمون الاتصال .

وقد بحث عن اجابات لأسئلة تتصل بموضوعات سياسية أو حربية حاسمة مثل : ما هو رد الفعل لدعايتنا لدى جمهور أعدائنا ؟ ما هي حالتهم المعنوية ؟ ما هي تقديراتهم لموقفنا الحربي ؟ ماذا ينوون أن يفعلوا بعد هذا ؟ وقد اقيمت مزاعم قوية من خلال هذا الاستخدام لتحليل

كتب جديدة

نحن والعلوم الإنسانية



تأليف: د. مصطفى حنيف
عرض ونقد: د. فؤاد زكريا



● إن قضية العلم الإنسانية ينبغي أن تتلقى قوة رافعة ، لأن
تتراجع إلى الوراء ، كما ظن بعض المتسرعين ، من الأحداث المبررة التي مرت
بها أمستنا منذ شهر يونيو عام ١٩٦٧

في هذا الكتاب احتجاج وتحذير ، وفيه نصح
وتوجيه ، لا يستهدف فئة معينة من الناس ، بل
يخاطب الأمة بأسرها ، ممثلة فيمن بيدهم مقاليد
الأمور في توجيه السياسة العلمية للبلاد . فهو
يرسم لهم - بأسلوب واضح وحجة مقنعة -
معالم طريق جديد ينبغي أن يعمل له في هذه
السياسة كل حساب ، وذلك بعد أن ينتقد بتعمق
وبمنطق لا سبيل إلى إنكاره ، أخطاء السياسة
الحالية في المجال العلمي ، وفي مجال العلوم
الإنسانية بوجه عام .



ولقد كانت هزيمة ٥ يونيو من أقوى العوامل التي دعت الى اثاره هذا الموضوع في اذهان فئات واسعة من جمهورنا المثقف . ذلك لأن رد الفعل الأول ، والمباشر ، على هذه الهزيمة هو الدعوة الى مزيد من الاهتمام بالعلم الطبيعي والتكنولوجيا بوصفهما مكنى قوة العدو وموضع خطورته . ولكن قليلا من التفكير المنزوى كان كفيلا بأن يقنع هذه الاذهان بأن تلك الهزيمة هى صيحة تحذير تنبهنا الى أننا ينبغي أن نفهم الانسان مثلما نحاول أن نفهم أسرار الطبيعة ، بل ان الانسان هو العامل الحاسم الذى لا يتفعل بدونه علم طبيعى أو تكنولوجيا . وهكذا ادرك المؤلف ، فى لمحة ذكية ، أن قضية العلوم الانسانية ينبغي أن تتلقى قوة دافعة - لا أن تتراجع الى الوراء ،

هذا الكتاب قد يبدو لبعض العارفين أنه ينبه الى قضية لا نحتاج الى تنبيه ، وهى أن العلوم الانسانية تستحق أن تقف على قدم المساواة مع العلوم الطبيعية ، من حيث اهتمام المجتمع بها ، وتخصيصه الموارد لها ، وافادته من انجازاتها . ومع ذلك فإن لهجة الاحتجاج الهادى العاقل ، الذى لا يخلو فى الوقت ذاته من مرارة ، وهى اللهجة المميزة للكتاب من بدايته الى نهايته ، لها ما يبررها ذلك لأن القضية التى لم تعد تحتاج ، فى كثير من بلاد العالم ، الى تنبيه ، ما زالت غير معترف بها اعترافا كافيا فى بلادنا ، بل ان صفحات الكتاب كلها تشهد بأن هناك كفاحا طويلا ومريرا ينتظر كل من يدعو الى الاهتمام بالعلوم الانسانية بوصفها علوما بالمعنى الصحيح .

كما ظن بعض المتسرعين - من الاحداث المبررة التي مرت بها أمتنا منذ شهر يونيو عام ١٩٦٧ •

ولقد حدد المؤلف هدفه ودوافعه الى تأليف هذا الكتاب تحديدا واضحا ، عندما قال : « ان كاتب هذه السطور يكتب من موقع يستطيع أن يدرك فيه مدى الاضرار والخسائر التي تصيب مجتمعا في صناعته وتعليمه ، وتطبيقه وتسليحه والتخطيط لمعظم مقدرات الحياة فيه نتيجة للتواني يوما بعد يوم في الافادة مما يمكن أن نسميه في مجموعته بفروع التكنولوجيا البشرية • وان الشعور بواجب المواطن نحو وطنه هو الدافع الاول والاخير وراء هذا الحديث كله • والفروض أن يقدم كل مواطن الى قومه الجهد والنصح في الاتجاه الذي أتيسح له فيه قدر لا بأس به من الخبرة والتخصص » • (ص ٩٣) • وبالفعل يحس المرء طوال صفحات الكتاب بأن مؤلفه ليس كاتباً علمياً فحسب ، بل هو أيضاً داعية وصاحب رسالة ينبه اليها «قومه» لعلهم يهتدون •

وعلى الرغم من قدرة الاقناع الهائلة التي تنطوي عليها لغة الأرقام ، واللغة التي التجأ اليها المؤلف تأييدا للقضايا الرئيسية التي طرحها في هذا الكتاب ، فإن المرء لا يملك الا أن يشعر بأن من وراء الأرقام الجافة دعوة متحمسة كرس لها المؤلف حياته ، تستهدف تأكيد الطابع العلمي للدراسات المتعلقة بالانسان ، واقناع العقول بأن علوم الانسان - الى جانب مالها من أهمية نظرية - يمكن أن تعود على المجتمع بأعظم الفوائد على الصعيد العملي والتطبيقي •

والحق أن دعوة المؤلف لم تقتصر على العلوم الانسانية وحدها ، بل انه يضع أزمة العلوم الانسانية في اطار أوسع ، هو اطار البحث العلمي بوجه عام • فهو على سبيل المثال يورد الأرقام الخاصة بميزانية البحث العلمي في كليات جامعة القاهرة ، ثم يتساءل بصدق واخلاص ، بعد أن لاحظ الضالة الشديدة لهذه الأرقام : « هذه المبالغ •• تكفل للجامعة مساندة البحث العلمي في رحابها ؟ •• ثم أليس هذا الوضع جزءاً من حقيقة تقوم هكذا عارية وراء ظاهرة نعتزف بها ونأسف لها ، وهي ضعف معظم البحوث التي تجرى داخل جامعاتنا ؟ أليس الكشف عن هذه الحقيقة وأمثالها جزءاً جوهرياً من مهمة الكتاب الذين يتعون على جامعاتنا وضعفها ويتحدثون كثيرا إلا أننا ليس لدينا مدارس علمية وليس

لدينا بحوث لها قيمة علمية ؟ » (ص ٤٧) وهكذا يطرح المؤلف قضية البحث العلمي في أعم صورها كما تتمثل في ميزانيات البحث العلمي في الجامعات ويطالبنا بأن نبحت لظاهرة تأخر الابحاث العلمية عندنا عن تعليل اجتماعي حقيقي ، لا أن نكتفى بأن نردد ، بطريقة انهزامية ، أننا عاجزون عن الابتكار في العلم ، فتغيب عن أنظارنا الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة من جهة ، ويغمرنا احساس باليأس والعجز عن الاتيان بأى جديد •

وإذا كانت ميزانيات البحث العلمي في الجامعات سواء في كلياتها العملية أم النظرية ، ضئيلة الى حد مؤسف ، فإن نسبة توزيع هذه المبالغ الضئيلة ذاتها بين الكليات المتخصصة في العلوم الطبيعية وتلك المتخصصة في العلوم الانسانية ، تكشف بدورها عن حقيقة صارخة ، هي أننا ، كما يؤكد المؤلف (ص ٧٧) لسنا مهئين بعد للافادة من تطبيقات العلوم الانسانية ، والانتفاع منها في حياتنا على الوجه الاكمل • والى هذه النتيجة ذاتها ننتهى عندما نستعرض الوضع القائم في أجهزة الدولة المختلفة ، التي تتولى مهمة تطبيق العلوم الانسانية عمليا ، ولا تكتفى بأعمال البحث العلمي في هذا الميدان •

وفى مقابل هذا القصور الشديد في الانتفاع من تطبيقات العلوم الانسانية ، يثبت المؤلف ، في أجزاء الكتاب الاولى ، أن لهذه العلوم مقدرة تطبيقية هائلة ، وأنها ألزم ما تكون لمجتمعنا في المرحلة الحالية من تاريخه • فهنا تغير اجتماعي عظيم الاهمية يطرأ على حياتنا في الاونة الراهنة ، وتتمثل في توسع كبير في التصنيع ، يستتبع الاهتمام بالانسان ، لا بالالة وحدها ، لأن الانتاج في نهاية الأمر ، إنما يتم على يد الانسان • كما يتمثل هذا التغير في اتساع نطاق التعليم ، وما يؤدي اليه من ضرورة اهتمام بالصحة النفسية للأعداد الهائلة من تلاميذ المدارس ، وكذلك في الهجرة من الريف الى المدينة ، والمشكلات التي تؤدي اليها الحياة في المدن ، وغير ذلك من المجالات العديدة التي تستطيع العلوم الانسانية ، اذا ما وجهت اليها العناية الكافية ، أن تقوم فيها بدور عظيم الاهمية • بل ان تطبيقات العلوم الانسانية يمكن أن تمتد لتشمل معالجة مشكلات البحث العلمي ذاته ، أو على الاصح أسباب ضعف روح البحث العلمي ، وكذلك مشكلات التأهيل للجيش وزيادة كفاءة المحاربين •

لبعض المقالات التي نشرت في مجلة « الكاتب » في أواخر عام ١٩٦٧ ونوات ١٩٦٨ ، فانه يحمل في ذاته كل مزايا الكتاب المثير للفكر . وفي اعتقادي أنني سأكون قد أسهمت بنصيب في تنبيه الاذهان الى أهمية القضايا التي يثيرها هذا الكتاب اذا ما عرضت بعضا من الافكار التي جالت بخاطري خلال قراءتي له ، وهي أفكار قد لا أكون متفقا فيها مع وجهة نظر المؤلف ، ولكنني أشترك معه - على الأقل - في الهدف النهائي الذي يرمى الى بلوغه ، وهو اعطاء الانسانيات حقه في مجتمع ما زال الى حد بعيد ، غير معترف بهذا الحق .

١ - أولى الملاحظات التي استلقت انتباهي هي التأكيد الدائم والمستمر للجوانب التطبيقية في العلوم الانسانية ، على أساس أن هذه الجوانب هي التي ينبغي أن تكون مبررا لاهتمامنا بهذه العلوم . فمن المشكوك فيه الى حد بعيد أن يعتمد عالم الطبيعة ، في محاولته تبرير العلم الذي يشتغل به ، الى تأكيد فائدة هذا العلم في اختراع الراديو والتليفزيون ، أو أن يبنه عالم الكيمياء ، من أجل اقناع الناس بأن علمه مفيد ، الى دوره في صناعة الاغذية المحفوظة أو تكرير البترول . صحيح أن هذه كلها فوائد محققة لهذه العلوم . وبعضها أحدث انقلابا في حياة الانسان ، ولكن تبرير العلوم على أساس مزاياها التطبيقية وحدها غير كاف ، ومن الضروري أن يكون الفهم النظري للظواهر التي تبحثها هذه العلوم ، والسعى الى كشف القوانين المتحركة فيها ، واحدا (على الأقل) من الأسباب التي تقدم لتبرير الاهتمام بدراسة أي علم .

وأنا أدرك أن هذه الملاحظة يمكن ان يوجه اليها ردان :

(أ) الرد الأول هو أن العلوم الطبيعية لم تعد في حاجة الى تبرير ، وأنها علوم بلغت من الاستقرار حدا يتيح لأصحابها أن يدافعوا عنها على أساس قيمتها النظرية وحدها ، أما العلوم الانسانية فما زالت في حاجة الى كفاح من أجل اثبات وجودها ، وما زالت مضطرة ، خلال هذا الكفاح ، الى الارتكاز على التطبيقات العملية التي يمكنها أن تقوم بها .

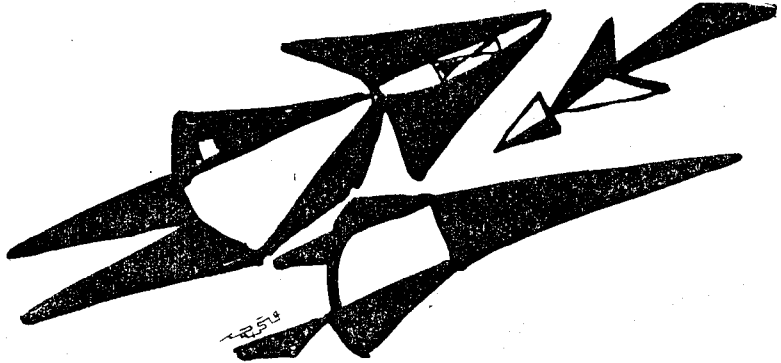
(ب) والرد الثاني أن الكتاب يخاطب مجتمعا

في كل هذه الميادين يؤكد المؤلف - عن حق - أننا لم ننتفع من المزايا التطبيقية للعلوم الانسانية الا انتفاعا ضئيلا ، مع أن التطبيقات القليلة التي أجريت قد أثبتت الفائدة العملية المحققة التي يمكن أن تعود على المجتمع اذا وجه الى هذه العلوم العناية اللازمة .

والمشكلة ، في نظر المؤلف ، لا ترجع فقط الى ضالة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا النوع من الأبحاث ، بل ان هذه الضالة ذاتها هي على الأرجح مظهر خارجي ، أو نتيجة ، لشيء أعمق ، هو نظرة قطاع كبير من المسؤولين عن توجيه السياسة العلمية ، وعن تخصيص الاموال للفروع المختلفة في هذا الميدان ، الى العلوم الانسانية . وهذه النظرة هي التي يستهدف الكتاب تغييرها ، واقناع أصحابها بالخطأ الذي يقعون فيه عندما يستهينون بعلوم أصبحت تكون جزءا لا يتجزأ من مقومات التقدم وعوامل الارتقاء في العالم بأكمله . فالكتاب اذن موجه ضد حالة ذهنية معينة ، ترجع جذورها الى نوع من الجمود العقلي الذي يجعل كثيرا من الناس عاجزين عن أن يتجاوزوا في تفكيرهم تلك المرحلة التي كانت فيها العلوم الانسانية لا تزال شيئا مشكوكا فيه ، وكان امكان تطبيقها العملي لا يزال فيها أمرا غير مؤكد .

على أن من أوضح مزايا هذا الكتاب أنه لا يكتفي ببيان أوجه القصور في هذه الحالة الذهنية التي تستخف بالعلوم الانسانية ، ولا يكتفي بتقديم الحجج القاطعة التي تثبت فداحة هذا الخطأ ، بل انه يقدم حولا ايجابية يحدد بها معالم الطريق الذي ينبغي سلوكه لكي نعطي هذه العلوم حقه ، ونفقد من العائد الضخم الذي يمكن أن تعود به على حياتنا لو أحسنّا استخدامها . وقد لا يتفق البعض مع المؤلف في تفاصيل مقترحاته الايجابية التي يهدف بها الى اصلاح هذا الوضع ، ولكن احدا لن يستطيع أن ينكر أن المؤلف لم يسلك مسلك الناقدين الذين يكتفون بابداء الحسرة واشعار الآخرين باليأس ، بل يرسم طريقا ايجابيا لحلول لا شك في أن كثيرا منها جدير بأن يلقي من المسءولين كل اهتمام .

ان من مزايا الكتب الجيدة أن تثير في ذهن القارئ كثيرا من القضايا والمشكلات . وعلى الرغم من أن هذا الكتاب انما هو اعادة تدوين موسعة



وبناء على هذا التحديد يصل الى تعريف متسق معه للعلوم الانسانية هو أنها « مجموعة الدراسات التي تستخدم المنهج العلمى فى دراسة مظاهر النشاط المختلفة التى تصدر عن الانسان كفرد وكجماعة أو مجتمع . وهى بهذا تضم مجموعة فروع علم النفس (أى علم سلوك الافراد ، وفروع علم الاجتماع ، وعلم الحضارات ، والاقتصاد ، وبعض فروع من دراسات اللغة والتاريخ والقانون » (ص ٨) .

ومن الانصاف أن أقول ان الكتاب قد التزم هذا التحديد لقضيته الاساسية ، وللمعنى الذى وضعه للعلوم الانسانية ، وأن المعالجة كانت متسقة منذ البداية الى النهاية ، بحيث لا يملك المرء الا أن يعترف بأن المؤلف حدد لنفسه نطاقا معيناً ، وعالج المشكلة بنجاح فى حدود هذا النطاق الذى وضعه لنفسه .

ولكن السؤال المهم فى رأى هو : ما مدى مشروعية هذا النطاق ؟ ألا توجد ميادين أخرى تنتمى الى مجال الدراسات الانسانية لم يتعرض لها المؤلف أصلاً ؟ هذا السؤال يتعلق بما لم يتضمنه الكتاب . وأنا أسلم بأنه ليس من المشروع منهجياً أن يحاسب المرء كتاباً على ما لم يتضمنه ، بل ان ما يجوز عمله هو محاسبته على ما تضمنه فعلاً ، لا سيما اذا كان قد حدد لنفسه منذ البدء مجالاً وظل ملتزماً اياه حتى النهاية .

ومع ذلك فان المرء لا يجد مفراً من التساؤل

يحتاج الى منطق خاص لاقتناعه بجدوى العلوم الانسانية ، هو منطق المنفعة العملية ، وذلك ، من جهة ، لحدائة عهد هذا المجتمع بتلك العلوم ، ولأنه ، من جهة أخرى ، ما زال فى مرحلة من مراحل النمو الاقتصادى لا يملك فيها أن يتفق من موارده الا على أوجه النشاط التى يستطيع أن يكون على ثقة من أنها ستعود عليه بنفع عملى .

هذان ، دون شك ، مبرران ربما كانا فى الحلفية الذهنية للمؤلف عندما اقتصر على تبرير العلوم الانسانية على أساس فوائدها التطبيقية ، ومع ذلك فيبدو لى أن الموضوع كان يحتاج الى اشارة ، على الاقل ، الى ما للفهم النظرى للانسان من قيمة فى ذاته ، بغض النظر عن تطبيقاته العملية ، حتى لا يظن القارىء أن كل قيمة هذه العلوم تنحصر فى تطبيقاتها ، أو يتوهم أن فهم السلوك الانسانى فهماً علمياً ليس فى ذاته هدفاً جديراً بالسعى اليه .

٢ - يحدد المؤلف القضية الاساسية التى يدافع عنها بقوله « نحن نبني مجتمعنا ، ونحدد له مكانه فى المجتمع الحديث ، فى عالم يعتمد أساساً على العلم كمنهج . وهذا المنهج العلمى كما يقوم أمامنا فى القرن العشرين ، وفى النصف الثانى منه بوجه خاص ، يتناول الآلة كما يتناول الانسان (الانسان كسلوك لا كإنسجة وأعضاء فحسب) ، لذلك يجب علينا أن نفهم بالانسان والآلة معا ، وبأنواع التعليم التى تؤدى الى مزيد من المعرفة بخصائص كل منها » (ص ٧) .

القارئ أن يتأمل مليا هذا الاقتباس : « ان أى حديث عن العلوم الانسانية تحت عنوان «الدراسات النظرية» (كأنما هي قطب مقابل للدراسات التجريبية) ينطوى على خطأ فاضح . والواقع ان العلوم الانسانية (وخاصة جميع فروع علم النفس وبعض فروع علم الاجتماع) دراسات تجريبية بكل ما لهذه الكلمة من معنى محدد فى تاريخ العلوم . والفرق الرئيسى بينها وبين العلوم الطبيعية والبيولوجية فرق فى درجة التقدم . وليس فرقا فى ان الدراسات الانسانية تأملية ولا يمكن أن تكون الا كذلك بينما علوم الطبيعة والبيولوجيا علوم تجريبية فهذا غير صحيح » (ص ٩) .

فلنترك جانباً ما جاء فى هذا الاقتباس من أن « جميع » فروع علم النفس تجريبية (وهو رأى قد لا يوافق عليه « جميع » المشتغلين بعلم النفس) ، ولنحاول أن نستخلص دلالة النص فى مجموعه . انه « يبرىء » الدراسات الانسانية من تهمة « التأملية » ، وهذا ينطوى على حكم ضمنى هو : اذا أصرت بعض الدراسات الانسانية على أن تظل تأملية ، فهي تستحق مصيرها وهي غير جديرة بأن يعطف عليها أحد .

وبعبارة أخرى ، فإن جواز المرور الى الجنة بالنسبة الى أية دراسة انسانية ، هو أن تكون قادرة على اتخاذ المنهج العلمى ، أما اذا عجزت عن ذلك ، فمآلها الى جهنم وبئس المصير . ولكن ، ليس فى هذا تسليم ضمنى بموقف خصوم الدراسات الانسانية ؟ ان هؤلاء الاخرون يرون أن العلم ، أو عبارة أخرى الدراسات التى تستطيع اتخاذ المنهج العلمى ، هو وحدة المدير برعاية الدولة . وها هو ذا المؤلف يوافق على رأيهم هذا موافقة ضمنية ، ولكن مع تحفظ واحد : هو أن المنهج العلمى قابل للتطبيق على بعض فروع الدراسات الانسانية بدورها . وبعبارة أخرى فالمبدأ العام الذى يركز عليه خصوم الدراسات الانسانية هو ذاته الذى يركز عليه المؤلف ، وهو أنه لا شئ جدير بالاهتمام والرعاية سوى العلم وسوى الدراسات التى تطبق المنهج العلمى ، وكل الخلاف بينه هؤلاء الخصوم ينحصر فى المدى الذى ينطبق عليه لفظ « العلم » : وهل هو الطبيعة وحدها ، أم الطبيعة وبعض جوانب الانسان ايضا . فالمسألة كلها مسألة تضيق أو توسيع

عن مدى صحة هذا التحديد حين يجد المؤلف فى الصفحات الاولى من الكتاب (٤ - ٦) انه يقف مدافعا عن الدراسات النظرية بأكملها ، أو الدراسات الأدبية ، ويهاجم الرأى القائل بأن « الآداب ترف ذهني » . مثل هذا الموقف يوحي بأن الحديث سوف ينصب على كل الدراسات الانسانية ، ولكن سرعان ما يكتشف القارئ أن ما يدافع عنه المؤلف حقيقة ليس سوى الدراسات الانسانية التى استطاعت أن تتخذ لنفسها منهج العلم .

فما الذى يؤدي اليه هذا التحديد ؟ من الواضح

أنه يؤدي الى استبعاد قدر كبير من الدراسات الانسانية ، سواء منها تلك التى لم تستطع ، بعد أن تستخدم المنهج العلمى ، أو تلك التى لا تحاول أصلا أن تستخدمه . ومعنى ذلك أن الأدب والنقد والفلسفة - على سبيل المثال - قد استبعدوا من نطاق الدراسات الانسانية التى يقف المؤلف موقف الدفاع عنها . وبعبارة أخرى فإن الكتاب لا يحدد مصير هذا النوع من الدراسات ، التى هي انسانية حقا (بل هي انسانية « جدا » فى رأى الكثيرين ، وربما كانت فى نظر البعض هي « الانسانية » بالمعنى الصحيح ، ولكنها مع ذلك ليست منهجية علمية . فماذا نفعل بها إذن ؟ وما مركزها فى البرنامج الذى يقترحه المؤلف للنهوض بالعلوم عامة ، وبالعلوم الانسانية خاصة ؟ هذه أسئلة لا نستطيع أن نجد لها فى الكتاب جوابا .

وأخشى أن أقول ان الاجابة التى نستطيع ان نستنتجها منه ، ضمنيا ، هي أن الدراسات الأدبية والفلسفية تستحق أن تسمى « دراسات نظرية » ، ومن ثم فهي خارجة عن نطاق ما يدافع عنه الكتاب . فمن ذا الذى يدافع عنها إذن ؟ أيقن لنا أن نتركها بلا كلمة تقال فى صفها ، ولسان حالنا يقول : « أما الدراسات النظرية غير العلمية فلها رب يحميها » !

ان الدفاع عن بعض الدراسات الانسانية على أساس أنها استطاعت أن تصبح علمية ، ومن ثم فهي جديرة بنفس الاهتمام الذى نبيده بالعلوم البحتة . هذا الدفاع ينطوى فى واقع الامر على تسليم لا شعورى بموقف خصوم الدراسات الانسانية . ولكى أوضح وجهة نظرى ، أود من

لعنى العلم ، أما مبدأ قصر اهتمام الدولة على العلم وحده فلا خلاف عليه .

والآن ، لعل قارئنا يسألنى : وما الضرر فى هذا ؟
فيم اعتراضك على أن تكون الدراسات الانسانية علما ؟ أليس هذا أفضل من التخبط الذى أوقعتهما فيه الأساليب والطرق التأملية ؟ وردى على هذا الاعتراض هو أننى أول من يرحب بدخول أكبر قدر من الدراسات فى حظيرة المنهج العلمى . ولكن المشكلة هى أن هناك بالفعل دراسات انسانية هامة ، بل عظيمة الاهمية ، لا تستطيع ذلك ، ولا يمكنها أن تأمل فى المستقبل القريب (ولا فى المستقبل البعيد ، حسب رأى الكثيرين) فى أن تصبح علمية ، فماذا نحن بها فاعلون ؟ هذا مالا يجيبنا عنه الكتاب .

ولعل الاعتراض الذى أثيره يكتسب مزيدا من القوة اذا أدركنا أن القضية الحقيقية للدراسات الانسانية ، فى نظر الكثيرين ، إنما هى بعينها قضية تلك الدراسات التى لا نستطيع بطبيعتها أن تكون علوما ، أما تلك التى تقترب - أو تحاول أن تقترب - من المنهج العلمى ، فأمرها هين ان المشكلة الكبرى التى تواجهها الانسانيات فى عالمنا الراهن ، هى البحث عن مكان للأدب ، وللفلسفة ، وللدراسات « التأملية » فى عالم يحرز فيه العلم انتصارات ساحقة . هذه هى القضية الكبرى التى تشغل بالفعل بال الحريصين على الدراسات الانسانية - وهى القضية التى لم يتعرض لها الكتاب أصلا وحين يجد المرء فى الكتاب دعوة الى ازالة التفرقة بين الشعبتين العلمية والادبية فى التعليم الثانوى ، على أساس أن « هذه الثنائية كانت معاصرة لمستوى المعرفة حتى أواخر القرن التاسع عشر ، أما الآن فقد أصبحت متخلفة تماما ن تقدم المعارف فى العصر الحديث بل وأصبحت معوقة المنمو العقلى لشيابنا ، لأن امتدادات المنهج العلمى التجريبي الى معظم الدراسات الانسانية » حطمت الحاجز الذى كان قائما بين الشعبتين » (ص ١١٧) - حين يجد المرء فى الكتاب دعوة كهذه ، قائمة على أساس مثل هذا التبرير ، فلا مفر من أن يتملكه شعور بالخوف من أن تكون القضية الحقيقية التى أشرنا اليها ضئيلة الشأن فى نظر المؤلف ، الذى ينكر أحقية الأدب البحتة فى أن تقف الى جانب العلوم ، وذلك حتى لا تكون هناك ثنائية «معوقة للنمو العقلى» السليم لشيابنا » .



مكتبتنا العربية

« التكنولوجيا البشرية » ، لها في هذا الصدد دلالة بالغة .

ومرة أخرى أقول ان مثل هذا الموقف ينطوي ضمنا على التسليم برأى خصوم الدراسات الانسانية ، وهو أن التكنولوجيا هي وحدها الجديرة بالعناية ، وكل ما في الأمر أن الكتاب يريد أن يبينه الى أن معنى التكنولوجيا يجب أن يتسع بحيث يشمل تطبيقات العلوم الانسانية بدورها ، لا تطبيقات العلوم الطبيعية وحدها .
وهنا أعود الى التساؤل : هل تنحصر رسالة الدراسات الانسانية حقا في أن تخدم التكنولوجيا وتعمل على زيادة فعاليتها وكفاءتها ؟ أليس من واجبنا ، أيضا ، أن نهتم بالدراسات الانسانية من حيث هي قوة تقف في مقابل التكنولوجيا ، وتكبح جماحها ، وتحقق في الانسان توازنا بين الجانب المادى والجانب المعنوى من حياته ؟

ان القضية الكبرى للعلوم الانسانية في عالم اليوم لا تنحصر في كونها قد أصبحت علوما أم لم تصبح ، بل في الوظيفة التي تستطيع أن تقوم بها في عالم متخيم بالعلم والتكنولوجيا . وهناك كثيرون يطالبون بالمحافظة على توازن الانسان عن طريق ابداء مزيد من الاهتمام بالشعر ، والأدب ، والفلسفة ، والدراسات « التأملية » التي لا يمكن أن تصبح علوما ، ولا تطمح في ذلك . هؤلاء لا ينكرون أن الانسان يمكن أن يدرس في فروع معينة دراسة علمية ، ولكنهم في الوقت ذاته يؤكدون أن الانسانية في حاجة الى الاحتفاظ بتلك الفروع الأدبية والفنية التي لا تكتمل انسانية الا بها . والمشكلة في نظرهم هي في كيفية الحفاظ على هذه المعارف الانسانية « التأملية » ، ازاء طوفان الروح العلمية التجريبية الجارف .

مجلد القول انني اعترف بالقضية الرئيسية التي أثارها المؤلف اعترافا كاملا ، وأسلم بحججه المقنعة التي أراد فيها أن يكون للدراسات الانسانية مزيد من اهتمام مجتمعتنا ، ولكنني اعتقد أن للمشكلة وجها آخر ، لا يقل عن ذلك أهمية ، لم يتعرض له ذلك الكتاب الذي دافع بصدق واخلاص عن العلوم الانسانية ، ولكنه - للأسف - تذكر أنها « علوم » أكثر مما تذكر أنها « انسانية » .

فؤاد زكريا

ان كثيرا من العلوم الانسانية كانت حتى عهد قريب علوما تأملية في الاغلب ، وحين طبقت في بعضها المناهج التجريبية ، وأحرزت في أحيان غير قليلة نجاحا ملحوظا ، حدث على ما يبدو نوع من التطرف في الاتجاه المضاد ، أعنى اتجاه التبرؤ من الأصل التأملى . والمسألة هنا أشبه ما تكون بتلك الظاهرة المألوفة في ميدان الدراسات الاجتماعية : حين نجد أشد الناس تأكيدا للفوارق بين الطبقات العليا والدنيا هم أولئك الذين خرجوا حديثا من صفوف الطبقات الدنيا وانضموا الى الطبقات العليا . وأخشى أن أقول ان التبرؤ المتطرف من تهمة « التأملية » عند أنصار العلوم الانسانية التجريبية هو شيء من هذا القبيل . ومما يؤيد حدسى في هذا الشأن أن الشأن أن كثيرا من المشتغلين بالعلوم الطبيعية ذاتها يبدون - على عكس المتوقع - اهتماما كبيرا بالدراسات الانسانية « التأملية » ، ويدعون الى رعايتها وإلى احداث توازن بينها وبين العلوم الطبيعية - تماما كما نجد أفراد الطبقات العليا العربيقين (في المثال السابق) أقل حرصا على تأكيد الفوارق الطبقيّة من أولئك الذين ارتقوا اليها حديثا .

وانى لآتساءل : هب أن المسؤولين عن وضع السياسة العلمية العليا في بلادنا قد قرأوا هذا الكتاب ، وتأثروا بحججه ، وأخذوا يطبقونها فعلا فاهتموا بالدراسات الانسانية التي اقنعهم بانها علمية فعلا ، ثم القوا بالياقي الذي لم يستطيع أن يثبت علميته (كما فعل « هيوم » مع القضايا التي لم يمكن تحقيقها تجريبيا) في النار .. فأى رد يمكن أن يوجه اليهم ، في حدود الموقف الذي اتخذته الكتاب ؟ أيستطيع أحد أن يمنهم من أن يقولوا ان ما فعلوه لم يكن الا تلبية لدعوة هذا الكتاب ؟

ولو نظرنا الى الأمر من الناحية التطبيقية ، لوجدنا أن كل المزايا التطبيقية التي يوردها الكتاب للعلوم الانسانية انما هي في واقع الأمر فوائد تقدمها العلوم الانسانية بوصفها « خادمة » للتكنولوجيا (انظر الفصل الثاني كله) . ومن المؤكد أن التسمية التي ترددت طوال صفحات الكتاب ، أعنى تسمية العلوم الانسانية ، باسم

لأنه كان الطب النفسي في مصر - ولا يزال -
مرتعا خصبا للكثيرين ممن تدفعهم دوافع مختلفة
للتصدي لعلاج الأمراض النفسية ، فامتلا الحقل
بعدد من غير المؤهلين أو بمؤهلين ليس لديهم
الموقف العلمي المتكامل الذي يحتم عليهم نبذ
الخرافة وأساليب الدجل . بل ما زال بعض الأطباء
يعالجون مرضاهم بأساليب الشعوذة والخرافة أو
بالاعتماد على أولياء الله الصالحين والأحجية والتعاويد
أو بأسداء النصيح والإرشاد حيث لا ينفع نصيح
ولا إرشاد . كما أن بعض الحاصلين على درجة
الدكتوراه في علم النفس الذين أصبح من حقهم
بحكم القانون مزاولة العلاج النفسي يمارسون هذا
العلاج وهم في الحقيقة غير صالحين من أوجه كثيرة
للقيام بهذه المهمة .

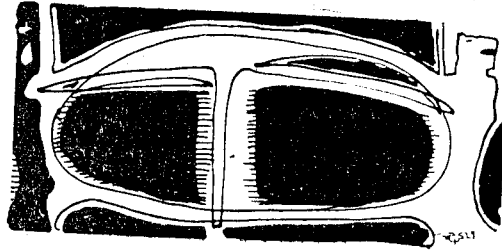
الطب النفسي المعاصر

مركز تحقيقات كميونر علوم إسلامي

تأليف : د. أحمد عطية
تحليل : لطيفة فطيم

ويتيح لنا كتاب الدكتور أحمد عكاشة فرصة
التأمل فيما أحرزه العلم من تقدم في مواجهة
أخطر ما يمكن أن يلزم بالناس ألا وهو المرض
العقلي .

والمؤلف عندما يكتب في الطب النفسي والعقلي
فانه يكتب عن دراسة علمية متعمقة وخبرة عملية
ذات بصيرة نفاذة . فقد نشر الى جانب مؤلفاته ،
ما يزيد على خمسة عشر بحثا تطبيقيا على البيئة
المصرية ونتائج تجاربه فيها في مجلة الطب العقلي
البريطانية ومجلة الطب العقلي والعصبي المصرية
والمجلة الطبية لجامعة عين شمس . وتتميز بحوثه
بالنظرة الثقافية الواسعة والربط ما بين مشاكل
البيئة وأساليب البحث والعلاج الحديثة . ولعل
أطرف بحوثه ما نشره في مجلة الطب العقلي
البريطانية عام ١٩٦٦ عن « الزار » في مصر .



على ان وجهة النظر هذه تعرضت للكثير من الهجوم والنقد وعدم الايمان خلال فترة طويلة من الزمان ولا يزال الكثير من العلماء يقفون من تفسير هذه النظرية للانسان ولسلوكه موقفا غير محدد بل ويعتبرونها قييدا على تفسير الانسان . ولكن النظرة المادية الجدلية مع ايمانها بأن التفسير العلمي لنشاط المخ يجب أن يكون ماديا وحتميا ، الا أن الحتمية عندها ليست حتمية ميكانيكية تنقل دون تعديل قوانين مستوى ما من الاداء الوظيفي للمادة الى مستوى أعلى وباعتبار آخر لا يمكن لقوانين سلوك الحيوان مثلا أن تطبق على سلوك الانسان فالنظرة المادية الجدلية تعترف لكل مستوى بقوانينه الخاصة وتقر بأنه مع كل تطور للكائن العضوي تظهر ميكانيزمات لم تكن موجودة حتى تلك اللحظة - أي حتى لحظة ظهورها . وترجع اختلافات السلوك لدى الافراد الى الاختلافات في قيام المخ بوظائفه وبالتالي الى اختلافات مادية موضوعية بين أمخاخ الافراد . ومن الواضح أنه لا يمكن تصور الوظيفة دون سندها المادي وبالتالي فان مفهوم المخ والوظيفة يجب جمعها في تعبير واحد هو المخ الشغال Functioning brain ، وهو الواقع الموضوعي الوحيد الذي يجب بحثه . ولكن هل يعنى هذا أننا نستطيع فيما بعد أن ننسب ذكاء الفرد مثلا الى وزن مخه أو عدد النيورونات الموجودة لديه ؟ لقد أجاب ماديو القرن التاسع عشر على هذا السؤال بالإيجاب . فقد كانوا يعتقدون في إمكان وجود فهم وتفسير شاملين للحقيقة الكلية وبالتالي فلا يوجد في النفس الا نشاط عصبي يمكن تحليله وفهمه بالطرق العلمية المعروفة والمحورة لتناسب ذلك المجال من البحث . ألا أن المادية الجدلية استبدلت بذلك الفكرة التي تفترض طبيعة نهائية للمادة فكرة أكثر دياكتيكية وهي الطبيعة اللانهائية للمادة، أي وجود المادة في أشكال لا نهائية وبصفات لا نهائية أيضا . فلا يمكن اكتشاف المادة في كليتها لأنها مع كل مستوى جديد من التقدم تقدم أشكالا جديدة لم تكن موجودة . فالقشرة المخية التي يبلغ عدد ونيوروناتها من ١٢ الى ٢٠ مليار وتبلغ عدد الوصلات العصبية المتصلة بها رقما خياليا لا يمكن الا أن تكون لا محدودة ولا نهائية مثلها مثل الزمان والمكان .

بين علم النفس والمخ والعقل

٢ - وتقلنا هذه المقدمة الى القضية الثانية وهي العلاقة بين علم النفس والطب العقل ، فمن الواضح أن هناك علاقة وثيقة بينهما . فالكثير من النظريات المفسرة للسلوك الانساني في سوانه وشكله

ويرجع اهتمامنا بمناقشة الكتاب الحالي الى أن المؤلف له جهد دؤوب في اثراء المكتبة العربية بمؤلفات جادة في مجال تخصصه تسمح لنا باستخلاص موقفه النظري والعملي ومناقشته مناقشة علمية خلافا لغيره ممن يكتبون في هذا المجال . سوف نعرض له من خلال اجابته على ثلاث قضايا رئيسية هي : (١) ايمان المؤلف بالمنهج العلمي (٢) العلاقة بين علم النفس والطب العقلي (٣) تأثير المجتمع في الامراض النفسية .

مشاكل العقل في العصر الحديث

١ - لا ترجع أهمية الكتاب الى كونه اول مرجع علمي جاد بالعربية في هذا المجال فحسب وانما الى كونه أيضا كتاب « معاصر » يتناول مشاكل العقل في العصر الحديث وأحدث التفسيرات والنظريات وأساليب العلاج والنظر الى مشاكل مرض العقل في مصر من خلال ذلك . ويتخذ المؤلف موقفا علميا واضحا منذ البداية فهو يستخدم تعبير الطب النفسي مرادف للتعبير الانجليزي Psychiatry وهو ما يعرف عادة بالطب العقلي . فالطب العقلي عنده هو الطب النفسي والعقلي معا ، وهو بذلك لا يفرق بين ما هو نفسي وما هو عقلي معتبرا أن ظواهر النفس والعقل وأعراض اعتلالها أي ما يعرف بالامراض النفسية والعقلية نابعة من المخ وأن الطب النفسي قائم على أسس فسيولوجية وكيميائية في الجهاز العصبي ، وأن قشرة المخ هو مركز جميع المنعكسات الشرطية . التي هي نواة تكوين الشخصية . (ص ٣) .

ويتفق هذا الموقف مع وجهة النظر المادية التي ترى أن كافة الاضطرابات العقلية ترجع الى اعتلال في المخ ، كما ترجع اختلافات السلوك عند الافراد الى الاختلافات في قيام المخ بوظائفه وبالتالي الى اختلافات مادية موضوعية بين أمخاخ الافراد . كما يتفق أيضا مع وجهة النظر التي سادت مؤتمر « دراسات المخ وسلوك الانسان » الذي عقد بباريس في العام الماضي تحت اشراف اليونسكو وهيئة الابيرو Ibro وهي هيئة دولية لبحوث المخ أنشئت في عام ١٩٦٠ بتوجيه من اليونسكو . ففي ذلك المؤتمر الذي حضره ٧٨ عالما يمثلون مختلف التخصصات منهم ستة حائزون لجائزة نوبل ، والذي كان هدفه لقاء الضوء على الوضع الراهن لمعلومات الانسان عن المخ والعلاقة بين هذا المجال من البحث ومختلف مجالات البحث الاخرى كان المنطلق الاساسي للبحث هو أن النشاط النفسي والعقلي ليس الا شكلا من أشكال النشاط العصبي للمخ .

أفكار وانفعالات المريض واكتشاف الصراع والاجهاد ومحاولة تكيف المريض مع المجتمع فى حدود قدراته الشخصية ، مع اقامة تجاوب انفعالى بين المعالج والمريض واستخدامه فى شفاؤه .

ويختلف المؤلف مع مدرسة التحليل النفسى فى أسلوبها العلاجى ، ففى رأيه أنه أسلوب غير عملى لا يلائم الا فئة منتقاة من المرضى ، كما أنه لا يساعد على الشفاء فى بعض الاحيان ، ويقول أن ما يدعيه روزن وهو أحد المحللين المشهورين من أنه وصل الى نتائج شفاء ١٠٠٪ أمر يحتاج الى اثبات . ومع ذلك فانه بالنسبة للتفسير النفسى لمرض الفصام وللأمراض الوجدانية لا نجده يذكر من بين نظريات علم النفس سوى نظرية التحليل النفسى . كما أنه فى الفصل الذى أفرده لاضطرابات الشخصية يعتمد اعتمادا تاما على شرح فرويد لبناء الشخصية فيقول « لا شك أن اهتمام فرويد بتشريح وتقسيم مراحل نضوج الشخصية ، أثر تأثيرا واضحا فى مفهوم الطب النفسى لمكونات شخصية الفرد » (ص ٢٨٤)

ويختلف موقف المؤلف كذلك عن موقف المدرسة السوفيتية بالنسبة للأمراض العصبية . فنجد أن أحدث كتب الطب العقلى السوفيتية - وهم مشهورون بانخفاض نسبة الأمراض العقلية عندهم - تغفل التفسير النفسى للعصاب . ففى هذا الكتاب الذى ألفه اثنان من اعظم وأشهر الأطباء العقليين فى الاتحاد السوفيتى ، نجد أن العصاب يرد تحت عنوان « الذهان الاستجابى أو ذو المنشأ النفسى » ويقرر المؤلفان أن هذا النوع من الأمراض هو ذهان ناشئ مباشرة عن صدمة نفسية . ويقرران أن العصاب هو اضطراب وظيفى ذو منشأ نفسى ينتاب الجهاز العصبى وأنه على عكس الذهان الاستجابى reactive يظل الفرد فيها محتفظا بالموقف الموضوعى من مرضه ولا يفقد القدرة أو السيطرة على سلوكه ويعتبران أن تعاليم فرويد قد لعبت دورا سلبيا فى تطوير النظرة العلمية للعصاب . والنظرة العلمية للعصاب فى رأيهما قد نمت بتأثير افلوف وتعاليمه وتجاربه فيما يسمى بالعصاب التجريبي على الحيوانات . ويلجأ هؤلاء الأطباء فى علاج العصاب الى العقاقير والتنويم وبعض الأساليب العلاجية الطبيعية ، وبعض الأساليب النفسية (كإرخاء والايحاء وتغيير العمل والبيئة) .

ويختلف عدد كبير من أطباء أمريكا وأوروبا مع

قدمها علماء النفس ، ولعل أشهرها نظرية التحليل النفسى التى ابتكرها سيجموند فرويد . ولذلك كان من الضرورى للمؤلف وخصوصا عند تعرضه للأمراض النفسية المسماة بالعصبية neurosis وهى التى لا يمكن ارجاعها الى « اختلال فى المخ » أن يتخذ موقفا من النظريات النفسية المختلفة المفسرة لهذه الأمراض . وقد اتخذ موقفا وسطا اذ يقسم هذه النظريات الى فئتين مجموعة النظريات التكوينية التى تعتمد على العوامل البيولوجية الوراثية ، ومجموعة النظريات البيئية . فيقول « ولا داعى للتجيز لاحدى هاتين النظريتين » . « فإن الرؤية ما زالت غير واضحة بالنسبة للأسباب الرئيسية للأمراض العصبية » . « وعلينا الاستفادة منهما معا ، فتكون أسباب أمراض العصاب هى تفاعل العوامل التكوينية والبيئية » (ص ٢٣) .

ولا شك أن للمؤلف العذر فى هذا الموقف الذى لا يحتم ارجاع الأمراض العصبية الى « اعتلال فى المخ » فهذه المجموعة من الأمراض « لم تحظ بنفس درجة التقدم التى وصلت اليها الأمراض الذهانية من ناحية العلاج الكيميائى والفسىولوجى والكهربائى » . « ولا مانع من الاعتراف بعجز الطب الحالى عن استئصال المرض نهائيا » (ص ١٣٢ ، ١٣٣) .

والحقيقة أن الأمراض العصبية كانت ولا تزال حكرا لمدارس علم النفس التى فسرتها وقدمت وسائل لعلاجها ، وأشهر هذه المدارس هى مدرسة التحليل النفسى التى يقول عنها المؤلف (ص ٣) « وقد أسدى فرويد خدمات جليلة للطب النفسى ، ووضع أسسا لتفسير الأمراض النفسية والعقلية بعد أن كانت فى مناهات لانهائية ، وأصبح التحليل النفسى أحد وسائل العلاج النفسى الملائمة لفئة منتقاة نادرة من المرضى » . ولا يغفل المؤلف بقية المدارس الأخرى التى قدمت تفسيرات مخالفة لتفسير فرويد وأسلوب مختلفا للعلاج وأهمها مدرسة العلاج الشرطى أو ما يسمى بالعلاج السلوكى وهى التى ابتكرها العالم الروسى بافلوف وطورها أيزنك وفولب بعد ذلك .

أسلوب العلاج النفسى

المهم أن العلاج النفسى هو أسلوب هام ورئيسى فى العلاج يعتمد على التفسير النفسى للشخصية ومهما اختلفت النظرية التى يدين بها المعالج فان الجميع يتفقون على أن الغرض الأساسى هو مناقشة

اجتماعية - حضارية غير عادية يتغير محتوى الامراض العقلية بل وأعراضها الاساسية . فنجد مثلا أنه في الولايات المتحدة الامريكية تزداد نسبة الهلوس بين مرضى الفصام من الزوج عنها بين البيض ، بينما نجد أن الهزاعات موجودة بنسبة واحدة لدى الاثنين . وتتضح أهمية العامل الاجتماعي من حقيقة أن مرضى الفصام من الزوج في مدينة مثل شيكاغو يبلغ عددهم أربعة أضعاف المرضى من البيض . ومن هنا تتضح أهمية عمل الدكتور عكاشة الذي زود كتابه بالعديد من الاحصاءات التي استخرجها من بحوثه على البيئة المصرية ومن بحوث مقارنة بين المرضى في مصر وغيرها من بلاد أوروبا وأفريقيا . وكذلك دعوته الى اجراء بحوث على العقاقير المستعملة في العلاج وفقا لما أسفر عنه البحث من أن كمية هذه العقاقير تختلف عند الاستعمال حسب البيئة والمناخ والصحة العامة التي تختلف من بلد لآخر .

ولا شك أن المراجع الكبرى في الطب العقل
مثل كتب ماير - جروس ، وبلويلر ، وجروهل ، وكريبلين هي مراجع الفث في ظل الحضارة الأوروبية الغربية ، ومع أن الاضطرابات العقلية لم تبحث بعد على نطاق واسع من وجهة نظر تغير العلاقات الاجتماعية فإنه من الواضح أن للمجتمع أثرا مرضيا مرنا على اذهان ، اذ لا يمكن عزل الانسان عن تاريخه الحضارى . ومنذ القدم اتخذ ديموقريطس وأبيقور ولوكريتيوس الموقف القائل بأن سلوك الانسان وافكاره ومشاعره تتكون عن طريق المجتمع الذي يعيش فيه . بينما قال أفلاطون وأرسطو على العكس ، أن الطبيعة الانسانية فطرية ، واعتبر أفلاطون هذه الفطرة هبة الهية بينما اعتبرها أرسطو تكوينا بيولوجيا . ولازال الصراع بين النظريتين مستمرا الا أن الميزان بدأ يميل منذ ظهور النظم الاشتراكية الى جانب تأثير المجتمع على الانسان في سوانه وفي مرضه وبحث مدى هذا التأثير ودوره . ويعتبر مجال الطب العقل من المجالات الحديثة التي أخذت هذه النظرة تغزوها مؤذنة ببدء ثورة جديدة الى جانب الثورة العقاقيرية في مجال علاج الامراض النفسية والعقلية .

ان كتاب الدكتور عكاشة يزودنا بنظرة علمية حديثة في ميدان الطب العقل والنفسى كنا نفتقدنا وهو خطوة على طريق طويل نرجو أن يوصلنا الى ما فيه خير الوطن والعاملين فيه .

أطفي فطيم

العلماء السوفييت في هذا الموقف . ومع أن الدكتور عكاشة يعالج العصاب أيضا بالعقاقير الا أنه يضع العلاج النفسى والعضوى على مستوى واحد من الأهمية . وقد كنا نود أن يفرد المؤلف فصلا واسعا عن الطب العقلى في الاتحاد السوفيتى كما فعل في كتابه الذى ألفه باللغة الانجليزية عن « أساليب الطب العقلى » Essentioas pfpschiatry ولكن جاء كتابه الحالى خلوا من اى اشارة الى الطب العقلى والنفسى فى الاتحاد السوفييتى .

محاولة لنشأة الطب النفسى المصرى

٣. يعتبر الدكتور عكاشة كتابه « محاولة لنشأة الطب النفسى المصرى » نابعة من طبيعة الثقافة والبيئة المصرية مستخدما جميع الابحاث المحلية مستعينا بكل النظريات العالمية فى أسباب وعلاج هذه الامراض (مقدمة الكتاب) . وبذلك نرى أن للمؤلف موقفا واضحا من قضية تأثير البيئة والمجتمع فى المرض النفسى والعقل . ويبدو ذلك جليا فى الاحصاءات المحلية والمقارنة الهامة التى أوردها المؤلف فى كتابه ومن تقريره بوضوح أن من أسباب الامراض العصبية «العوامل الحضارية والعوامل النفسية والاجتماعية الحالية» (ص ٢٠) ويهتم الدكتور عكاشة بمرض الفصام بالذات ويعتبره من أخطر الامراض التى تهدد اقتصاد الوطن فيقرر أن نسبة الإصابة بهذا المرض فى ج.ع.م تبلغ حوالى ١/٤ مليون نسمة أى من ٨٥.٠ر الى ١ فى المائة من عدد السكان وهى نسبة خطيرة خصوصا اذا أخذنا فى الاعتبار أن هذا المرض يصيب الفرد فى سن الشباب والنسوج مما يجعل الفصام ظاهرة تؤثر على الناحية الاجتماعية والاقتصادية الى جانب كونه ظاهرة مرضية . كما يهتم المؤلف بالطب العقلى المقارن ولعل هذا أساس دعوته لانشاء طب نفسى مصرى يأخذ فى الاعتبار أثر البيئة المصرية على وجه الخصوص فى تسبب وتكوين أعراض الامراض النفسية والعقلية .

وهو فى هذا يتفق مع الكثيرين من علماء الطب العقل المعاصرين الذين أوردوا فى مؤلفاتهم زيادة نسبة الظواهر المشابهة للفصام فى العصر الحديث (معتبرين أن الفصام ليس مرضا بعينه وانما هو عبارة تشخيصية عامة تطلق على مجموعة من الأمراض العقلية) . ولقد لوحظت هذه الزيادة بشكل خاص فى البلاد التى دخلت مضمار الحضارة الحديثة بخطى سريعة وحيث تضمنت التحولات الاجتماعية تغيرات سريعة فى النظرة العامة الى الانسان . ومن المعروف أيضا أنه فى ظل ظروف

● لا يستطيع المُرغ أو الفيلسوف
أن يفصل عن عصره ، ولا يملك إلا
أن يكون بعداً عن زمنه ومراة له ،
وأقصر ما يطرحه فيك المُرغ أو
الفيلسوف هو أن يظن بساب ميله ،
أن ايصترأزمه ، أن يخاطب ضميره ،
أنه منه ، ويوقظ ، ويثير .



ف . هـ . ميجل

خواطر في فلسفة التاريخ

د. عبد القادر كادى



أ . توينبى

هبط الانسان على سطح القمر مرتين .

وكان من حظنا - نحن ابناء هذا الزمان - أن نشهد تجربة رائعة ومخيفة في آن واحد رائعة لانها لا تقل في معناها من غزو المحيطات في القرن الخامس عشر او اكتشاف القارة الجديدة او الوصول الى القطبين أو الطيران في الفضاء . ومخيفة لان هذه الانتصارات كان لها اثر كبير على حياة البشر ، إذ وسعت المجال الذي يعيشون فيه ويتنفسون ويزرعون ويحصلون ويستمدون الطاقة والغذاء - بينما الهبوط على القمر لا يمثل حتى الآن أكثر من انتصار علمي لا ندري هل ستكون نتيجته خيرا او شرا على الانسانية . ومن سوء الحظ أن الجهاز الضخم الذي تولى اطلاق الصاروخ والمركبة القمرية لم يرسل مع روادها شاعرا ولا فيلسوفا ليبر لنا عن عواطفه وأفكاره وهو بخطو على سطح ذلك الكوكب الهادئ الشاحب الجميل ! ومع ذلك فلاشك عندي أن رواد الفضاء سألوا انفسهم وهم يطاون بأندامهم ارض القمر عن مصير ارضهم وجنسهم الذي يعيش ويتصارع عليها .

ولاشك عندي أيضا أنهم في قمة فرحتهم واعتزازهم بهذا النصر العلمي قد سألوا انفسهم بشكل واضح اوغامض هذا السؤال الذي يؤرق زميلا لهم على الارض يشغل نفسه بالتاريخ وفلسفة التاريخ : ماذا بعد ؟ والى اين يسير العالم ؟؟

والسؤال يرتبط بتاريخ البشرية العام ، بهدفه ومصيره ومعناه . وليس أحق منا - نحن ابناء القرن العشرين الذين الذين نمایش صراعا عالميا لم يسبق له مثيل ، ونشهد كوارث عالمية حقيقية أو نتوقع كوارث أخرى لم يسبق لها مثيل أيضا - ليس أحق منا بطرح هذا السؤال الذي يتصل بمستقبل الجنس البشري على الارض . والكلام عن تاريخ البشرية العام ليس مجرد كلام عن «يوتوبيا» خيالية أو فرض علمي جذاب أو حلم جميل عن السلام . انه ينبع من شعور عام يشترك فيه العالم والمؤرخ مع رجل الشارع الذي يقرأ الجريدة اليومية أو يسمع الاخبار كل صباح ومساء « ففى الوقت الذى بلغ فيه العلم والتقنية (التكنيك) ذروتها ، وتطورت سرعة المواصلات ونقل الاتباء الى حد مخيف ، وتكاثر عدد السكان حتى وصل أو كاد الى درجة الانفجار ، وازداد في مقابل ذلك ضحايا الجوع أو المهددين به في وقت قريب أو بعيد ، ووصلت الحرب الباردة أو الساخنة الى مآزق لا يدري أحد كيف يكون المخرج منه ، وتعددت التجارب النووية حتى صارت أخطارها حديث كل يوم ، وبلغ تأثير الاعلام والدعاية النفسية وغسيل المخ درجة تنذر بالقضاء على شخصية الفرد وقدرته على النقد واستقلال الرأى ، وكثر كذلك الكلام عن واجب التربية والمربين وأصحاب العلوم الانسانية في اتقاذ حرية الانسان وخلقه وتراثه أمام هذا الطوفان - في هذا الوقت المضطرب العصيب يزداد شعور البشر بطبيعة الحال بارتباط مصيرهم

على هذه الارض ، وتصبح مسألة البقاء أو الفناء مسألة يطرحها الناس على انفسهم كل يوم كما قلت - سواء في ذلك العسالم الذى يشترك في صنع وتصميم القنابل والصواريخ ، أو إلخياز الذى يصنع رغيفنا اليومى ، أو الام التى ترضع طفلها الصغير ، أو الفكر الذى يسال عن معنى التاريخ . ان هذا الفكر يعلم انه يجب عليه أن ينظر في الماضي والحاضر والمستقبل - لا لكى يخرج بفلسفة أو نظرية جديدة ، بل لكى يوظف الوعي بالأخطار التى تهدد الناس ، ويجعل من السؤال عن معنى التاريخ العسالم مسألة تهم كل الذين يعيشون معه . انه يجمع لهم حقائق الماضي ويعرض عليهم أزماته وكوارثه ليفكروا معه في مخرج من الموقف الحاضر : هل يكون في عقيدة واحدة أو فكر واحد أو حكومة عالمية واحدة ؟ هل يكون في مجتمع آخر تنتهى فيه كل تناقضات المصالح والطبقات كما قال ماركس ، أم في الوصول الى الشمول والتكامل الذى تهدف اليه كل تربية انسانية صحيحة كما قال شيلر وغيره من اصحاب النزعة المثالية ؟ - وليس الحل هو المهم ، لان وظيفة العلماء ليست هي إيجاد الحلول ، بل المهم هو ايقاظ الضمير على وحدة البشر - وحدتهم من حيث الطبيعة والعقل ، وحدتهم الباقية وراء اختلاف الديانات والحضارات والاجناس والمذاهب والألوان . وحدتهم من حيث النوع البشرى نفسه ، الذى لا تشغله الآن مشكلة واحدة : هل يبقى أم يفنى ؟ هل يوجد أو لا يوجد ؟

بين التاريخ والفلسفة

الى اين يسير العالم ؟

سؤال ينصب على المستقبل . والمستقبل ابن الحاضر . والحاضر لا يفهم الا من لحظات أخرى كانت حاضرة ثم انقضت اى من الماضي . فلنرجع اذن الى الوراء قليلا (وهو قليل بالنسبة لعمر الحياة بل لعمر الانسان نفسه على الارض!) «كل تاريخ فلسفة ، وكل فلسفة تاريخ» . عبارة قالها هيجل ولكن اليس من التهور أو الطموح الشديد أن نبدأ بهيجل ؟ فلنكن أكثر تواضعا « ولنحاول أن نبدأ من البداية ، من الجذور .

ليست «فلسفة التاريخ» بالكلمة القديمة . انها ترجع للقرن الثامن عشر ، وتنسب فيما اعلم للفولتير . غير أن الموضوع الذى تدل عليه أقدم من ذلك بكثير . وان شئنا الدقة قلنا الموضوعات ، لان الكلمة توحى بأكثر من معنى وأكثر من قضية .

ما من أحد يتصدى لكتابة التاريخ لمعاصره أولالجيل اللاحقة الا ويفعل ذلك عن قصد أو غير قصد في اطارفلسفة معينة . ومهما حاول أن يكون علميا وموضوعيا في تقريره للحوادث ، فلا بد أن يواجه أسئلة ومشكلات تتجاوز حدود

من اختلاف - مفكر الزمات . كما يصدق أيضا على
أرفالد شبنجلر الذى وجد فى الحرب العالمية الاولى
ازمة تشبه الازمة التى وجدها هيجل فى حروب نابليون .
وقد يصدق نفس الشيء أيضا على أرنولد توينبى وما رآه
فى حربين عالميتين . ولكنه ينطبق بالمثل على ذلك القديس
الافريقى الذى نستطيع أن ننظر اليه نظرتنا الى فيلسوف
للتاريخ ، على القديس أوغسطين . لقد شعر انه يحيا
فى عصر مضطرب حافل بالازمات الخطيرة ، ومن هذا
الشعور نشأ كتابه المعروف عن مدينة الله .

• هذه الاشكال المختلفة من فلسفة التاريخ يمكن أن
تتداخل وتتشابك . غير أننا سنحاول أن نفرق بينها توضيحا
للامور . فالأورخ - طالما كان له عقل وكان لديه الاستعداد
لاستخدام هذا العقل ! - لابد أن يكون فيلسوفا للتاريخ .
وهو مضطرب أن يفعل ذلك كما نلت سواء قصد اليه عن وعى
أو لم يقصد اليه . انه يواجه بالضرورة مشكلات تتصل
بفلسفة التاريخ ، ولابد أن يدلى فيها برأى . هناك مؤرخون
اصبحوا فلاسفة للتاريخ عندما وضعوا عندهم كله موضع
السؤال ، أى عندما حاولوا أن يقيموه على أسس جديدة .
ثم هناك المؤلفات الكبرى فى فلسفة التاريخ ، أى التأملات
النظرية فى معنى التاريخ وغايته ، أى ما يمكن أن نسميه
ميثافيزيقا التاريخ .

ميثافيزيقا التاريخ

لننظر الآن نظرة سريعة فيما حققته فلسفة التاريخ
منذ نشأتها الاولى وما فكرت فيه . ان كلمة التاريخ
- منها فى هذا مثل كلمة الفلسفة - ترجع من حيث
اللفظ والمضمون الى اليونان . فالتاريخ - او الهستوريا -
كلمة تدل على البحث والفحص والنظر . واليونان الذين
وضعوا أسس الفلسفة الغربية هم كذلك الذين وضعوا
أسس التاريخ . ومع ذلك فان اليونان لم يفهموا من
التاريخ ما نفهمه اليوم منه ، بل لم يكن من طبيعة الفكر
اليونانى أن يفهمه . والسبب انه كان يبحث دائما عن
الوجود الخالد ، والحقيقة الخالدة ، والجمال ، والخير
الخالدين ، أى كان يبحث عن شيء لا يتغير ، فى حين أن
ماهية التاريخ ، أى ما يحدث فى الزمن ، هى التغير .
كان فى استطاعتهم أن يعرفوا الرياضة والهندسة والاخلاق
- أما التاريخ ، هذا الذى يتغير ويتحول ويذول على
الدوام ، فلم يكن فى استطاعتهم أن يعرفوه - ومن ثم فلم
يكن فى نهاية الامر جدرا بالمعرفة . قد يصعب علينا أن
نتصور أن مفكرا عظيما مثل افلاطون لم يكن يهتم كثيرا
بالتاريخ ولكن هذه هى الحقيقة . ان الدولة او الجمهورية
التي فكر فيها مزولة عن جرائها بقدر ما هى مزولة عن
التاريخ . تصور انها يجب أن تبقى كما هى أو كما كانت فى
تفكيره وفى محاوراته المشهورة ، وهو شيء يستحيل تصوره
عن دولة تعيش فى التاريخ ولا بد أن تتغير بتغيره .
وجاء أرسطو فكان أوفر حظا منه فى السياسة ، أو

العلم ، اسئلة ومشكلات عامة بطبيعتها ، لا يمكن الاجابة
عليها اجابة قاطعة ، ومع ذلك فلابد من مواجهتها لفهم
التاريخ وموقف الانسان : ما الصدفة وما الضرورة ؟ هل
هناك قوانين تحكم التاريخ ، هل يعيد التاريخ نفسه ؟
يمكن التنبؤ بالاحداث قبل وقوعها ؟ ما اثر الدور الذى قام
به بعض الافراد وهل ننسب اليهم ام الى عصرهم ؟ الى
اى مدى يمكننا أن نقسارن عصرا بعصر وتطورا بتطور ؟
ما الحرب ؟ ما الثورة ؟ ما الازمات ؟ كيف يؤثر الاقتصاد
والحضارة والاديان والسياسة على مساد التاريخ وكيف
تؤثر هذه القوى على بعضها البعض ؟ - أسئلة كثيرة
لا يستطيع المؤرخ أن يتجنبها . ولانه لا يستطيع أن يتجنبها
فلا بد أن يجد نفسه على حدود الفلسفة . ولانه لا يريد أن
يصبح فيلسوفا بل يحب أن يظل مؤرخا فلا بد أن يجد
نفسه على حدود فلسفة التاريخ .

وهو يفلسف التاريخ أيضا كلما أعاد النظر فى
منهجه ، وكلما سأل نفسه : ماذا يمكننى أن أعرف وبأى
طريقة أعرفه ؟ ماذا أستطيع أن أعرف على وجه اليقين
وماذا يخرج عن هذه المعرفة ؟ ما الذى يستحق أن أبحث
عنه وما الذى لا يساوى جهد البحث ؟ - أى كلما وضع
علمه كله موضع السؤال وحاول أن يقيمه على أساس
وطيد . قد نستطيع أن نسمى هذا نظرية المعرفة فى علم
التاريخ - ونظرية المعرفة فرع من فروع الفلسفة - ومعرفة
التاريخ أو نقده شيء لم يقم به الفلاسفة التخصصون
وحدهم - مثل هيجل وديكارت وكروتش - بل قام به
كذلك كثير من المؤرخين .

وأخيرا نصل الى المعنى المألوف من فلسفة التاريخ .
انها مجموعة من الآراء والافكار التى تتأمل تاريخ الانسان
ككل ، سره الخفى ، سياله ، حركته ، قوانينه ، القوى
التي تتحكم فى سيره . بهذا المفهوم تكون فلسفة التاريخ
فلسفة بالمعنى الدقيق ، فكرا يتأمل الانسان والعالم -
لا لاجل التأمل المطلق ، بل لان تاريخ الانسان أو وجوده
فى الزمان وتغيره وتطوره عنصر أساسى فى بناء كيانه . من
هنا يصبح لفلسفة التاريخ معنى شامل . ومن هنا نجد
تنشأ غالبا فى عصور القلق والازمات والاضطرابات . انها
تريد عندئذ أن تفهم الحاضر - سواء اعترفت بذلك
صراحة أو لم تعترف به - ربما حاولت أيضا أن تتنبأ
بالمستقبل لكى ترجع الى الماضى كله لتسماله عن متاعب
هذا الحاضر - وما الحاضر الا ابن ذلك الماضى . هكذا
فعل هيجل ، وفلسفته فى التاريخ أعقق الفلاسفات
وأغناها . لقد رأى عصره - عصر الثورة الفرنسية
ونابليون يمر بأزمة لم يسبق لها نظير . واستنتج من
هذه الازمة نتائج طبقها على الماضى كله ، فكانت فلسفته
فى التاريخ فلسفة الازمات . ويصدق هذا على كارل ماركس
وبعقوب بورخارت ، وكلاهما - على ما بينهما بالطبع

مكتبتنا العربية

بقيت الطبيعة البشرية على حالها . وهل تتغير طبيعة البشر ؟ !

ان كانت هذه فلسفة تاريخ فهي فلسفة يائسة ، خالية من كل عزاء . بل هي لا تبحث عن معنى ولا أمل ولا عزاء . لان التاريخ في نظرها يتساوى مع الطبيعة ، ولانها لا تجد فيه غير حلقات ممتدة متكررة ، الام وتوارث ، ميلاد ونمو وموت ، صراع من أجل الوجود ، غرور وانتقام وانذار .

هذه الافكار كلها تتردد في العصر الحديث . فكتابات شوبنهاور عن التاريخ لا تختلف كثيرا عن هذه المعاني ، وفهمه له لا يكاد يفتقر عن فهم أفلاطون . انه يشبهه في ضعف احساسه بالتاريخ ، وقلة اهتمامه به ، وعدم ايمانه بقيمته أو جدواه . ما من جديد عنده ، فنفس الشيء يتكرر على الدوام . والاختراعات التي اكتشفت في حياته كالسكة الحديدية والبرق لم تغير من الامر شيئا . نفس الشيء دائما . شر كثير وخير قليل . نفس الشيء الى الابد ومنذ الازل . سواء اختلف فلاخان على قطعة أرض أو تنازع ملكان على دولة . سواء تعلق الامر بأثينا واسبرطة ، أو بروسيا وفرنسا ، أو امريكا وروسيا . من البت أن نبحث في التاريخ عن حقيقة أو رجا . نفس الرأي الذي قال به شوبنهاور منذ مائة وعشرة سنة ، وتوكوديفس منذ ألفين وثلاثمائة وخمسين سنة . وهو أيضا نفس الرأي عند الاغريق والرومان الاقدمين ، مع فروق قليلة ، صحيح أن الرومان اضافوا للوعي التاريخي ابعادا جديدة في المكان والزمان . فقد امتدت حدود دولتهم من اسكتلندا الى شواطئ الفرات ، واحسوا احساسا واعيا بتاريخ دولتهم الطويل « منذ تاسيسها » - مشروع جرىء ، لم يكن ليقدم عليه مؤرخ اغريقي ، بل لم يكن ليتصوره أو يفكر فيه ! - صحيح أيضا أن اشيبنجر زعم أن الرومان لم يكن لديهم احساس بالديمومة أو البقاء ، ولم يكن يعنهم الماضي ولا المستقبل ، وذلك على عكس المصريين القدماء . وقد يتفق هذا الزعم مع تصور اشيبنجر للتاريخ الحضارة بوجه عام ، ولكنه لا يتفق مع الواقع في شيء . فالاهرامات قد بقيت حقا الى يومنا الراهن ، ولكن ألم تبق كذلك قبور الرومان ومعابدهم على طريق آبيا (الفيا آبيا) ؟ ألم تبق الاعمدة واقواس النصر التي شيدها القيصرية ؟ ألم تبق الكتابات والنقوش التي حفرها عليها ؟ - الرومان لا ينقصهم الاحساس بالبقاء ، ولكن ينقصهم شيء آخر . شيء هو عكس البقاء تماما . ينقصهم الاحساس بالتغير ، بالتحول ، بالصيرورة ، بالجدلة ، أي الاحساس بالتاريخ كما نفهمه اليوم . عجز الرومان عن فهم التاريخ ، عن ادراك التغير كقوة حقيقية . وعاش مؤرخوهم وسياسيوهم الكبار - مثل بوليبيوس وشيشرون وسالوست وليكيوس وتاسيتوس وبلوتارك - في عصور شهدت تغيرات حقيقية ولكن كان التغير في رأيهم



ل . م . ماركيس

كان - كما نقول اليوم وكما اراد هو لنفسه - أكثر واقعية من استاده . جمع في كتبه مادة تاريخية غنية ، وقاد بين الدساتير المختلفة ، ونظر في مزايها وعيوبها كما يفعل اليوم استاذ في العلوم السياسية . ولكن اهتمامه ظل منصبا على كل ما يبقى ويدوم ويتكرر كأنه قانون لا يتغير ، ونظريته ظلت معلقة بالنظام الشامل المحدود المغلق على نفسه . وقل مثل هذا عن أعظم مؤرخي الاغريق ، وهو الابيني توكيدفوس الذي كتب عن الحرب البيلوبونيزية (التي دارت على ثلاث مراحل بين أثينا واسبرطة من سنة ٤٣١ الى ٤٠٤ ق م) اروع تاريخ يمكن أن يخطه قلم . انه ينظر نظرات عميقة في النشاط السياسي لبني الانسان ، في الحروب والثورات ، في الصراع بين الدول والاحزاب والطبقات ، في الكفاح من أجل تحقيق التوازن أو التسلسل على الغير ، في تأثير المصالح الاقتصادية على السياسة ودورها في التفوق في البر أو البحر . وهو كاتب موهوب ، يملك القدرة على تصوير الناس والمشاهد في صور حية تكاد نراها ونلمسها . ولكن هذا المؤرخ العظيم يبحث أيضا عما يبقى ويدوم ويتكرر . انه رجل يائس محدود الأفق . يروي لنا تاريخ الحرب البيلوبونيزية أو الحرب العالمية اليونانية ، ويمر على ما سبقها من الكرام . بل انه ليصرح بأنه لم يسبق أن وقع حادث يمكن أن يقارن بهذا الحدث الخطير . لذلك لم يواصل أحد هذا التاريخ ، ولم يكن من الممكن ان يواصله أحد . انه كاللوحة التي لا تحتاج لمن يكملها ، لانها كاملة ومكتفية بذاتها ، هو أقرب الى «تاريخ معين» منه الى «التاريخ» . انه يزويه للأجيال المقبلة لكي تنهيا لمواجهة تواريخ أخرى مشابهة قد تعرض لها . لان ما حدث بين أثينا واسبرطة سوف يحدث بين غيرها من المدن ويتكرر حدوثه ، طالما

نونا ، فقد ظل بالنسبة اليهم شيئا محرما ، شيئا غير جائز ولا مشروع .

مع هذا كله فقد أخرجت روما عددا من أعظم كتاب التاريخ . وليست عظمة هؤلاء الكتاب في أنهم عرفوا ماهية التاريخ والتطور ، بل في قدرتهم الرائعة على التصوير المعبر الحي ، والأسلوب المؤثر الدقيق ، في الرواية الموجزة الكاملة عند سالوست ، وفي العرض النفسى المشائى العميق عند تاسيتوس . انظر الى هذه العبارات التى لا يقدر عليها الا كاتب عظيم : « ما من أحد توصل الى السلطة بالوسائل الشريرة ثم استطاع ان يستخدمها في الأهداف الخيرة » ، « من طبيعة القلب البشرى ان يكره من الحق به الظلم » - ما من مؤرخ حديث استطاع ان يكتب عن الطغيان بأصدق ولا أروع من تاسيتوس . ومع ذلك فكم من مؤرخ حديث تفوق عليه وهو أقل منه شأنا . والر بسط : ان المحدثين يحسون بالتحول في الزمن ، بالتغير ، بالاستمرار ، بالتفرد ، وكلها أشياء غريبة على الرومان .

المسيح والتاريخ

هذا الاحساس ، هذه الفكرة ، جاءت الى العالم الغربى عن طريق المسيحية . وصلت اليها عن طريق العهد القديم ثم تأكدت في العهد الجديد وظلت زمنا طويلا تحفظ بطابعها الدينى . وأصبح العالم يؤرخ للزمن بظهور المسيح ، وما زلنا نؤرخ له اليوم ونحن في بداية سنة ١٩٧٠ . فظهور المسيح أعطى للتاريخ معنى ، خلق عليه نظاما لم يكن يعرفه في العصور القديمة . صارت السنون تسحب بين ظهور المخلص للمرة الأولى وظهوره للمرة الثانية . أصبح الزمن الذى امتد قبل ظهوره هو زمن الأمل والوعد والانتظار . اما الرومان فكانت طريقتهم في حساب التاريخ ان يسموا السنين بأسماء الماجستيرات والقصائل ، وكم كانت طريقة مقعدة !

فرق كبير اذن بين التاريخ عند الرومان وبينه بعد ظهور المسيحية . صحيح ان الوعى التاريخى في ظل المسيحية كان له وجهان مختلفان . كان هناك من آمن بأن أعمال الإنسان وأحداث العالم لا أمل فيها ولا نجاة - فالقديس أوغسطين مثالا ومن بعده البابا جريجور السابع بستة قرون يحتقران الدولة والسلطة أشد الاحتقار - ولكننا لاندرى على وجه اليقين ان كانت الملائكة الأخرى ، مملكة الله أو مدينته ، ستتحقق في رأيهما على الأرض ثم في عالم آخر . وكان هناك الوجه الآخر . فالمسيحية هى التى جعلت لفكرة الزمن قيمة وشأنا ، هى التى جعلت التاريخ وكتابة التاريخ أمرا ممكنا . لا تاريخ مدينة أو دولة فحسب ، بل تاريخ العالم ، تاريخ البشرية . « على الأرض السلام وبالناس السرة » . هكذا كانت بشارة الملائكة .

السلام على الأرض ، والسرة والمحبة للناس اجمعين .

معناه التدهور والخطر والفساد . العصر الذهبى لا وجود له الا في الماضى . وحياء العادات والنظم القديمة التى اسسها الآباء هو واجب المؤرخ ورجل السياسة . كانوا محافظين في تفكيرهم . وحتى لو لم يكونوا كذلك في قرارة نفوسهم ، فقد كانوا يؤكدونه في خطبهم وكتاباتهم - هكذا حاول أغسطس ان يصور أعماله بأنها بعث للماضى وحياء للقديم - وان خالهم الشعور مرة بأنهم يعيشون في الحاضر أو في عصر يختلف كل الاختلاف عن العصور السابقة ، فهو الشموخ بأن الزمان فاسد ، والعالم متدهور . يستوى في ذلك ان نسمع الشكوى المريرة في كتابات تاسيتوس ، او نجد الشك والارتباب في أعمال سالوست . هكذا صارت الاحوال ، صار الحاضر (السيكلوم) فما أعظم الفرق بينه وبين الماضى السعيد ! لم يخطر على بال الرومان ان التغير ليس دائما دليلا على التدهور والفساد ، او انه ليس شيئا يدعو للأسف والبكاء في كل الاحوال لم يدركوا ان التغير هو جوهر التاريخ ، وانه قد يحمل في أحشائه التطور والتقدم والامل . تلك فكرة ظلت غريبة عن الرومان . نحن نختلف الآن عنهم في احساننا بالتاريخ ، واستعدادنا للتغير ، وقدرتنا على التكيف . وما أكثر ما تمكن السياسيون في العصر الحاضر من مواجهة التغيرات الحاسمة بالحكمة ، والتخلّى عن النظم القديمة أمام الواقع الجديد (تحول الامبراطورية الى ما يسمى الآن بالكومنولث من أوضح الأمثلة على هذا) . أما الرومان فقد عجزوا عن هذا التكيف . لذلك انهضت الجمهورية الرومانية القديمة ، وسقطت الدولة الدستورية . اعتقد الجمهوريون انهم يستطيعون ان يحكموا الدولة الواسعة المترامية الأطراف على أساس دستور دولة المدينة الصغير . بل ان الدكتاتورية العسكرية التى أقامها القيصر ظلت تتدثر بالرداء الجمهورى القديم . اما الجديد (الرئيس



شوينهاور

مكتبتنا العربية

المعارضة المتباينة من حركة « عصر التنوير » التي أسرفت في نقاتها بالعمق وفي عدائها للماضي، من الحركة الرومانتيكية التي أحبت ذلك الماضي وعكفت على أحياء أدبه وجمع تاريخه، ومن الأحداث الهائلة التي اضطرب بها العصر: انتصارات بروسيا على عهد فردريك الأكبر، حصول أمريكا على الاستقلال، الإصلاحات التي تمت في النمسا، وأخيرا تلك الكارثة الرائعة - الثورة الفرنسية - من هذا كله اثبت عدد كبير من المؤلفات في فلسفة التاريخ حددت الوعي التاريخي الأوروبي في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، نذكر منها كتاب «هردو» أفكار في فلسفة تاريخ الإنسانية، ومقال كانت « أفكار عن تاريخ عام من وجهة نظر عالية، ورسالة « شيلر » معنى التاريخ العام والغاية من دراسته، وأخيرا أعمال ذلك الرجل الذي عرف هذه المؤلفات كلها وأفاد منها وحقق في فلسفة التاريخ شيئا لم يسبق إليه وقد لا يلحق فيه - ونعني به هيجل.

كل هؤلاء المفكرين يتفقون في إيمانهم بمعنى التاريخ وبرسالة الإنسانية. ومع أنهم يختلفون في موقفهم من المسيحية، فلولا التراث المسيحي لما كان من الممكن أن يصلوا إلى هذا الإيمان ولا إلى هذا الوعي التاريخي أنهم جميعا - وهردر يقل عنهم بعض الشيء - يعتقدون أن الحضارة الأوروبية هي الحضارة التي إلتقى عليها القدر العبد التاريخي الأكبر، وهي التي ينبغ أن تنهض به في المستقبل.

مشروع للسلام الدائم

في سنة ١٧٨٤ ألف « كانت » مقاله الرائع السابق الذكر « أفكار عن تاريخ عام من وجهة نظر عالية » (وقد ترجمه استاذنا عبد الرحمن بدوي) ثم عالج الموضوع بصورة أوسع في كتابه عن السلام الدائم (وقد ترجمه استاذنا عثمان أمين). والمقال والكتاب يتناولان مشكلة التاريخ البشري العام، ويبدو أن شيئا غريبا لا يكاد الانسان يصدق أنه صدر عن مفكر وحيد وبعيد عن صراع المصالح ومشكلات السياسة والسياسيين في عصره! ولكنهما مع ذلك يبدوان لنا اليوم معاصرين إلى أقصى حد، حتى ليوشك الحكيم الطيب الهجوز الذي لم يغادر مدينته كونجسبرج أن يكون قد تنبأ مشكلتنا الكبرى التي نعاني منها صباح مساء... ويقوم المقال والكتاب على افتراض - لا مجرد حسن نية! - أن الانسان قادر على أن يصل بنفسه إلى الكمال (الذي تحدث عنه شيلر والمثاليون الانسانيون من قبل، كما يقوم على الثقة في الانتصار النهائي للانسان باعتباره الكائن الوحيد الذي يستطيع أن يحكم عقله. اقترح كانت في مقاله أن يكون الهدف من تاريخ الإنسانية هو تحقيق الانسان نفسه بكل ملكاته ومواهبه النبيلة، في ظل اتحاد أو عصبة أمم، ولغاية كبرى هي ضمان سلام دائم منظم وطيد الاركان. ولا تتحقق

لا للشعب من الشعوب أو دولة من الدول فحسب. هكذا كان أيضا رأى فلاسفة القرن الثامن عشر، هؤلاء الذين انفصلوا عن التراث المسيحي، وراح بعضهم - مثل فولتير وكوندورسييه - يهزأون بالكنيسة ويناصبونها العداء. المهم أن التأمل في التاريخ ككل، في منشأة وحركته وهدفه، صار أمرا ممكنا بعد المسيحية ومن بعدها الاسلام ولم يزل كذلك إلى اليوم (والكتابة عن تصور المؤرخين المسلمين لفكرة الزمن يستحق دراسة مستقلة من القادرين عليها).

تطور الوعي التاريخي

بلغ الوعي التاريخي ذروته الأولى في أوروبا في القرن الثامن عشر. أراد الانسان أن يعرف مكانه في التاريخ أراد أن يفهم إلى أين تسير البشرية. حاول أن يعرف سر الأحداث التي تجري حوله: كيف أصبحت فرنسا قوة ضخمة، كيف ظهرت روسيا على مسرح السياسة الأوروبية، كيف توغل الأوروبيون في العالم الأمريكي، كيف نشأ النظام البرلماني في إنجلترا. من هنا الاقبال على دراسة التاريخ الروماني - مونتيكيو وجييون - من هنا الاهتمام بدراسة الحضارات الغربية البعيدة كالحضارة الصينية. ومن هنا الخلاف الذي بدأ في القرن السابع عشر: لمن التفوق؟ للأفريقي والرومان أم للمحدثين؟ وأخيرا هذا النشاط الهائل في جمع الوثائق وتفسير الوقائع التاريخية بشكل لم يسبق له نظير. وكما يدهشنا اليوم أن ننظر في التاريخ الذي كتبه فولتير عن عصر لويس الرابع عشر لم يقتصر هذا الكاتب الكبير على تدوين تاريخ سياسي، بل راح يضيف إليه التاريخ الحضاري والسياسي ويربط بينها جميعا.

صحيح أن فولتير - ومع عدد كبير من معاصريه - قد وقفوا من الماضي موقف الرفض والاحتقار. كان من رأيهم أن ساعة الإنسانية الحقة قد بدأت أو ستبدأ في مستقبل أفضل. ولكنهم وجدوا أنفسهم مضطرين إلى معرفة الماضي معرفة تامة لكي يستطيعوا التحرر من أخطائه وأنظلمته البالية. لذلك فقد يدهشنا أن هؤلاء الكتاب النافرين قد أسهموا في تجميع قدر كبير من المعلومات والحقائق التاريخية الحية، على الرغم من ازدراهم للمصنوع الوسيط المسيحية وتجنبهم عليها بصورة تبدو لنا اليوم ظالة بعيدة عن الانصاف.

على أن غرورهم واحتقارهم للماضي لم يبق بغير أثر. فإذا كان فولتير قد أسرف في السخرية بالعصور المظلمة وخرافات رجال الدين، وإذا كان العصر الوسيط لم ينج من هجوم رجل حكيم مثل كانت الذي وصفه بأنه « ضلال غير مفهوم العقل البشري » - فقد كان هناك من أنصف الماضي وأحس بقيمته وجماله. كذلك فعل جوته في شبابه وكذلك فعل الرومانتيكيون الإنجليز. من هذه الاتجاهات

حدة . وتاريخ الحضارات المعروفة ليس في الحقيقة الا سجلا عامرا بالضعف والتهور والكذب والشر والاضطراب . وليس هذا كله كامنا في الطبيعة او الغريزة الفطرية وحدها كما يقول الصحفي البرليني ، بل المشكلة ان «الدودة» كامنة في العقل نفسه منذ البداية ! ... مهما يكن من شيء فلا يوسع التأمل للظروف التي نمر بها اليوم الا الاعجاب بهذه الفكرة التي تعد من أعمق وأصدق ماخبر عنه حكيم كونجسبرج الطيب العظيم ..

الاحساس الدرامي بالتاريخ

فاذا انتقلنا الى «شيلر» وجدناه يسير في أفكاره التاريخية في نفس الخط الذي سار فيه «كانت» . لقد كان في شبابه أشد حماسة من هذا «الحكيم العالئ» كما كان يسميه في نظريته الى الحاضر السعيد . بل كان من رأيه ان الماضي كله لم يكن له هدف الا الوصول الى هذا الحاضر المنعم بالحرية والكرامة والامل ! فلما بدأ يكتب التاريخ بنفسه بدلا من الاكتفاء بتأمله من بعيد - شغله الواقع الحي عن فكرته الكائنية الاولى ، وأخذ يصور الناس والاحداث كما كانوا في الواقع ، دون أن يعنى نفسه بالاهداف والنتائج البعيدة . لم يكن كانت مؤرخا . أما شيلر فكان يملك الحاسة الدرامية القوية بالتاريخ ، بالصراع الرهيب بين الدول ، بالعواطف الرفيعة او الوضيعة التي تتحكم في الافراد . وربما استغرقه هذا الاحساس الدرامي بالماضي فانساه تأملاته المثالية ، في التاريخ العام . ويكفى أن نقرا مسرحياته التاريخية - وفي مقدمتها ثلاثيته الكبرى عن فالنشتين - لنعرف انه شاعر التاريخ الاكبر بغير نزاع .

تاريخ العنف والقسوة

كذلك كان هيجل مؤرخا أصيلا ، يملك النظرة الناقدة التي تلم بحقيقة الدولة الحديثة وتميز بين روح عصر وعصر وإذا كانت المثالية والواقعية لاجتماعان دائما عند شيلر - فكثيرا مانسى تأملاته الفلسفية كما قدمت في غمرة انشغاله بالوقائع والوقائع - فقد تلاقى الجانبان تلاقيا تاما عند هيجل ، وكان المثال والواقع عنده شيئا واحدا . ولعل هذا هو سر شروعه التاريخي والفلسفي الهائل الذي يأخذ النفس بطموحه وروعته ، كما يحيرها بطموحه وتمقيده .

تاريخ العالم في رأى هيجل هو تاريخ العنف والقسوة .

وإذا كانت قد مرت به عصور عرف فيها السعادة والأمن والسلام ، فان هذه العصور لا تهم فيلسوف التاريخ في شيء . ان عصور السعادة هي أوراق التاريخ الجافة الذابلة أما اوقات الرعب والهول ، الحروب والثورات ، آلام الوضع ومتاعب النمو ، عذابات الاختصار في تاريخ شعب أو حضارة - أما هذه فكانت هي المقول ، كانت هي الفكرة في تحقنها .

هذه الغاية الا اذا توفرت للانسان فكرة عن ماضيه بالمعنى الشامل الذي لا يقف عند حدود الامم والجماعات . وكانت يسهل لهذا التاريخ حين يبين الخط الصاعد الذي سار فيه العقل الانساني الى مزيد من الوضوح ومزيد من الانجازات العلمية .

غير انه يلاحظ - في حزن لا يستغرب من الحكماء ! - ان هذا التطور في الحضارة والمدنية لم يصاحبه تطور في الضمير والاخلاق - نفس العلة التي تشكو منها اليوم وتكاد تدفع بالبشرية الى حافة الهاوية ! ولذلك فان واجب الانسان في المستقبل هو الوصول بالاخلاق الى مستوى العلم ، والا جاء اليوم الذي تضطره فيه الطبيعة او على الاصح يضطره التاريخ الى شيء كان من الممكن أن تعلمه اياه الاخلاق او العقل العملي كما يسميه . اى يأتي اليوم الذي تتطور فيه اساليب الحرب المهلكة الى الحد الذي تجد فيه الدول نفسها امام اختيار واحد لا مناص منه ، فاما فناء الحضارة وانتحار البشرية جمعاء ، او تنظيم الدول ذات السيادة على أساس العقل في عصبة أمم ترضى السلام العالئ .

ولكن ما هو موقف كانت من عذاب البشرية المتصل على مر التاريخ ؟ ما رأيه في الكوارث والازمات التي ألمت بها ، واللوان الخراب والدمار التي لم تكف عن تدبيرها لنفسها ؟ - الجواب أنه ينظر الى الانسانية « ككل » ، بحيث تبدو كل الكوارث والازمات أشياء مؤقتة أو محلية . أما التقدم والتطور - تقدم العقل وتطوره - فهو ثابت ومستمر ، بل ان العناية الالهية قد شاءت أن تكون اللوان الدمار والعذاب التي عانتها الانسانية وتعاينها هي الطريق الذي يصل بها الى التبصر والتعقل ، لا بل تفرضها عليها فرضا . ولكن هل تقطع هذه الثقة في العقل كل اسباب الشك وإلياس ؟ هل صحيح ان الانسان يتطور ويتضح جيلا بعد جيل ؟ وما العمل اذا احتكم لغيرته الاصلية كما فعل في كل المصور ؟ ما العمل اذا كانت الهوة لا تزال سحيقة بين العلم والسلوك ، بين العقل والضمير ، بين التكنيك والاخلاق ؟ الغريب أن هذه الشكوك ليست جديدة . لقد ثارت في نفوس الناس في حياة كانت . ففي سنة ١٨٠٠ رد أحد الصحفيين من أهالي برلين ، ويدعى فريدريسن جنس ، على كانت بكتاب من تأليفه سماه « عن السلام الدائم » ، وحاول أن يرد فيه على تفاؤله فقال بالحرف الواحد : « .. وحتى لو استطاع الجنس البشرى بإسره أن يصل الى كمال دستور شرعى بين أعضائه ، فان المادة العدوانية الكامنة في الدوافع الغريزية الفلابة سوف تزعج هذا النظام في كل لحظة ، وسوف تبقى على التناقض الابدى بين قانون العقل الذي يوحى دائما بالسلام ، وبين قانون الطبيعة والافطرة الفجة الذي يريد الحرب على الدوام » .

هذا التناقض القائم بين العقل والطبع ، أو بين العلم والخلق مسألة قديمة ، وان كان وعينا بها اليوم قد ازداد

سار تاريخ العالم دائما بمقتضي العقل . وكانت النتيجة دائما هي الصواب - انتصر من يستحق الانتصار ، واندثر من وجب عليه الاندثار . القوة والحق هنا شيء واحد . العقل والواقع نفس الشيء .



فولتير

كل أشكال السلطة والحكم والحضارة عاشت فترة من الزمن ثم اختفت من المسرح عندما آن اوان اختفائها . كان المؤرخون وفلاسفة التاريخ الأوربيون قبل هيجل يعتقدون في وجود أزمة واحدة كبيرة مرت بها الإنسانية الحديثة وتحررت واعتقد هيجل أيضا بوجود هذه الأزمة ، وتأثر أعظم التأثير بأحداث الثورة في أمريكا وفرنسا غير انه عموماً هذه الفكر الجديدة عن أزمة التاريخ على الماضي كله . فالتاريخ عنده هو تاريخ الأزمات ، سواء أكانت أزمات سياسية أو عقلية أو أخلاقية . من خلال كل أزمة ، وكل ثورة ، وكل اندحار أصاب إحدى الحضارات لترتفع مكانها حضارة جديدة بلغ العقل البشري أو العقل الكلي درجة أعلى . والنتيجة أن العقل قد بلغ الآن - أي في عصر هيجل ! - أعلى درجة في تنظيم الدول الأوروبية - في الدولة الدستورية أو الدولة الليبرالية التي لم تصل بعد إلى الديمقراطية - كما بلغ أعلى درجاته في التفكير الفلسفي (أي في فلسفة هيجل نفسه !) . انتهى الفيلسوف إلى هذه النتيجة دون أن يكشف لقرائه عن تصوره لما سيكون عليه المستقبل. ولم تكن فلسفته فلسفة مستقبل، بل كانت تحقير كل تفكير مثالي (أو يوتوبي) . فالـيوتوبـيسـا (بمعناها المشتق من الكلمة اليونانية) تدل على مالا وجود له في أي مكان ، أي مالا وجود له إلا في رأس المفكر وحده ! أما هيجل فيريد أن يفهم ما هو موجود ، « فالوجود هو العقل » . ولا وجود في الواقع إلا للحاضر وحده ، وللماضي الذي أدى هذا الحاضر ويمكن معرفته والإمام به وليس يليق بالفيلسوف أن يفكر فيما يمكن أن يصير إليه هذا الحاضر حين يصبح ماضياً ، أي لا يليق به أن يفكر في شيء ليس له وجود .

بهذا المعنى كان هيجل مفكراً محافظاً إلى أقصى حد ، مفكراً تأملياً لا يريد أن يصل إلى شيء عملي . فالشيء العملي قد تحقق بالفعل ، والمهم الآن أن يفهم ويوضع في الصيغة الفلسفية المناسبة . وبهذا المعنى أيضاً أحس هيجل أنه يمثل حضارة متأخرة ، ناضجة ، وجدت الراحة بعد أن أصابتها هزات عنيفة في الماضي التريب (وأعماله المتأخرة تعبر كثيراً عن هذا الإحساس) . ولعل هذا هو السر في أن هذا العمل الضخم لم يجد ولا كان من الممكن أن يجد من يواصله ويستمر فيه أراد له صاحبه أن يكون خاتمة ونهاية . وقد كان بالفعل كذلك . ولهذا السبب اضطر تلاميذه - الذين لم يقف بهم طموحهم عند الشرح والتفسير - إلى البحث عن أدوات أخرى وغايات أخرى .

فلسفة تغيير العالم

هكذا أصبحت فلسفة التاريخ بعد هيجل أكثر قلقاً

وحدة مما كانت عليه قبله . أن كارل ماركس - هو تلميذه الذي لا يمكن فهمه بدون - لم يعد يكفي أن يفهم العالم - أي الماضي - بل يريد أن يغيره بالفلسفة ، أي يحدد صورة المستقبل ، بحيث يصبح هذا التحديد المسبق قوة فعالة . وهو لا يصبح كذلك حتى يتطابق مع الواقع ويعرف قانونه العلمي . كل ما كان قبله - وبالأخص عند هيجل - فلسفة ولا شيء غير الفلسفة ، أي تأملات بغير أثر فعلي - أصبح عنده فعلاً سياسياً يستمد قوته من الفلسفة أو من العلم (فكلاهما شيء واحد في رأي ماركس) . ومن ثم نشأت وحدة جديدة من الفكر والوجود غير التي ذهب إليها هيجل . وصارت فلسفة التاريخ - التي ظلت حتى الآن شيئاً لا ضرر منه ! - نظرية للثورة ، وصار فيلسوف التاريخ ثائراً ومعلماً وداعياً إلى الثورة .

هكذا كان ماركس وانجلز ، وان خلت حياتهما مما بلغت أنظار رجال الشرطة ! وهكذا كانت بدمهما حياة ليتين وروتسكي وستالين ، الذين أضافوا إلى نظرية الثورة نظرية «الاستراتيجية الثورية» ، والرعب ، والإرهاب ، ثم

اكوام الوثائق والمعلومات عنه الرؤية ، وثلث ارادته ، وقتلت روح المخاطرة فيه ، وجعلت من المؤرخين أسباحا ضعيفة متهاوية تفترس الكتب القديمة وتضع النظارات على عيونها ! فلنطرح هذه المعرفة التاريخية ، ولنقبل على الحياة - على اللحظة الراهنة لنحقق أنفسنا فيها بقوة وحرية ، وبلا وساوس أو أحزان !

بيد أن هذه اللغة الغاضبة الجارفة لم تستطع أن تخفى الاحساس بأزمة تاريخية متوقعة ، تنبأ نيتشه بأن القرن العشرين سيشهد حربا طاحنة لن يعرف لها العالم مثيلا من قبل . وزعم أنه سيفرح فرحة كبرى بهذه الحرب ! وهو في هذا يخطئ تقدير نفسه النقية الطاهرة ، كما ينسى أنه أعلن عن نفسه (في كتابه الأكبر الذي لم يستطع أن يتمه هو «ارادة القوة») أنه آخر العدميين . فكيف كان يرخي لنفسه أن يشهد ذلك العدم والدمار الرهيب الذي شهده العالم في حربين عالميتين ؟ وكيف كان يتردد لحظة واحدة في التبرأ مما اقترفه النازيون باسمه وتحت شعار فلسفته التي أخطأوا فهمها وتجنوا عليها ؟

هاهو ذا رجل آخر يلأى بعده - مؤرخ أصيل بحق (يعقوب بورخارت) فيشك في معنى التاريخ ويأس من غايته وهدفه الذي بحث عنه كانت وشيلر وهيجل ، ويود مرة أخرى الى رأى العصور القديمة عند اليونان والرومان : تعب الانسان لا يتغير . موجة تلو وموجة تهبط . كما في الماضي كذلك في الحاضر والمستقبل . لا جديد هناك . لا أمل ولا نجاه . ومع هذا فلم يستطع بورخارت أن يخفى احساسه بالآزمة . صحيح ان روح التشاؤم تظل تأملاته في تاريخ العالم كالمسحابة الهادئة القادمة . ولكن رؤاه القلقة على مصير الانسان تلمع كالبروق في ثنايا رسائله وخطاباته الشخصية .

لم يخفف الاحساس بالآزمة منذ ذلك الحين من فلسفة التاريخ لم يختلف من أي تفكير في مستقبل العالم والحضارة والانسان . سواء بالأمل أو باليأس ، سواء تنبأ بنهاية التاريخ كله أو تنبأ بنهاية التاريخ الماضي وراح يعلن عن بداية التاريخ الحق ، التاريخ الحر العادل المجيد .

تدهور الغرب

لاستطيع أن نختم هذا العرض السريع بغير أن نذكر اسم ارفالد شينجلر . قد تكون فلسفته اليوم خاطئة في بنائها العام ، وهناك بالفعل أكثر من دليل على خطئها . ولكن لا شك أن شينجلر - الذي وضع كتابه عن تدهور الغرب تحت تأثير الحرب العالمية الاولى - قد خاطب جيله وغير عن عصره ، ورسم صورا تاريخية غنية رائعة تدل على نفاذ بصيرته ، وقدم مجموعة من الملاحظات عن الحاضر

طبقوها بالفعل عندما جاء الوقت المناسب . هؤلاء رجال ثلاثه ظلوا ينظرون للواقع أو يكتبون تاريخه بأنفسهم كما فعل تروتسكي . أهم ما يميزهم هو اعتقادهم القاطع بأنهم يعرفون دورهم التاريخي تمام المعرفة ، وأن أعمالهم معصومة من الخطأ ، لأنها مستمدة من العلم بقوانين التاريخ نفسه . كل من يحدد عن وجهة نظرهم فالويل له . كل من يخالفهم فهو مرتد وخائن وعميل "

الصراع العسالي الذي نعيش اليوم في ظله بين شرق وغرب يرجع الى طموح ماركس الضخم ، الى دعواه الهائلة رغم انه عرف قوانين التاريخ العلمية وحدد مسيرته وهدفه الى الابد . كل من يقسم عهد الولاء لماركس وليثين فهو على حق . كل من يخالفهما فهو عدو وملعون ومطرود . تاءء هي النهاية . لا نهاية فلسفة التاريخ بالطبع ، فهذه لانتهى . بل نهاية جانب من تراثها الذي وصل به هيجل الى الذروة . نهاية مؤلفة ، أقل ما يقال فيها : انها مسئولة عن المآزق الذي نجد أنفسنا اليوم فيه ، وليس أمامنا الا الاختيار بين فناء مطلق أو سلام مضطرب . أيكون الانسان قد حمل نفسه أكثر مما تستطيع أو ما ينبغي أن تحتمل ، عندما زعم أنه عرف معنى التاريخ وحدد هدفه واكتشف قوانين حركته ؟ هذا الزعم ليس جديدا . والمحاولة كذلك ليست جديدة . لقد جرب الانسان ما يشبهها في القرن التاسع عشر . أحس أنه يحيا في عصر تاريخي فريد ، يحمل في أحشائه الأمل أو الخطر أو كليهما ، ولكنه على كل حال عصر لم يسبق له نظير . فالعواصف السياسية والاجتماعية تحتاج أوروبا ، وانتصارات التقنية (أو التكنيك) والعلوم الطبيعية والبيولوجية تتوالى مؤذنة بانتصارات أكبر وأعجب ، والدين يهتز في القلوب ، والكنيسة تضعف بصورة واضحة ، والتوسع والغرور الاستعماري يصلان الى اقصاهما - كل هذه ظواهر قوت شعور الناس بأنهم يعيشون في عصر فريد ، فارادوا ان يعرفوه ويحدوده . أرادوا أن يسموا أبااللول باسمه ، ليأمنوا بعد ذلك شره ! واقدموا على المحاولة بجهاز مثير يعين للابد قوانين التاريخ . . هكذا فعل «اوجست كونت» مؤسس النزعة الوضعية الحديثة . اعتقد أنه اكتشف القانون الذي تسير كل الحضارات بمقتضاه في ثلاث مراحل : مرحلة يسودها الدين ، وثانية تسيطر عليها الميتافيزيقا أو التأمل ، وثالثة وأخيرة يحكمها العلم الوضعي . العالم الغربي - في رأى كونت - قد دخل هذه المرحلة الاخيرة بالفعل . معنى هذا ان العلميين والخبراء الفنيين قد احتلوا مكان الملوك والكهنة والعسكريين . .

نفس الشموخ يتفرد العصر ، نفس الاحساس بأزمة تاريخية لم يسبق لها مثيل - نجده أيضا عند هذا الفيلسوف الشاعر العجيب - عند نيتشه . انه يشور على المعرفة التاريخية التي يزدحم بها عصره ، حتى حجب

الحياة في كل مظاهرها الطبيعية المحيطة بنا وان كنا لانراها كالعمياء - اى بالتخلى عن القسوة والعنف ، وترويض الفرائز المظلمة العمياء ، ومحاولة العيش في سلام .

أكثر من سؤال

هل نستخلص من هذا أن جميع المؤرخين الذين ذكرناهم مخطئون ؟ بالطبع لا . ولا يمكن أن يصل بنا الغرور أو الغباء الى هذا الحد ! لقد أحسوا بأزمات عصرهم وحاولوا أن يعبروا عنها أو يفسروا أو يقترحوا لها الدواء . أو يحملوا الى أجيالهم بعض الراحة والامل والمراء ، ولقد أصبح الاحساس بالآزمة بفضل هؤلاء الفلاسفة والمؤرخين جزءا لا يتجزأ من فهمنا للتاريخ ، بل ان هذا الاحساس قد زاد اليوم عنه في أى وقت مضى . فاذا قلنا ان البشرية تمر بمرحلة لا نظير لها في تاريخها الطويل لم يكن قولنا مجرد تزويد أو تأثر (سساذج بما سبق ، وآمن أن يصدفنا الجميع ، لا فرق في ذلك بين الفيلسوف ورجل الشارع . ألم يسر الانسان على أرض القمر مرتين ؟ الا يدل هذا على أن العقل البشرى قد بلغ أقصى درجات تقدمه ، وأنه - وهذا الأهم ! - لا يزال يواصل تقدمه ، ولا نهاية للأفاق التى يتطلع إليها ولا للمفاجآت التى تنتظرها منه ؟ - ومع ذلك فلا يزال الألوف يموتون من الجوع أو التعذيب أو المذابح الجماعية في فيتنام أو العدوان البشع على شعب فلسطين والشعوب العربية . ألا يدل هذا من ناحية أخرى على أن نفس العقل البشرى قد بلغ أقصى درجات تأخره ؟ الا يشهد أن التوازن الذى حلم به كانت أو غيره بين العقل والضمير و بين العلم والخلق قد اختل افظع اختلال ، وأن هذا العقل ينطلق الآن بسرعة الصاروخ ، بينما الضمير يلهث على عكازه وراة ؟ ! ألم يأت اليوم الذى تنبأ به حكيم كونجسبرج - يوم تجد البشرية نفسها أمام اختيار وحيد بين فناء مطلق وبفعل الأسلحة المهلكة أو تعايش في سلام منظم دائم في ظل « جمعية من الأمم المستقلة » ؟ ألا نعيش الآن في هذا اليوم ؟ !

ولكن « جمعية الأمم » التى كان يحلم بها قد وجدت واتحدت ، والبشرية تتحرك كل لحظة - حقيقة لا مجازا ، واقعا لا تشاؤما ! - على حافة الهاوية . فما بال الضمير العالمى لا يستقيظ ؟ واذا كان قد استقيظ لدفع ظلم بشع - كحرب الإبادة في فيتنام - فلما لا يتحرك بنفس القوة لدفع ظلم لا يقل عنه بشاعة ، كتشريد شعب من وطنه ؟ أين ضمير الشباب النقى وأين ضمير علماء العالم ومفكره ومثقفيه وكيف لا تتفق على استنكار كل هذه الجرائم التى تستر وراء الأكاذيب والخرافات المتعصبة ؟ واذا كانت أكاذيب الصهيونيين وخرافاتهم قد خدعت عددا كبيرا من الناس العاديين فكيف استطاعت أن تخدع هذه الصفوة التى ينبغى أن تفكر لنفسها وبنفسها ؟

والمستقبل أثبت الأيام صحتها ، وان كان قد حشرها في ذلك البناء العام الذى لا يتسع المجال لبيان خطئه . المهم أنه يشهد لنا كما أثبت كل من حاول ذلك قبله أن تصوير التاريخ في صورة شاملة تامة مغلقة لم يعد أمرا ممكنا ولا مفيدا ، وأن محاولة الانسان أن يحدد معنى التاريخ وهدفه ويتنبأ بمستقبله محاولة مقضى عليها بالفشل . ذلك لانها تفوق طموحه وقدرته وطبيعته المحدودة الفانية ، ولأنه - اى الانسان - يحيا في الزمن ويرتبط به ، ولذلك فلا يمكنه أن يحدد معناه وهدفه من داخله . اى أن فلاسفة التاريخ قد وضعوا لغز الوجود والانسان في قلب الزمن ، وأنرادوا أن يلتصقوا بالتحقق التام - اى الوحدة الكاملة بين الوجود والفكرة أو بين الواقع والواجب - في هذا الزمن المتحول نفسه ، مع أن هذه الوحدة لا يمكن أن توجد على الأرض ولا في الزمن . قد يستطيع الزمن أو التاريخ - بأزماته وكوارثه ، بانتصاراته وهزائمه ، بأفراحه وآلامه - أن يكشف لنا عن معنى المطلق أو تعالى أو الروح الكلى أو الفردوس الآخر أو ماشئنا من أسماء لاتسميه - ولكنه لن يستطيع أبدا أن يوجده في الزمن ، لن يستطيع أن يحققه على الأرض ..

فلسفة التاريخ ومعنى الزمن

أدركت فلسفة التاريخ - منذ عهد القديس أوغسطين الى اليوم - معنى الزمن ، وعرفت أنه يكمن في التحول والتغير والتجدد . هذا كسب ضخم لن نفقده بعد اليوم . لا يمكن أن نرجع للوراء لا يمكن أن نعود لتصور توكيديديس أو غيره من مؤرخي الاغريق والرومان . هؤلاء الذين اعتقدوا أن الخير كله في العصور الذهبية الماضية ، وأن الزمن لا يأتى بجديد . ولكن لا يمكن أيضا - بعد مسيرة خمسة عشر قرنا من أيام أوغسطين - أن يظل الانسان يبحث عن المطلق في الزمن والتاريخ ، مع أن المطلق نفسه - أيا كان الاسم الذى نعطيه له « سواء وضعناه في عالم آخر أو قلبناه ووضعناه على الأرض ! - لا بد - بحسب اسمه نفسه ! - أن يظل خارج الزمن والتاريخ . كل ما يستطيع الزمن أن يفعله هو كما قلت أن يكشف عنه ، يرينا لمحة منه ، يشدنا اليه - أما تحقيقه في التاريخ فهو المستحيل بعينه . وتحقيق هذا المستحيل - في توبه المقدس أو في أتوابه الأرضية ! - هو الذى جر الغرب ومعه بقية العالم الى الأزمات المتوالية التى لاحظها فلاسفته ومؤرخوه ، وجبر البشرية اليوم - اراء التقدم المذهل في العلم والتقنية وأسلحة الدمار ، والتأخر المذهل أيضا في الضمير والاخلاق - الى الاختيار المحترم الذى تنبأ به كانت : فاما الفناء المطلق الذى يتساوى فيه الغالب والمغلوب في راحة القبر ، واما التعلم من دروس غاندى ومارتن لوتر كنج في العصر الحديث ، ومن تعاليم الحكماء والشعراء في كل العصور - بل ومن مجرد النظر الى براءة الطفل والحيوان ، واحترام

المفكر وتيار عصره

لا يستطيع المؤرخ أو الفيلسوف أن ينفصل عن عصره ، ولا يملك - كما قال هيجل - إلا أن يكون تعبيراً عن زمنه ومראה له . وأقصى ما يطمح فيه المؤرخ أو الفيلسوف هو أن ينطق بلسان جيله ، أن يصور أزمته ، أن يخاطب ضميره ، أن ينبه ، ويوقظ ، وبشر .

وليس كاتب السطور مؤرخاً ولا فيلسوفاً . إن أقصى طموحه أن يكون مجرد شاهد أمين - وهو يشترك في هذا مع كل من يكتب . وهو لا يستطيع مهما طالت به الرحلة بين العصور أن ينفصل عن عصره وجيله وأهله . ففي الوقت الذي يكتب فيه هذا الكلام ، وفي الوقت الذي تقرأونه ، يضحى أخوة لكم وله بحياتهم وينزفون دماهم .

لا لكي نكتب عن معنى التاريخ أو نتفلسف في أزمته ، فالشيء الوحيد الذي يجدي في هذا الموقف الذي نعيشه اليوم هو نقطة الدم وطلاقة الرصاص . وأن يقينا وعزائنا الوحيد هو أننا جميعاً نشترك في معركة واحدة كبيرة ، وأننا - كما قال شكسبير في تمثيل صادق جميل - نقف جميعاً في صف واحد كبير وننتظر دورنا . هؤلاء الأخوة يعطون للتاريخ بهذه الدماء التي يبدلون معنا الحقيقة الدافئ . ويجسمون أزمته لكل من يرى وكل من يحس . انهم أيضاً يسألون بطريقتهم التي لا يوجد الآن سواها : إلى أين يسير التاريخ ؟ وهم لا يسألون فحسب . بل يجيبون بالفعل : بالدم والشجاعة ، بالدفع والطائرة ،

بالعبور كل ليلة ، بتثبيت العلم على الأرض التي يدنسها العدو وهم أيضاً يخاطبون الضمير العالي بطريقتهم : لماذا لا تستيقظ ؟ هناك دليل على أزمة الجنس البشري أوضح من هذه الأزمة التي نعيشها في هذه المنطقة من العالم ؟ هناك دليل على تقدم العلم والتقنية إلى أبعد حد وتأخر الخلق والضمير إلى أبعد حد أيضاً من هذه الدولة الصغيرة التي تفكر تفكير العصابات وتسرق وتتهب وتقتل كما تفعل المصابات ؟

لقد استعارت التقدم العقلي والعلمي فجاءها جاهراً من تلك الدولة الكبيرة التي تمثل النموذج الصارخ لتفوق العقل إلى أقصى حد وتخلف الضمير إلى أقصى الحدود . وإذا لم تستيقظ الآن يا ضمير العالم وبأمناسات العمل الوحيد الباقي للجنس البشري فمتى تستيقظ ؟ ألا تريد أن تفتح عينيك إلا والبشرية في قرارة الهاوية ؟ !

إلى أين يسير العالم ؟

حقاً ! ما أخطره من سؤال !

وما أعظم وأنبل الجواب الذي يقدمه الإبطال

والشهداء على أرضنا وفي كل مكان يشهد اليوم

مأساة التطور العقلي المذهل والتخلف الخلفي البشع

في آن واحد .. ؟

عبد الغفار مكاوي

تتمتع مادة المقال على ثلاث دراسات للمؤرخ المعاصر «جولدمان» - ابن الكاتب المشهور توماس مان - عن المشكلات الرئيسية في فلسفة التاريخ ، والمؤرخ ارنولد توينبي عن البشرية في سنة الهبوط على القمر والتكنولوجيا وتطور السياسة العالمية ، والاستاذ فريسن فاجنر ، استاذ التاريخ بجامعة ميونخ ، عن مشكلة التاريخ العام للبشرية، والموقف الحاضر . وقد نشرت جميعاً في مجلة « الجامعة » عددي يونيو وسبتمبر سنة ١٩٦٦ .

● المشكلة الأساسية التي يصادفها
النقد الأدبي - نظراً ومنهجاً - في
العصر الحديث ، هي أن أى تفسير
لنشاط ما من نشاطات الإنسان
أصبح ممكنًا في صحة نتائجها أو
خطئها بمدى قُربها أو بُعدها عن
العلم أداة هذا العصر .

بين النظرية والمنهج في النقد الأدبي

د. عبد النعم تايح

الماضي فكرة (التطور) من نتائج العلوم البيولوجية والطبيعية ، وحاول تطبيقها على التقاليد والأجناس الأدبية وعلى التاريخ الأدبي . أما علوم الإنسان والمجتمع فقد أمدت النقد بمعظم فروضه الفكرية والمنهجية الحديثة ، ابتداء من حقائق عن الحلم والاشعور الفردي والجمعي وطبيعة السلوك السوي والمرضى ، ومرورا بالشعيرة والمعتقد والأسطورة وطبيعة المجتمع البدائي ، وانتهاء بمفاهيم الصراع والتغير في الثقافة والمجتمع . كما استمد النقد - منهجيا - من التقدم العلمي انضباطا في التحقيق والاستقصاء وأحيانا في الاستقراء والتجريب .

الوحدة والانفصال :

ولكن ذلك كله يعد (اقترايا) من العلم ، وليس علما بذاته . بمعنى أن النقد يرسب حصيلة المعرفة التي تنتهي إليها العلوم فيستخلص لنفسه من نتائجها ما يعين في تفسير مادته وهي النشاط الأدبي ، وقد يستلهم الخطوات المنهجية لبعض تلك العلوم ، ولكنه هو نفسه لم يصبح (علما للأدب ،

تتوجه النظرية النقدية الى تفسير النشاط الأدبي : من حيث ماهيته الفارقة المميزة له عما سواه من نشاطات الإنسان ، ومن حيث مهمته بالنسبة لصاحبه الفنان وبالنسبة لآثاره في المتنقى فردا وجماعة ، ومن حيث طبيعة أدواته التي يصطنعها لتوصيل آثاره وتحقيق مهمته . والمنهج هي وسائل علماء الجمال والنقاد النظريين للوصول الى نتائج منظمة في هذا التفسير وهي طرائق النقاد العاملين في تعاملهم مع النصوص . والمشكلة الأساسية التي يصادفها النقد الأدبي - نظرا ومنهجيا - في العصر الحديث هي أن أى تفسير لنشاط ما من نشاطات الإنسان أصبح محكوما في صحة نتائجه أو خطئها بمدى قربه أو بعده عن (العلم) أداة هذا العصر . ولكي تحقق النظرية النقدية لتفسيرها للنشاط الأدبي قدرا من العلمية ، فإنها اقتربت بقوة من تقدم كافة العلوم في مناهجها ونتائجها ، وأصبحت مثقلة بكم هائل من حصيلة المعرفة ، وتعددت اتجاهاتها بصورة تكاد تعجز مؤرخها المتتبع لمركتها . لقد استلهم النقد في القرن

بدأ انطلاقه -حوالي منتصف القرن الماضي- في ظل ظروف اجتماعية وفكرية وحضارية محددة. كانت البرجوازية الأوربية قد بدأت تفقد دورها الثوري بينما برزت القوة الاجتماعية الثورية الجديدة في أفق العمل الاجتماعي. وكان هيجل قد صاغ أعظم الأنساق المثالية تعبيرا عن تقدم البرجوازية ودورها. بينما صاغ **ماركس** تفسيره المادي تعبيرا عن أفول تلك البرجوازية وصعود القوة الثورية الجديدة، فوضع بذلك منهج هدم وبناء في آن. نضى المنهج الجديد - في الطبيعة - التصور الميكانيكي ونفى - في المجتمع - الجبر والعشوائية. أرمى

له منهجه الخاص واستقلاله. وانفصال ضرب معرفي معين بمنهج خاص قائم على طبيعة المادة التي يتناولها بالتفسير والدرس، ولا يتناقى مع وحدة المعرفة البشرية، ولا مع المنهج العلمي في حقائقه العامة، بل أن ذلك الانفصال ضروري لتحقيق هذه الوحدة، إذا نهض على وعى بأن (نوعية) نشاط ما لا تتناقص مع (كليته). النشاط الانساني عامة. وفي الحقيقة أن قضية (الانفصال والوحدة) في العلم الحديث عامة تثير ملاحظتين أراهما ضروريتين فيما نحن بصده من الوقوف على الجهد المعاصر في النظرية النقدية:



ت.س. اليوت



أ.أ. ريتشاردز

المنهج الجديد دعائم تصور شامل للعالم، كما أرسى مفهومًا خلافا للمبادرة التاريخية. وليس هذا المنهج نمطا صلبا ولا نظرية نهائية، بل هو منهج دائم التغير، بدوام تغير الواقع الذي ينطلق منه، انه قابل للتطوير والاعتناء على ضوء التقدم العلمي والخبرة البشرية. ولقد كان الرواد الأوائل على وعى بصير بحقيقة منهجهم: فبذل **انجلز** جهدا - في (جدل الطبيعة) - لتطوير المادية الجدلية على ضوء تقديم العلوم الطبيعية في عصره، وواصل **لينين** نفس الجهد. ولكن مثل هذه الجهود الحلاقة لم تتواصل، وساد جمود عقيدى - حوالي ثلث قرن، المرحلة الستالينية - جمود المادية الجدلية فلم تستوعب العلوم الاجتماعية في تقدمها ونتائجها. ويعنينا فيما نحن بصده أن المادية التاريخية، وهى منهج التحليل التاريخي ومعرفة القوانين الاجتماعية هي السند النظرى الطبيعى لكل العلوم الاجتماعية ولكن الجمود العقيدى الذى أشرت

الملاحظة الأولى عن الانفصال: ففي حوالي منتصف القرن الماضي، كانت العلوم الطبيعية قد حققت تقدما ملموسا، وأصبح انضباطها المنهجية مثلا أعلى حاولت العلوم الاجتماعية أن تحتذيه. وكانت هذه العلوم الأخيرة لازالت في اطار التأملات الفلسفية التي كانت تضعها الأنساق الفلسفية التقليدية، ثم بدأت علما بعد آخر، حركة (انفصالها الكبير) عن النظر التأملية، بعد أن أخذ كل علم يحدد موضوعه الخاص، ويحاول اكتشاف المنهج الملائم لطبيعة هذا الموضوع ولقوانينه النوعية وقد أحرزت بعض هذه العلوم تقدما كبيرا، بينما لا يزال بعضها الآخر يتغير، ولكنها جميعا تتطور تكتيكيا بصورة لا شك في جدواها العميق لقضية العلم عموما: فمن استخدام للتجريب الى القياس الى الاحصاء. ومن التصميم الدقيق للتجربة، الى الضبط للمقياس، الى العمل والآلة الالكترونية والجهاز، الى الدراسة والتجربة الميدانية... الخ. ولكن هذا الاستقلال والتميز في العلوم الاجتماعية

الحركتين وانما يعنيني أنهما أثبتتا وحدة الخبرة الانسانية ، ووحدة المعرفة والنظرية العلمية ، وأكدتا المبادئ الأساسية للمنهج الجدلي . لقد عادت الوحدة مرة أخرى ، ولكنها كانت قديما تأملية تجريدية ، عندما كانت الفلسفة (أما) لكل العلوم ، أما وحدتها الجديدة فهي علمية لأنها مؤسسة على انضباط نظري ومنهجي دقيق . وسيبقى لكل علم ميدانه النوعي ومنهجه ، ولكن في إطار من الوعي بكلية الخبرة وشمولها . ونخص بالحديث الدراسات والعلوم الاجتماعية ، فنرى أنه يمكن التناول بالتقويم كل تفسير لنشاط انساني ما في ضوء من الفكرة السابقة (الانفصال والوحدة : نوعية المادة المدروسة وكلية الخبرة والمعرفة الانسانية) . وفي النظرية التقدمية الحديثة شواهد دالة :

النظرية النقدية الحديثة

إذا كان أول القرن التاسع عشر قد شهد نضج البرجوازية الاوربية وغاية صعودها وتقدمها ، فقد شهدت نهايته (أزمتها) التي تمتد حتى الآن . وانتهى في مجال الفن عصر الاعمال الخالدة لرواد الرومانسية الثورية وبدا عصر الاتجاهات الحديثة والمعاصرة المعبرة عن (أزمة) الانسان الغربي . والوعي بالأساس الاجتماعي البعيد لهذه الانتعالة ، يفضي الى تفهم النماذج العلمي والفكري لطور الأزمة في حياة المجتمعات الغربية ، أما الجمود العقلي ، فقد أفضى - حتى سنوات قريبة - الى رفض لكثير من هذا النتاج ، وضاع في منطقة الظل كثير منه - مثله الفنان العظيم فرانز كافكا - حتى عادت للفكر الجدلي حيويته فكشف عن هذا النتاج ، ووضع موضعه من الملابس والعلاقات الاجتماعية بانفتاح واع .

وسنجد لفظة (الأزمة) شائعة بصورة واضحة في النظرية النقدية ، في صورة جزع من الحاضر وترديه ، والهرب منه بالدعوة الملحة الى الماضي ، الى (التوازن) الكلاسيكي ، والوازع الخلقي التقليدي ، والتعاليم الكنسية : من جون كيبيل Keble في منتصف القرن الماضي وهو داعية العودة الى الكنيسة ، مروراً بجول المرمور More الذي سماه شيعته (بوذا) الى معاصرنا اليوت Eliot وفكره الكلاسيكي معروف . لقد خاب أمل المفكرين في (الفردية) وشكوا في امكانات الانسان . وسدد ارفنج يابوت في كتابه (روسو والرومانسية سنة ١٩١٩ أقوى الهجمات الى التفاؤل الرومانسي ، ودعا النقاد الى فن (موضوعي) يتجاوز أوهم الرومانسين وعاطفيتهم والى نقد (علمي) مؤسس

اليه لم يطور المادية التاريخية لتكون منهجاً شاملاً لتقدم العلوم الاجتماعية ، وغياها عن أداء هذا الدور جعل هذه العلوم تتطور في مداراتها الخاصة ، حول موضوعاتها النوعية الجزئية ، وتصل الى تقدم كبير ، ولكن دون اطار نظري شامل يعي (كلية) الخبرة الانسانية ووحدة المعرفة .

والملاحظة الثانية عن الوحدة . وفي منتصف هذا القرن الحالي - أي بعد قرن من بداية نضج العلوم الاجتماعية واستقلالها بمنهجها ، وصياغة التفسير المادي في الطبيعة والمجتمع - بدأت حركة أخذت تقوى في العشرين سنة الماضية للوعي بوحدة المعرفة الانسانية . فعلى ضوء حركة التحرر من الاستعمار ، وايمان مئات الملايين من البشر بالاشتراكية العلمية سلاح بناء ومنهج نظر ، وعلى ضوء التقدم الذي أحرزته العلوم الطبيعية والاجتماعية ، أقول على ضوء هذا كله عاد المنهج الماركسي - بعد انهيار الجمود العقلي - الى حيويته والى قدرته على استيعاب كل جديد . وبذلت جهود لا تراء المنهج بالمعرفة الجديدة ، وتطورت بخاصة الدراسات المعقدة المتصلة بطبيعة العلاقة بين الابنية الفوقية والأساس الاقتصادي الاجتماعي . ويتم هذا التطوير بالانفتاح على نتائج العلوم كافة وبخاصة على النتائج النظرية والمنهجية لحركتين علميتين أخذتا في البروز والنضج في العشرين سنة الأخيرة ، وسيكون لهما أكبر الأثر في مستقبل العلم عموماً . والحركة الأولى هي ، السبرنيطيقا cybernetics التي أسسها عالم الرياضيات نوديرت فينر wiener وانثرت نظرياً وتطبيقياً في كافة المجالات نتائج بعيدة الأثر . وتقوم هذه الحركة على الالتقاء والمشاركة في عمليات التحكم في الآلة والكائن الحي ، وهي بهذا تفتح أعرض الافاق ، لتقوم الآلة بعمليات (عقلية) دقيقة ، وبمهام (بشرية) تختزل الزمن ، وتحقق للانسان - وهو سيدها - السيطرة على واقعه . وأما الحركة الثانية وهي البنائية structuralism ، فتقوم على درس (بنية أو بنيان) الشيء ، ابتداء من أبسط الاشياء الى أكثر الظواهر تعقيداً ، باعتبار أن (العلاقة) أساس في كل بنية . وخرجت الى الناس دراسات بنيانية دقيقة في ميادين متعددة : من علم اللغة الى علم الاقتصاد ، الى الجمال ، الى الاعمال الفنية ، الى علم النفس ١٠٠٠ الخ . وانتهت الى نتائج هامة ، وصاغت أسساً نظرية على رأسها أساس (سبق العلاقة على الافراد ، وسبق الكل على أجزائه) . ولست هنا بحيث أفيض في الاسس النظرية والنتائج العلمية والعملية لهاتين

رتشاردز الى التعامل مع الفن الشعري نفسه ، فأخرج سنة ١٩٢٤م كتابه الأصيل في النظرية النقدية (مبادئ النقد الأدبي) ، ليعيد توليد ما أرساه من طبيعة التجربة الجمالية والتوصيل وآثاره ٠٠٠ الخ ، وسنة ١٩٢٦ كتابه (انعلم واتشعر) ليطبق نظريته في وظيفة اللغة وتباين استخدامها بين العلم والشعر ، وليحدد للشعر مكانه ومكانته في مستقبل ، يبدو للنظرية القريبة أن سيهيمن عليه العلم التجريبي ، وسنة ١٩٢٩ كتابه (اتقند التطبيقي) الذي يسدى فوائد جلية في كيفية القراءة الجادة للشعر ، وفي الاقتراب المخلص من الاجادة ، وفي درس الجمهور المتلقى فردا وجماعة .

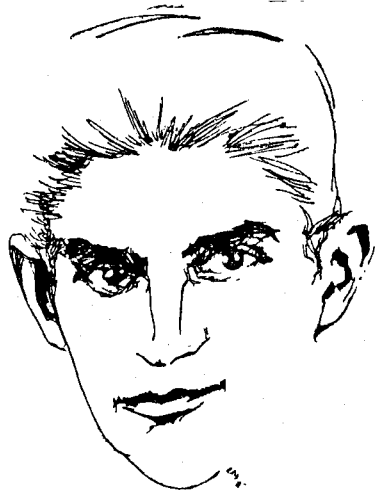
وسيقف مؤرخ النظرية النقدية طويلا عند جهد رتشاردز ، فهو محاولة جادة لاستخدام العلم ، ولإزالة كثير من الغموض والابهام عن ماهية الشعر ووظيفته . لقد بدأ (المبادئ) بتقويم لوجهات النظر النقدية المطروحة في عصره ، ولاخت عليها التشويش والاضطراب ، وسدد هجماته الى تدخل الفردية والذاتية في الحكم الجمالي والقيمي عموما . وقال ان قيمة الاعمال انسية والادبية تضيق اذا ما ضاقت المعايير النقدية فوفقت عند الانفعال والهوى الذاتي . انمسا ينبغي التوجه - التجريبي بقدر الامكان وبكل ما تتيحه الوسائل العلمية - الى عمليتي الخلق والتذوق ، الى الوصف العيني لكيفية عمل الشاعر ، والتأكيد على ضرورة عقد الصلة بين القارئ والعمل الفني ، واكتشف عن حقيقة هذه الصلة وآثارها . ونفى رتشاردز بقوة الأوهام المحيطة بالتجربة الجمالية ورأى أن طبيعة هذه التجربة لا تختلف عن طبيعة غيرها من التجارب الانسانية ، ولا وسيلة درسها تختلف عن وسائل الدراسة الأخرى ، فان الشاعر - بحسب قوله - يحسن ما يحسنه كل انسان . ان التجربة الشعرية ، تجربة انسانية ، يتلقاها أناس تؤثر فيهم ، ولذلك فان بالامكان تحليلها ودراستها لمن يمكنه تحليل السلوك الانساني ودراسته ، ومن هنا فان المنهج النقدي الملائم لتحليل هذه التجربة ودراستها هو المنهج النفسي ، الذي نستطيع بواسطته الكشف عن طبيعة تلك التجربة وآثارها ، بالكشف عن العمليات النفسية للخطى الخلق والتذوق ، عند الشاعر والقارئ . ان التجربة الجمالية ليست شيئا مختلفا عن تجاربنا العادية ، ولكنها تنمية لهذه التجارب وتنظيم لها ، ولذلك تبدو التجربة الجمالية أكثر دقة ونظاما من التجربة العادية ، ولكنها ليست شيئا مغايرا لها . الاختلاف ليس

على تقدم العلوم وبخاصة الدراسات الانثروبولوجية والنفسية . ولكن هرب هؤلاء من الفردي لم ينجهم من اللب في مدارها المقل ، فلم تصل أنظارتهم الى أنه لا يمكن دراسة الانسان خارج علاقاته الاجتماعية ، ولهذا جاءت نظرياتهم واحدية الجانب وجاءت مناهجهم جزئية . ولعل أثر هؤلاء النقاد تمثيلا للفكر النقدي وتأثيرا في حركته هو الناقد الكبير رتشاردز Richards

كان المبحث الأساسي في نظرية الأدب عند الرومانسيين يدور حول الشاعر وعمله ، أما المبحث الأساسي عند رتشاردز فيدور حول المتلقى وتذوقه . وهو ان درس عملية الخلق عند الشاعر وطبيعة القصيدة وتعريفها ، وان استعان بعلوم النفس والأعصاب واللغة ، فلن يخدم غرضه من بيان كيفية عملية (التوصيل والنقل) وآثار قراءة القصيدة نفسيا وسلوكيا عند القارئ . ويبدو هذا الغرض بصورة واضحة متواصلة في كل كتبه . فاول كتاب صدر له - بالاشتراك مع عالم النفس أوجدن Ogden - كان (أسس علم الجمال سنة ١٩٢٢) ، يرسى فيه مبادئ النظرى الذى ظل يؤكد في جهده النقدي كله وهو أن الجمال ليس كامنا متحققا في القصيدة ذاتها ، انما هو (حالة) عند القارئ ، ثم ينتهى الى المبدأ الآخر المترتب على ذلك الأساس ، وهو أن التوصيل الجيد هو ما أدى الى توازن انفعال لدى القارئ . ومعلوم في تاريخ النظرية النقدية أن درس (الجمهور) قديم ، منذ اشارات أفلاطون الى دور الشعر - والفن عموما - في ترميم الحقيقة وتزييف العواطف ، ومنذ اشارات أوسقو الى دوره في تطهير العواطف . ولكن الجديد عند رتشاردز أنه يفرض التأمل ، ويعتد بالتجريب وبناتج العلوم ليهيئ مناخا منضبطا للقراءة الشعرية ورصد الظروف المؤدية الى قراءة سليمة جيدة ، والملايسات المؤدية الى قراءة خاطئة رديئة . ثم من دراسة نجاح التوصيل أو عدم نجاحه على قصائد محددة وجمهور محدد ، يمكن الانتهاء الى الآثار الوظيفية للشعر لدى القارئ . ولكي يعنى رتشاردز طبيعة التوصيل أفرد لها كتابه العظيم - بالاشتراك مع أوجدن أيضا - (معنى المعنى سنة ١٩٢٣) ، وفيه يضع أصول نظرية أثرت تأثيرا كبيرا في تطور علم الدلالة Semantics ، فدرس طبيعة (المعنى) ، والرمز ، وكيفية التوصيل اللغوى ، والفرق في الاستخدام اللغوى ، بين استخدام الشعر للألفاظ واستخدام العلم لها . وكانت الأصول النظرية فى هذين الكتابين مقدمات صالحة ، انطلق منها



أراجون



ف . كافكا

استخدامه للألفاظ . حقيقة أننا نجد في القصيدة أفكارا محددة ولكن التحديد هنا لا يرجع إلى أن الشاعر يختار ألفاظه اختيارا منطقيا كما يفعل العالم قاصدا معنى واحدا حاجبا أى شبهة فى إمكان قصد أى معنى آخر ، وإنما هو العكس . فبسبب تحديد الأفكار فى الشعر هو أن الوسيلة التى يطررها الشاعر ، نغمات صوته والإيقاع الشعرى ، كل هذه تؤثر فى نزعاتنا وتجعلها تصطفى الأفكار المعينة التى تحتاج إليها من بين ذلك العدد المائج المبهم من المعانى الممكنة والأفكار التى يجوز أن يذهب إليها المعنى ، وهذا هو ما يمكن أن يفسر لنا السبب فى أن الأوصاف الشعرية تبدو أدق من الأوصاف النثرية غالبا . فاللغة إذا استعملت استعمالا منطقيا علميا تعجز عن أن تصف منظرا طبيعيا أو وجها إنسانيا . إنها لكى تؤدي هذا تحتاج إلى جهاز هائل من الأسماء والألفاظ التى تدل على الظلال والأفروق الدقيقة التى تصف الصفات الفردية الخاصة . ولا تحوى اللغة مثل هذه الأسماء ولا تلك الألفاظ ، لذلك وجب استخدام وسائل أخرى . أما الشاعر حتى عندما يكتب نثرا - كما يفصل (راسكن) و (دكونسي) - فهو يتيح للقارئ أن يصطفى المعنى الدقيق الخاص المطلوب من بين عدد غير محدود من المعانى الممكنة التى تحويها لفظة

فى طبيعة التجربة ، وإنما فى (بساطة) التجربة العادية ، و (وتعتقد) التجربة الجمالية ، ثم فى (طريقة) نقل التجربة ، فإذا نجح هذا النقل اكتسبت التجربة الجمالية وحدتها وكيبتها . فإذا كان رتشاردز يعتقد بعلم النفس ، أداة للوصول إلى مفهوم القصيدة ، وفهم لطبيعة التوصيل - مستعينا بتصوره للغة ووظائفها - فإن تناوله (للأثر) يفضى به ضرورة إلى الأخلاق ، ولذلك فإنه يضع (سيكولوجية أخلاقية) تساعد فى صياغة نظرية فى القيم . وقيمة الشيء تتحدد فى منظوره السيكلوجى بأثره . قيمة الفعل فى مقدار ما يحققه من رغبة ، وتعلو قيمته كلما تعددت الرغبات التى يحققها وكثرت ، وكلما قلت فى نفس الوقت الإحباطات التى يسببها . وأعظم الآثار قيمة - فى هذه السيكلوجية الأخلاقية - ما حقق التوازن بين الانفعالات والنزعات . ووجهة نظر تشاردز هذه فى القيمة تعينه فى التفرقة بين الشعر والعلم ، فالشعر يهدف إلى تحقيق التوازن النفسى لقارئه ، وهنا قيمته التى ينهض بها بطريقة استخدامه للغة التى تختلف عند رتشاردز اختلافا أصيلا عن استخدام العلم لها . فالشعر لا (ينبئ) بالحقيقة حرفيا ، إنما يبعث حالات نفسية تقضى إلى توازن فى الجهاز العصبى للقارئ ، يقول رتشاردز : « الشعر إذن يخالف العلم من جهة



جارودي

او عبارة او جملة ما . والوسائل التي يسلكها الشاعر لتحقيق هذه الغاية عديدة متنوعة ولقد سبق ذكر بعضها ولكن الطريقة التي يستعمل الشاعر بها الألفاظ هي سر الشاعر نفسه ولا يستطيع تعلمها . فالشاعر يستطيع أن كيف تتم هذه العملية .»

يستعمل الألفاظ استعمالا ناجحا ولكنه لا يدري (العلم والشعر ، الترجمة العربية ص ٣١) .

ولم يبدأ عمل رتشاردز من فراغ ، إنما تأسس على تراث كولردج ، امام نقاد الرومانسية ، وان كان كولردج قد وجه معظم جهده الى كيفية عمل الشاعر ، بينما وجه رتشاردز معظم جهده الى كيفية تذوق القارئ ، أى أن الأول دار مبحثه حول (ماهية) الشعر ، بينما دار مبحث الثاني حول (مهمة) الشعر . ومن الطبيعي أن من يذهب مذهبا في أى من المبحثين إنما يعرض للمبحث الثاني ضرورة ، ولكن كان هذا هو الغالب على نشاط الناقدين . لقد استلهم رتشاردز من عمل رائده تمييزه للتعبير الشعري عما سواه من ضروب التعبير اللغوي الأخرى وتقريبه بين (القصيدة) و (الشعر) ، وبيانه كيفية عمل الخيال ، واثارة الشعر للنشاط في النفس . الخ . وما ذهب اليه رتشاردز من مذهب في (القيمة) ، إنما يستمد

أصله النظري من (مذهب المنفعة) عند التجريبيين الانجليز ، ومن بنتمام على وجه الخصوص . ورتشاردز نفسه هو الذي دلنا على هذين الأصلين لتفكيره . غير أن عمل كولردج في نظرية الادب . وعمل بنتمام في نظرية الأخلاق كانا صياغة متقدمة للمثل العليا التي كانت البرجوازية الاوربية تسعى الى تأصيلها في مذهبها التقدمي ، حيث كان الاعلاء من شأن الفرد والفردية في الفن ، والذاتية بمفهومها القريب في الاخلاق ، قيمة تاريخية . وكان هيجل الذي عاصر كولردج وبنتمام (توفي قبل بنتمام بسنة ، وقبل كولردج بثلاث) ، تعبيرا فلسفيا رفيعا عن نهاية المثاليات البرجوازية في طورها المتقدم . وجاءت التطورات الاجتماعية منذ الثلث الثاني من القرن الماضي لتنتقل البرجوازية موضوعيا الى المحافظة ، وجانب في هذه المرحلة من تطورها منهج الجدل المادي ، فوقعت في اللادرية ، والحدسية ، والوضعية . الخ . وغابت عن رؤاها وحدة الخبرة ووحدة المعرفة . ويمثل جهد رتشاردز - بعد مئة سنة - جانبا من هذه الازمة ، فهو يعتد في الفن الشعري بلحظة التلقي ، وهذا جانب خصب جدير بالدراسة ولا يزال حتى الآن طالبا لها ، ولكنه يعامل التلقي بعيدا عن علاقاته الاجتماعية المفسرة لتلك اللحظة ، بل لسلوكه عامة . انه يفتت الخبرة الجمالية ، ويعزلها ، ثم يفسر الكل بالجزء . وينسحب هذا الأمر نفسه - (تفسير الكل بالجزء) - على نظريته النفسية في القيمة ، فهو حتى لو ربط - أخلاقيا - بين الفرد والجماعة ، وحتى لو أشار الى مهمة ما للفن بالنسبة للجماعة ، فأنما ينطلق من نقطة البدء بالفرد لبناء المجتمع . هذا من الوجهة النظرية ، أما من الوجهة المنهجية ، فإن منهجه النفسي ، اذا قيس بالتقدم الكبير الذي أحرزه علم النفس المعاصر يصبح بدايا أوليا ، فقد نشط رتشاردز في العشرينات من هذا القرن ، في وقت كان علم النفس لا يزال بين البحث الافتراضي والمنهج التجريبي والتأمل الفلسفي ، الى جانب أن رتشاردز نفسه لم يكن بحال عالم نفس ، ولذلك فإن معظم استنتاجاته قائم على تجريب (بسيط) أو على افتراضات تأملية لم يؤيدها تجريب ما ، ولهذا فإن نتائجها في (الوصف) النفسي للحظتي الابداع والتذوق ، تجاوزها البحث المعاصر بمراحل بعيدة .

ماذا يبقى من جهد رتشاردز اذا ؟

تبقى منه أمور جلييلة ، أهمها أنه وجه النظر بعق الى (النص) بصورة تشبه التقديس ، وعامله

مكتبتنا العربية

بصورة نهائية قاطعة . اذ أن معرفة الواقع تاريخية موقوتة ، ترتبط بمدى علمنا وفهمنا له . اننا نتصور الواقع تصورا (تقريبيا) مبنيا على علوم عصرنا ومعارفه وتقدمه التكنيكي ، ويقوم هذا التصور التقريبي على فرض الفیصل فی سلامته التثبت التجريبي ، والممارسة التطبيقية . وهذا التصور يقوم به البشر ، مما يشير الى ما يسميه رواد المادية التاريخية (اللحظة الفاعلة) فی المعرفة ، والى ما أرسوه من مفهوم للمبادرة التاريخية . فليست المعرفة (انعكاسا) تسجيليا حرفيا ، أو إعادة مكرورة للشيء المعكوس ، بل هناك الى جانب الانعكاس ، حركة الانسان العارف ، وهي حركة تتوجه الى الاشياء المدركة بوضع فروض متخيلة لادراكها ، وتستمد هذه الفروض قيمتها في ضوء من التجربة والتطبيق . المعرفة المادية اذا تنطوي على طبيعة انعكاسية ، في ذات الوقت الذي ترتبط فيه بالفعل الانساني ، باللحظة الفاعلة .

وقیمة هذه النظرة انها تعامل الواقع بأبعاده الثرية ، وتنفي عنه السكونية والثبات ، وتحرره من الجمود والسرمدية ، وتتصوره في صيرورة وتغير دائبين ، وتجعل للذات (فعالية) ازاء الموضوع ، فلا تضحي بها في سبيل الوصول الى قوانين نهائية . والواقع اذا بغير حدود ، شبكة معقدة من علاقات الانسان بالعالم ، متشابكة ، متداخلة ، متفاعلة . ونحن قادرون على معرفته ، ولكن هذه المعرفة محدودة بما وصلنا اليه من خبرة اجتماعية وتقدم علمي وتكنيكي . وتغيره دائم ، ولذلك فصورته لدينا متغيرة أيضا . وهو ليس محدودا بما انجز بل انه لينطوي على تشوف الى ما ينبغي انجازه .

ايترتب على هذا التصور للواقع ، نتائج في مفهوم الفن ؟

يترتب على توكيد فعالية الذات ازاء الموضوع ، أن الواقع يتبدى في الفن بصورة خاصة : للواقع حقيقته الموضوعية ، ولهذه الحقيقة وقع في نفوسنا ، وصدى في ذواتنا الانسانية ، ومفهوم في أذهاننا . تنعكس صورة الواقع الموضوعي على الذات ، ولكن لهذه الذات رؤاها وأحلامها وموقفها فتتغير الصورة لديها وتكتسب شكلا خاصا . فالفن انعكاس ، ولكنه ليس انعكاسا سلبيا ، بل هو اسهام في التعرف على الواقع ، وأداة للم شعنه ، وسلاح لتغييره . فاذا غامت رؤية الفنان للحقيقة الموضوعية فقد عمله موضوعيته ، واذا غابت الذات فقد عمله فنيته وان الواقع الذي

معاملة جادة بعيدة عن التمررة والتعميمات ، وقراءاته المتمعة الرصينة لكتابات واشعار دريدن وفورستر وغيرهما ذخيرة حقيقية للكتاب والشعراء والدارسين . وأبقى من ذلك إيمانه بنوعية النشاط الادبي وجدرته دراسته بأن تكون علما ، فان تكن استنعاته بعلوم النفس والأعصاب قد نجووزت ، فان جهده اللغوي ومشاركته العميقة في نشأة علم الدلالة - رغم أنه لم يراع في الدلالة سياقها التاريخي ومضمونها الاجتماعي - عنصر ضروري في الجهود المتوجهة لتأسيس (علم) مفسر للنشاط الادبي . سيبقى جهد رتشاردز في تاريخ النظرية النقدية أقوى تمثيل لاقتراب الدراسة النقدية بقوة نحو العلم ، في عصر انفصال العلوم والدوران حول النشاطات النوعية للانسان دون نظر الى هذا الانسان ونتاجه في ضوء من علاقاته الاجتماعية المفسرة .

الفن في السياق الاجتماعي

فماذا عن وحدة الخبرة البشرية ، ومكان الفن في سياق العمل الاجتماعي ؟

الفن ثمرة للواقع ، والواقع من صنع الانسان ، ثمرة لعمله الاجتماعي . فالفن اذا متولد عن العمل ، ولأن العمل الانساني (اجتماعي) بطبيعته ، فالفن ذو طبيعة اجتماعية كذلك . ولكن الأهم ليس على هذا النحو من التمهيط ، فكم أضر التقريب و (التسطيح) بقضايا التفكير الجمالي والابداع الفني ، بصورة ليست بعيدة عن أذهان المعنيين بهذا الميدان . ولقد وضعت المادية التاريخية الأصول الفلسفية لهذه القضايا ، ولأن هذه المادية منهج متفتح على كل جديد مؤثر في التطور البشري ، ولأنها منهج متقبل للآراء ، فان جهودا معاصرة - مستهدية بتلك الأصول الفلسفية - تسعى الى تطوير المنهج في ضوء من التقدم العلمي والاجتماعي والفني للانسان المعاصر ، ووصلت بعض هذه الجهود الى صياغات طيبة في طبيعة الأبنية الفوقيه . وفي نوعية بعض صور الوعى وخصوصيتها .

ما الواقع ؟ وما المجتمع ؟

يحرر النظر الجدلي المفاهيم من الصورية والميكانيكية ، فيتحرر مفهوم الواقع من الجزئية ، ويتحرر مفهوم الانسان من الفردية ، ويتحرر مفهوم الخبرة من التفاتيت ، ويتحرر مفهوم الفن من (المراوية) والمباشرة ، وتعود للمعرفة كليتها . يمكن (معرفة) الواقع ، ولكن لا يمكن (تعريفه)

ذاته الفردية الضيقة بذات جماعته الرحبة ، والخلق الفني أداة صاحبه في تحقيق هذا الوجود . ولكن المجتمع - أي مجتمع - في كل مرحلة من تطوره يهوى الصراع والتناقض اللذين تنعكس حركتهما في سلوك الفنانين ، والناس بعامة ، وفي مواقفهم . والعمل الفني يحمل موقف صاحبه ويعبر عن وجهة نظره ، ويحدد مكانه من قضايا عصره ، ومن صراعات مجتمعه وتنشيطاته . ويصبح السؤال الدارج : هل يلتزم الفنان أو لا يلتزم ؟ ساذجا ، لأنه بالضرورة ملتزم ، ألا يفصح عمله عن موقف سواء بوعي منه أو بغير وعي ؟ . وتصبح الصيغة السليمة للسؤال هي : بماذا يلتزم ؟ : يلتزم بموقف القوى الصاعدة والعلاقات الاجتماعية الجديدة ، أم تعجز رؤيته فتقف عند القوى المنهارة والعلاقات القديمة ؟ . والذي يحدد قدر العلاقات وجدتها مرحلة التطور التي يمر بها المجتمع . وفي مرحلة التحول الاشتراكية يصبح الالتزام بموقف القوى الثورية الجديدة والعلاقات الاشتراكية ، تحقيقا للوجود الاجتماعي للفنان ، وتحريره له من ضيق الفردية . يتناول هذا التصور الخبرة في شمولها ، والمعرفة في وحدتها ، والانسان في علاقاته الاجتماعية المفسرة لسلوكه ونشاطه . ولكن تظل هناك مشكلات جمالية دقيقة يدور حولها حوار واسع في الفكر المعاصر ؛ خصوصية الفن - كجزء من البناء الفوقي وصورة من صور الوعي - وقوانين تطوره الذاتي واستقلاله النسبي ، البحث في أداة كل فن وتقاليد الخاصة ، مفهوم الواقعية الاشتراكية نظريا ومنهجيا وضرورة الموقف النقدي ، والانفتاح على كافة الاساليب والاشكال من التجارب الموروثة والمعاصرة . . . الخ . ويتناول هذه المباحث وأمثاله مفكرون كبار يسعون الى تخلص النظرية الفنية والمناهج النقدية من الجمود والضيق ، وهذا أراجون يدعو الى (الواقعية المنفتحة) ، بينما يدعي لوكاش كل (واقعية صادرة عن الحكومة) ، وينادي جارودي ب (واقعية بلا حدود) . انما حسينا من التصور السابق انه أفاد فيما أردنا تناوله هنا من أن النظريات واحدة الجانب لا يصدر عنها الا مناهج جزئية ، وأن النظرية العلمية تفتح المجال واسعا أمام منهج أكثر دقة وانضباطا . وإذا كان البحث الجمالي لم يصل الى غايته من الحسم والتقنين الموضوعي ، فان المؤمنين بالعلم ، المتفائلين بمستقبله سيظلون على يقين بأن تقدم البشرية علميا وتكنولوجيا لن يدع مجالا في خبرة الانسان دون تفسير .

عبد المنعم تليمة

يتبدى في الفن ، ليس ساكنا جامدا ، بل هو حركة دائبة النمو والتطور ، متعددة الجوانب ، مواردة بعلاقات ، قانونها الاساسي صراع وتضاد . فإذا بدت حركة هذا الواقع للنظرة القريبة واقفة ساكنة ، مبددة ، فانها تبدو في الفن ملمومة مكثفة . ان الواقع يبدو في الفن أكثر غنى من حقيقته الواقعة ، لأن الفن لا يقف عند الواقع في معطياته الخارجية المباشرة ، انما يتخطى هذه المعطيات الى ادراك جديد لها ، فيبدو الواقع في صورة جديدة له : صورته الفنية . وهذه الصورة الفنية أكثر كمالا من (اصلها) لأنها تلم ما بدا بمعشرا من عناصره ، وتوضح ما بدا غامضا من مغزاه . ان الفن وان كان مصدره الواقع المائل ، الا انه يتجاوزه الى اكمال ما يشوبه من نقص ، والى ما يرهص به من جديد . وبذا يتحرر مفهوم الواقع من (المثل) ومن المباشرة الواقعة عند حد المرئي والملموس ، فينتظم الشوق الى الاكتمال ، والحلم بما لم يقع ، واستشراف مستقبل آت . ويتحرر مفهوم الفن من الانعكاس السلبي فينتظم الذاتية الغنائية في وعيها بالحقائق العينية ويكشف عن مغزى المائل في الواقع ، ويتجاوزه الى أن يمنح الانسان صورة لفد يسعى الى صنعها . فاذا أكد هذا المفهوم الطبيعة الواقعية الاجتماعية للفن ، فان الواقع الاجتماعي نفسه من صنع الانسان ، وهو مهذب بغاياته ، ولهذا فان عنصر الذات الانسانية وغنايتها شرط ضروري لكل فن . من هنا كانت ضرورة التشدد الذي يبدى به المجتهدون من الجمالين المعاصرين ، ازاء كل فهم ميكانيكي لنظرية الانعكاس ، فان هذا الفهم يقضى بالنظرية الى غياب الذات الانسانية ، والى جعل الفن جثة هامدة وصورة فوتوغرافية شائثة ، تحاكي الواقع في شتاته وجزئياته حكاية ممسوخة بعيدة عن جوهر حركته وثنائها . بينما يعيد الجهد المعاصر هذه النظرية الى حيويتها بفهم الانعكاس مرتبطا بذات انسانية : وعيها ، حرارتها الوجدانية ، خيالها الذي يكتشف بين الجزئيات جوامع لا تتبدى لكل عين ، وبين المعطيات شوايب نقص . ومن المائل صورة المثل .

الواقع في الفن - اذا - أكثر دقة وانتظاما ، وأقل تشوشا واضطرابا من الواقع الموضوعي ، والأول أكثر (جوهرية) من الثاني . اذ تنفذ عين الفنان الى الأساس في حركة الواقع ، ويفصح فهمه لما هو أساسى عن اختيار يشير الى موقف اجتماعي . وهنا تبدو علاقة الفنان بجماعته . والانسان - فنانا كان أو غير فنان - متوجه أبدا الى تحقيق وجوده بصهر ذاته بذوات الآخرين ،

اللغة في ضوء البحث الحديث

د. محمود فرسي مجازي



مركز تحقيقات كاپتور علوم اسلامی

البحث في بنية اللغة

عرف القرن الماضي اذن المحاولات الأولى في التحليل اللغوي ، ولكنها لم تكن محاولات لفهم بنية اللغة بصفة عامة ، أو بنية لغة ما كنظام متكامل ، بل كانت جهودهم منصرفة الى بحث ظواهر مفردة ، وثمة فرق بين بحث بنية اللغة بتحليل عناصرها وبايضاح علاقاتها وتكاملها وبين بحث ظاهرة ما مثل الضمير « أنا » أو وزن من الأفعال أو نمط من أنماط الجملة في كل اللغات التي تضمها الأسرة اللغوية المفردة ببحث المراحل



ارتبطت أولى محاولات التحليل اللغوى فى العصر الحديث بتيارات الفكر العلمى التى سادت القرن التاسع عشر ، ومن ثم فقد ظهرت تلك المحاولات فى اطار علم اللغة المقارن . اعجب الباحثون فى اللغة بالنظرة التطورية التى مثلها دارون وغيره من المتخصصين فى علم الحياة ، وراقهم منهجه فى ترتيب الكائنات فأخذوا يحاولون ترتيب الظواهر اللغوية ترتيبا تاريخيا . فالظواهر التى وصلت اليهم فى اللغات المختلفة التى حاولوا بحثها لا بد وأن تنتظم فى البحث اللغوى ذى النظرة التطورية فى اطار تاريخي ، وبهذا كان التركيز على الأصوات وبناء الجملة والادلالة لا فى اللغة الواحدة بل فى الأسرة اللغوية بما تضمه من لغات ولهجات متنوعة .

وحاول الباحثون فى القرن التاسع عشر كذلك تصنيف اللغات قيد الدراسة فى أسرات وفصائل ، فكما نجح علماء النبات والحيوان فى تصنيف النباتات المختلفة وأنواع الحيوانات المتغايرة المتباينة حاول اللغويون تصنيف اللغات ، ونجحوا فى هذا الأمر على أساس تحديد خصائص مشتركة افترضوا أنها كانت موجودة فى كل لغة من اللغات الأم التى خرجت عنها اللغات المختلفة المنضوية فى اطار أسرة لغوية واحدة . ولم يكن من الممكن فى عصر حققت فيه العلوم الطبيعية بمناهجها الدقيقة نجاحا كبيرا ودقة أكبر - اذ تم لعلمائها اكتشاف كثير من القوانين التى تخضع لها الظواهر الطبيعية - أن يهدأ اللغويون دون البحث عن قوانين تفسر التطور اللغوى ، فكما اهتمت علماء الطبيعة الى قوانين تفسر كثيرا من جوانب الكون حاول علماء اللغة اكتشاف القوانين التى تفسر التطور اللغوى ، وما التطور اللغوى فى ذلك الا اطار الا تطور الظاهرة المفردة فى كل اللهجات واللغات التى تضمها الأسرة اللغوية الواحدة .

اللغة تنكر أساسا جدوى هذا الضرب من ضروب البحث لسبرغور بنية اللغة ، فلا بد أن نقرر هنا أن المنهج المقارن أسدى خدمة جليلة فى محاولة بيان طبيعة اللغة ، فقد خرج بعلم اللغة الى مرحلة البحث الدقيق ، وكشف لأول مرة عن وجود ما أطلقوا عليه اسم « القوانين الصوتية » . وفوق هذا فقد أتاح علم اللغة المقارن نظرة موضوعية دقيقة للهجات ، فقد دفعت عوامل مختلفة الى عدم وضوح الرؤية تجاه اللهجات ، وهنا أتى علم اللغة المقارن ليدرس الظاهرة اللغوية المفردة فى

التي مرت بها قبل أن نصل الى الاشكال التى وصلت اليها ، وشتان بين هذا وبين ما يقول به اليوم - الباحثون فى بنية اللغة كنظام رمزى متكامل . ما أشبه البحث اللغوى المقارن بمنهجه الذى ازدهر فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بباحث يريد بحث بنية المجتمع فيبحث فى أنساب ععدد كبير من أفرادهِ ويركز اهتمامه على مهد أجداد بغض أفرادهِ ، وكأنه بهذا يستطيع التعرف على بنية المجتمع .

وعلى الرغم من أن المدرسة البنائية فى علم

مجموعهم ، وعلى الباحث أن يحاول بلورة هذا النظام بوحداته وبعلاماته المتكاملة . وللباحث دى سوسير جهد فى ايضاح الطبيعة الرمزية للغة ، فالرمز اللغوى دال signifiant يشير الى مضمون يدل عليه signifié ، وهدف الباحث فى اللغة أن يتبين بين عناصر الدلالة المختلفة مكتشفاتها الرمزية . فاللغة عند دى سوسير هى ذلك النظام المستقر عند الجماعة ككل والذي يمكن تبين عناصره من الظواهر اللغوية المتاحة .

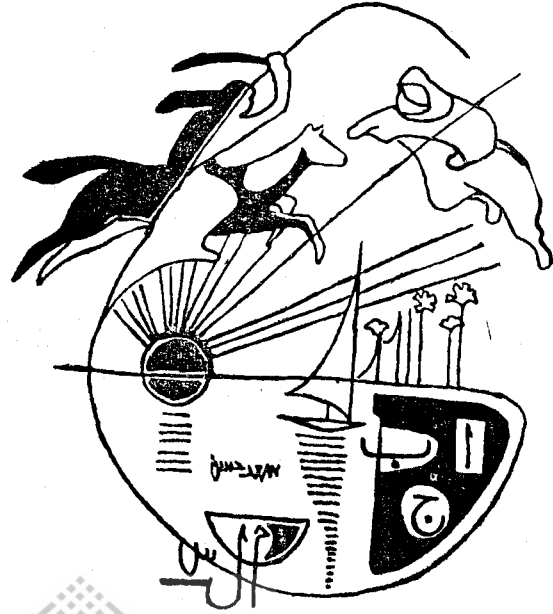
كل صورها الموجودة فى اللهجات واللغات المختلفة فى الاسرة اللغوية الواحدة ، وبهذا أخذت ظواهر اللغة الممتلئة فى اللهجات مكانها الطبيعى دون امتحان لها ودون استخفاف بها أو اقلال من شأنها الى أن أتاح دى سوسير إبراز فكرة البنية اللغوية فاكشفت فى اللهجات بنية لغوية جديرة بالبحث والدراسة .

اللغة نظام من الرموز

ظهور علم الفونولوجى

وتقدم علم اللغة بظهور علم الفونولوجى تقديما أعاد الباحثين الى دراسة اللغة كنظام رمزى ، وكان للباحث الروسى تروبتسكوى (Trubetzky) فضل بلورة المنهج الفونولوجى وتطبيقه تطبيقات ناجحة ، فقد اتجه البحث الصوتى قبل تروبتسكوى الى دراسة اللغة كظاهرة تشريحية - فيزيائية ، أى أن الباحثين حاولوا دراسة الصوت اللغوى وهو يصدر عن الجهاز الصوتى للمتحدث ، أو بحث الخصائص الفيزيائية للصوت الناتج وهو ينتقل من المتحدث فى الهواء الى المتلقى ، وأدى هذا الى دراسات عامة فى طبيعة النطق وتشريح الجهاز الصوتى وفسيولوجية الكلام وكذلك فى شدة الصوت والذبذبات الناتجة عنه ، وهنا انصرف جهدهم الى الصوت فى نفسه دون النظر فى طبيعته كجزء من نظام رمزى متكامل . وعندما بلور تروبتسكوى نظريته فى الفونيم أو الوحدة الصوتية فرق بين الفونيم من جانب ومصوره الصوتية المختلفة من الجانب الآخر . ولنوضح هذا بأمثلة من اللغة العربية ، فصوت السين يختلف فى العربية عن الصاد فى أن السين صوت غير مطبق والصاد صوت مطبق ، ونفس هذا الفرق الصوتى نجده بين اللام المرققة فى : بالله ، واللام المفخمة (أو المطبقة) فى : والله . الى هنا والبحث صوتى ، ولكن علم الفونولوجى ينظر الى هذه الظواهر لا فى خصائصها التشريحية الفيزيائية فحسب ، ولكنه يبحث الأصوات فى ضوء حقيقة أساسية وهى أن اللغة نظام من الرموز الصوتية ، وهنا نلاحظ أن احلال رمز السين محل الصاد فى كلمات مثل : سائر / صائر ، سبر / صبر ، يغير المعنى ، فالسين هنا رمز لغوى والصاد رمز لغوى آخر . فاذا ما أحللتنا هذا محل ذاك

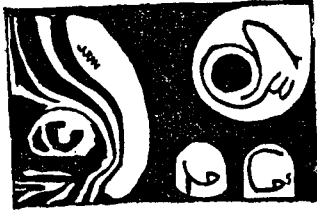
كان الباحث السويسرى فردينان دى سوسير F. de Saussure (١٨٥٧ - ١٩١٣) نقطة تحول حاسمة فى تاريخ البحث اللغوى الحديث ، فقد كانت رؤيته الواضحة لجوانب كثيرة من بنية اللغة منارا أمام تلاميذه وأجيال الباحثين بعده . أدرك دى سوسير فى وضوح وجلال أن اللغة نظام من الرموز ، ومعنى هذا أن اللغة مكونة من الوحدات المترابطة المتكاملة فى نظام رمزى ، فادراك طبيعة اللغة لا يتاح - فى رأى دى سوسير - بالتاريخ لكل ظاهرة مفردة على حدة ، فليست النظر التاريخية سبيرا لغورالشيء ، وليس البحث عن تفسير الأشياء بالنظر فى تاريخ جزئياتها ادراكا لطبيعتها ، ولا بد من بيان العناصر فى تكاملها اذا توخينا فهما لجوهر اللغة كنظام من الرموز الصوتية وفرق دى سوسير كذلك بين النظرة العرضية أو الوصفية من جانب والنظرة الطولية أو التاريخية من الجانب الآخر : الأولى تبحث النظام اللغوى فى تكامله فى مستوى لغوى بعينه . والثانية تدرس النظام اللغوى فى تحوله وتطوره . وكان فى ابراز دى سوسير لجوانب البحث الوصفى ما أخذ بلب تلاميذه فاخلوا يركزون عليه ويعملون فى اتجاهه فرق دى سوسير كذلك بين الكلام parole واللغة langue ، فكل مستخدم للغة لا يستخدم مهما أوتى من الفصاحة واللسن الا قطاعا من هذه اللغة ، ومجموع الصيغ اللغوية التى قيلت واستخدمت فعلا ليست الا قدرا من اللغة ، فاللغة هى مجموع الصيغ والانماط المختزنة فى الذاكرة عند الأفراد فى البيئة اللغوية ، واللغة هى الرباط الاجتماعى بالوسيلة الصوتية الرمزية فالنظام النحوى للغة من اللغات مستقر بصورة تجريدية غير واعية فى ذهن مجموع أفراد المجتمع يتوسل كل منهم بقدر منه ، وليس كل فرد منهم مدركا لكل عناصر النظام بنفس القدر وبنفس الدرجة ، واللغة هى ذلك النظام المستقر عند



ما بعد المنهج الوضعي

أدى نجاح تطبيقات التحليل الفونولوجي في اللغات المختلفة الى تقدم منهجي في الجوانب الاخرى من علم اللغة ، فقد أوضح لنا علم الفونولوجي أولا وقبل كل شيء أن مصطلحات أى علم من العلوم هي رموز لا قيمة لها الا في اطار نظام نظري متكامل وأن المصطلحات والمفاهيم لا تتحدد قيمتها الرمزية داخل النظام الا بعلاقات التضاد والتكامل . واتضح كذلك من منهج علم الفونولوجي أن المصطلحات والمفاهيم النظرية لا تمثل بالضرورة ملاحظات ملموسة ، ولا تنطبق انطباقا مباشرا على الأشياء الملموسة المدركة ، بل تطابق علاقات مجردة او وحدات نظرية ، فالفونيم ليس له وجود ملموس في النظام اللغوي ، وإنما هو القيمة الوسطى بين مجموع الصور الصوتية التي تنفصوى في وحدة صوتية واحدة . واذا كانت الوحدة الصوتية أمرا مجردا ليس له ما يمثله - بالمعنى الدقيق للكلمة في الواقع الملموس ، فإن في هذا هدما للمنهج الوضعي في العلوم الانسانية ، فلم يعد البحث قاصرا على ما يدرك بالحواس بل تجاوز المنهج الفونولوجي الوضعية ليستخرج هذه العلاقات المجردة الحاسمة . هذا ولا يمكن التوصل الى ادراك وتحديد الوحدات الصوتية أو الفونيمات بمجرد تعميم المعطيات ، بل لا بد هنا من اتباع المنهج الذي عرفته العلوم الطبيعية في البحث ، فلا بد من فصل بعض الظواهر التي تبدو بسيطة في علاقاتها تمهيدا لبحثها ، ثم تجاوزها الى الظواهر الأكثر تعقيدا . ولا تقوم عملية اكتشاف مكونات النظام الفونولوجي بوحداته

الصوتية وعلاقتها على مجموعة الملاحظات الخاصة بذلك ، بل يتبلور ذلك بملاحظات مبدئية تؤدي الى فروض لا بد من اختبار صحتها في ضوء الواقع وهذا يجعلنا نفرق في وضوح بين المتغيرات والثوابت ، فلتحديد أو لاختبار الفرض القائل بان صوتين يمثلان وحدتين صوتيتين مختلفتين تأتي بكلمتين بهما تكرر لكل الأصوات - عدا الصوت موضع البحث في كل كلمة منهما ، مثل: تين : طين . فالمتغير الوحيد هنا في الصوت يقابله تغير الدلالة ، ونمضي في التحقق من صحة الفرض بأمثلة أكثر وصفوة القول ان هذا المنهج الذي ينطلق من الملاحظة الى الفرض الى اختبار في ضوء الواقع ، يتيح ادراك كثير من المفاهيم النظرية والعلاقات بين الوحدات المكونة ، وهذه وتلك ليست مما يدرك بالحواس ومما لا يمكن سبر غوره بالمنهج الوضعي ، وشبيه بهذا أمر التعرف على الذرة ومكوناتها ، فلم يستطع البحث سبر أغوارها بالمنهج الوضعي ، بل بالفروض التي أدى اثباتها الى المضي نحو فهم طبيعتها . ومن ثم يقارن كثير من الباحثين مثل كلود ليفي شيروس بين التحول الذي أحدثته الطبيعة النووية وما بدأ من تحول في العلوم الانسانية بعد تبلور المنهج الفونولوجي ، وهكذا اتاح علم الفونولوجي بنظرته في الوحدات الصوتية غير المدركة حسيًا وعلاقاتها وبكيفية ادراكه لها منطلقًا طبيًا للبحث في العلوم الانسانية بمنهج ظهرت بعض بواكيره في السنوات العشر الماضية .



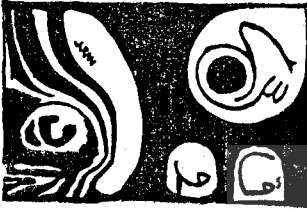
كاملة ، أما الوحدة الصرفية الثانية في كل من الكلمتين الآخرين ، فهي وحدة صرفية مقيدة . ويهدف البحث الصرفي هنا الى تحديد الوحدات الصرفية المختلفة ودراسة أنواعها من حرة ومقيدة وأنماطها المختلفة ، وعلاقاتها في النظام اللغوي وهناك معايير مختلفة لتحديد الانماط الصرفية ، وحسبنا ان نذكر هنا ان لكل لغة تصنيفها الخاص ، فالعربية تصنف كلماتها مثلا الى مؤنث ومذكر ، والألمانية تعرف المذكر والمؤنث والمحايد ، والسواحلية تصنف الأسماء الى ستة أجناس - على الأقل - وذلك وفق السوابق التي تسبق المفرد وما يقابلها في الجمع ، والتركية لا تعرف تمييزا بين ما يعبر عنه في العربية بالمذكر والمؤنث فلكل لغة نظامها الذي يحكم العلاقات بين عناصرها وهذا لا يتحدد الا بالتقابل بين الصيغ في اللغة الواحدة وفي المستوى الواحد ، وغنى عن البيان ان لا علاقه بين المنضدة خشبيا كانت أم حديدًا وبين التأنيث في العربية ولا بينها وبين التذكير في الألمانية ، فاللغة رمز وتصنيفنا لاسم مافى لغة ما بأنه مذكر ، يعني تصنيفنا للرمز لا لما يدل عليه .

ولا تتألف اللغة من كلماتها الا منتظمة في أنماط

نظرية الأنماط الصرفية

والنظام اللغوي لا يقتصر في مكوناته على الوحدات الصوتية ، فلا بد لهذه الوحدات أن تنتظم في أنماط صرفية محددة ، ولكل لغة نظامها الصرفي الخاص بها ، وأصغر الوحدات الصرفية هو ما يطلق عليه اسم « المورفيم » ، ويدرك كذلك بالتقابل بين الصيغ وبوسائل أخرى ، فكلمة « شخص » هي أصغر « وحدة صرفية » نخرج بها من مقابلة الكلمات ، شخص : شخصي : شخصية فالكلمة الثانية مكونة من وحدتين صرفيتين هما : شخص + الكسرة الطويلة ، والكلمة الثالثة مكونة كذلك من وحدتين صرفيتين هما : شخص + الكسرة والياء المشددة والتاء (أو الهاء) ، وهناك فرق بين الوحدة الصرفية الاولى ، فهي وحدة حرة يمكن أن تستقل برأسها مكونة كلمة

تتخذها الجملة ، وهنا تظهر دراسات اللغوى الأمريكى شومسكى (ينطق الأمريكيون اسمه شومسكى ، والألمان ينطقون خومسكى ، وهو لغوى معاصر عرف بجهوده فى بناء الجملة ومناهج البحث فيها) فى بناء الجملة ، والفكرة الاساسيه عنده تقول بأن النظام اللغوى ليس المجموع الحسابى لما سجل من عبارات ، بل هو شئ مجرد له وجوده الفعال وغير الواعى لدى أفراد المجتمع اللغوى ، فهناك امكانيات متنوعة متجددة للاستخدام اللغوى . وهذف اللغوى هنا ليس مجرد الاستقرار الوضعى ، بل عليه أن ينطلق من المادة المتاحة ، لوضع فروض حول أنماط الجمل الممكنة ، ثم تختبر هذه الفروض فى ضوء الواقع اللغوى .



وبعد تحديد النظام الفونولوجى ونظام الأنماط الصرفية وامكانيات تكوين الجملة ، فلا بد من النظر فى المفردات ودلالاتها ، والقيمة الدلالية للمفردات لا تتحدد الا بعلاقاتها فى النظام اللغوى قيد الدراسة ، وهناك مثال بسيط فى هذا ، فإذا افترضنا كلية تمنح طلبتها التقديرات التالية : ممتاز ($100\% - 90\%$) ، ثم جيد جدا ($90\% - 75\%$) ، ثم متوسط ($75\% - 50\%$) ، وقارنا هذا بنظام تقديرات آخر فى كلية أخرى تعرف تقديرات أكثر تنوعا : ممتاز مع الشرف ($100\% - 90\%$) ، وممتاز ($90\% - 80\%$) ، وجيدا جدا ($80\% - 70\%$) ، وجيدا ($70\% - 60\%$) ، ومقبول ($60\% - 50\%$) . لاحظنا أن كلمة (ممتاز) لها فى النظامين مدلولان مختلفان كل الاختلاف ، ووجدنا كلمة (جيد جدا) تختلف بين النظامين اختلافا نسبيا ، ولاحظنا أن كلمة (متوسط) غير موجودة فى النظام الثانى ، وليس لها ما يقابلها على نحو مباشر فيه . ومن هذا المثال البسيط نخرج بنسبية الدلالة وبأنها لا تتحدد الا داخل النظام اللغوى أو بمعنى آخر : داخل النظام الرمزى الواحد ، وليس الحديث عن أصواتها التاريخية أو عن مقابلاتها فى اللغات التى تندرج فى إطار نفس الأسرة اللغوية التى تنتمى إليها تلك الكلمة أداة لفهم طبيعتها وقيمتها الرمزية .



وبعد ، فقد حقق علم اللغة بمنهجه فى تحليل البنية درجة عالية من الدقة ، فأصبح كثيرون من المشتغلين بعلوم الانثروبولوجيا والاجتماع وعلم النفس والنقد الادبى فى عدد من جامعات أوروبا

وأمریکا يطبقون الاسس المنهجية لتحليل اللغوى أو لتحليل البنية اللغوية فى بحث العلوم الانسانية المختلفة ، فبدأ التمييز بين الدراسة الوصفية للبنية وبين الدراسة التطورية لها ، وتوسلوا بالتمييز بين العناصر الرمزية الدالة وما تدل عليه فى إطار المجتمع . واخذ باحثون مثل كلود ليفى شتروس يبحثون فى الانثروبولوجيا البنائية عن نمط الحقيقة الكامنة وراء الجزئيات المدركة حسيا أو عقليا كما يبحث اللغوى عن الفونيمات ، والبنائية بهذا المعنى - كما يقول كلود ليفى شتروس « ليست رأيا فلسفيا بل هى منهج يحاول تصور الحقائق الاجتماعية المعاشة على شكل نموذج نظرى ، وفى هذا لا ينظر الى العناصر المكونة فى نفسها ، بل الى العلاقات القائمة بينها » . وهو يحاول التعرف على « البنية غير المدركة التى ينبثق عنها كل نمط وكل عادة اجتماعية » . وبهذا تجاوزت البنائية حدود الوضعية لتتضمن بمنهج الملاحظة والفروض وتحقيقها الى ادراك العلاقات السائدة فى الظواهر الاجتماعية الانسانية ادراكا يكشف على نحو دقيق مالا يمكن اكتشافه بالمنهج الوضعى .

محمود فهمى حجازى



مشكلات فرجية في دراسة السلوك الإجرامي

صلاح عبد المتعال

للمفاهيم والمصطلحات الأساسية وذلك لتبسيط ثقافتهم واتجاهاتهم المدرسية وتخصصاتهم وهذا أمر لا غبار عليه ، ويمكن تقريب وجهات النظر فيما بينهم بالشروع في توحيد هذه المفاهيم والمصطلحات الرئيسية بكافة السبل العلمية . . . أما الأمر المحفوف بالمخاطر فهو تبني بعض الباحثين لمفاهيم تم تعريفها من واقع ثقافات مغايرة لثقافة المجتمع المصري المتميز بخصائص حضارية لا يمكن الاختلاف عليها ، أو أن يجد الباحث نفسه أسير اتجاهات مدرسية معينة في تفسير السلوك الاجرامى تجعله ملتزما دائما بمفاهيمها الخاصة التي تنطلق منها للمعالجة المنهجية لكل مشكلة انحرافية دون التمسك على القيام بدور نقدي يحره من أسرار هذه المفاهيم وما يتبعها من توجيه الباحث نحو اختيار منهج أو أسلوب معين لاكتشاف أبعاد السلوك الاجرامى .

ومما يؤثر بالضرورة في هذا الشأن ما لدى الباحث من تصور خاص عن ظواهر السلوك الانحرافى أو **الاطار التصورى أو المرجعى** وهو الصورة الذهنية المنظمة من الظاهرة الاجرامية التي يسترشد بها في بداية عملية البحث ، ويفسر تفرع الاتجاهات العلمية في تفسير السلوك الاجرامى الى اتجاهات بيولوجية ونفسية واجتماعية عن طريق الاطار التصورى لكل منها والسابق على عملية البحث ، وهو الاطار الذى يؤدى الى تحديد مناهج كل اتجاه وطرائقه المتبعة في عملية جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها ومعالجتها ، وما يثيره كل اطار تصورى من أسئلة يحاول الاجابة عليها . والفروض أن كل هذه الاتجاهات العلمية تحاول بالدراسات المتتابعة العودة الى الاطار النظرى أو التصورى بعد معالجة النتائج وتفسيرها مؤيدة اياه أو كاشفة أخطاءه منتبهة الى تعديل الصيغة الاتباعية له (رايلى ، البحث السيسولوجى ١٩٦٣) فان لم يحدث ذلك فإن البحث يدور فى دائرة مفرغة تحول دون التوصل الى أى مفهوم جديد فى العالم .

وقد يتأثر الاساس النظرى لدراسة السلوك الاجرامى فى أغلب الاحوال بالمناخ الفكرى السائد والنظريات الشائعة فى تفسير السلوك الانسانى ، كما يلعب تبين **المعتقدات والايديولوجيات** دورا فعلا بالنسبة لمستقبل البحوث والدراسات الانسانية بصفة عامة ، ودراسات السلوك الاجرامى بصفة خاصة . فالباحثون ينتسبون الى نظام اجتماعى قائم يتبنى أفكارا ومعتقدات

تحتل دراسة السلوك الاجرامى فى عصرنا الراهن موقعا له أهميته البالغة فى مجال الدراسات الانسانية بصفة عامة وبحوث العلوم الجنائية والعقابية بصفة خاصة . ويبرز هذا الاهتمام المتزايد نتيجة لقلق المجتمع المطرد وتهديد أمنه وسلامته ، ومن ثم تبادل الحكومات والهيئات المختصة باتخاذ الاجراءات لمنع الجريمة والحد من معدل نموها بقدر الامكان لا بقصد تحقيق الغاية من ضبط سلوك الافراد فحسب بل لاعتبار ذلك مؤشرا له دلالة الهامة على استقرار الازمات والهيمنة على كافة الامور مما يدعم كيانها الشرعى ويضفى عليها أحقية الاستمرار فى أداء مهمتها ، هذا فضلا عن أن بعض الدول تجد فى انتشار السلوك الاجرامى ، بأى صورة من صوره ، ما يعرقل بشكل أو بآخر خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وبذلك نلاحظ أن الانتحاء نحو الاهتمام العلمى بالمشاكل الانحرافية أمر يمكن تفسيره على هدى مفاهيم التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، وعلى هذا الاساس ترصد كثير من الميزانيات والجهود الفنية والبشرية لدراسة السلوك الاجرامى وما يرتبط به من ظواهر متعددة ، باعتبار ان هذا فى حد ذاته نقطة الانطلاق لحصر النشاط الانحرافى فى أضيق حيز اجتماعى ممكن .

قيود منهجية

ويثار تساؤلات لها أهميتها حول مدى التزام الباحثين فى دراسة السلوك الاجرامى بالشروط المنهجية للعلم ؟ وما هى القيود والمشاكل التي تعترضهم فى عملية البحث وتأثر فى انحيائهم الى فلسفات ونظريات مسبقة تؤثر بشكل أو بآخر فى انحرافهم عن الحد الموضوعى الذى يجب الالتزام به ؟ وما مدى صلاحية مناهج البحث وطرائقها المعروفة والشائعة فى دراسة السلوك الاجرامى فى مجتمعنا ؟ فواقع الأمر ان استخدام هذه الاساليب حديث نسبيا بالقياس الى المرحلة العمرية التي بلغتها العلوم الاجتماعية والجنائية فى مصر هذا بالإضافة الى عدة محددات تؤثر بشكل أو بآخر فى توجيه البحوث والدراسات نحو الالتزام بمنهج وأدوات معينة دون غيرها (صلاح عبد المتعال ، الاسس المنهجية لدراسة ظاهرة الجريمة فى المجتمع العربى ، الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعى ، فبراير ١٩٦٩) . وهذا قد يرجع الى عدة عوامل منها أن الباحثين فى هذا المجال يختلفون فى معالجتهم

مكتبتنا العربية

والمعتقدات السائدة بطرائق مختلفة ظاهرة أو مستترة ، دون المساس بجوهر العقائد والمذاهب القابضة وراء القوانين التي يسنها أصحاب المصالح في المجتمع ، وهذا في حد ذاته يشكل ضياعاً فكرياً يحول بين الباحث ورؤية تصورات وأفكار وطرائق مستحدثة لاكتشاف نتائج جديدة قد تعدل من النظريات السائدة في عصره .

والواقع ان هذا القيد لو استسلم له الباحثون لتجمدت مناهج وطرائق البحث في العلوم الانسانية ، ومن ثم يلاحظ في كل حقبة فكرية انطلاق صيحات فكرية جديدة تعبر عن ضرورة كسر هذه القيود الايديولوجية رغم ما يلاقيه المفكرون من صعوبات ومحن تعترض نضالهم في حرية البحث ، وقد كان لمثل هؤلاء الرواد المفكرين قصب السبق في تقدم العلم والأخذ بيد البشرية نحو التقدم والرفاهية . ومن ثم فان مبدأ حرية البحث العلمي وحصانة الباحث العلمي من جميع أنواع القهر هو مبدأ يجب أن تقره الدول التي تريد اختزال الزمن لتحقيق شعار التقدم .

كما يتحكم في عملية اختيار الأدوات الملائمة للبحث المستوى الثقافي للمجتمع فقد يؤدي استعارة أداة بحث أو مقياس نفسى أو اجتماعى - لم يتم تصميمه - الى الحصول على استجابات مضللة . وينطبق ذلك أيضاً بالنسبة لمحاولة جمع البيانات التي تمس الحالة الاقتصادية والحرريات الشخصية والتقاليد والمعتقدات دون أن يوضع في الاعتبار مدى وعى المفوضين أو ذويهم بأهمية هذه البحوث والاقتناع بجدوى نتائجها في المدى القريب أو البعيد .

وثمة اعتبار آخر وليس عن نفس الدرجة من الأهمية ، الا أنه يشكل خطراً في تحيز بعض الباحثين في نطاق السلوك الاجرامى لاساليب وأدوات علمية يحددها تخصصهم دون أن يأخذوا في اعتبارهم جدوى أساليب التخصصات العلمية الأخرى . وقد تعرضت دراسة السلوك الاجرامى لعواقب القفز الى تصميم النتائج للاقتصار على أدوات البحث التي يفرضها تخصص فرع معين من العلوم الانسانية أو اتجاه مدرسى خاص في تفسير السلوك الاجرامى سواء كان الاتجاه بيولوجياً أو نفسياً دون أن يوضع على مرمى البحث أهمية الأبعاد الاجتماعية ، ولما تم اكتشاف هذه الأبعاد أخذت مشكلة السلوك الاجرامى تتضح ملامحها - الى حد ما - وتسلك الباحثون عندئذ بالقدرة على اختيار مناهج وأدوات متعددة ومتنوعة أخذاً بمبدأ

وايديولوجية معينة . ويحدد النظام الاجتماعى العلاقة بينه وبين الباحثين - خاصة في المجتمعات الحديثة - الذين يشق عليهم تمويل البحوث والانفاق عليها . ومن ثم فان المنفعة متبادلة بينهم وبين أجهزة هذا النظام ، ومنهم من يحرص على تدعيم الأفكار المؤيدة للنظام السائد بنتائج البحوث أو الدراسات ، ومنهم غير المقتنع الذي يقف موقف الحياد منه أو المناهض ، الا أن واقع هؤلاء جميعاً يواجه سيطرة النظم الاجتماعية باختلاف نماذجها على موارد معيشتهم وتوفير سبل الحياة لهم وتدعيم بحوثهم ودراساتهم بالموارد المادية التي لا يمكن الاستغناء عنها . وفي عصرنا الراهن لانجاز التحقيقات العلمية . ويمكن عند عقد مقارنة بين نماذج مختلفة في النظم الاجتماعية : فنجد أن دراسات السلوك الاجرامى في المجتمعات الرأسمالية تتغاضى عن الأبعاد الاقتصادية في تفسير السلوك الاجرامى ، وتهتم بأبعاد السمات الفردية والتركيز على خصائص الشخصية . . دون الاقتراب من تأثير الصراع الطبقي على ازدياد معدل الجرائم ، أو المساس بمشاعر الطبقة المستغلة أو اغتصاب أصحاب السلطة الذين يعبرون عن مصالح النظام القائم . (سذرلاند ، كريسبي ، مبادئ علم الاجرام ، ١٩٦٠) يقابل ذلك عدم جرأة الباحثين في بعض المجتمعات الاشتراكية في تفسد السلوك الاجرامى على أساس قصور في تطبيق النظام الاجتماعى ، والافتراض السهل بأن الجريمة من رواسب الفكر البرجوازي ، واعتبار بعض المذهبين ذلك مشجعاً معلقاً عليه بعض العوارض الاجرامية المعبرة عن التناقضات الناشئة من سوء التطبيق أو نتيجة تغيرات جديدة .

فالقهر الايديولوجي - ان جاز هذا التعبير - يمارس دوره في توجيه البحوث والدراسات في نطاق السلوك الاجرامى لمصلحة الدفاع عن النظم

العمل الجماعي في البحث العلمي الذي يعتبر حلاً موفقاً لتفادي خطر الانزلاق في متاهات تقديس الأساليب الفنية لكل تخصص على حدة ، وعدم التمتع بالنظرة الشمولية المتكاملة في فهم أبعاد ظاهرة السلوك الاجرامي وثيقة الصلة بمختلف أبعاد البناء الاجتماعي ككل موحد .

في مناهج بحث السلوك الاجرامي .

ثمة منهجان أساسيان يمكن اتباع أحدهما أو كليهما معاً على التوالي أو التوازي طبقاً لدرجة توفر المعلومات والنظريات المفسرة لظواهر السلوك الاجرامي وانماطه .

الظواهر الاجرامية وأنواعها المختلفة النابعة من ثقافة مغايرة عن الثقافات الغربية التي نبتت منها نظريات مفسرة للسلوك الاجرامي .

أساليب بحث السلوك الاجرامي :

ينبغي علينا أن نشير الى أساليب البحث الأساسية في دراسة العلوم الاجتماعية والجنائية قبل التعرض للأساليب النوعية لدراسة السلوك الاجرامي .

فلا شك أن أسلوب الملاحظة لا يكن الاختلاف عليه باعتباره الأساس الأول للاستقصاء والبحث، إلا أن اصطناع أساليب أخرى وسيطة يلجأ إليها الباحث عندما تعترضه صعوبات تعوقه عن الملاحظة المباشرة أمر يفرضه تعقد العلاقات الاجتماعية كلما تطور المجتمع من البساطة الى التركيب في بنيانه الاجتماعي . وقد لجأ علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية الى استخدام أسلوب الملاحظة المباشرة في نموذج المجتمعات المتخلفة . ومن أمثلة ذلك دراسة (مالينوفسكي ١٩٢٤) عن الجريمة والعرف في المجتمع البدائي . ولا غبار إطلاقاً عن استخدام هذا الأسلوب في بعض قطاعات المجتمع المصري كالمجتمعات الريفية والصحراوية وشبه الصحراوية (د . أحمد أبو زيد ، الثار ، ١٩٦٥) . (قام باجراء هذه الدراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في قرية بنى سميع لمركز أبو تيج) .

كما اصطنعت التجربة العلمية المباشرة - كنوع من الملاحظة المشروطة - نظراً لقصور العقل البشري عن ملاحظة الظواهر العديدة المتشابكة في المجتمع . ومن ثم تتم التجريب في نطاق دراسة السلوك الاجرامي على مستوى عينه من المجرمين (تجريبية) وأخرى من غير المجرمين (ضابطه) بهدف تحقيق فرض علمي محدد . وثمة أمثلة في

أولهما . . المنهج الاستطلاعي والوصفي الذي يتبع في حالة عدم توفر البيانات المنظمة عن الظاهرة الاجرامية موضوع البحث ، وبذلك يصبح الهدف الأساسي الذي لا غنى عنه في أى عملية بحث محاولة الاستقصاء الدقيق عن الظاهرة والتعرف عليها مجسدة في صورة وقائع يمكن معالجتها موضوعياً وتنمية فروض علمية كمحاولة لتفسير هذه الوقائع تفسيراً مبدئياً .

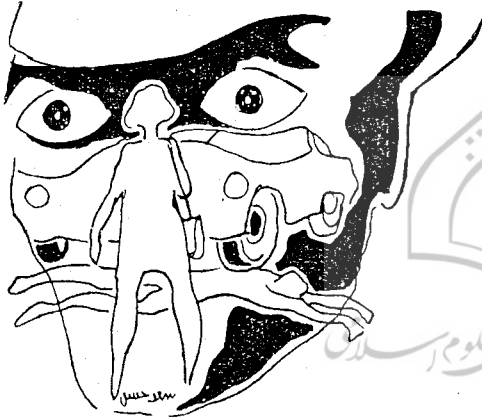
والمنهج الثاني . . منهج اختبار الفروض العلمية والتحقق من مدى صحتها على أساس تجريبي (سلتز وجاهودا ، مناهج البحث في العلاقات الاجتماعية ١٩٦١) منتهياً الى تعميم يستخدم كقاعدة للتفسير أى في صورة نظرية علمية : أو تعديل أو اثراء نظرية سابقة ، أو البرهنة على قانون علمي يوضح العلاقة السببية بين المقدمات والنتائج أو بين المتغيرات المعتمدة والمستقلة ، هذا فضلاً عما يقدمه هذا القانون العلمي من قدرة بشرية يمكنها من التحكم في هذه المتغيرات . .

وجدير بنا ان ننوه بأن المنهج الثاني - منهج اختبار الفروض تجريبياً - أكثر المناهج اغراء للباحث لاشباع طموحه وإثبات كيانه العلمي دون اهتمام بمدى حاجة ظاهرة السلوك الاجرامي التي لم يستكمل ادراك معالمها الرئيسية الى المنهج الاستطلاعي والوصفي . إذ ان الباحث في حالته هذه يقتبس بعض النظريات المفسرة المستندة الى شواهد تجريبية مغسيرة للشواهد الكائنة في مجتمع البحث الذي يتباين السلوك الاجتماعي والانحرافى فيه عن نماذج السلوك في المجتمعات الأخرى .

وينطبق ذلك في حالة مجتمعنا حديث العهد ببحوث السلوك الاجرامي ودراساته ، والمفتقر الى المعلومات والبيانات المنظمة التي تحدد حجم

هذا المجال ، كدراسة جلويك (١٩٥٧ Glueck) عن الجانحين وغير الجانحين تفسير جناح الاحداث ودراسة ركلس ودينتز (ركلس ١٩٦١) عن مجموعتين : التجريبية من غير الجانحين والضابطة من الجانحين ، حاولا التوصل الى مدى تأثير (تصور الذات) self-concept عن الانحراف أو عدم الانحراف وثمة بحوث مصرية أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن بعض أنماط الجريمة مثل ظاهرة الفضل عند الاحداث (غير منشور) وبحث تعاطى الحشيش (١٩٦٤) .

كما يستخدم المنهج المقارن أو التجربة غير المباشرة (دوركيم ، قواعد المنهج في علم الاجتماع) كنوع آخر من الملاحظة اذ أنه لا يمكن التحكم في المجتمعات الكبيرة التي لا يمكن اخضاعها للتجريب المباشر بل يكفي المقارنة بين الوقائع الاجرامية المسجلة أو التي يمكن تسجيلها لتحديد أثر العوامل المشتركة في أنماط اجرامية متشابهة .



اساليب نوعية في دراسة السلوك الاجرامي

الاحصاءات الجنائية ، واحصاءات السمات والعوامل الاجرامية :

يمكن أن نلقي نظرة عاجلة على الاساليب والادوات النوعية لدراسة السلوك الاجرامي لا بقصد شرحها ولكن بهدف تحديد مدى موضوعية كل أسلوب أو أداة .

وتحاول الاحصاءات الجنائية تحديد حجم الجرائم وانماطها ودرجة الارتباط بين عدد الجرائم وبين بعض العوامل الطبيعية ، والاجتماعية فالعوامل الاقتصادية كمحاولة بونجر (Bonger المشهورة ٠٠٠ وهذا الاسلوب الاحصائي له حدوده التي لا يمكن أن يتعداها فهو لا يحقق التعمق في دراسة الشخصية ودينامياتها كما لا تمثل الاحصاءات الجنائية مجتمع المجرمين ككل الا من وقع في قبضة رجال الشرطة ، منحية الارقام المجهولة في الجرائم التي لا تتمكن من رصدها بالضرورة ٠٠ الا انه قد استحدثت أخيرا أسلوب التقرير الذاتي للكشف عن الجرائم الخفية كمحاولة لرصد حجم الجرائم المسجلة وغير المسجلة (صلاح قنصوه ، تقويم كفاءة منهج التقرير الذاتي في كشف الاجرام الخفي ، المجلة الجنائية القومية ، مجلة ١٢ ، يوليو ١٩٦٩)

ويتأثر حجم الجرائم المسجلة بمدى اهتمام الرأي العام ونشاط أجهزة الضبط ، كما يلازم الاحصاءات الجنائية النقص في معدل ثباتها في

القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية عن ظاهرة النشل عند الأحداث (غير منشور) والدراسة الاكلينيكية عن البقاء في القاهرة ١٩٦١ .

ولا يخلو أسلوب دراسة الحالة من النقد : فالحالات التي يتم دراستها لا يمكن أن تصور المجتمع الأصلي تصويرا كاملا مهما تعددت ، ومن ثم فهي قيد منهجي لا يمكن من تعميم النتائج مالم يكن نطاق المجتمع الذي أختيرت منه الحالات محددا بدقة بالغة ، وقد حاول ألفرد لند سميث اجتياز هذه العقبة باستخدام أسلوب « دراسة الحالة المحدودة » في دراسة عن ادمان المخدرات وأخرى عن جريمة الاختلاس ، وذلك من أجل التوصل الى تعميمات شاملة بعد تحقيق فروض غاية في الوضوح لأنماط من السلوك محددة غاية التحديد .

(سبزلاند كريسي ١٩٦٠)

Sutherland and D. Cressy, 1960

ويحاول أسلوب دراسة الحالة بشقية سد النقص في الدراسات القسائية على الاحصاءات الجناائية التي يعوزها الثبات والصدق ، ويؤدي التسايد بين كلا الأسلوبين الى تحقيق نوع من التكامل المنهجي في البحث للقيام بدراسات استطلاعية تفيد في عملية اكتشاف الفروض الدالة التي يمكن اختبارها تجريبيا باستخدام مناهج وأساليب أخرى .

مخالطة المجرمين في البيئة الاجتماعية

يحاول هذا النهج العودة الى الأساس الأول في الدراسة العلمية ، وهو لملاحظة مباشرة ، وتعتمد هذه لطريقة على اتصال الباحث بالمجرمين في البيئة الاجتماعية خارج المؤسسات العقابية والاطلاع على المواقف اليومية وظروفهم المعيشية كما يراها المجرمون أنفسهم ، وهذه الطريقة من أشق الأمور التي يصعب على الباحث القيام بها ، فهي تحتاج الى مهارة معينة لمخالطة المجرمين ووعي كامل من السلطات عن امكانية تحقيق هذا الأسلوب ، وحسم مشكلة صراع الأدوار عند الباحث باعتباره ملاحظا موضوعيا لمجموعة من المجرمين ومشروعاتهم الخاصة للاضرار بصالح المجتمع .

ويفتقر هذا الأسلوب الى القدرة على عملية التثبت من البيانات أو مراجعة المعلومات التي حصل عليها أحد لباحثين ، اذ أنه نادرا ما يستخدم

البلاد حديثة العهد بأجهزة الاحصاء الجناائي ، ولكن تتضح قيمة هذا الأسلوب في عملية جمع الوقائع الجناائية وتحديد أنماط الجرائم واتجاهاتها بالزيادة أو النقص وتوزيعها الايكولوجي ، الا أن الاحصاءات الجناائية يعوزها القدرة على تنظيم الوقائع الاجرامية .

وقد لجأ الباحثون لادراك هذا التصور الى أسلوب المقارنة الاحصائية للسمات والعوامل الاجرامية بين المجرمين وغير المجرمين لتحديد قيمة ودلالة عامل معين أو أكثر يؤدي الى انتشار نمط أو أكثر من أنماط السلوك الاجرامي .

وقد حاول المستحدثون لهذا الأسلوب صياغة نظريات مفسره للسلوك الاجرامي ، الا أن هذا المنهج رغم قيمته يعاني من بعض نواحي القصور على أساس أن عينة البحث تختار غالبا من المؤسسات العقابية التي لا يمثل نزلاؤها الى حد ما ، المجتمع الأصلي للمجرمين ، كما يعترى الباحثون الشك من استجابات المسجونين فيما يتعلق بالنسببات الخاصة بالحالة الاقتصادية والظروف الاجتماعية التي أحاطت بهم قبل الحكم عليهم . وبالرغم من أهمية هذا الأسلوب الاحصائي الذي يلجأ اليه لتحديد أسباب الجريمة باستخدام بعض المقاييس المبتكرة لتحديد خصائص المجرمين وظروفهم ، فإنه ليس كافيا في حد ذاته لفهم وتفسير الظواهر الاجرامية ، وبذلك لجأ بعض علماء الاجرام الى استخدام أساليب أخرى منها أسلوب دراسة حالة .

دراسة الحالة

ولا يقتصر أسلوب دراسة الحالة على دراسة وحدات من الأشخاص المستخدمين بل أيضا وحدات من الجماعات أو المجتمعات المحلية .

ويستخدم في نطاق دراسة الحالة أدوات ومقاييس تتناول موضوعية الدراسة من الناحية الكمية وذلك كبعض المقاييس السيكولوجية المقننة واجراء استبيان interview مقنن أو شبه مقنن أو تطبيق أنواع من الاستبيانات questionnaires والاساليب schedules . وقد زخر تراث علم الاجرام بأمثلة كثيرة من أسلوب دراسة الحالة كدراسات جلويك وهيلي وبروز وشو وماكاى وبولين يونج التي أوضحت امكانية تحقيق كشف شامل عن طريق دراسة الحالات ، وكذلك الدراسات التي أجراها المركز

مكتبتنا العربية

الشخصية

وقد تطور الأمر من دراسة الفرد كوحدة جزئية مستقلة إلى دراسة للشخصية أو نمطها باعتبارها وحدة تعتمد في تكوينها على عوامل تكوينية للفرد ، وأخرى خارجة عنه ليس للفرد كفرد دخل في صنعها . وتتكامل مناهج البحث في نطاق العلوم البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية لتحديد أوصاف المجرمين تبعاً لأنماط شخصياتهم . ويحاول هذا الاتجاه التوفيق بين الاتجاه الفردي والاتجاه الاجتماعي من حيث أن دراسة الشخصية لا تقتصر على أبعاد فردية فقط بل تحتوي على أبعاد سيكولوجية واجتماعية . وتؤثر نوعية العلاقات والعمليات الاجتماعية التي تربط بين الشخصية والمجتمع وأنماطه السائدة في تكوين اتجاهات الشخصية التي تحدد العلاقة بين شخصية المجرم والقانون والأعراف السائدة والجماعات التي تتباين في درجة الانتماء لها .

كما ينبغي أن ننوه بأن الموقف الاجرامي بما يتضمنه من عناصر ايجابية وسلبية يمثل بعداهما يؤثر في نوع استجابة الشخصية نحو العقل الاجرامي ، ويراعى عند دراسة الموقف الاجرامي ما يتضمنه من عنصر المجنى عليه والدور الذي يقوم به لاكمال عملية التفاعل بينه وبين المجرم . والواقع أن هذا البعد له أهميته البالغة عند دراسة نمط الشخصية كوحدة للدراسة ، إذ أن استجابة شخصية المجرم المحترف للموقف الاجرامي تختلف عن استجابة شخصية المجرم العادي وكذلك الحال بالنسبة لشخصية المجرم بالصدفة .

الجماعة وتحليلها البنائي والثقافي

يسود الاتجاه الآن نحو اعتبار الجماعة هي الوحدة الدراسية والتحليلية التي يمكن عن طريقها التعرف على الجريمة كظاهرة كائنة تتأثر شخصية مرتكبيها ببناء الجماعة ووظائفها والمضمون الثقافي السائد فيها ، ويتم تحليل الجماعات ، كالأسرة وثلة الرفاق والعصابة والحى أو القرية ، على هدى المنظور البنائي الوظيفي لكل جماعة دون عزلها عن المجتمع الذي يحتويها . كما لا يمكن استكمال تحليل الجماعة الا بتحديد الوظائف التي تقوم بها ، سواء بالنسبة لأعضائها أو للجماعات الأخرى . وإذا طبقنا ذلك على الجماعات الانحرافية ، سواء كانت أسرة جانحة أو عصابة

أساليب الملاحقة المقننة ، فضلا عن صعوبة تكرار فرصة الاختلاط بنفس الجماعة الاجرامية بالنسبة لنفس الباحث أو باحث آخر . كما يلاقى الباحث مقاومة في استجابات المفحوصين عن ظروفهم الاجتماعية المبكرة ، وأيضاً بالنسبة للعمليات والمواقف التي أدت بهم للتورط في الجرائم .

والواقع أنه بالرغم من هذه الصعوبات العملية والمنهجية فإن زيادة المعلومات التي يمكن التثبت منها بهذا الأسلوب تعمل على التقليل من المعلومات المضللة التي نتوصل اليها بأساليب أخرى .

وحدة الدراسة والتحليل

تباينت وجهات النظر في نطاق دراسة السلوك الاجرامي عن الوحدة التي ينبغي فحصها علمياً كمدخل لدراسة هذا السلوك ، فثمة من آثروا البدء بالفرد ، وآخرون لم يجدوا مناصاً من اتخاذ الجماعة أو المجتمع وحده للدراسة والتحليل . ولكل خلفيته الفلسفية في تصور العلاقة بين الفرد والمجتمع .

الفرد

لقد تمخض عن الاتجاه الفردي مدارس في علم الاجرام تحلل الظاهرة الاجرامية بناء على حتمية ارتكاب - من يتصفون بسمات معينة - بيولوجية أو عقلية - أفعالا اجرامية لا مناص من القيام بها الا في حالة توفر ظروف غير عادية تحول بين الفاعل والسلوك الاجرامي . والواقع أن هذه الاتجاهات المتشعبة للفرد كوحدة للدراسة اقتضت على تحديد الخصائص الفردية التي يتصف بها المجرمون عن غيرهم . وقد أخذ نجم هذه المدارس - البيولوجية أو النفسية والتطبيقية - في الأفول بعد القيام بدراسات تجريبية تدحض زعم المسلمة التي أسسوا عليها نظرياتهم ، وهي أن المجرمين يختلفون عن غيرهم المجرمين في سمات معينة في الشخصية تنشئ سدورها ميولا غير عادية لارتكاب الجرائم في مواقف لا يرتكب فيها غيرهم هذه الجرائم (سيزورلاند ، كريسي ١٩٦٠) كما لا يمكن اقامة علاقة عليقة بين صفات الفرد والفعل الاجرامي الذي يقوم به ، وقد أسهمت الدراسات العلمية بعد ذلك في اكتشاف أبعاد جديدة في الشخصية والمجتمع تلعب أدواراً فعالة في السلوك الاجرامي .

وأساليب عرضنا لها لا يمكن أن تبلغ غايتها إلا إذا توجت بتفسير النتائج التي حصلنا عليها . فإذا كان الباحث قد بدأ بنظريه معينة أو فرض علمي يفسر نمطا من السلوك الاجرامى تفسيراً مبدئياً ، فانه فى ضوء ذلك يحدد الهدف من الدراسة منتقياً الأساليب والأدوات الملائمة لجمع البيانات التي يصنفها ويحللها ، وأخيراً يحكم حلقة البحث بالجانب التفسيري لهذه النتائج عائداً بها الى الأطار التصورى ، أى الى النظرية أو الفرض الذى بدأ به البحث (رايلي ، ١٩٦٣) مقررًا الاستنتاجات التي تثبت صحة الفرض أو تدحضه أو تعدل من النظرية التي بدأ بها .

ويستند التفسير الى مناهج الاستدلال المنطقى بنوعية ، اذ لا يكتفى بالمنهج الاستقرائى فى استخلاص النتائج بل يعتمد - فى نسق تكاملى لضبط السياق المنطقى - على المنهج الاستنباطى ، مستقياً المسلمات والفروض من النزعة التجريبية المعتمدة على المنهج الاستقرائى ، مستخدماً فضلاً عن ذلك القضايا الرياضية والمعادلات والمعطيات الاحصائية كمنهج أو أسلوب لتحليل النتائج المستمدة من الواقع الاجتماعى ، وإيجاد ما بين الوقائع الاجتماعية والاجرامية من علاقات وارتباطات فى صورة رياضية ، مما قد يشير الى وجود علاقة سببية بين الظواهر الاجرامية والمتغيرات المختلفة المصاحبة لأنماط السلوك الاجرامى .

وإذا كانت بعض النظريات تستخدم كقواعد لتفسير السلوك الاجرامى ، فيجب أن نوضح أن مبدأ التعميم لابد أن ينطبق على جميع الحالات وفى جميع المجتمعات ، الا أننا نستخدم بشكل أو بآخر بمبدأ نسبية التجريم طبقاً لتباين المجتمعات ثقافياً وحضارياً ، ومن ثم لا نسعى فى المرحلة العلمية الراهنة الى التسرع فى عمليات التفسير لأنماط السلوك الاجرامى ، بل ينبغي بذل المحاولات الجادة للقيام بالدراسات الاستطلاعية والوصفية لظواهر الجريمة بكافة أنواعها التقليدية والمستحدثة ، اذ أن ذلك يشكل بناء معرفياً تتم فيه محاولات أولية للتفسير تهيئاً لعمليات تفسير حاسمة لأنماط السلوك الاجرامى فى مختلف القطاعات والنماذج الاجتماعية .

أو حياً جانحاً . . فيمكن أن تعقد المقارنه بين وظائف هذه الجماعات وما يحفقه لأعضائها من اشباعات وبين وظائف التنظيم الاجتماعى العام ومدى نجاحه فى تحقيق الحاجات الاساسيه لأعضائه ، سواء كانت حاجات بيولوجيه أو سيكولوجيه أو اجتماعيه . فقد يفشل التنظيم الاقتصادى فى اشباع حاجات فئات معينة من المجتمع أو تحقيق قدر متفق عليه من الرفاهيه ، فتتشأ أثر ذلك جماعات وتنظيمات لعلاج هذا الفشل بأساليب مشورعة فى نفس الوقت الذى تتشكل فيه جماعات انحرافيه أو عصابات تقوم بأفعال غير مشروعة كرد فعل لفشل هذا التنظيم فى اشباع حاجاتهم الاساسيه .

كما تقودنا دراسة الجماعة الى ضرورة التعرف على الثقافة السائدة فيها ، سواء كانت ثقافة خاصة بها أو ثقافة عامة تنتمى اليها وتعيش فى اطارها . فلا يكفي تناول المظاهر الخارجيه للسلوك الاجرامى ، بل يجب أن يمتد البحث الى ما وراء هذا السلوك من أفكار وتصورات وقيم ، سواء من ناحية مرتكب الفعل الاجرامى أو المشرع الذى يجرم هذا الفعل . فإذا تم تحريم أفعال لايجرمها العرف والسنن الاجتماعيه - كجريمة الثأر فى أغلب بقاع مصر - نجد أن عدم تطابق التصور الفكرى الكامن وراء الفعل الاجرامى مع تصور المشرع له يؤدى الى اتساع هوة التخلف بين القانون أو الضبط الرسمى من جهة والضبط الاجتماعى غير الرسمى المتمثل فى العرف والسنن الاجتماعيه من جهة أخرى .

ويجوز على هدى ذلك أن نفترض قيام علاقة فردية بين معدل الجرائم ودرجة التخلف بين نوعى الضبط الاجتماعى الرسمى وغير الرسمى ، فالمضمون الثقافى للجريمة والتجريم يمكن وصفه وتحليله باستخدام بعض الوسائل والأدوات كالملاحظة واستتار المجرمين وغير المجرمين وبعض الاستجابات والاستبيانات ومختلف المقاييس التى يمكن أن تبتكر لمثل هذا الفرض . وقد يؤدى بنا هذا المنهج الى تحديد وزن وخطورة أنماط من الفعل الاجرامى من وجهة النظر السيسولوجيه ولثقافيه ، وقد يؤدى الارتقاء فى تحليل هذه النتائج وتفسيرها الى مواكبة المشرع للواقع الاجتماعى المتغير .

فى مناهج تفسير النتائج

ان عملية البحث وما تتضمنه من مناهج

المجلات الثقافية

المجلة

تیسرے مقدمے: احمد عباس علی صاحب
تیسرا راولی کلاں شہر۔

7

الفكر المعاصر

رئيس القوي: د. فؤاد زكريا
تصدي يوم ٣٠ منه كل شهر
لبنان ١٠ قرية وشن

المجلة

شعبان الثامن عشر
السنه ١٢٨٥
الرقم ١٠٠٠

Truett

رئيس القومى صلاح عبد الصبور
ومحمد يوسف كمال
المنع ١٠ قوس

الكتاب العزى

تبریک التخریج: احمد علی سی
تبریک رحل ۳ شهریور
الشمس ۱۰ فروردین

تراث الإنسانيّة

المصرف على التعمير: د. فؤاد زكريا.
تصميم كل ٣ شهور
١٠ قمرية

الفنون الشعبية

عبد الحميد بن محمد
البحراني
القاهرة

السلامة

مجلس التفتيش
العام
العام

تصدر عن المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر

الأشغال الفنية لطلبة الجامعات والمعاهد العليا ومؤسسات الشباب • الاشتراكات: ٥ جاع ٢٦ ولس القاهرة